

دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء

الدكتورة بتول قاسم ناصر

وزارة الثقافة والاعلام



دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٩٩



طباعة ونشر

دار الشؤون الثقافية العامة، افلق عربية،

حقوق الطبع محفوظة

العنوان

العراق - بغداد - اعظميه

هر ب ٥٠٣٢ - تالكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

(سلسلة رسائل جامعية)

دلالة الاعراب

لدى النحاة القدماء

الدكتورة
بتول قاسم ناصر

الطبعة الاولى - بغداد - ١٩٩٩

١ و ٤١٥

ب ٢٩٨ يتولى قاسم ناصر

دلالة الاعراب لدى الحاجة القديما /

يتولى قاسم ناصر . - بغداد : دار الشؤون

الثقافية العامة ، ١٩٩٩ .

ص : ٢٤ سم . - (سلسلة رسائل جامعية)

١ - اللغة العربية - النحو والاعراب أ . العنوان

ب . السلسلة .

م ٥٠

١٩٩٩ / ١٤٤

المكتبة الوطنية (الفهرسة أثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٤٤ لسنة ١٩٩٩

أهــاء

تفكر المحاضر الظيل بن أحمد . وهو يدرس اللغة ويعمل
ظواهرها . قولا : «... فإن منح لغيري علة لما علقه
من النحو . هي أيق مما ذكته بالمعول . فليات
بها ..

فأعلن عن روح العلم . وهي متجدة . غير
متعسبة . تحو إلي الآخر . وتحلوه . ولا تصفه إن
كان مغالفا . إنما تحرك أنه وبعده الآخر . وإنما
تري نفسها من ذلك . وبعده الظيل . تكاثرت
الفكر . وتتأملت الأبحاث . ولواها . لتعمل الفكر .
وجد البحث .

إلى إلي الم الذي دعا به الظيل . وبه يتطور الفكر .
وتتقدم الأمم . أخصي هذا الكتاب ...

مقدمة

يهتم علم الدلالة ، بدراسة اللغة بوصفها الرمز الحامل للمعنى ، وبدراسة قدرتها على إيصال المعنى والدلالة عليه . وقد أشار القدماء الى أهمية اللغة بصفقتها وسيلة اتصال ، أو إيصال للمعنى واختلافها عن سائر أنواع الالفة ، وكفايتها عند عدم كفاية غيرها . وموضوعنا يقصل بدلالة اللغة ، وهو يبحث في ظاهرة من أهم ظواهر العربية ، وهي (الإعراب) . ولم تحظ قرينة من القرائن الدالة على المعنى بمثل ما حظي به من الاهتمام والدراسة ، فلا يتجاوز كتاب في النحو تناول الإعراب ، والحديث عن وظيفته في الدلالة على المعنى . ولقد ظلت هذه الاحاكيث محتاجة الى بحث يجمعها ، ويرصد اتجاهاتها في تفسير هذه الدلالة وينبه الى ما ظل منها خافئاً لسطوع غيره .

ولأن الحديث عن هذه الظاهرة وتفسيرها استمر الى عصرنا الحديث كان علي أن أحدد للبحث زمناً ، فكان زمنه مقتصرأ على البحث القديم ، ومنقطعأ عن عصرنا الحديث ، نلك لأن البحث القديم ساد انسجام في التفكير والتفسير ، وإن اختلفت اتجاهات التفسير ، فهي الاتجاهات المحددة نفسها التي تربدها كتب النحو . أما البحث في العصر الحديث ، فقد تميز من القديم بأنه انفتح على نتائج البحث اللغوي العالمي ، وأخذ بها ، فكانت أفكار ومناهج في البحث جديدة وواسعة ، لذا رأيت أن أقطع البحث عن العصر الحديث ، لأنه مرحلة أخرى مختلفة ، تحتاج الى دراسة أخرى . ولقد استفاد البحث هذا التحديد الزمني من طريق كلمة (القدماء) التي وصفنا بها (النحاة) ، وهي تكفي غير المعاصرين .

قلنا انه كان هناك اختلاف في التفسير ، ولكن هذا الاختلاف قد لا يعني تناقضاً ، ولكنه يعني تكاملاً في التفسير . فكل تفسير يكمل الآخر ، ويرصد جانباً من جوانب هذه الدلالة . وقد حدد وضوح اتجاهات التفسير منهج البحث بأن تناولت فصوله هذه الاتجاهات ، كل فصل تناول اتجاهأ . وكانت أربعة اتجاهات ، هي : الدلالة النحوية ، والدلالة على المامل ، والدلالة الطبيعية ، والدلالة البلاغية . وليست هذه التسميات جميعها من وضع النحاة ، بل كان بعضها من استعمالنا ، لكنه يعتمد

على فهم النحاة وتفسيرهم ، لا على تسميتهم . وقد نستمد من تفسيرهم لنوع الدلالة ، تسمية تختلف مع ما سموها به ، كما في الدلالة البلاغية التي وضعوها في ما يفل على العامل المعنوي ، وهذا منهج نسير عليه في تسمية فصول البحث وأقسامه . ولم نعتد على المنهج التاريخي في دراسة الموضوع ، ذلك لأن تفسير هذه الدلالة لم يخضع لتأثير التطور التاريخي ، إلا ما اتسمت به مرحلة ما بعد النشأة من تجاوز بساطة النشأة وتعقد البحث وتأثره بنتائج البحث في العلوم الأخرى الناشئة . وقد قدمنا للبحث بتمهيد تناول التعريف بالدلالة ، وبيّن أركانها وأنواعها ، وحرص البحث على أن يكون التعريف للقضاء ، لكي نلمس انعكاس البحث العام في الدلالة في البحث النحوي الدلالي ، فنعرف مدى اتصال البحث العلمي بعبءه ببعض . ثم عجبنا على البحث الدلالي لدى غير العرب ، ولدى العرب ولم نطل لديه الوقوف . ثم عرّفنا الإعراب . وذكرنا أشياء عن نشأته ونشأة النحو ، ومسائل أخرى تتصل به . ثم ربطنا بين الإعراب والدلالة في (دلالة الإعراب) ، وذكرنا ما قاله النحاة في ذلك .

تكلّمنا في الفصل الأول على دلالة الإعراب على معاني الكلام ، وهي المعاني النحوية التي تقيم الترابط المعنوي بين الألفاظ المفردة للكلام . ودرسنا في الفصل الثاني ، دلالة الإعراب على العامل ، ولقد وجدنا النحاة تختلف نظرتهم إلى العامل ، فهو محض مؤثر لفظي عند من يرى الإعراب لفظياً . وقد تكلموا على هذه المؤثرات اللفظية ، التي تؤثر في وجود أصوات علامات الإعراب ، وتحديد نوعها ، وتغييرها في الكلام ، فهي ناتجة عن قوانين التجاور الصوتي ، ومتصلة بمراعاة سهولة نطقها ، وجريانها على اللسان ، وليست لها علاقة بمعنى تنل عليه . والعامل ، كذلك ، معنى يتعلق به معنى الكلمات التي تعبّر عن المعاني النحوية الناشئة عن هذا الارتباط أو التعلق . فالمعنى النحوي للكلمة يعبر عن تعلق معناها بمعنى العامل . وهذا هو الذي قالته نظرية العامل لدى النحاة . وهناك تفسير آخر للعامل النحوي بأنه لا يتمثل بالألفاظ ، إنما هو تجرد من العوامل . وتفسير آخر للعامل ، بأنه واضح الكلام .

وفي فصل (الدلالة الطبيعية) ، وهو الفصل الثالث ، قلنا إن النحاة عللوا تعبير حركات الإعراب عن معانيها بارتباط أصوات هذه الحركات بمعاني عامة في انطباع المتكلمين ، تتصل بالمعاني التي تعبّر حركات الإعراب عنها ، وهذا ما سمي

بالمحاكاة أو المناسبة الطبيعية بين الصوت والمعنى .

وفي الفصل الرابع والآخر وهو في الدلالة البلاغية للإعراب ، درسنا دلالة الإعراب على معانٍ تهتم البلاغة بدراستها ، وليست هي المعاني النحوية التي تفيد الجملة في أصل وضوحها - والتي سميت بالمعاني الحقيقية أو الأصلية ، التي تعبّر عن المعاني الناشئة عن ارتباط معاني الكلمات عند التأليف بينها في الجملة ، أو عند ارتباط معانيها بمعنى العامل كما قالوا - إنما هي معانٍ أو دلالات يكتسبها الكلام ، بمناسبته لمقاماته المختلفة ، كالدلالة التي يكتسبها اللفظ بتقديمه ، وهي زيادة الاهتمام والعناية والخصيص ، وهذه دلالة مضافة إلى دلالة على المعنى النحوي الذي اكتسبه عند دخوله في تأليف الكلام ، ومضافة إلى دلالة على معناه اللغوي أو المعجمي . وقد اقترح علي الأستاذ الفاضل الخبير العلمي الذي كلف بتقويم هذا البحث أن أسقي هذا الفصل بالدلالة التركيبية ، لأن الدرس البلاغي يعنى بجمالية النص وهو موضوع علم البيان أصلاً ثم علم البديع . وأرد على هذا بأن الدلالة التركيبية وهي التي يفيدها تركيب الكلام تشمل الدلالة النحوية والدلالة البلاغية ، لأن المعاني النحوية وكذلك البلاغية تستفاد من تأليف الكلام . وقد خصصنا فصلاً لدلالة الإعراب على المعاني النحوية ، وعليه لا يصح أن أسمى هذا الفصل الدلالة التركيبية لأنها تشمل المعاني النحوية كذلك في حين أردنا دلالة على غير المعاني النحوية ، وهي معانٍ تركيبية كذلك إلا أنها معانٍ تدرسها البلاغة وهي تستفاد من مناسبة الكلام لمقاماته التي يقال فيها ، وتكسبه جمالاً وتأثيراً ، وهي معانٍ مضافة إلى المعاني النحوية التي يدل عليها الكلام في أصل وضعه . وقد ذكرت تفريق النحاة والبلاغيين بين المعاني النحوية والبلاغية في القسم الأول الممهّد لهذا الفصل .

ووقفنا وقفة أخيرة ، سريعة وموجزة ، نقوم فيها جهد النحاة الذي امتد على أزمنة طويلة ، من خلال رأيينا ، ومن خلال رأي غيرنا في مناهج النحاة ، وأساليبهم ، وما حققوه من إفادة لعلم النحو ، أو عدم ذلك . ومن خلال بعض نتائج الدراسات الحديثة في علم الدلالة .

أما الصعوبة التي واجهت البحث فهي قصر المدة المخصصة لكتابته - لأنه رسالة ماجستير - وهي لا تناسب طول المدة التي يدرسها وضخامة جهد النحاة الذي توزّع على أعداد كثيرة من الكتب ، وهذا أعترض به عن أي تقصير يلاحظ في البحث .

وأخيراً لا أنسى الذين تفضلوا على البحث فاشكر الذين أدموا بطبعه فأقاموا
بنائه بعدما قُوضت أركانه وأعابوا لم شقات مصوله وأحزائه . وأشكر الأستاذ
الفاضل الخبير العلمي الذي منّ على البحث بملاحظات صائبة أفاد منها . وأشكر
الذين يسروا لي الحصول على مصادر البحث وأخص أستاذنا العزيز كاظم سعدالدين
بشكري وتقديري إذ رويني بكل ما لديه من كتب تتصل بالموضوع .
أتمنى أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع ، وما كل ما يتمنى المرء يدركه

تمهيد :

الجدالة و الإعراب

١ - الدلالة

الدلالة هي اللغة ، مصدر دلّ على الشيء . « ودلّه على الشيء يدلّه دلّ ودلالة .. سذبه إليه . « و » الدلالة على الشيء هي لا محالة اعلامك السامع إياه . «^١ و » الدلالة إظهار المدلول عليه . «^٢ أي ان الدلالة بيان عنه ، ولذلك ذكروا وجوه الدلالة باسم وجوه البيان^٣ .

وعرف الشريف الحرحاني (ت - ٨١٦ هـ) الدلالة ، بأنها ، العلم بالشيء من شيء آخر . « الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به ، العلم بشيء آخر . والشيء الاول هو الدال ، والثاني هو المدلول . «^٤ أي ان الدلالة لها أركانها وعناصرها .

وقد اختلفوا في كون الدلالة شيئاً آخر غير الدليل والمدلول عليه ، فالباقلاني (ت - ٤٠٣ هـ) مثلاً ، لا يرى الدلالة أمراً ثالثاً غير الدليل والمدلول عليه ، ويوافقه في هذا كثير من المتكلمين ، بخلاف الامام الرازي (ت - ٦٠٥ هـ) ، فإنه ذهب الى ان الدلالة هي نسبة بينهما متأخرة عنهما ومغايرة لهما . هـ الدلالة الدليل الذي هو مثلاً العالم ، على وجود الصانع ، هو الحدث وهو وجه الدلالة^٥ .

والدلالة قد يسمونها من خلال أحد عناصرها فيسمونها من خلال المدلول عليه ، كالدلالة المعنوية ، وقد يسمونها من خلال الدليل كالدلالة اللفظية ، ويسمونها من خلال العلاقة التي بين الدال والمدلول عليه ، كالدلالة الوضعية أو الطبيعية ، أو العقلية^٦ ، مع ان هذه التسميات لا تفعل العناصر الأخرى .

وتكلموا في العلاقة التي بين الدال والمدلول عليه ، خاصة وهم يناقشون أصل اللغة ؛ واختلفت أنواع الدلالة لديهم باختلاف هذه العلاقة . وقد نقل السيوطي (ت - ٩١١ هـ) آراء المختلفين في هذه العلاقة ، فيرى بعضهم ان الألفاظ تدل على المعاني بدواتها وهي (الدلالة الطبيعية) أو بوضع الله إياها ، وهي (الدلالة التوقيفية) ، أو بوضع الناس ، وهي (الدلالة الوضعية)^٧ .

أما ركنا الدلالة اللذان هما الدال والمدلول عليه ، فقد عرفوهما كذلك ، وقالوا عن المدلول عليه انه ما قام عليه الدليل ، وهو الباطن الذي يحتاج الى دليل عليه هو الظاهر . كما يحتاج الظاهر إليه ، لانه معنى له . والباطن ما غاب عن الحس واختلفت العقول في إثباته ، فهو المحتاج الى أن يستدل عليه بصروب الاستدلال .

والظاهر هو المستقفي بظهوره عن الإستدلال عليه والاحتجاج له ، لأنه لا خلاف فيه ^{١٠} .

والمدلول عليه في الألفاظ هو المعاني ^{١١} . وهي الصور الذهنية ابخاصة في العقل من الألفاظ ^{١٢} . وقد بحثوا في علاقة الصور الذهنية بالحقائق الخارجية التي تنعكس عنها ، وذلك من خلال الألفاظ . وإذا قال بعضهم أن الألفاظ تعبر عن الصور الذهنية التي تنعكس عن الحقائق الخارجية ، ذهب بعضهم الآخر إلى أن الألفاظ تعبر عن الصور الذهنية لا عن الحقائق الخارجية . وإن هذه لا علاقة لها بالصور الذهنية ^{١٣} .

وتحدثوا عن مقومات المعنى المدلول عليه ، أو مكوناته التي تختلف دلالة اللفظ عليها . فهي أما دلالة مطابقة إذا دل عليها جميعها ، وأما دلالة تضمن إذا دل على بعضها ، وأما دلالة التزام إذا دل على ما يلزمها لزوماً ذهبياً ^{١٤} . وقد يصحح المعنى ، المدلول عليه ، دليلاً على المعنى وذلك عندما تنتقل دلالة الكلام من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز ، فالكلام يتغير دلالاته ويخرج إلى المجاز الذي يعني تحاوز المعنى الحقيقي للمعبرة إلى معنى آخر يتعلق به تعلقاً ما ، ويدل عليه ^{١٥} .

أما الدليل ، فقد قالوا في تعريفه : « الدليل .. الذي يدلك .. والجمع أدلة وأدلاء .. والدليل ، الدال ^{١٦} » والدليل ما أعلمك المدلول عليه ، « وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه » ^{١٧} فالدليل لا يعود دالاً إلا بعهم المدلول عليه منه .

وقد ذكروا أنواع الأدلة ، التي عبر عنها الحافظ بأنها وسائل البيان ، وعن الدلالة بأنها بيان ^{١٨} وربط بين وسائل البيان والحاحات البشرية والاجتماعية ، وذكر أنها خمسة أنواع ، هي اللفظ ، والإشارة ، والعقد ، والخط ، والحال التي تسمى نصة ^{١٩} . وذكرها غيره ^{٢٠} وذكرها غيرها .

(١) اللفظ :

عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تحيل مهم منه معناه للعلم بوضعه ^{٢١} . فاللفظ دليل على المعنى « وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها » ^{٢٢} ويقول الجرجاني بأن دلالة الألفاظ ليست امادتها وجود المعنى المدلول عليه أو عدم وجوده ، بدليل احتياج اللفظ إلى دليل

راند على اللفظ ليبدل على صدق اهادته كالمعجزة^{٢٦} . ويحتل اللفظ مكاناً خاصاً بين سائر أنواع أدلة التعبير ، فلا يقوم غيره مقامه . واللفظ لا يعدّ دالاً إلا بفهم المعنى منه . « إنه محال أن يكون اللفظ قد نُصب دليلاً على شيء ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء إذ لا معنى لكون الشيء دليلاً إلا إهادته إياك العلم بما هو دليل عليه . »^{٢٧} وإذا كان اللفظ أو الكلام دلالة ، فإن السكوت دلالة وإعراب^{٢٨} .

(٢) الإشارة :

تقوم الإشارة بوظيفة الألفاظ في الدلالة على الأشياء وقد ذكرها الجاحظ بعد اللفظ . وتكون باليد وبالرأس وبالعين وبالحاجب والمنكب وغيرها . والإشارة واللفظ شريكان ، ونغم العون هي له ، وما أكثر ما تفني عن الخط وما تنوب عن اللفظ^{٢٩} . وقد تتفوق عليه في ماثور العرب « وعلى ذلك قالوا رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة . »^{٣٠} ولقد قاربوا بين الإشارة والكلام ، وهناك من وُحِدَ بينهما في هذه المقارنة بشرط وجود المواصفة^{٣١} . فالإشارة يمكن أن تحل محل الأصوات إذا سقطت عليها مواصفة غير أن الأصوات تعبر بشكل أوسع عما لا تستطيع الإشارة التعبير عنه بحكم تعدد الأصوات وكثرتها ، وضيق الإشارات ونحدها . وهناك ميرة أخرى يفصل فيها الكلام الإشارة ، وهي أنه إذا كانت الإشارة كاهية في حالة حضور الأشياء فإن التسمية تصبح ضرورية للإحبار عنها في حالة غيابها عن الإبراك لأن الإشارة تتعذر إليها والحال هذه ، فأقيم الاسم عند ذلك مقام الإشارة عند الحضور^{٣٢} .

(٣) الخط والكتابة :

قالوا في الخط أنه لسان اليد^{٣٣} ، فهو أحد اللسانيين وهو يدل على الألفاظ . ويقول ابن سينا أن الخط أو الكتابة تدل على المعاني بتوسط الألفاظ ، ولو حُملت دلالة عليها مباشرة لكان يلزم أن يكون لكل معنى كتابة ، مثلاً ، للحركة كتابة وللسكون كتابه ، وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء ، لكنه لو أُجري الأمر على ذلك لكان على الإنسان أن يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً^{٣٤} . ولهذا جعلوا الخط دالاً على اللفظة ، واللفظة على المعنى أو الصورة الذهنية « أن حد الحروف أنها الأشكال الدالة بالمواصفة على الأصوات المقطعة تقطيعاً يدل بنظمه على المعاني بالمواطأة عليها . »^{٣٥} ويصرح هذا النص بأنها تدل بالمواطأة أو المواصفة ، لكنهم احتلوا في دلالتها ، فذهب قسم منهم إلى أنها نوقيف ، ويستدل ابن فارس بآيات القرآن على رأيه القائل بهذا ، وأنه ليس ببعيد أن

يُوقف آدم ، أو غيره من الأنبياء على الكتابة ، ولم لا يكون الذي علم آدم الأسماء كلها هو الذي علّمه الحروف ؟^٩ وأما القول بأن الحظ اختراع ، فهذا لا نعلم صحته إلا بحذر صحيح^{١٠} .

إن وظيفة الحظ موضعه وسيلة اتصال ضرورية لكنها تختلف عن وظيفة اللفظ فإن اللفظ ، من حيث هو فعل ، أنفع في التحاطب الحاصر ، في حين أن الحظ يصلح « لأعلام العائدين من الموحودين أو من المستقلين إعلاماً بتكوين ما علم »^{١١} لذلك قالوا إنه أنقى أثراً لأنه يُلغ من بعد وعاد^{١٢} .

(٤) الحال (النُضْبَة) .

وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في كل الأشياء . وإن الدلالة التي في الموات الجامد كالدلالة التي في الحيوان الناطق ، فالصامت ناطق من جهة الدلالة وهو لا يجيب حواراً لكنه يجيب اعنياراً^{١٣} والاعتبار هو البيان الأول من وجوه البيان التي ذكرها ابن وهب الكاتب ، فالأشياء يعنر بمعانيها من يعنر ، وإن بعضها ظاهر وبعضها باطن يحتاج إلى أن يستنر عليه بضروب الاستدلال^{١٤} ومن دلالة الحال ما يذكره من تعبير الوجه فقد يكون دليلاً على المحذوف من الكلام ، ويفي عن ذكره^{١٥} . وكانوا يعتنرون بمشاهدة الوجوه ويكملونها دليلاً على ما في النفوس . ويحدثون عن بعض الناس أنه كان يقول أنه لا يحسن أن يكلم إنساناً في الظلمة فمن يشاهد الحال يكون أعرف بها من الذي يكتفي بسماعها^{١٦} .

(٥) العقد :

وهو الحساب دون اللفظ والخط . ويشتمل على معاني ومفاهيم حليمة ، وهي عدم اللفظ ومساس الخط والجهل بالعقد مساس جلّ النعم وفقدان حمهور المنافع^{١٧} .

(٦) المعجزة أو الوحي :

تدل المعجزة كما يدل الكلام والإشارة ، ولقد قاربوا - من جانب المواضع - بين الكلام من جانب وبين الإشارات والمعجزات من جانب آخر . وانتهوا من المقارنة إلى أن المعجزة أشد دلالة على ما تدل عليه من الكلام ، لأن الكلام قد يقع فيه الاشتراك والمحاز والاستعارة وكما تدل الإشارة والكلام إذا تقدمت عليهما مواضعه ، تدل المعجزة كدلالة الإشارة والكلام ، إذا وقعت بعد إدعاء النبي أنه نبي ، وهذا الادعاء كالاتفاق السابق بينه وبين من يتحدث إليه أو كالمواصفة^{١٨} .

(٧) الرمز أو المعنى :

وأما الرمز فهو ما أخفى من الكلام، وإنما يستعمل المتكلم الرمز في كلامه فيما يريد طيه عن كافة الناس والإفشاء به الى بعضهم فيجعل للكلمة أو للحرف اسماً من أسماء الطيور والوحش أو سائر الأجناس أو حرفاً من حروف المعجم ويطلع على تلك الموضع من يريد إفهامه رمزه ، فيكون ذلك قولاً مفهوماً بينهما ، مرموزاً عن غيرهما^(١١) . وقد ذكر ابن جني المعميات والتراجم^(١٢) . وألف فيه العلماء والفلاسفة وذكروه في كتبهم^(١٣) .



أما عن تاريخ البحث في الدلالة فإنه قديم قدم التفكير الإنساني ، ومواكب لتقدمه ، وقد تعرض الفلاسفة اليونانيون من قديم الزمان في بحوثهم ومناقشاتهم لموضوعات تعد من صميم علم الدلالة ، فتكلم أرسطو مثلاً عن الفرق بين الصوت والمعنى ، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر ، وكان تمييزه بين الكلام الخارجي والكلام الموجود في العقل الأساس لمعظم نظريات المعنى في العالم الغربي في العصور الوسطى . وموضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي تعرض لها افلاطون في محاوراته عن أسقانه سقراط . وكان يميل الى العلاقة الطبيعية الذاتية . أما أرسطو فكان يتزعم فريقاً آخر يرى ان الصلة بين اللفظ ومدلوله لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس . وقد أوضح أرسطو آراءه عن اللغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان الشعر والخطابة وبين فيها ان الصلة عرفية بين اللفظ ومعناه .

ولم يكن الهنود أقل اهتماماً ، بمباحث الدلالة من اليونانيين ، فقد عالجوا منذ وقت مبكر جداً كثيراً من المباحث التي ترتبط بفهم طبيعة المفردات والجمل ، ولقد ناقشوا معظم القضايا التي يعدها علم اللغة الحديث من مباحث علم الدلالة . ومن الموضوعات التي ناقشوها ، نشأة اللغة والعلاقة بين اللفظ والمعنى ، وربما جذب هذا الموضوع اهتمام الهنود قبل أن يجذب اهتمام اليونانيين وقد تعددت فيه الآراء ، فمنهم من رأى أن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة قديمة ومطرية أو طبيعية ، ومنهم من قال بوجود علاقة ضرورية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان . وهناك من رأى ان الصلة بين اللفظ والمعنى محض علاقة حادثة ولكنها طبقاً لارادة إلهية . وتكلموا على أنواع الدلالات للكلمة . وقد أشار المحاة الهنود الى

أربعة أقسام للدلالات ، وتكلموا كذلك على مسائل متفرقة مثل . أهمية السياق في إيضاح المعنى ، ووجود الترادف والمشتراك اللفظي بوصفه ظاهرة عامة في اللغات ، ثم وظيفة الصغار في تغيير المعنى^(١١) .

وإذا كانت قضية الدلالة من أقدم قصايا الفكر لدى الأمم المختلفة فهي كذلك لدى العرب . وقد أسهم لغويون ونحاة وبلاغيون وفلاسفة ومناطق وأصوليون عرب في بحث قصايا الدلالة . وتمثل هذا البحث في أولى محاولات التأليف في المفردات على يد عدد من اللغويين في القرن الثاني الهجري . فقد جمعوا ما تداولته بعض القبائل من ألفاظ وتعبيرات وفروق بين الألفاظ ، وألغوا كتباً في موضوعات الحياة البدوية المختلفة . وألف الخليل بن أحمد معجمه الرائد كتاب العين . ويطول بنا القول إذا تتبعنا عشرات المعاجم التي ألغت بعد القرن الثاني الهجري ، والتي قامت على تصنيف المادة اللفظية التي جمعت في هذا القرن . إلا بعض ما أضيف من مفردات بؤنها معجميون مثل الأزهري في القرن الرابع الهجري . وبعد ظهور معاجم عربية كثيرة ذات ترتيب متغايّر وسمات مختلفة حاول ابن منظور صم ما تباثر في المعاجم المختلفة في معجمه الكبير (لسان العرب) . ويحاث هذا الجهد المعجمي الذي ظهرت ثماره في مئات المجلدات كانت للغويين مؤلفات ودراسات في قصايا دلالية مختلفة ، منها المشترك والأضداد والترادف وقد ناقشوا كون اللغة وحيّاً وتوقيفاً أو تواضعاً واصطلاحاً ، وغير ذلك من القضايا اللفظية^(١٢) .

أما النحاة فإنهم درسوا معنى الكلمة ودلالاتها اللفظية إلى جانب دراساتهم معناه الوظيفي ، واهتموا بتحديد مفهومها وقسموها إلى اسم وفعل وحرف . ودرسوا دلالة الجملة والتركيب أي الكلام وحددوا دلالاته بالدلالة الوضعية أو الأصلية واستبعدوا الدلالات الأخرى . ودرسوا علاقة المعنى المعجمي بالمعنى النحوي وعلاقته هدين بدلالة الصيغ الصرفية . وقد بحث في كتبهم مباحث في علاقة اللفظة بالمعنى كمباحث اللغويين . وسيعرف بحثنا بالدلالة النحوية لأنه يبحث في دلالة الإعراب .

وأما البلاغيون ، فقد بحثوا في مطابقة الكلام لمقتضى الحال . أو ما يعنيه تركيب الكلام من معنى يطابق به مقتضى الحال وهذا ما يهتم به علم المعاني ويهتم علم البيان بطرق إبراز المعنى بالوحيه المختلفة ، أما علم البديع فهو يهتم بتحسين الكلام أو بشكله ، لكن غير مفصل عن المضمون . ويبين أن المعنى البلاغي

يختلف عن المعنى النحوي بتأثيره في النفوس ، لأنه ينصرف عن الدلالة الأصلية للكلام ، أو الدلالة النحوية التي يؤديها الإسناد الى معانٍ اصاعية هي المعاني البلاغية ، ولهذا بحثوا في علاقة الكلام بالمتكلم والسامع وقد بحثوا في (الحقيقة والمجاز) الاستعمال الحقيقي والمجازي للألفاظ وبينوا العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي وكيف ينتقل إليه الكلام .

أما أهل المنطق والكلام والفلسفة ، فإن البحث في الدلالة له اتصال كبير بعلومهم ، وبها تأثر البحث الدلالي في العلوم الأخرى ومنها البحث في دلالة الإعراب في علم النحو . وقد تكلموا في الأدلة وأنواعها ، وهي المعنى المدلول عليه بالنظر في الأدلة للوصول إليه ، أو بالإستدلال الذي عزموه بأنه النظر في الأدلة للوصول الى المعرفة ، وبهذا ارتبط حديثهم في الدلالة بنظرية المعرفة والإدراك . ومنهم من أورد في مؤلفاته مقدمات أسهب فيها في الحديث عن المعرفة ووسائلها وشروطها . وقد قسموها الى مراحلها وبحثوا في العقل لأنه وسيلة الإستدلال والمعرفة^{١٦}

وحاولوا معرفة كنهه . وقد ذكر المتكلمون والفلاسفة كالكندي والحوارزمي وابن سينا والغزالي في (حديثهم) تعريفات مختلفة للعقل ، وحاولوا أن يحصروا ما اختلف من الآراء في تعريفه^{١٧} وبحثوا في مراحل النشاط العقلي ، ولم يكن المتكلمون يعيدون عن المباحث الفلسفية لأرسطو في التفرقة بين مراحل النشاط العقلي في كتابه (النفس) وقد ميزوا بين أنواع العقول بحسب مراحل المعرفة^{١٨} .

أما الأصوليون ، فقد أبلوا في دراسة المعنى ومدلول الجملة ، ذلك لأنهم في مجال استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة ، ولا بد لهم من معرفة طرق دلالة النص على ما يحمله من معنى . والمعنى الذي يحمله النص أنواع مختلفة ، منها المعنى الحقيقي أو الوصفي وهو ما وُضع اللفظ بإرائه أصالة ، ومنها المعنى الاستعمالي الذي تجاوزت اللغة فيه ذلك المعنى الأصلي فاستعملت اللفظ في غيره على سبيل المحار ، ومنها المعنى الوظيفي وهو ما تؤدبه الكلمة - بما لها من معنى حقيقي أو استعمالي - في أثناء تركيبها مع غيرها من (وظيفه) من أجلها أستخدمت في هذا التركيب وهو ما يتكفل به علم النحو . وبحث الأصوليون قبل أن يدخلوا في صلب موضوعات أصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النص فيما يساعدهم على فهم معنى النص بشعب المعنى الثلاثة هذه في مقدمة صاعية أطلقوا عليها أحياناً اسم (المبادئ اللغوية) ، وأحياناً (مباحث الألفاظ)

وكان نصيب المعاني النحوي من أعز ما بحثه الأصوليون . ولقد توصلوا الى نتائج مشابهة للتي توصل إليها البحث اللغوي الحديث في مروج الدوال النحوية الثلاثة الأداة والصيغة والمركيب ، ولكن منهج كل منهما يختلف عن صاحبه فطابع ادراسه الأصولية سواء في المبادئ اللغوية أو في صلب موضوعات الأصول طابع عقلي يعتمد على تحكيم منهجهم المنطقي في تحليل الموضوعات والإستدلال عليها وقد حرتهم طبيعة هذا المنهج ولوارم الإستدلال الدرامي فيه الى الدخول في موضوعات الفلسفة الحالية كاتحاد العرض والعرضي ، والوجود الراسط والأعرض ، الوجودية والمقولات المنطقية ^{١٠} .

وسوف نجد ان البحث في دلالة الإعراب في المراحل التي نعت مرسله المتقدمة قد صنف فيه كل الروايف المعرفية هذه ، وذلك لأن البحث الدلالي لم يفصل قديماً علماً مستقلاً عن العلوم الأخرى وإنما امرج بها وقد امرج البحث النحوي بالعلوم الأخرى واستمد منها لا سيما علم الكلام والفلسفة والملاحة ، وذلك يرجع الى عدم تخصص العلماء فكانوا أصحاب ثقافات عامة نصيبون من كل المعارف جههم وسوف نلمس في ما يفصله فصول البحث تأثير البحث في دلالة الإعراب بكر الحوشب المعرفية التي كانت للباحثين .

أما عن البحث الدلالي في العصر الحديث فإن معالجة قضايا دلالة بمعهد العلم وبمنهج بحثه الخاصة ، وعلى أيدي لغويين متخصصين ، إنما بعد ثمره من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة ، وواحدة من أهم نتائجها وقد ظهرت أوليات هذا العلم منذ أواسط القرن التاسع عشر ، ومن الذين أسهموا في وضع أسسه (ماكس مولر) ثم جاء (بربل) في أواخر القرن التاسع عشر وكان أول من استعمل المصطلح (سيمانتيك) لدراسة المعنى وصارت للكلمة مقبولة في الإنكليزية والفرنسية ^{١١} . وقد بحث في رسالة له الدلالة في بعض ألفاظ اللغات القديمة التي تنتمي الى العائلة الهندية - الأوربية ، كاللويانية واللاتينية والسكسونية ، وخلص من بحثه الى نتائج هامة ومواعيد عامة في حدود دلالة وتطورها .

وفي العام ١٩٢٣ ظهر كتاب (معنى المعنى) لمؤلفه (رينشاردر وأوحد) ، وفيه يعالج المؤلف مشاكل الدلالة من نواحيها المتعددة المعقدة ويبحثها في ضوء النظم الاجتماعية ، وفي ضوء علم النفس من شعور وعاطفه ،

مما جعل لكتابهما قيمة علمية جلية الشأن بين الدارسين لدلالة الألفاظ ولم يكد ينتهي النصف الأول من القرن العشرين حتى شهدنا قوماً من غير اللغويين يقنحون محال البحث الدلالي ويدلون فيه بدلوهم متأثرين في ذلك بما احترقوه من مهن أو تحصصوا به من دراسة^{٥١} «إد أن (مسألة المعنى) تحظى في حقول المعرفة الأخرى ، كالفلسفة والمنطق ، وعلم النفس ، وعلم دراسة الإنسان وعلم الاجتماع بالاهتمام نفسه الذي تحظى به في الدراسات اللغوية ، إن لم يكن أكثر منه . ولقد اهتم الفلاسفة بصورة خاصة بالمعنى لأنه يدخل في القضايا الفلسفية الحيوية المثيرة للجدل مثل طبيعة الحقيقة ومسألة المعرفة والمفاهيم العمومية^{٥٢} .

أما ما كتب في البلاد العربية من بحوث في الدلالة ، نستفيد مما حدّ من نظريات ، وما قُثم من أبحاث ، وما ظهر من نتائج ، فهو نزر يسير بالنسبة إلى ما يُنشر في اللغات الأخرى^{٥٣} .

* * *

٢ - الإعراب

الإعراب هي اللغة « أصله البيان يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، ورجل مُعرب أي صين عن نفسه ، ومنه الحديث « الثيب يعرب عن نفسها »^{٥٤} . وعرف ابن حنّي (ت - ٣٩٢هـ) لفظه بأنه « مصدر أعربت عن الشيء ، إذا أوضحت عنه ، وعلم معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه ومنه عربت العرس تعريباً إذا برغته ، وذلك أن تنسأ أسهل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك مما كان خفياً من أمره لظهوره إلى امرأة العين بعدما كان مستوراً وبذلك تعرف حاله . أصل هو أم رحو ؟ وأصحيح هو أم ستقيم ؟ وغير ذلك وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يُعرى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان ... والمعرب صاحب الحيل العرب . »^{٥٥} ومنه « عربه علّمه العربية ، وتعريب الاسم الأعجمي أن تنهوه به العرب على منهاجها . »^{٥٦} فالتعريب نقل اللفظ من الأعجمية إلى العربية ، وسماه سيبويه إعراباً وهو إمام العربية^{٥٧} . وأعرب كلامه إذا لم يلحن

« وعزب منطقته أي هتبه من البحر »^{٢٨} .. فقد استعملوه في مقابل البحر « لحر الأمير ملحيب ، فلما أعرب ، أعربت . »^{٢٩} أما قولهم عرب الحرج عرب بمعنى يفتح وفسد ، فلأبي البركات الأنباري (ت - ٥٧٧ هـ) بعليل لتسميه الإعراب ذلك يقول « فإن قيل . « العرث » في قولهم (عربت معدة الفصيل) معناه الفساد وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه ؟ قيل معنى قولك أعربت الكلام أي أزلت عربته وهم فساده ، وصار هذا كقولك أعجمت الكتاب ، إذا أزلت عجمته ، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى ﴿ من الساعة الساعة أكله أحفيا ﴾ أي أزيل حقاها ، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب »^{٣٠}

أما تفسير ابن حنّي لهذا الربط بين معنى الفساد والإعراب في الكلام ، فهو أن معنى قولهم ، (عربت معدة أو فسدت) أنها « استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة »^{٣١} وذلك عندما تختلف معاني الأسماء ، فيختلف الإعراب الدال عليها ويتغير من حال إلى حال ، وقد عرّفوا الإعراب بأن يعير^{٣٢} ، بمعنى الإعراب للساد المعدة إذن يؤدي إلى الإعراب بمعناه العام وهو الإبانة عن المعنى الحديد أو الحال الحديد التي ينتقل الشيء إليها

أما معناه الاصطلاحي فهو كما يذكر ابن حنّي « الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى ، بك إذا سمعت أكرم شيخاً أياه وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاسمهم أحدهما من صاحبه »^{٣٣} أي أن المعنى الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللغوي للإعراب « أن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني ويبين عنها سموها إعراباً أي بياناً ، وكان النيان بها يكون ، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو محاوراً له . »^{٣٤} وعلى هذا فإن « الإعراب الحركات المبنية عن معاني اللغة . »^{٣٥} وهذا هو سبب الحاجة إليه كما يقول الزجاجي (ت - ٣٣٧ هـ) « أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومصافة ومصافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنمي عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيد عمراً ، عدلوا برفع زيد على أن الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد عدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسم فاعله وإن المفعول قد ناب مابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، عدلوا بحص زيد على إصافه

الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني . «^{١٧٠}

فالإعراب بمعنى الاصطلاح هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ولقد سقوا به النحو . « والإعراب الذي هو النحو ، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ . «^{١٧١} وسقوا أحدهما بالآخر : « ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً لأن الفرص طلب علم واحد «^{١٧٢} لانهما الاثنان علم واحد . لهذا نجدهم يتكلمون على الاثنان وهم يتكلمون على أحدهما ، فبعد القاهر الجرجاني (ت - ٤٧١ هـ) يذكر ان فضيلة الإعراب هي انه يستخرج الكامن من الأغراض وذلك في دفاعه عن النحو في وجه من زهد فيه «^{١٧٣} . وتحدث ابن جني عن اشتراك الفقه مع النحو في كون علله معروفة فذكر النحو بالأعراب : « فقد ترى الى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب . «^{١٧٤} وقد استعمل ابن جني الإعراب استعمالاً عاماً في « باب في خصوص ما يقتنع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب » فذكر صناعة الإعراب وتحدث في مسائل صوتية تخص حروف الكلمات ، أي ان ابن جني تجاوز به حتى معنى (النحو) فأطلقه على ما يخص اللغة «^{١٧٥} . واستعمله بهذا المعنى العام في (سر صناعة الإعراب) ، فموضوعه دراسة صوتية لحروف المداني أو لحروف الهجاء مرتبة ترتيباً أبجدياً ، وفيه بعض أحكام النحو في مواضع قليلة وهو يسمى هذا (صناعة الإعراب) . ويرى محقق الكتاب في مقدمته انه جازى غابته ، فهو يبحث في أسرار تأليف الكلمات من الحروف والأصوات وهو دراسة لغوية ، والإعراب معنى خاص غير هذا «^{١٧٦} . وفعل مثل هذا بحاء متأخرون . فلان هشام كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » والإعراب الأولى هي الإعراب بمعنى العام أي الإبانة ، أما الثانية فهي تعني النحو كله ، لا الإعراب فقط لأن الكتاب في أبواب النحو وموضوعاته فأطلق الإعراب على النحو .

فهؤلاء النحاة عندما يطلقون الإعراب على النحو أو العكس فلأنهما علم واحد كما يقول الزجاجي ، فليس الإعراب لديهم هو حركة الحرف الأخير فقط ، ولهذا ربط النحاة بين كون الإعراب حركة الآخر وبين كونها مسببة عن عامل في الكلام ونسب عن معنى «^{١٧٧} . أي ان هذا المعنى الذي تعبر عنه الحركة إنما هو ناتج عن علامه يربط العامل بالمعمول في تركيب الكلام ، ولهذا قالوا ان الإعراب لا يقع إلا بعد عقد

الكلام وتركيبه^{٧٢} فالإعراب هو تعبير عن معاني ناتجة عن تركيب الكلام ، وهذه هي المعاني النحوية فالإعراب نحو من حيث انه تعبير عن المعاني النحوية . ولهذا أيضاً قالوا عن الالفاظ المبينة بأن لها موضعاً من الإعراب وان مواضعها مرفوعة أو محزومة أو غير ذلك وإن لم يتبين فيها الإعراب ، فهي غير معربة هي اللفظ وإنه في الموضع^{٧٣} . وهذا يعني أن الإعراب تعبير عن المعنى العام الذي يمثل الموضع جزءاً منه أو معنى من معانيه ، وليس الإعراب حركة تظهر على الآخر فقط . وقد عرّفوا النحو بأنه المعاني التي تنشأ عن تركيب الكلام : « ان علم النحو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً . »^{٧٤} أو هو علم يوصل إلى معرفة أحكام أجزاء الكلام عند انقلاصها^{٧٥} . والنحو والإعراب ، كلاهما تعبير عن العلاقات التأليفية في الكلام . وكلاهما تعبير عن المعنى العام للكلام . ولقد فهم النحو بهذا الفهم العام الذي لا يحصره بالبحث في أواخر الكلم ، أئمة العربية الكبار ، ومنهم ابن جني الذي ذكرنا عنه ذلك وقد شمل به الصرف كذلك ، فالنحو هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فيلحق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رده إليها . »^{٧٦} ونفهم من هذا الكلام انه يعني به علم العربية ، وان معرفته تمكن من انتهاج طريق العرب في التعبير . ولقد عرّفه غيره هذا التعريف العام وسماه بعضهم علم العربية^{٧٧} .

وكما أخذ مصطلح الإعراب من معناه اللغوي ، كذلك مصطلح النحو . فالنحو في اللغة القصد نحو الشيء وسمي به النحو ، لأنه انتحاء سمت كلام العرب ، أو قصده « وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ، ثم حص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما ان الحق في الأصل مصدر فقهرت الشيء أي عرفته ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم . وكما ان بيت الله خص به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله ، وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه . »^{٧٨} وقيل إن أبا الاسود بعد ان وضع كتاباً يضم وجوه العربية قال للناس انحوا نحوه ، أو انحوا هذا النحو ، أي أقصدوه ولذلك سمي نحواً^{٧٩} .

* * *

أما عن تأسيس علم النحو ، فإن الأساس الحصري الذي أقامه الدين الجديد

في مكة ، كان مفتاحاً لكل أنماط النشاطات الإنسانية التي ظهرت بعد ظهوره . ولم يكن تأثير الدين الجديد محصوراً في النُظم السياسية والاجتماعية وحدها ، بل كان له تأثير جوهري في الحياة الفكرية ، وفي روح الحضارة فضلاً عن مقوماتها . فمختلف ضروب العلم الإسلامي قد تأثرت - نشأة وتطوراً - بالعقيدة الإسلامية وكان تأثيرها واضحاً في نشأة علوم مختلفة ، كال تفسير والحديث والقراءات والفقه والتاريخ ، وهذه العلوم لم توجد إلا بعد الإسلام ، تنبئة لحاجات المجتمع الجديد . واتصال هذه العلوم بالإسلام اتصال عميق الى أبعد غايات العمق ، إذ ان الإسلام لم يقم لها مادتها حسب بل هيا لها منهجها أيضاً .

وقد تأثرت دراسة اللغة بحاجات دينية وضرورات اجتماعية ناتجة عن الدين وإن كانت تختلف في الأسباب المباشرة عن غيرها من العلوم الإسلامية^(٨١) . وتذكر المصادر كثيراً ان سبب نشأة النحو هو الفساد واللحن اللذان أخذوا يسعيان الى اللبس حتى في قراءة القرآن الكريم^(٨٢) . وتروى روايات أخرى^(٨٣) تؤكد ان سبب هذه النشأة ، هو الخوف على لغة القرآن الكريم من ان يصلها اللحن . وهو سبب يتصل بالعامل الديني . وقد ذكر عبدالقاهر الجرجاني ان من دواعي نشأة النحو هو الرغبة في خدمة القرآن بإثبات إعجازه ، ومعرفة أسرار الكلام^(٨٤) . وبهذا فإن نشأة النحو اتصلت بالعقيدة الإسلامية ، ولم يؤثر عن العرب أي نوع من الدراسات اللغوية قبل الإسلام . هذا عن نشأة علم النحو ، أما عنه حركة علمية ودراسات منظمّة ، فلم يكن البحث اللغوي هامة ، من الدراسات المبكرة التي خفوا إليها سراعاً ، لأنهم وجهوا اهتمامهم أولاً الى العلوم الشرعية والإسلامية ، وحين فرغوا منها او كانوا اتجهوا الى العلوم الأخرى . فقد قام علماء المسلمين بتسجيل الحديث النبوي ، والتأليف في الفقه الإسلامي والتفسير القرآني ، وبعد ان تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو .

وقد بدأ البحث اللغوي عند العرب عند قيام حركة التأليف فيه ، بجمع للمادة اللغوية ، أو ما يُعرف بمقت اللغة ، وتمّ هذا الجمع أولاً بطريق المشافهة والحفظ وبدون منهج معين في ترتيب المادة أو تبويبها . أما البحث النحوي فلا شك انه بدأ متأخراً عن جمع اللغة لأنه لا يمكن القيام به بدون مادة توضع تحت تصرف النحوي . وبعبارة أخرى لأن تعديد القواعد ما هو إلا محص لمادة لغوية تم جمعها ، ومحاولة لتصنيفها ، واستنباط الاسس والمبادئ التي تحكمها^(٨٥) .

إن استنباط هذه الأسس والقوانين واكتشافها لا يعني عدم معرفة الناطقين باللغة بها ، ولكنهم لا يعرفونها بمصطلحاتها العلمية التي وضعها الباحثون . وإن كان هناك رأي غريب يشذ به ابن فارس ، يذهب فيه الى ان العرب تداولت قديماً علم الإعراب والعروض والكتابة ، وإن قال قائل ان الروايات تواترت بان أبا الأسود أول من وضع العربية وان الخليل أول من تكلم في العروض ، يقول انه لا ينكر ذلك بل يقول ان هذين العلمين قد كانا قديماً وأنت عليهما الأيام وقتاً في أيدي الناس ثم جددتهما هذان الإمامان . ويؤكد ان ناساً زعموا ان علوماً كانت في الزمن المتقادم وانها تُرست وُحْدِت منذ زمن قريب وتُرْجِعت وأصلحت منقولة من لغة الى لغة ، وليس ما قالوا بعيداً^{٨٦} . ويرد عليه ما أورده الجاحظ من ان مصطلحات النحاة لم يكن للعرب عهد بها ، وقد وضعوها للتعليم^{٨٧} .

فأرى ابن فارس هذا في تقدم الإعراب والنحو والعروض بوصفها علوماً ودراسات غير صحيح وقد قناه إليه قوله بالتوقيف ، وقد رد عليه الباحثون المعاصرون^{٨٨} . والامثلة التي يوردها في عدم معرفة العرب لاصطلاحات هذه العلوم ترد عليه إلا ان نجد رواية لابن جنّي يذكر فيها انه سمع من بعض الاعراب مصطلح (النصب) وقد عثر به عن هذه الحالة الإعرابية . إلا ان ابن جنّي يفسّر هذا بأنهم عرفوا النصب اسماً لنوع من الإنشاء حقيق ، وان هذا الاعرابي ذكر له اسم النصب مع صفه الخفة^{٨٩} . وبهذا كان ما ذكره ابن فارس من ان الإعراب والنحو قد عُرفا بمصطلحين ، وعلمين بعيداً عن الواقع .

أما وجودهما في اللغة فإن النحو موجود وقد اكتشفه النحاة ولا لغة بلا نحو ، لان النحو هو نظام تاليف الكلام . . وأما الإعراب فهو ظاهرة قديمة وهو « من صفات العربية الموهلة في القدم ، في حين ان سائر اللغات السامية - عدا الاكديه - قد فقدت الإعراب منذ أقدم القصور »^{٩٠} .

٣ - حالة الاعراب

ارتبط الحديث عن دلالة الإعراب ، بالحديث عن الإعراب لان الإعراب دلالة وارتبط حديثهم عن دلالة الإعراب بتعريفهم للدلالة ، فقد مر معنا انهم عرفوا الدلالة بأنها بيان ، وانها العلم بالمدلول عليه وإظهاره بالليل ، وان الدليل والمدلول عليه

هما ركني الدلالة . وتكلموا على الإعراب بأنه بيان ، ولم تنس أن مصطلح الإعراب مأخوذ من معناه اللغوي الذي هو البيان والبيان دلالة . وقالوا ، أن الإعراب دليل وهم يقصدون علامات الإعراب ، وأن المدلول عليه هو المعنى الذي يمثله المعرب ، وهذا هما ركني الدلالة « أن الإعراب دليل ، والمعرب مدلول عليه » .

علامات الإعراب أدلة على معاني الإعراب : « أن الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف . » ولقد عرفنا من الروايات التي يذكرونها في أسباب نشأة النحو ، أن الإعراب هو الداعي إلى هذه النشأة ، وأن اختلاف دلالة الكلام بسبب اختلاف الإعراب هو الداعي إلى نشأة النحو . أن هذا يعني أن علم الدلالة نشأ بنشأة النحو ، أو أن النحو نشأ بنشأة علم الدلالة .

قلنا إنهم عزموا الإعراب بأنه الدلالة على المعاني بالحركات ، ولكنه يكون حروفاً كذلك . ولقد احتلوا في كونه حركة أو حرفاً ، فذهب السيرامي إلى أنه حركة نحل في آخر حرف من الاسم^{١٢} . ومثله ذهب الزجاجي إلى أنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه نحو الصفة من قول القائل هذا جعفر ، والمتحج من قوله رأيت جعفرأ ، والكسرة من قوله مررت بجعفر ، وهذا هو الأصل كما يقول . وأن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب . فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف وهذا هو مذهب البصريين . وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوحد إلا في حرف . ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً كالجرم في الأفعال المضارعة^{١٣} . وذهب سيبويه مذهب الكوفيين فالإعراب عنده حركة وحرف وحرف الإعراب لديه أيضاً هو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب كما قال الكوفيون وأنه يعبر عن التعبير الذي يطرأ على معنى اللفظ في تركيب الكلام . وهو يرى أن حرف المد واللين في التثنية وفي الجمع الذي على حد التثنية هو حرف الإعراب أيضاً^{١٤} .

وعرض أبو البركات الأنباري في (أسرار العربية) لاختلاف النحاة في حروف الإعراب ، وذكر أن حروف الإعراب هي التثنية والجمع هي الألف والواو والياء عند سيبويه ، هي حين ذهب الأحفش وأبو العباس المنزلي إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . وذهب الحرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قطرب والعزء والريادي إلى أنها هي الإعراب . وقد ناقش أبو البركات الأنباري هذه

الآراء وردت عليها^{١٦} . وذهب بعضهم الى ان حروف الإعراب المعتلة ، تكون معرّبة بحركات مقثّرة في حروف العلة ، أو هي الحروف التي تكون قبل حروف العلة^{١٧} . وإذا كانوا قد اختلفوا في حرف الإعراب ، أهو إعراب أم غير إعراب ، فما هم انفقوا على ان الحركة إعراب ، وان « الحركة آلة الإعراب »^{١٨} . وقالوا ان الحركات هي العلامات الأصلية للإعراب ، أما الفرعية فهي ما يبوب عن الحركات من حروف وحركات ، فينبو عن الضمة الواو ، والألف والمون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والباء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون - وقد تكلموا عليه بوصفه من الحركات - الحذف^{١٩} .

وقد ميّزوا بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، وميروا بين الإعراب والبناء فإذا كان الإعراب حركة وتغييراً فإنهم عثروا عن البناء الذي هو ضد الإعراب بأنه سكون وثبوت « البناء لبوم آخر الكلمة بسكون أو حركة » . وإذا كانت حركة الإعراب عامل فإن حركة البناء ليست عامل . وقد تتحول حركة البناء الى إعراب وذلك عند التسمية بالألفاظ المبهمة^{٢٠} . وقد يسكن حرف الإعراب إذا وقف عليه كأن الوقوف داع الى السكون لأنه ثبوت وضد الحركة^{٢١}

وميروا بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء فمصطلحات الإعراب هي « الرفع ، والنصب ، والجر ، والحزم » ومصطلحات البناء « الصم ، والفتح ، والكسر ، والوقف » . وكان النصريون يعرّفون بينهما ولم يعرّف الكوفيون بينهما في المصطلحات^{٢٢} ، ولكن نكران من النصريين أيضاً « من يطلق أسماء هذه على هذه وهو قطرب ومن واقعته »^{٢٣} .

ودكرها سيويو (ت - ١٨٠ هـ) جميعها في (باب في مجاري أواخر الكلم) وهي ثمانية مجار . وعرّف بينها بأن علامات الإعراب ترتبط بالعامل أي انها تعثر عن معنى نحوي ولا ترتبط به حركات البناء^{٢٤} . ولقد أطلقوا على حركات الإعراب أسماء مشتقة من حالات الإعراب فسقوها (الرفعة والجرة)^{٢٥} و (النصبية)^{٢٦} وربما فعلوا هذا لتمييزها من حركات البناء ، وإذا فرّقوا بينهما من جهة التعبير عن المعاني النحوية فإنهم نكروا انها من جنس واحد من جهة الصوت^{٢٧} .

واحتلّوا كذلك في إسقية حركات البناء وحركات الإعراب ، كل منها للأخرى ولقد طرح أبو البركات الأساري التساؤل عن هذا وأجاب عنه من خلال إجابات

النحاة ، فذهب بعضهم الى ان حركات الإعراب هي الأصل وان حركات البناء فرع عليها ، لان الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل فكانت أصلاً ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع ، فكانت فرعاً وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الأصل وحركات الإعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير^{١١} .



لقد باهر الحريصون على لغة القرآن ، العارفون بقوانين لغة العرب ونظامها الى تقييد هذه القوانين لكي تهتدي بها الاجيال التي أخذ الخطأ يسعى الى ألسنتها ، وكانت هذه القوانين يعرفها المتكلمون بهذه اللغة ، وكانوا إذ يرمعون وينصبون ويجزؤون يدركون علل ذلك ، وهذا يؤكد ابن حنّي في الحكاية التي ذكرها عن أحد الاعراب من تميم وكيف انه كان يحاول أن يديره عن الترام وجه من وجوه الإعراب في الموضع الذي يدل عليه ويقترن به فلا يفلح . وهو يستدل بهذا على اهم كانوا يدركون هذا الارتباط بين العلامة الإعرابية والمعنى الذي تدل عليه ، فكانوا يتأملون مواقع كلامهم ويعطون كل موضع حقه من الإعراب ، عن ميرة ، وعلى نصيرة ، فلم يكن كلامهم استرسالاً ولا ترجيحاً ، كما يقول ، وإلا لكثير اختلافه وانتشرب جهاته ، ولم تنقد مقاييسه^{١٢} . وكان ابن حنّي يكثر من حديثه عن حكمه العرب التي دلت عليها الدلائل ، وعن رقتهم ولطف طباعهم^{١٣} . وقد تحدث عبدالعاهر الحرحاسي عن المعرفة العطرية باللغة لدى الناطقين بها والمعرفة النظرية لدى النحاة وان المعرفة الاولى لا تشترط المعرفة الثانية ، وألا يكون البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط لا يتأتى له نظم الكلام ، وإنما لعراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو . وكان يلزم أن الصحابة والمسلمين المتقدمين الذين لم يعرفوا الحرف والعرض وصفة النفس وصفة المعنى وسائر العبارات التي وضعها المتكلمون لا يعرفون وحدانية الله ، وان المتكلمين والفلاسفة أعلم بها منهم . وكان يلزم ان أمراً النفس عندما قال . قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ، لم يكن يعرف ان قفا أمر وسب حواب الأمر وتكرى مضاف الى حبيب ومنزل معطوف على الحبيب ويستشهد بالأعرابي الذي سمع المؤثر يقول . أشهد ان محمداً رسول الله بالنصب فأنكر وقال صنع

ماداً ٩ لأنه قد علم أن النصب يخرج عن أن يكون حبراً ويجعله الأول في حكم اسم واحد وأنه إذ صار الأول في حكم اسم واحد أحتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً . فإذا لم يكن يعلم هذا فلماذا قال . صنع ماداً ٩ مطلب ما يجعله حبراً^{١١٨}

ولقد وقف عالم العربية الكبير ابن جني أمام هذه اللغة مبهوتاً بمجيب نظامها ولطائف أسرارها ، حتى حار في أمرها ، لا يدري هل هي من وضع البشر ، أم أنها إلهام من الله وتوقيف^{١١٩} . ووقف قبله أمام هذه اللغة المحكمة البناء ، عالمها لكبير الآخر الخليل بن أحمد (ت . ١٧٠ هـ) ، وقد صحت لديه حكمة بناتها ، وأهم نطقوا بها على سحيتهم وطباعهم ، وعرفوا مواقع كلامهم ، وقامت في عقولهم عقله^{١٢٠} . وإذا كان أهل هذه اللغة الناطقون بها عارفين أسرارها وعقلها ، فإن علماء هذه اللغة ، هم أفراد منهم وهم يعرفون ما يعرفه العرب من أمرها . وكل ما هنالك أن هؤلاء يستنبطون قوانينها ويدققونها لكي يتعلمها الناس بعد أن حافوا على الألسنة من العساد . وعندما يقف هؤلاء العلماء الباحثون يستنبطون قوانينها ويسبرون أسرارها ، يلتقي فكرهم مع فكر واضعها ، فيمجبون من أمر واضعي هذه اللغة الذين قد يظلمهم من يظن غلاظاً جفاف الطبع ، فيكذب ما يستكشفونه من أسرار هذه اللغة وهو أمر قد لا يقدر عليه ذو الرقة والدقة من العلماء إلا بعد أن توضح له أنحاؤه ، بل أن تشرح له أعصاؤه^{١٢١} .

ربط العلماء والباحثون بين الكلام ودلالاته وعقله ، وقد صَحَّ لديهم أنه مدموع بالعمل ، ودعوا غيرهم إلى أن يقولوا في عقله - إن لم يكونوا هم قد أصابوا العلة - وأن يقدموا ما هو أليق بالمعلول مما ذكرنا^{١٢٢} ، ويثبتوا أن الإعراب له عقله ، وله دلالاته . إلا أننا قد نجد من الدراسات ما ترجيء تاريخ الربط بين الإعراب ودلالته إلى ما بعد عهد الخليل وسيبويه والكسائي ، إذ لم تجد في كلام الخليل أو كلام سيبويه ، أو ما نُقل من أقوال الكسائي ما يشير صراحة إلى أن هذه العلامات أعلام لمعانٍ تعرض للأسماء ، من فاعلية ومفعولية وإضافة . وما كان يُعرف من أمر هذه الحركات إلا أنها علامات لازمة لبناء الكلام لأن اللسان لا يطلق بالحروف الساكنة وحدها . ثم بدأ الجدل حولها فيما بعد : أهى علامات لمعانٍ مختلفة تطرا على الكلمات ، أم هي محض آلات يستعان بها على النطق بالحروف الساكنة^{١٢٣} . ولكننا نعرف أن سيبويه مئز بين علامات الإعراب وعلامات البناء بأن قرن الأولى بحالات الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر وهم يعبرون عن هذه بأبها

معاني ، يقول الخليل فيما نقله سيبويه من كلامه في إعراب حملة « حُشِنَتْ بصره » . « فالصدر في موضع نصب . والباء قد عملت ... والموضع موضع نصب ، والمعنى معنى النصب . »^{١١} فهو يعبر عن الموضع الذي هو موضع نصب ، وهو موضع المعولية بأنه معنى ، والنصب دلالة على معنى ، وعلامته الفتحة ، فالحركة دلالة على معنى . ولهذا نقول ان الحديث عن دلالة الإعراب ارتبط بنشأة النحو لدى أبي الأسود ، وإلا فكيف يادر الى دفع الوقوع في الخطأ في الإعراب ، دون ان يعرف هذه الدلالة ودون أن يبصر الدين وقعوا في الخطأ بهذا الربط بين الإعراب والمعاني التي يدل عليها ، وكيف يتسنى لمثل ابنه أو لمثل الذي قرأ بجزء لفظة الرسول في الآية الكريمة : ﴿ ان الله يرى من المشركين ورسوله ﴾ أن يتجنب الخطأ ما لم يبصرهم بارتباط هذه الحركات بدلالة معينة أي ربطها بمعاني الكلام وكيف يتعلم الناطقون أن يلتزموا بالإعراب إن لم يعرفوا العلل التي تدعوهم الى هذا الالتزام ، وكيف يتسنى له أن يضع هذه القواعد التي تعلم العربية أو أن يعلم العربية بنفسه ، وان يختلف إليه طلاب المعرفة ، وان يصح فيها كتاباً قيماً تذكره بعض المصادر دون أن يبصر بهذا الربط^{١٢} . وأخيراً هل لكلمة إعراب التي استعملها هؤلاء المتقدمون معنى غير كونها إفصاحاً عما يريد المتكلم التعبير عنه مما في نفسه من معاني وأحكام ؟ .

ومن المناسب أن نشير هنا الى أننا نلمس اتجاهات من بعض الدراسات الحديثة الى التقليل من شأن البحث اللغوي في مرحلته المتقدمة وما يحصى عمل أبي الأسود ، فقد وصفوا مرحلة النشأة بأنها تتسم ببساطة التفكير والاستنباط ، وهذا ما يتفق مع قوانين النشأة والتطور وارتابوا في أمر أن تكون عملية وضع النحو الاولى قد عرفت التقسيم الثلاثي للكلام الذي وضعه أبو الأسود بإشارة من الإمام علي (ع) كما تذكر بعض المصادر ، أو عرفت تقسيم أبي الأسود للأبواب النحوية ، والقول بفكره العامل في الإعراب ورأوا ان كل ما ذكره الرواة يناقض طائفة الأشياء ووقائع الأمور فالنحو - كما يقولون - شأنه في ذلك شأن أي علم آخر ، نشأ بسيطاً سادحاً يتناول أطرافاً من المسائل النحوية المتفرقة التي لا يجمعها باب واحد . فلا يمكن لأبي الأسود أن يضع أبواباً كاملة في ذلك العهد المبكر ، ولا يمكنه أن يتكلم في تأصيل النحو ، وفي العوامل ، وأن يصنعها الى عوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الجزم^{١٣} . ولا يصدقون ما ذكره ابن سلام في (طبقات الشعراء) عن أبي

الأسود من انه « كان أول من أسس العربية وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها . » ^{٢٢} وانه وضع « باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والحرم » ^{٢٣} . في حين يصفون ما يذكره ابن سلام في المصدر نفسه عن ابن أبي اسحق الحضرمي . ولا يلتفتون الى ما يذكره عنه أبو بكر الزبيدي من انه « أول من أضل النحو وأعمل فكره فيه » ^{٢٤} وعنه وعن نصر بن عاصم ، وعبدالرحمن بن هرم من انهم وضعوا « للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجرم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف » ^{٢٥} . وهم يستندون بذلك الى فكرة ان العلم أو الفكر ينشأ بسيطاً ثم يبلغ القمة ^{٢٦} . فيفهمون مثلاً ان يكون أبو الأسود أو الإمام علي (ع) الذي أشار عليه ، قد عرفها هذا التقسيم الثلاثي الذي قال به أرسطو . ونحن لا ننكر ان العلوم والمعارف ننسج بساطتها في النشأة ، ولكن لا يصل الامر الى حد أن تستنكر في أي عالم في اللغة لو كان قد عاش في مرحلة النشأة ، أن يكون فكره قد هداه الى مسألة التقسيم الثلاثي للكلام مثلاً حتى لو قال به أرسطو قبله ، ذلك لأن العقول تلتقي على درب الحقيقة . ولا تعني بساطة المشاة سداجة عقل من عاش في مرحلة النشأة . النشأة تعني عدم تعقد العلم وتفرعه وامتداد ميادين البحث فيه . ويرد على جانب مما ذكرناه كلام الزجاجي في أقسام الكلام في كتابه (الإيضاح في علل النحو) وهو ينسب في مواضع من كتابه هذا ما عرفه من أقوال الفلاسفة اليونانيين اليهم ^{٢٧} ، ولكنه في تقسيم الكلام يرى انه من بديهية العقل وانه لا يحتاج الى ان يأخذه من استدلالات الفلاسفة وان من الأشياء أشياء تُعرف ببديهية العقل بغير برهان ولا دليل ، وان سيبويه سطر هذا التقسيم للكلام في كتابه والناس من بعده ساروا عليه غير منكرين له .. وأول من قال به حسب ما روي له أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ..

ويقول انهم نظروا في الكلام فوجدوه أقساماً ثلاثة ، ولن يوحد الى معنى رابع سبيل فيكون قسم رابع ، وهذا معنى قول سيبويه ، الكلم اسم وفعل وحرف ^{٢٨} . ويقول أبو البركات الأنباري انهم اهتموا الى هذه الأقسام الثلاثة بنظرهم في الكلام وانه صُح لديهم انه لا رابع لهذه الأقسام ^{٢٩} . وبهذا ليس صحيحاً ان ينهم عمل أبي الأسود بالسداجة والبساطة فلا يستطيع ان يهتدي الى بعض ما ذكرناه ومنه دلالة الإعراب على معاني الكلام ، التي كان يعرفها مثلما يعرفها الناطقون

باللغة كهذا الإعرابي الذي حاول ابن جني أن يحرجه عن معرفته فلم يسدطع
وقد تأثر البحث التحوي فيما بعد ومنه البحث في دلالة الإعراب بالعلوم
الأخرى لا سيما الفلسفة والمنطق عندما خالط الحياة أفكار الأمم الأخرى التي
جاءت بها الترجمة ، فأقبلوا عليها يستوعبونها ، وأولعوا بالنظر العقلي والجدل
الفلسفي ، وتسربت إلى النحو كثير من المبادئ الفلسفية التي صاعوا من حلها
كثيراً من قواعد الدلالة ، ويستطيع أن يمثل بشيء من هذه المبادئ .

* لا تجتمع دالتان على مدلول واحد ، فلا يجوز أن يكون للفظ إعرابان ^{١١٨} ، لأنه
لا يمكن أن يحمل اللفظ المعنى وغيره ، كما لا يجوز أن يجتمع النقيضان على
مكان واحد ^{١١٩} ، وهذا أساس معرفي قرره أهل الفلسفة والكلام : « والشيء
الواحد لا يخالف نفسه ولا يكون غيرها . فوجب بذلك أن الاختلاف والتغاير إنما
يقع بين شيئين هما سواء وهما السكون والحركة . فذلك قلنا أن الحسم إنما
يتحرك بحلول الحركة فيه ويسكن لحلول السكون فيه . » ^{١٢٠} فلأنه لا يجتمع
صدان في مكان واحد ، لا يجتمع معنيان في لفظ واحد ، ليكون له إعرابان ،
ولهذا السبب أيضاً فإن لفظة (كل) لا تحقّر ^{١٢١} لأنه عموم فليس للتحقير فيه
معنى لأن (كلاً) إنما أكثر به ... وكل ما كان من هذا النحو مما لم يذكره هذه
سبيله فأجره على هذا الباب . ^{١٢٢}

لقد كان هذا قاعدة لغوية عامة لديهم تتصل بهذا الأساس الفلسفي . ومما ينصل
به يقررون أن لا مسوغ لأن تجتمع دالتان متشابهتان في لفظ واحد ، لأن
إحدهما تؤدي عن الأخرى ، فيقررون من خلال هذا أن الألف واللام اللتان تعبيران
التعريف وتضيفان دلالة أخرى إلى دلالة اللفظة المعجمية ^{١٢٣} ، لا تحتصان مع
(يا) التي للداء لأنه لا تجتمع دالتان على معنى واحد هو التعريف ^{١٢٤} .
وكذلك لا يحوز الجمع بين تأنيثين ^{١٢٥} . فلا يجوز أن تدخل دلالة على دلالة
« فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على
تأنيث . » ^{١٢٦}

* الاستدلال على الشيء بصدده . وهذا استمدوا منه قاعدة لغوية عامة . ولاجله
دلّ التنوين على خلاف ما تدل عليه الألف واللام . « أن التنوين لما عاقب الألف
واللام معاقبة النقيضين دل على خلاف ما تدل عليه الألف واللام ، كما أن كل
نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه ، فلما دل الألف واللام على المعرفة ،

دل بقيصه الذي هو التكوين على النكرة في هذه الأصوات المبدئية «^{١٦} ولاه
يسدل على الشيء بصدده ، يحمل الشيء على صده كما يحمل على نظيره .
وهذا جده في كتب النحو باسم الحمل على النقيض^{١٧} ، فهم يحملون الشيء
على صده ومثل هذا لدى النحاة ، حمل (كم الخبرية) التي تعيد التأكيد على
رُبّ التي تعيد التقليل^{١٨} . ومثل الحمل على النقيض ، الحمل على «نظير
فيستدلون على الشيء بنظيره^{١٩} لأن بينهما جامع » لأنهم يسمون الشيء
بالشيء إذا كان منه سبب وهو كثير في كلامهم . «^{٢٠} ومن أمثلته في الإعراب
حمل المبتدأ أو الخبر على الفاعل في الرفع لمشابهة المبتدأ الفاعل في كونه
مخبراً عنه ، ومثابهة الخبر للفاعل في كونه الجزء الثاني للكلام^{٢١}



ذكر النحاة أن الإعراب يدل على معاني الكلام التي هي المعاني النحوية . ولقد
ريصوا هذه المعاني المدلول عليها بالعوامل التي تحدثها والتي ترتبط معها في تأليف
الكلام . وقالوا أن الإعراب دلالة على هذه العوامل . وسوف نجد أن معنى العامل
يتعدد في كلامهم . وقد تكلموا على مناسبة أصوات علامات الإعراب لمعانيها .
وقالوا غير هذا بأنها موصوعة وأنه لا مناسبة بينها وبين معانيها ثم تكلموا
على دلالتها على معاني أخرى غير التي يثيرها العامل في المعمول عندما يسند أحدهما
إلى الآخر فيؤلفان الجملة النحوية . وهذه المعاني معاني إضافية يكتسبها الكلام
لباسب المقامات التي يقال فيها ، وهي معاني تهتم بها البلاغة ، فكانت الدلالة
البلاغية للإعراب . أن هذا هو ما سنتناوله فصول بحثنا القادمة .



هوامش التمهيد (الدلالة والإعراب)

١ - الدلالة

(١) لسان العرب ، (ملل) ١٠٠٦/١

(٢) دلائل الإعجاز ، ٦٢

(٣) الحيدود في النحو (ضرس ، رسائل في النحو واللفظ) - ٣٨

- (٤) ينظر (البيان والتبيين) ٧٦/١ - ٧٨ و (البرهان في وجوه البيان) ، ٦٠ .
- (٥) التعريفات ، ٦١ . ويُنظر : (جامع العلوم) ، ١٠٥/٢ .
- (٦) يُنظر (الباقلاني وآراءه الكلامية) ، ٢٨٢ .
- (٧) يُنظر : (جامع العلوم) ، ٢ - ١٠٦ .
- (٨) يُنظر (المزمع) ، ٤٧/١ .
- (٩) يُنظر (البرهان في وجوه البيان) ، ٧٣ .
- (١٠) يُنظر (دلائل الإعجاز) ، ٤٦٢ .
- (١١) يُنظر (التعريفات) ، ١٢٢ .
- (١٢) يُنظر (الطرار) ، ٣٦/١ .
- (١٣) يُنظر : (التعريفات) ، ٦٢ .
- (١٤) يُنظر (دلائل الإعجاز) ، ٢٦٦ ، ٤٠٠ .
- (١٥) لسان العرب ، (دلائل) ١٠٠٦/١ .
- (١٦) دلائل الاعجاز ، ٤٦٢ .
- (١٧) يُنظر : (البيان والتبيين) ٧٥/١ - ٧٦ .
- (١٨) المصدر السابق ٧٦/١ .
- (١٩) يُنظر : (شرح المفصل) ١٩/١ و (الرسالة المنراء) ، ٢٨ .
- (٢٠) يُنظر (التعريفات) ، ٦٢ .
- (٢١) الخصائص ، ١٠٢/٣ .
- (٢٢) يُنظر : (دلائل الاعجاز) ، ٤٦١ - ٤٦٣ .
- (٢٣) المصدر السابق ، ٤٦١ .
- (٢٤) يُنظر : (الحيوان) ٣٤/١ .
- (٢٥) يُنظر : (البيان والتبيين) ٧٧/١ ، ٧٨ .
- (٢٦) يُنظر الخصائص ٢٤٨/١ .
- (٢٧) يُنظر ، (الاتجاه العقلي في التفسير) ٨١ .
- (٢٨) المصدر السابق ، ٨٥ .
- (٢٩) يُنظر : (البصائر والحقائق) ١٠٤/١ و (الرسالة المنراء) ، ٤٢ .
- (٣٠) يُنظر ، (المبارة) من الشفاء ، ٤ - ٥ .
- (٣١) الحدود ، لجابر بن حيان (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ، ١٧٨ .
- (٣٢) يُنظر ، (المصاحبي في فقه اللغة) ٣٤ - ٣٦ .
- (٣٣) المبارة ، ٢ .
- (٣٤) يُنظر : (البيان والتبيين) ٧٩/١ و (البرهان في وجوه البيان) ، ٦٠ .
- (٣٥) يُنظر : (البيان والتبيين) ٨١/١ .
- (٣٦) يُنظر : (البرهان في وجوه البيان) ، ٧٣ .

- (٣٧) يُنظر : (الخصائص) ٢٧٣/٢ .
- (٣٨) المصدر السابق ٢٤٦/١ - ٢٤٨ .
- (٣٩) يُنظر (البيان والنبهات) ٨٠/١ .
- (٤٠) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٨١ .
- (٤١) يُنظر : (البرهان في وجه البيان) ، ١٣٧ . و (علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب) ، ٢٨ - ٢٩ .
- (٤٢) يُنظر (الخصائص) ٤٦/٢ .
- (٤٣) يُنظر (صبح الأعشى) ٢٣٠/٩ ورسائل الكندي وابن عدلان وابن الأثير (ضمن كتب علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب) .
- (٤٤) يُنظر (علم الدلالة) لأحمد مختار عمر ، ١٧ - ٢٠ . ويُنظر (البحث اللغوي عند اليهود) ، ٩٩ و (البحث اللغوي عند العرب) ، ٤٦ .
- (٤٥) يُنظر ، (المدخل إلى علم اللغة) لمحمود فهمي حجازي ٨٤ - ٨٦ .
- (٤٦) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ٥٣ ، ٥٤ .
- (٤٧) يُنظر (المصطلح الفلسفي عند العرب) ١٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٨٢ - ٢٨٥ .
- (٤٨) يُنظر (الاتجاه العقلي -) ٥٨ .
- (٤٩) يُنظر : (البحث النحوي عند الأصوليين) ٨ - ٩ ، ٣٠٠ - ٣٠٢ .
- (٥٠) يُنظر ، (علم الدلالة) لأحمد مختار عمر ، ٢١ - ٢٢ .
- (٥١) دلالة الألفاظ ، ٤ .
- (٥٢) يُنظر (علم الدلالة) لجون لاينز ، ١٠ .
- (٥٣) يُنظر (علم الدلالة) لأحمد مختار عمر ، ٦ .
- ٢ - الإعراب
- (٥٤) الإيضاح في علل النحر ، ٩١ . ويُنظر (المقتصد في شرح الإيضاح) ٩٧/١ - ٩٨ .
- (٥٥) الخصائص ٣٧/١ .
- (٥٦) لسان العرب (عرب) ٧٢٤/٢ .
- (٥٧) يُنظر ، (شما القليل) ، ٢٣ .
- (٥٨) لسان العرب (عرب) ، ٧٢٤/٢ .
- (٥٩) وفيات الأعيان ١٥/٣ .
- (٦٠) أسرار العربية ١٨ - ١٩ ، ويُنظر (المقتصد في شرح الإيضاح) ٩٨/١ .
- (٦١) الخصائص ٣٨/١ .
- (٦٢) يُنظر : (ارتشاف الضرب) ٤١٣/١ .
- (٦٣) الخصائص ٣٦/١ .
- (٦٤) الإيضاح في علل النحر ، ٩١ .
- (٦٥) المصدر السابق ٦٩ - ٧٠ .

- (٦٦) لسان العرب (عرب) ، ٧٢٤/٢ .
- (٦٧) الايضاح في علل النحو ، ٩١ .
- (٦٨) يُنظر : (دلائل الاعجاز) ، ٧٥ .
- (٦٩) الخصائص ٥١/١ .
- (٧٠) المصدر السابق ، ٩٥/١ ، و ٣٠/٢ ، ٧٢/٢ .
- (٧١) يُنظر : (سر صناعة الإعراب) ، المقدمة ، ١٢ .
- (٧٢) يُنظر (المقرب) ٤٧/١ و (ارتشاف الضرب) ٤١٢/١ . و (شرح شذور الذهب) ، ٤١ و (شرح الاشمولي) ٥٣/١ .
- (٧٣) يُنظر : (شرح المفصل) ٨٢/١ .
- (٧٤) يُنظر (المقتضب) ٥٠/٢ .
- (٧٥) مفتاح العلوم ، ٢٧ .
- (٧٦) يُنظر : (المقرب) ٤٥/١ .
- (٧٧) الخصائص ٣٥/١ .
- (٧٨) يُنظر (الأصول في النحو) ٣٧/١ و (الأحكام في أصول الأحكام) ٦٩٣/٢ . و (المستقصى) ٣٥٢/٢ . و (شرح المفصل) ١١/١ - ١٢ . و (الحدود النحوية للفاكيهي) ، ٢ . و (حاشية الصبان على الاشمولي) ١٥/١ و (حاشية الطحيري على شرح ابن عقيل) ١٠/١ - ١١ .
- (٧٩) الخصائص ٣٥/١ .
- (٨٠) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٨٩ .
- (٨١) يُنظر : (تاريخ النحو العربي) ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ .
- (٨٢) يُنظر (أخبار النحويين البصريين) ، ١٦ . و (البصائر والنقائير) ٢١٦/١ . و (زهة الألباء) ، ٨ .
- (٨٣) يُنظر (أخبار النحويين البصريين) ، ١٨ - ١٩ . و (الايضاح في علل النحو) ٨٩ . و (إنشاء الرواة) ١٦/١ .
- (٨٤) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٧٥ .
- (٨٥) يُنظر (البحث اللغوي عند العرب) ، ٦١ - ٦٢ .
- (٨٦) يُنظر (الصاحبي في فقه اللغة) ، ٢٤ ، ٤٠ .
- (٨٧) يُنظر (البيان والتبيين) ١٤٠/١ .
- (٨٨) يُنظر (النحو العربي العلة النحوية) ٢٥ - ٢٦ . و (البحث اللغوي عند العرب) ، ٦٣ . و (تاريخ النحو العربي) ، ٥١ - ٥٢ .
- (٨٩) يُنظر (الخصائص) ، ٧٩/١ .
- (٩٠) فقه اللغة المقارن ، ١٤ .

٣ - دلالة الإعراب

- (٩١) شرح المفصل ، ٥١/١ .
 (٩٢) يُنظر (البصائر والمخائر) ، ١/١٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ .
 (٩٣) المقتصد في شرح الإيضاح ، ١١٠/١ .
 (٩٤) يُنظر : (الإيضاح في علل النحو) ، ٧٢ .
 (٩٥) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢/١ - ٥ .
 (٩٦) يُنظر (أسرار العربية) ، ٥١ - ٥٢ . و (علل القثنية) ، ٤٨ - ٥٠ .
 (٩٧) يُنظر (مع الهوامع) ، ١٢٦/١ .
 (٩٨) أسرار العربية ، ٢٦٨ .
 (٩٩) يُنظر : (حاشية الخفزي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك) ، ١/٣٥ - ٣٦ . ويُنظر (الخصائص) ، ١٣٧/٣ .
 (١٠٠) المحوود في النحو (تتم رسائل في النحو واللغة) ، ٣٨ .
 (١٠١) يُنظر (الخصائص) ، ١٠١/٢ - ١٠٢ .
 (١٠٢) المصدر السابق ، ١٠٠/٢ .
 (١٠٣) يُنظر (شرح المفصل) ، ٧٢/١ .
 (١٠٤) مع الهوامع ، ٢٠/١ .
 (١٠٥) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢/١ - ٣ .
 (١٠٦) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢٩٧/٢ .
 (١٠٧) يُنظر (الخصائص) ، ٦٠/٣ .
 (١٠٨) المصدر السابق ، ٥٩/٢ .
 (١٠٩) يُنظر (أسرار العربية) ، ٢٠ .
 (١١٠) يُنظر (الخصائص) ، ٧٧/١ - ٧٨ .
 (١١١) المصدر السابق ، ٢٨/٢ .
 (١١٢) نفسه ، ٨٠/١ ، ١٦٦/٢ .
 (١١٣) يُنظر (دلائل الإعجاز) ، ٣٨١ .
 (١١٤) يُنظر (الخصائص) ، ٤٨/١ .
 (١١٥) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ، ٦٦ .
 (١١٦) يُنظر (الخصائص) ، ٧٢/١ .
 (١١٧) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ، ٦٦ .
 (١١٨) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ٢٤٣ - ٢٤٤ .
 (١١٩) كتاب سيبويه ، ٤٧/١ - ٤٨ .
 (١٢٠) يُنظر (المحو العربي العلة النحوية) ، ٣٢ .

- (١٢١) يُنظر (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم) ، ٦٣ .
- (١٢٢) طبقات محول الشعراء ، ١٢/١ .
- (١٢٣) طبقات النحويين واللغويين ، ٢ .
- (١٢٤) يُنظر (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم) ، ٦٣ .
- (١٢٥) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ، ٤٧ .
- (١٢٦) المصدر السابق ، ٤١ - ٤٣ .
- (١٢٧) يُنظر - (أسرار العربية) ، ٣ - ٤ .
- (١٢٨) يُنظر (أسرار العربية) ، ٢٢١ .
- (١٢٩) المصدر السابق ، ١٦١ .
- (١٣٠) كتاب (الانتصار) ، ١١٤ .
- (١٣١) المقتضب ٢٩١/٢ .
- (١٣٢) المصدر السابق ، ٨٣/١ .
- (١٣٣) يُنظر - (أسرار العربية) ، ٢٢٩ .
- (١٣٤) المصدر السابق ، ٢١٩ .
- (١٣٥) المقتضب ٢٥٩/٢ .
- (١٣٦) شرح الرماني على كتاب سيدييه ٢٩٥/٢/٣ ، والنص من (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيدييه)
- (١٣٧) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٨١ .
- (١٣٨) المصدر السابق ، ٢١٤ .
- (١٣٩) نفسه ، ١٨١ .
- (١٤٠) نفسه ، ١١ .
- (١٤١) يُنظر ، (المقتصد في شرح الإيضاح) ، ٢١/١ .

الفصل الأول : **الجدالة النحوية**

١ - معاني الكلام : المعاني النحوية

ربط النحاة بين الإعراب ومعنى الكلام ، وكان المعنى يعين الإعراب كما كان الإعراب قربة من القرائن الدالة على هذا المعنى . وقد تكلم النحاة على المعنى العام للكلام ، وقالوا عنه بأنه ما يحسن السكوت عليه . وعرفوا الكلام بأنه « ما كان من الحروف دالاً متأليفاً على معنى يحسن السكوت عليه . »^١ وقد شرح الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لم « قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أحصى إذ هو تركيب وزيادة ، وهي وقوع الإلغة بين الجريين ... وقد أرشد بمعرفته إلى كيفية تأليف الكلام من الكلم بأنه صم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه نحصل معه العائدة المذكورة لا مطلق الضم . »^٢ فمجموع الألفاظ التي تكون هذا المعنى الذي يحسن السكوت عليه هو الكلام أو هو النظم كما عبّر عنه الجرجاني ، وقد عبّر عنه أحياناً بالتأليف^٣ . ولقد فرقوه من الكلم أو من القول الذي يُطلق على المعيد وعلى غير المعيد^٤ أما الكلام فلا « ينطلق إلا على المعيد خاصة »^٥ أي أن المعنى الذي يحسن السكوت عليه هو المعيد . ويتنوع معنى الإفادة في النحو بأنها ما يحصل بالإسناد وهذا لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه ، وهذان لا يكونان إلا اسمين ، أو اسماً ومفعلاً ولا يكونان فعلين ولا حرمين ، ولا اسماً وحرفاً ولا فعلاً وحرفاً ، ولا اسماً واحداً^٦ ، « لأن الاسم الواحد لا يعيد ، وكيف يتصور أن يعيد الاسم الواحد ، ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضي شيئين : مثبت ومثبت له ، ومتنفي ومتنفي عنه »^٧ وهذان الطرفان يكونان بالإسناد ما يطلق عليه النحاة (الجملة) التي تحصل بها الفائدة^٨ . والإسناد معنى يفيد تعليق الكلام بعصه على بعض ، وعقد الوصل بين كلماته ، ولهذا يستعمل ابن جني مصطلح (معقود الكلام)^٩ إذ يأخذ بعض الكلام برقاب بعض ، فلا يفصل منه ولا يستغني عنه . يقول سيبويه عن المسند والمسند إليه « وهو ما لا يفني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ ، فمن ذلك الاسم ، المبتدأ أو المنصبي عليه وهو قولك عبدالله أحوك . ومثل ذلك : يذهب عبدالله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الإبتداء »^{١٠} .

والنحو يدرس الكلام المركب بالإسناد « الكلام هو المركب من كلمتين أسدت

إحداهما إلى الأخرى « ١١ » وقد احترزوا بقيد الإسناد - وهم يعرفون الكلام - عن المركب الذي يحصل في الألفاظ المفردة مثل (حضرموت) و (معدي كرب) ، فالتركيب على صريين : تركيب إفراد وتركيب إسناد ، وتركيب الإفراد أن يركب من كلمتين كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين . وتركيب الإسناد أن يركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ويكون بينهما تعلق على النحو الذي به تحصل الفائدة . ولقد عبّروا بالإسناد ولم يعبروا بلفظ الخبر ، وذلك لأن الإسناد أعم من الخبر ، إذ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ، إذ أن معنى قولنا قم ، أطلب قيامك ، وكذلك الاستفهام والنهي ^{١٢} . وقد بيّن الجرجاني كيف يتألف الكلام الذي أطلق عليه اصطلاح (النظم) من الكلمات وذلك بأن تتعلق الكلمات بعضها ببعض ، وأن يكون بعضها بسبب من بعض ^{١٣} . ويبيّن أن اشتلاف الكلمات أصله اشتلاف معانيها أو ترتيبها في النفس ، فليس هو ضم الكلمات إلى بعضها ضمّاً لا يراعى فيه المعنى ^{١٤} . والمعاني التي تألف الألفاظ على حنوها هي معاني النحو التي يتوخاها المتكلم فيما بين الكلمات ليربطها بها ، حتى تغدو الكلمة الواحدة ، لها معنى واحد ، فالكلمات يذوب بعضها في بعض حتى تصبح قطعة واحدة . وأن هذه المعاني النحوية ، التي تنشأ من اشتلاف معاني الكلمات أو من ترابطها ، أو التي تربط بين معاني الكلمات هي التي يعبر عنها الإعراب ويدل عليها .

ثم بيّن أن الألفاظ المفردة هي مادة الكلام ولكنها ليست كلاماً ، أي ليست معنى يحس السكوت عليه إلا بإقامة معاني النحو فيما بينها . ولو عمدنا إلى أي كلام وفصمنا عقد هذه المعاني التي بين ألفاظه ، لا يكون للكلام معنى ^{١٥} . ولكن هذا المعنى العام يقوم على معاني المفردات التي تؤلف مجموع المعنى ، ولو خلت هذه المفردات من معانيها حتى تجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في صميم ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك ^{١٦} . ولهذا فإنه إذا كانت دلالة الكلام هي الدلالة النحوية ، لأن الكلام ، هو إقامة معاني النحو فيما بين أجزائه من الألفاظ ، فهذا لا يعني أنه لا تعنيه دلالة الكلمات المفردة التي يتألف منها هذا الكلام ، لأنها اللبئات الأولى التي يبنى منها . ولهذا اهتمت كتب النحو بدراسة دلالة الكلمة المفردة وهي تدرس

دلالة الكلام ، عرفت الأقسام الثلاثة التي افترضت ان الكلام ينقسم إليها من الالفاظ . وقد دأب النحاة على تعريف أقسامه في مقدمة دراساتهم ، وأكثروا من ذلك . وقد حد سيبويه في مقدمة الكتاب الفعل والحرف لكنه لم يحدد الاسم بحد يفصل به عن غيره ، بل ذكر منه مثلاً اكتفى به عن الحد . فقال الاسم . رجل و فرس ، وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم^(١٧) .

ويبينوا ان اللفظ المفرد يكتسب بالاقتران بغيره من الكلمات دلالة أخرى ويتضح هذا من تعريفهم للاسم . « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة محروبة عن الاقتران . »^(١٨) والدلالة التي بالاقتران هي الدلالة النحوية ، فهذه يحددها المعنى العام للكلام ، بسبب انتصاب ما بعد (إلا) في الإستثناء ان معقود الكلام يدل على ان معناها استثنائي أو أعني^(١٩) فصار ما بعدها مستثنى بالانصوب .

ولقد فرّق ابن يعيش بين دلالة الاسم على معناه بنفسه أو ما يسميه بالدلالة اللفظية أو الموضمية ، وبين الدلالة التي يكتسبها بالاقتران والتي عبّر عنها بالدلالة الخارجية . وذلك ان اللفظ يدل على بابه في الاستعمال ثم ينقل عن بابه ويستعمل مكان غيره على طريق النياحة عنه بسبب تلازمهما في الاستعمال مثل لفظة « من » التي تدل على معنى الاسمية بمجرد استعمالها واستعانة الاستفهام إنما هو من خارج ، من تقدير همزة الإستفهام معها ، فكانك إذا قلت . من عندك ، أصله أمن عندك ، فهما في الحقيقة لفظتان ، الهمزة ومن الدالة على المسمى ، لكنه لما كانت من لا تستعمل إلا مع الاستفهام ، استغني عن همزة الإستفهام للزومها إياها ، وصارت من نائبة عنها . ولذلك بنيت فدالاتها على الاسمية دلالة لفظية ، ودالاتها على الاستفهام من خارج^(٢٠) ، أي من ائتلافها مع غيرها في الكلام . والدلالة الخارجية أو دلالة الالتزام لا تراعى عند الحدود ، والتي تراعى هي الدلالة اللفظية أو الوصعية^(٢١) ، ولذلك حدوا الكلمة بأنها ما دلّت بالوضع . « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع . الاسم والفعل والحرف »^(٢٢) . وبمراعاة الوضع ميّزوا بين اللفظ المهمل والمستعمل ، والكلمة ما كان مستعملًا من اللفظ وغير مهمل ، لهذاذكروا الدلالة على المعنى في حدها - « وقوله (الدالة على معنى) ، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى . »^(٢٣) والدلالة اللفظية أو المعجمية للكلمة هي الدلالة الأولية وهي غير الدلالة التي تكتسبها بالاقتران والصم ، وهي الدلالة النحوية أو الوظيفية التي تعبّر عن وظيفتها في التركيب .

وهي دراسة العلاقة بين المعنى العام ومعنى المفردة ، درس النحاة تأثير الكلام على معنى المفردة ، فقد يؤثر في معناها المعجمي ولهذا تتعدد دلالة اللفظ الواحد حسب السياق ، فتحدد دلالة الفعل الواحد والاسم الواحد ، ومن الحروف ما يستجمع معاني عدة^{٢٦} يحدد أحدها السياق ، وقد يلقي السياق معنى اللفظ ويحكم عليه بالزيادة ، إذ لا يتصل بالمعنى العام ، فالحروف قد تكون زائدة^{٢٧} ، والأفعال كذلك قد تكون زائدة احتكاماً إلى المعنى العام ، ومنها زيادة كان الناقصة وقد يصرف السياق الحرف في أن يكون اسماً^{٢٨} - « لأنك تقول من عليك كما تقول من موقل ، ونهب من معه ، ومن أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية ، ألا ترى أنك تقول من عن يمينك كما تقول من ناحية كذا وكذا »^{٢٩} فهذه الحروف وردت في سياقها ظروفاً

وقد يصرف السياق اللفظي معنى المفرد إلى معنى نقيضه ، فاللفظ قد يعيد الشيء وقد يعيد صده حسب السياق ، ومن أمثلته التي يذكرونها ، استعمال جمع القلة في موضع الاختار بكثرة ، كلفظة (الجففات) في بيت حساس المشهور « وجاء بالجففات في الكليل وجاز ذلك لما صاحبه من الدليل في البيت على معنى الافتحار والافتحار يقتضي الكثير ، فجاء به على أحد المحتملين بالدليل »^{٣٠} . إن التركيب يضيف إلى الدلالة المعجمية المعنى النحوي الذي يعبر عن وظيفة اللفظة في التركيب والذي قد ينقلها عن دلالتها اللفظية ، مما يلُ بصيغته من الأفعال على الماضي يقع في الجزاء للمستقبل ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع^{٣١} . فالمعنى العام قد ينقل معنى اللفظ إلى عكس معناه « والحروف تدخل على الأفعال فتثقلها ، نحو قولك نهب ، ومضى ، فتحير عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع نحو : إن جئتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فأما معناه أن تكرمني أمطك »^{٣٢} .

وقد عبّروا عن المعنى العام الذي ينتظم الدلالات الوصفية ، والذي هو المعنى النحوي الذي يحصل بالإسناد بأنه المعنى الأول ، أو أصل المعنى . كما عثر الجرجاني ، إذ ذكر أن الإسناد هو المعنى الأول وأن المعاني الأخرى وهي المعاني البلاغية متعلقة به ، وميز النحاة والبلاغيون الدلالة النحوية - حيث الكلام بما يفيد من الإسناد على أصل وضعه في اللغة - من الدلالة البلاغية إذ يعدل به عن هذا الأصل ، وذلك في نسبتهم الكلام إلى الحقيقة والمحاز^{٣٣} ، فالمعنى النحوي هو المعنى الحقيقي وهو ما يؤديه التركيب من أصل المعنى^{٣٤} .

٢ - القرائن الدالة على معنى الكلام

ذكر النحاة القرائن التي تعين على تحديد معنى الكلام الذي تمثله الجملة ،
مفصلاً عن الإعراب ، هناك دلالة المعنى اللغوي للعبارة على تحديد معناها النحوي .
ولقد قلنا ان المعنى النحوي او المعنى العام يُبنى من دلالات الكلمات المفردة
وعندما يقوم المعنى اللغوي بدعم الإلتباس بين المعاني النحوية ، يصح فيها التقديم
والتاخير : « فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم
والتاخير ، نحو : أكل يحيى كمثرى . لك أن تقدم وإن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربت
هذا هذه ... »^{٢٢٦} .

ومن القرائن الأخرى التي تقوم على تحديد معنى الكلام ، الرتبة . وهي مفهوم
ينصل بترتيب المعاني النحوية ، وهي تفترض ان لهذه المعاني ترتيباً منتظماً ، وان
هذا الترتيب نراعى فيه أحكام عقلية تتعلق بهذه المعاني . فتحتم الرتبة مثلاً ، تقدم
الفاعل على المفعول ، فهي ترتيب يلزم فيه اللفظ أو المعنى الجزئي مكانه المحدد
في الكلام والذي يحدد له مكانه في الكلام هو حكم عقلي . فالحكم يتقدم الفاعل في
الرتبة على المفعول هو انه لا مفعول بلا فاعل ، فالفاعل يوجد أولاً ليفعل فعله في
المفعول . وهذا الأمر العقلي هو الذي يقتضى هذا الترتيب للكلام . ففي الرتبة يحتكم
الى ما يتصل بالمعنى الجزئي أو الوظيفي لبيده أو بحدود موضعه من طريق لوازمه
وما يتصل به من أحكام عقلية ، فما هو من لوازم معنى (الفاعلية) هو التقدم على
المفعول ومن خلال هذا الأمر اللازم نحدد الفاعل من المفعول . فالإعراب تنبع إذن
حكماً عقلياً أو لازمة معنوية مقترنة به . وهذا يؤكد احتكامهم الى المعنى في
الإعراب

ويكون الاحتكام الى الرتبة في حالة الأسماء التي لا تظهر عليها الحركات لأن
في آخرها حرفاً من حروف العلة ، وهي حالة الأسماء المبنية « فإن قيل : فإمت
تقول صرت هذا وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر في البياض على المرتبة . قيل هذا
شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما . »^{٢٢٧} فإذا كان كل من
الفاعل والمفعول مما لا يظهر عليه الإعراب تحتكم الى الرتبة التي ينبغي أن يحتلها
المعاني الجزئية في الكلام للحكم على أيهما الفاعل وأيهما المفعول فالفاعل له

لتقدم في الكلام ، وأنه أول ما يأتي بعد الفعل وهذا يقرره السيرامي وهو يفترض لم كان الفاعل مرفوعاً ولم يكن منصوباً أو محروراً فيقول في أحد تفسيريه لهذا « إن قيل لم كان الفعل مرفوعاً ولم يكن منصوباً أو مخفوضاً فالجواب .. هو ان الفاعل أول لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل لأن الفعل لا يستغنى عنه ويجوز الاختصار عليه بون المفعولين ، فلما ذكر كذلك وكانت الحركات مختلفة المواضع لاختلاف مواضع الحروف الماخوذة هي منها . وكان مخرج الواو الماخوذة منها الضمة ، الشفتين وهما أول المحارج أعطي الأول للأول . »^(٢٦) ولأن له التقدم عقلاً ، فهو أول الاسمين المبينين في الجملة اللذين يشتهر في كون أحدهما الفاعل أو المفعول ، إذ لا يوجد ما يميز أحدهما من الآخر بسبب بنائهما . يقول السيرامي في شرحه على كتاب سيبويه « فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير ، كقولهم ضرب عيسى موسى ، فعيسى هو الفاعل لا غير ، وإن كان الإعراب في أحدهما جار التقديم والتأخير ، كقولك ضرب ريداً عيسى ، وضرب عيسى ريداً ، والفاعل كيفما تصرف فيه الحال فهو الذي يبنى له الفعل ، والمفعول كالفصلة في الكلام للاستغناء عنه ، والفاعل وإن كان مؤخراً في اللفظ فإن تقديره التقديم لأن الفعل لا يستغنى عنه »^(٢٧) فمع وجود الدلالة فإن الترتيب اللفظي لا يهم إذ يوجد ما يحتز به عن الوهم ، وإذا لم يكن هنالك دليل فيجب التزام الترتيب الذي يقتضيه العقل وهو تقدم الفاعل ، فإذا تأخر الفاعل في اللفظ فإنه مقدم في التقديم ، لأن الفعل يستدعيه ، وهذا مراعاة للمعنى .

ومن قرائن السياق اللفظي ، القرائن الصوتية أو « التنظيم » و « النبر » وكلاهما قريبة صوتية تعين دلالة الكلام . وقد بين ابن جني وظيفتهما في تعيين دلالة الكلام وذلك كمد الصوت عند التذكر : « ومن قرأ ﴿ اشترؤا الصلاة ﴾^(٢٨) قال في التذكر اشترؤوا . ومن قرأ اشترؤوا الصلاة قال في التذكر : اشترؤي ومن قال اشترؤوا الصلاة . قال في التذكر : اشترؤوا^(٢٩) وكذلك أن نريد في قوة اللفظ ، أو تمكينه » وذلك أن تكون في مدح إنسان والتناء عليه فتقول ، كان والله رجلاً ! فتريد في قوة اللفظ بـ « الله » هذه الكلمة ، ولتتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك ، وكذلك أن نسمته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان

إنساناً ! وتروي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك إنساناً ثانياً أو لحرّاً أو سحلاً
أو نحو ذلك ، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة . فاما ان عريت من الدلالة
عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز» (١٢٦) .

واضافة الى قرائن السياق اللفظي فهناك دلالة الحال الخارجية أو (المعام)
التي تعين في تحديد دلالة الجملة عند علم كفايتها في الدلالة ، وعند غياب القرائن
الأخرى . فالسياق اللفظي قد لا يعين في تحديد المعنى فيستعان بالظروف
الخارجية التي تحيط بالكلام لتفسير النص . وقد يُستغنى بالظرف الملايس للكلام
عن بعض أجزاء الكلام ، وتقوم الحال الخارجية بإكمال نص الكلام وتفسيره ، فيذكر
سبيويه انه جرى في الأمر والنهي إضمار الفعل المستعمل إظهاره والإستغناء عن
التعظ به إذا دلت الحال عليه ، وذلك كقول القائل : زيداً وعمراً ورأسه ، وذلك إذا رأى
رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكفى بما هو فيه من عمله فلم يلفظ له بعمله فقال
زيداً ، أي أوقع عملك بزيد فاستغنى عن لفظ الفعل بعمله . وأما في النهي والتحذير ،
كقول المتكلم : الأسد الأسد ، والجدار الجدار . والصبي الصبي وإنما ينهي المحذر
أن يقرب الجدار أو يقرب الأسد أو يوطيء الصبي ، فعبرت الحال عن الأفعال
المحذوفة العاملة في الالفاظ المذكورة (١٢٧) .

وقد يضمن الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي إستناداً الى دلالة
الحال الخارجية عليه « وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة
الحاج ، فقلت مكة وربّ الكعبة حيث زُكنت انه يريد مكة كأنك قلت يريد مكة والله ،
ويجوز أن تقول مكة والله على قولك أراد مكة والله .. أو رأيت رجلاً يسند سهماً قبل
القرطاس فقلت القرطاس والله أي يصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع السهم في
القرطاس فقلت القرطاس والله ، أي يصيب القرطاس ... ولو رأيت ناساً ينظرون
الهِلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت الهلال وربّ الكعبة ، أي أبصروا الهلال . أو رأيت
ضرباً فقلت على وجه التقابل عبدالله أي يقع بعبدالله أو بعبدالله يكون .. ومنه أن
ترى الرجل أو تخبر عنه انه قد أتى أمراً قد فعله فتقول أكل هذا بخلاً أي أتفعل كل
هذا بخلاً ... (١٢٨) . ومنه أيضاً « أتميمياً مرة وقيسياً أخرى . وإنما هذا انك رأيت
رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت أتحوّل تميمياً
مرة وقيسياً أخرى فانت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك
الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه

ويخبره عنه ولكنه ويخفه بذلك . وحثثنا بعض العرب ان رجلاً من بني أسد قال يوم
جيلة واستقبله بعير أعور فطير منه فقال يا بني أسد أعور ودا ناب ، فلم يرد أن
يسترشداهم ليخبروه عن عور وصحته ولكنه نبههم كانه قال أتستقبلون أعور ودا ناب .
والاستقبال في حال تديبه إياهم كان واقعاً كما كان التكون والتدقّل عندنا بابتين في
الحال الأولى وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه «^{١٢}» فسيبويه يستمد فعلاً من
سياق المقام يوضح معنى الكلام .

وقد يعطي المقام السياق اللفظي دلالة لا يعطيها بنفسه ، فقد يكون لفظ الكلام
لفظ الخبر فيعطيه المقام معنى القسم « فمن ذلك قولهم علم الله لأفعلن ، لفظه
لفظ . رزق الله ، ومعناه القسم . ومن ذلك قولهم : غفر الله لزيد ، لفظه لفظ الحذر
ومعناه الدعاء »^{١٣} ، والذي حوّر هذا علم المخاطب بالمراد لدلالة المناسبة ، إذ
جرت العادة والعرف أن يعبروا عنها بلفظ الخبر وهي تستدعي الإشياء ، بمثل هذا
الكلام ، « ألا ترى أنك تقول غفر الله لزيد فلفظه لفظ ما قد وقع ومعناه . أسأل الله أن
يفغر له ، فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل جاز أن يقع على
ما ذكرناه ، ولم يفهم عن قائله إلا على ذلك »^{١٤} .

ومن دلالة الحال أنها تعمل على تحديد المعاني النحوية للكلمات ، عند اعتقاد
الإعراب : « وكذلك لو أومأ إلى رجل وفرس فقلت : كُلم هذا هذا علم يجبه لجعلت
الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن في الحال بياناً لما تعني . وكذلك قولك . ولدث
هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة . »^{١٥}

ولأن الحال قرينة من القرائن المهمة في تحديد معنى الكلام ، فإنهم قد يقيدون
الكلام بشرح الحال ليوضحوا معناه ، مع أن حكايتها لا تقني عن مشاهدتها إذ تكون
المعرفة بها أوثق وأتم ، فسماع الحال غير مشاهدتها . ويتحدث ابن حني عن حكاية
الحال ومشاهدة الحال الشاهدة بالقصور ، بل الحالة على ما في النفوس في
توضيح المعنى . ويؤكد أهمية الاستيصاح من مشاهدة الأحوال ، فالإنسان « إذا عناه
أمر فآراد أن يحاطب به صاحبه ، ويعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه
فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرني وجهك ، أقبل عليّ أحدثك ... فإذا أقبل عليه
وأصغى إليه . اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه ، أو نحو ذلك ، فلو كان استماع الأذن
مغنياً عن مقابلة العين مخبراً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه
والإصغاء إليه . »^{١٦} فكانوا يعتبرون بمشاهدة الوجوه ويجعلونها دليلاً على ما في

النفوس وعلى ذلك قالوا، « زُبَّ إشارة أبلغ من عبارة » . ويقول ابن جني أنه لو أُنيح لعنماء اللغة الكبار الأوائل أن يشاهدوا وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أعراضها ، لكانوا استعابوا بتلك المشاهدة وبذلك الحضور ما لا يؤدبه الحكايات ولا تصبغه الروايات ، فعرفوا قصود العرب ، وعوامص ما هي أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على عرض بُلَّت عليه إشارة لا عذاره ، وكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير منهم الرأي والمحيرة والعقل^{١٧}

ومما يذكره ابن جني مما يشهد على دلالة الكلام من تعبير الوجوه تقطبت الوجه عند وصف إنسان ، فيعني هذا عن وصفه بما يدم به الإنسان « وكذلك إن زعمته ووصفته بالضيق ، قلت . سألناه وكان إنساناً^{١٨} وتروى وجهك وتقطعه فيغني ذلك عن قولك : إنساناً للثيماً أو لحزناً أو منخلاً وحو ذلك . »^{١٩} فالحال تعيين على تحديد معنى الكلام ، وهي من القرائن المهمة في ذلك ، إذ نرشد إلى تعيين المحمل وتعيين المحتفل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتحصيل العام وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهي من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهملها غلط نظره ، وغالط في مناظرته^{٢٠} .

إن هذه القرائن تعيّن دلالة الكلام ، وتكفي عند عباد بعضها من الكلام ، وعند غياب الإعراب نُعين في تحديد هذه الدلالة ، وإلا فهو القرينة التي لا تتكرر دلالتها

٣ - الإعراب ومعنى الكلام

ذهب النحاة إلى أن الإعراب معنوي وأنه يرتبط بمعاني الكلام ، ولا يستتبي الرحاحي منهم في قولهم بأنه دالٌّ على المعاني إلا فطرياً . وذكر « أن الأسماء لما كانت نعتورها المعاني ، فتكون فاعله ومفعولة ومضافه ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأُسَيْتِهَا أدلة على هذه المعاني بل كانت مشفركه ، جعلت حركات الإعراب فيها نسيء عن هذه المعاني ، فعالوا صرب رنذ عمرا فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها . »^{٢١}

فالحركات تدل على معاني الكلام كما تدل صور الالفاظ وأُسَيْتِهَا عليها . وقد

درسوا علاقة الحركات بالمعاني على أنها صورة من صور دلالة الألفاظ على معانيها . وكما يثبتون أن الألفاظ ترجمة للمعاني وأن المعاني تبقى كامنة حتى تعك مغالبيتها الألفاظ ، نسبوا للإعراب هذا العمل ، فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، فلا نقف على تحصيل المعنى المدفون في هذا اللفظ إلا بتميز وجوه حركات الإعراب^(١١) . وهكذا عرّفوا الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني ، وإن اختلاف الحركات دليل على اختلاف المعاني ، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه . وقد ربطوا اختلاف الحركات واختلاف المعاني باختلاف العوامل الداخلة على المعربات^(١٢) . وبيّنوا أن الإعراب قرينة من القرائن الدالة على معنى الكلام ، ومن خلاله يتوصلون إلى تفسير مراد القائل ، ففي البيت

ألم أكن جـ ——— اركم ——— ويكنون بيني

وبيّنكم الم ——— ودة والإحساء

يبيّنون أنه إراد . « ألم يجتمع كون هذا منكم وكون هذا مني ؟ ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوماً كان قال : ألم يكن بيبي وبينكم . »^(١٣) وكما يدل الإعراب على المعنى ، يدل المعنى على الإعراب . ولقد أوصى النحاة أن يلتزم المعنى في الإعراب ، فلا يُقدّر الإعراب إلا بالآخذ بالمعنى ، لأن الإعراب إنما يقع للمعاني وللأختلاف فيما بينها ، يقول الرماني : « ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب ، وتفعل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميّزت فيما تحيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه . »^(١٤) ويدعو ابن جني إلى أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، ينبغي أن يتقبل تفسير المعنى على ما هو عليه ، ويصحح طريق تقدير الإعراب^(١٥) . وحتى إن مصاء الذي خرج على النحاة في إنكاره القول بالعوامل ، اتفق معهم على أنه لتبيين المعاني ، وأنه لا يمكن تقديره إلا بمراعاة المعنى ، « إاد الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران . أنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وأنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني »^(١٦) .

لقد كان سيبويه يسأل الخليل عن إعراب الكلام فيجيبه بحسب ما يقدر من معنى : « قلت رأييت قولهم يا ريد الطويل ، علام نصبوا الطويل ، قال نُصب لأنه صفة لمنسوب ، وقال ، وإن شئت كان نصباً على أعني . »^(١٧) وكان يجيبه بمثل هذا

التفسير حين يسأله عن وجوه إعراب الكلام^{١٠٨} . وقد امتهج سيديويه نهجه في تفسير أحوال الكلام في الرفع والنصب والحرز بالمعنى . ومما ذكره التبعية في الإعراب للتبعية في المعنى ، وإن عدم التبعية في الإعراب لعدم التبعية في المعنى^{١٠٩} . سيديويه كالخليل يوجّه الإعراب حسب ما يفهمه من معنى الكلام^{١١٠} . وقد سار على نهجهما الآخرون . يقول المبرّد مقررّاً ما ذكره سيديويه من عدم التبعية في الإعراب لعدم التبعية في المعنى : « فإن كان الثاني جارحاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً . »^{١١١} ويقول معشراً بالمعنى : « وأما قوله عز وجل : ﴿ ما بما يقول له كُنْ فيكون ﴾ . النصب هاهنا محال ، لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً . وهذا خلاف المعنى ، لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى فإنه يقول له . كُنْ فيكون . وكُنْ حكاية . »^{١١٢}

ويتعدد المعاني المحتملة للكلام ، تتعدد وجوه الإعراب ، يقول سيديويه في إعراب المثال الذي ترد كثيراً في كتب المحاة : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » « وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى ، وإن شئت جزمت على النهي .. ومنعك أن تجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له ، لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم فكانه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال »^{١١٣} .

وهكذا مع احتمال أكثر من معنى يكون أكثر من إعراب ، ولكن إذا لم يصح إلا وجه واحد أو معنى واحد ، نجدهم يدفعون كل وجوه الإعراب الأخرى : « فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . »^{١١٤} فلان الوجوه الأخرى تفسد المعنى ، يأخذون بوجه واحد من الإعراب : « ولو جزم كان المعنى فاسداً . »^{١١٥} ويدفعون النصب أو غيره إذا لم يكن له معنى في الكلام : « لا معنى للنصب هاهنا »^{١١٦} .

وقد يعمل التفسير بالرأي المذهبي^{١١٧} ، أو بالفكر الديني على الإلزام بهذا الوجه الواحد من الإعراب لأن الوجوه الأخرى تفقد هذا التفسير ، ففي قوله تعالى : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسلاً ﴾^{١١٨} فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، ولو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ، لأنه كان يكون ، ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أي ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسلاً ، فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم -

ما كان لحشر أن يكلمه إلا وحياً ، أي إلا أن يوحى أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) أي إلا وحياً أو إرسالاً . وأهل المدينة يقرءون (أو يرسلُ رسولاً) يريدون أو هو يرسل رسولاً ، أي فهذا كلامه إياهم على ما يؤديه الوحي والرسول « ٧٧ »

وإضافة إلى ما ذكره من ارتباط الإعراب بالمعنى ، فقد عمدوا إلى تأكيد ذلك من خلال بعض المسائل والمفاهيم التي تتصل بالإعراب ، ومنها مراعاة النية والقصد فعما يراعيه النحاة ، تأكيداً لمراعاتهم المعنى في تقدير الإعراب ، نية المتكلم وقصده كأنهم يقرأون ما بداخله في ضوء ما يبين من كلامه فهم يربطون بين النية والقصد - الذي يعشرونه ، بأنه أفكار المتكلم والمعاني التي في نفسه ٧٨ - وكلامه ، فنحدهم يوجهون الإعراب بحسب ما يفترضونه من نية المتكلم أو المعنى الذي في نفسه « وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمرة في نيته هو المظهر ، كأنه يقول أمري وسأني حمد الله وثناء عليه ، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ، ولم يكن صنداً لنيته عليه ولا ليكون مبدئاً على شيء هو ما أظهر ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

عمالت حنان من أتى بك ههنا

أنت نصب أم أنت بسلامحي عارف

لم ترد تحتن ولكنها قالت أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان وفي هذا المعنى كله معنى النصب ومثله في أنه على الإبتداء ، وليس على فعل قوله عز وجل ، قالوا معدرة إلى ربكم ، لم يريدوا أن يعتدروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم لم تعظون قوماً ، قالوا موعظتنا معدرة إلى ربكم ، ولو قال رجل لرجل معدرة إلى الله واليك من كذا وكذا يريد اعتذاراً لنصب « ٧٩ » .

وعشر النحاة بالنية ما يرويه خارجاً على قواعد اللغة ، فالممنوع من الصرف نصرف في النية ميثوبونه ، وقد يحذف التنوين في النية . « وكذلك تقول هذه مائة درهمك وألف ديمارك ، وهذه خمسة عشر ، تقدر حذف ما فيه من التنوين في النية ، كما تقول : هن حواج بيت الله إذا نويت الدعاء . وهن حواج بيت الله إذا نويت طرحه لأن (مواعل) لا ينصرف ، وإنما يقع التنوين في النية . ويخرج مخرج هذا صارت ريدا وصارت ريد ... ومن لم يرد التنوين حذف . « ٨٠ » وهم يعشرون عمل

الفعل إن تأخر بذوة المتكلم في تقديمه ، ولهذا يعمل الفعل إن تقدم وإن تأخر^(٧٣) .
فهم يراعون نية المتكلم وهم يفسرون الكلام ليعرفوا إعرابه إلا أنهم قد يسيئون تقدير
نية القائل ويخالعون ما يضره ، كما يقول ابن مضاء^(٧٤) .

ومن ربط الإعراب بالمعنى أو الكلام بالمعنى ، أنهم كانوا يعمدون إلى الحمل
على المعنى ، ويكون المعنى الذي يُحمل عليه هو الذي يؤثر في الإعراب . وقد نكر
الذخاة الحمل على المعنى في دراساتهم ، وعقد له ابن جنّي فصلاً في
الخصائص^(٧٥) ، تحدث عنه مذهباً يقصنون إليه ، وبين مواضع وروده في الكلام ، وأنه
قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منتوراً أو منظوماً^(٧٦) ، وهو ليس من اصطلاح الذخاة ،
إنما هو منهج أهل اللغة في لغتهم : « والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة
جداً »^(٧٧) . ويؤيد ابن جنّي أن أهل اللغة كانوا يلتجئون إليه ، وهم يدركونه ويعملونه
كما يعمل الذخاة^(٧٨) . وذكر أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ^(٧٩) .
وعين أوجه وروده في الكلام « كتائيد المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد
في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه
الاول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك »^(٨٠) .

ومن أمثلة الحمل على المعنى قول الشاعر :

« إذا تغنى الحمام الوُزُق هُيْحَنِي

ولو تعرّيت عنها أم عمار

لأنه لما قال : هيجني بل على ذكرني ، فنصبها به فاكتفى بالمسبب الذي هو
التهيج من السبب الذي هو التذكير^(٨١) . فلقد حمل العمل على معنى غيره ، فعمل
معنى الفعل المحمول عليه فنصب لفظة (أم) .

وعقد ابن جنّي باباً في (الخصائص)^(٨٢) في حمل الحروف بعضها على
بعض وذكر أنه وجد « في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به ، ولعله لو
جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً »^(٨٣) . ويقول عنه أنه « فصل من
العربية لطيف حسن يدعو إلى الانس بها والفحاهة فيها »^(٨٤) . والحروف تحمل
بعضها على بعض لأنها بمعناها : « وذلك أنهم يقولون : ان (إلى) تكون بمعنى
(مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله .
ويقولون : ان (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه .
﴿ ولأضلبنكم في جذوع النخل ﴾ أي عليها ، ويقولون : تكون الباء بمعنى عن وعلى ،

ويحتجون بقولهم : (رميت بالقوس) أي عنها وعليها . «^{٨٢}» ولكن ابن جنّي يقيد هذا الحمل ويقول إن هذه الحروف لا يكون بعضها بمعنى بعضها الآخر دائماً ، ولكن إذا كان الفعل « بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر . فلذلك حيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه . «^{٨٣}» وذلك كقول الفرزدق :

« قصد قتيل الله زياداً عني »

لما كان ذلك في معنى . صيغه عني . «^{٨٤}» فإذا كان في نية المتكلم أن يقصد بمعنى الفعل معنى فعل آخر ، جاز استعمال حرف ذلك الفعل المحمول على معناه مع الفعل المحمول ، وفي غير ذلك لا يجوز كما يقول ابن جنّي : « فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى . وليس كذلك قول الناس : فلان في الجبل لأنه قد يمكن أن يكون في غار من أغواره ، أو لصب من لصابه ، فلا يلزم أن يكون عليه أي عالياً فيه . «^{٨٥}» ومن أمثلة الحمل على المعنى ، الحمل على معنى الفعل المحذوف ، ويذكر من أمثله : « أكل الخبز زيد ، وركب الفرس محمد ، فترفع زيدا ومحمداً بفعل ثانٍ يدل عليه الأول . «^{٨٦}» ومن أمثلة الحمل على معنى فعل محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، قولهم هذا ضارب عبد الله وزيدا ، منصوب (زيدا) على إضمار فعل محذوف « لأن معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيد ، هذا ضرب زيدا ، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى كما قال عز وجل ﴿ ولحم طير مما يشتهون وحلوز عرين ﴾ لما كان المعنى في الحديث على قولهم لهم فيها ، حملة على شيء لا ينقض الأول في المعنى «^{٨٧}» ومن أمثله جزم الفعل المضارع على أنه جواب الأمر لأن في الكلام المتقدم معنى الأمر : « ومثل ذلك اتقى الله امرؤ . وفعل خيراً يثبت عليه لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك ما أشبهه هذا . «^{٨٨}» وبهذا حملوا على معنى الجزاء فجزموا الفعل الذي امترضوه جواباً له . ومن أمثلة الحمل على المعنى ، الحمل على موضع كلام سابق أو معناه لا على لفظه ، كقول الشاعر :

طسافت أمامة بالركبان أونة

يا حسنه من قوام ما ومتقبا

لأن الأول في معنى يا حسنه قواماً «^{٨٩}»

ومن أمثلته قول الشاعر

سدا لي أبي لست بمدرك ما مصى

ولا سابق شيئاً إذ كان حائياً

فقد نشر الخليل لسيبويه سبب جر لفظه سابق بقوله « وإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء . »^{١١٦} وقال عنه ابن جني بأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مصى^{١١٧}

والحمل على الموضع كثير في اللغة ، وأمثلته مبنوثة في كتب النحو ، وهو مراعاة للمعنى ، وتجاوز لظاهر اللفظ . فحرف الجر الرائد يدخل على الاسم ويحرفه في اللفظ ، ولكن هذا الاسم يبقى يحتفظ بموضعه من المعنى العام ، فيحمل لفظ آخر على هذا الموضع الذي يرتبط بالمعنى العام للكلام ويعرب إعرابه ، ومن أمثلته . ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا ريداً ، فقد « حمله على الموضع مجمله بدلاً منه كأنه قال ما أتاني أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد ، واحد »^{١١٨} ومثله « ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به »^{١١٩} فقد رجعت شيء بعد إلا لأنها محمولة على موضع (بشيء) في لغة بني تميم ، ويجوز فيها المصّب في لغة أهل الحجاز لأن بشيء في موضع نصب عندهم .^{١٢٠} ومن أمثلة الحمل على المعنى الحمل على معنى مصدر الفعل لدلالة الفعل على مصدره^{١٢١} ومنه ان « جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه ... ومنه قول الله سبحانه ﴿ وتبطل إليه تبتيلاً ﴾^{١٢٢} .

ومن مراعاتهم المعنى العام في الإعراب تقدير المحذوف وإعماله ، فكانوا يقررون المحذوف من الكلام بالاحتكام إلى معنى الكلام ، وقد يكون المحذوف عملاً وهذا هو الكثير وقد يكون اسماً كما في خير لولا ، وقد يكون حرفاً ، « وتقول ، أمرته أن يقوم يا فتى ، فالمعنى : أمرته بأن يقوم إلا أنك حذف حرف الحذف ، وحذفه مع أن جيد »^{١٢٣} .

وقد يكون المحذوف شبه جملة ، كما في حذف خبر (ان) إن كان كذلك^{١٢٤} . وقد يكون المحذوف كلاماً لا لفظاً واحداً كحذف حمله فعل القسم^{١٢٥} . وعند سيبويه ان هذا الكلام الناقص في اللفظ هو كامل مفهوم في المعنى لذلك قال عنه انه يحسن السكوت عليه أي انه مفيد غير ناقص .^{١٢٦}

ولأنهم يحتكمون الى المعنى في تقدير المحذوف فإنهم قد يقررون من خلاله

الاستغناء عن تقدير المحذوف إذا كان معنى الكلام في غنى عن المحذوف^(١) .
ومن مراعاتهم المعنى في الإعراب أنهم كانوا ينسبون العمل للفعل المحذوف
الذي يلاحظون آثاره في الكلام متمثلة بإعراب الكلمات التي يقترنون أن المحذوف
عامل فيها ، فإذا أضمر الفعل المتعدي تعذى بنفسه ، وبقي أثره دالاً عليه^(٢) .
فهذه الأعمال محذوفة لفظاً موجودة معنى ، ودليل وجوبها انتصاب هذه الأسماء
بها^(٣) . ولا يمنع الحذف العامل قدرته على العمل فهو يعمل مظهراً ومضمراً . وقد
يمنع عامل محذوف عاملاً آخر من العمل ، فالخبر إذا كان جملة أو شبه جملة ، أي
إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإنه في رأي الرقاسي الذي يخالف به رأي البصريين
مستغنى عن العامل إذ أنه قد عمل فيه عامل محذوف ، ومنع ذلك أن يعمل فيه
الابتداء أو غيره ، لأنه مشغول بعامل آخر ، ولا يجوز أن يحتج عاملان على معمول
واحد^(٤) .

وقد قسموا هذا المحذوف إلى ما يجوز إظهاره وما لا يجوز إظهاره ، ولكنهم
يقدرونه لكي يمتلكوا ما أراه العرب في كلامهم . يقول سيبويه في « باب ما ينتصب
على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه » . « وسأنته لك مظهراً لتعلم
ما أراؤا » .^(٥) ويقول في « باب ما جرى منه على الأمر والتعدير » . « وذلك قولك
إذا كنت تحذر ، إياك ، كأنك قلت إياك نح وإياك باعد .. إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار
ما أضمرت ولكن ذكرته لامتثل لك ما لا يظهر إضماره » .^(٦) ومن أمثلة الحذف
الواجب حذف الخبر إذا كان كوناً عاماً ، وإذا كان معنى خاصاً جاز حذفه . وذهب
سيبويه إلى أنه يجب كون الخبر بعد لولا كوناً مطلقاً محذوفاً ، وتابعه على ذلك أكثر
النحاة ، ولم يزد السيرافي شيئاً على كلام سيبويه . أما الرقاسي فقد قيّد وجوب
الحذف بكون الخبر عاماً ، ولم يعز حذفه إذا كان خاصاً لأن الكلام يحتمله ولا يدل
عليه ، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه . والظاهر أن تخصيص وجوب حذف
الخبر بعد لولا بكونه كوناً مطلقاً وعدم جواز حذفه إذا كان خاصاً إلا إذا دل عليه
دليل ، مذهب خاص بالرقاسي ، لأنه كان أسبق القائلين به ، ثم تابعه على ذلك
ابن الشجري والشلوبين وابن مالك^(٧) . ولقد فرق السهيلي بين مفهوم الحذف
والإضمار والتقدير^(٨) . وعرف ابن مضاء بمفهوم الحذف والإضمار لدى النحاة وذكر
أقسام المحذوفات لديهم ، فهي على ثلاثة أقسام : محذوف لا يتم الكلام إلا به ،
حذف لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيت يعطي الناس : زيداً ، أي أعط زيداً .

فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وقيل للذين
 اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً ﴾ .. والمحذوفات في كتاب الله - تعالى - لعلم
 المحاطين بها كثيرة جداً ، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .
 والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام بوجه . وإن أظهر كان عتياً ، كقولك
 أزيداً ضربته ؟ قالوا انه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيداً ؟ وهذه دعوى
 لا دليل عليها إلا ما زعموا من ان « ضربت » من الأفعال المتعدية الى مفعول واحد ،
 وقد تعدى الى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً مقدر . ولا ظاهر علم
 يبق إلا الإضمار !

وأما القسم الثالث ، فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام مما كان عليه قبل إظهاره
 كقولنا . يا عبدالله . وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم « عبدالله »
 و « عبدالله » عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو أو أنادي ، وهذا إذا أظهر
 تغير المعنى ، وصار النداء حبراً^(١١٠) .

وعرض ابن جنّي لأقسام المحذوفات ، وهو يذكر أسباب الحذف فنذكر القسم
 الثالث الذي ذكره ابن مضاء . وقال ان إظهاره يفسد المعنى ، وينقله من حال الى
 أخرى ، وقال انه إذا كان الحذف فيما لا يفسد معنى ممكناً ، فإن حذف ما يفسد
 المعنى مع إظهاره أولى^(١١١) .

ولقد عمدوا الى ذكر أسباب الحذف في الكلام ، فهم يحذفون الفعل لكثرة
 استعمالهم إياه في الكلام ولاستغنائهم عنه بدلالة الحال ولوجود دليل يدل عليه في
 الكلام . ويقترون المحذوف ، ويتركون إظهاره لانه يفهم من الكلام أو من الحال ،
 فالمعنى حاضر وإن كان اللفظ الذي يدل عليه غير موجود . ولكن هناك لمطاً يدوب
 مناب المحذوف ويدل عليه وهو معموله^(١١٢) .

ومن أمثلة الحذف الذي يستغنى عنه لانه معلوم لكثرت « قول العرب من أنت
 زيداً ، وزعم يونس انه على قوله : من أنت تذكر زيداً ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل
 واستغنوا عن إظهاره بانه قد علم^(١١٣) .

ومن أمثلة المحذوف لانه معلوم مستغنى عنه ، ولدلالة الحال الخارجية عليه ،
 فعل القسم وفعل النداء وأفعال التحذير والإغراء : « تقول يا زيد عمراً ، أي عليك
 عمراً . وتقول : الطريق يا فتى ، أي خل الطريق . وترى الرامي قد رمى فتسمع صوتاً
 فتقول : القرطاس والله أي أصبت . فهكذا القسم في إضماره وإظهاره^(١١٤) .

ومن أمثلة الحذف لوجود دليل في الكلام اللاحق يدل على المحذوف ، ما ذكره
سيبويه في أمثله من قول الشاعر -

نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندك راضٍ والسرائر مختلف

فإنه حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به ، وحار
هذا الحذف ، لأن خبر المبتدأ الثاني دالٌ عليه والتقدير نحن راضون ، وأنت
راضٍ ^{١١} ومن أمثلة تقدير المحذوف بدلالة الكلام السابق عليه ما ذكره البصريون من
أن لفظ (كتاب) في قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ ^{١٢} ليس منصوباً بـعليكم ،
وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة
ما تقدم عليه من قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ ^{١٣} لأن
في ذلك دلالة على أن ذلك مكتوب ^{١٤} .

ويذكر النحاة من أسباب الحذف طول الكلام ، فالكلام إذا طال مهم يحبدون
الحذف إذا قام دليل على المحذوف ^{١٥} . ولذلك لا يجوز تأكيد الفعل المحذوف في
قولهم مثلاً « القرطاس والله » أي أصاب القرطاس والله . فلا يجوز حذف الفعل
والمجيء بمصدره لتوكيده وهو (أصابة) لأن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف
والإيجاز الذي هو الغرض من الحذف ، فهو نقض لفرض الحذف ^{١٦} .

ومن المفاهيم التي ربطت بين الإعراب والمعنى لديهم : الموضع ، أو المحل ،
وهو يعبر عن المعنى الذي يكتسبه اللفظ بدخوله في تأليف الكلام ، وقد أكد ابن حنّي
هذا المعنى العام للموضع وهو يذكر أن العرب كانت تراعي مواضع كلامها أي معانيه
فتعرب كلامها على أساس هذه المراعاة للمعنى ، فهي ترفع في موضع الرفع ، وتنصب
في موضع النصب ، وقد حاول أن يدير بعض الإعراب عن التزامه الإعراب حسب
مواضع الكلمات قاسي وامتنع . ونشر امتناعه بأن للكلام جهاته وأن الإعراب يختلف
 باختلاف هذه الجهات ، وهم يلتزمون لكل جهة إعراباً وهذا أدل شيء لدى ابن حنّي
على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن
ميزة وعلى بصيرة وأنه ليس استرسالاً ولا ترحيماً ولو كان كما توهمه المتوهمون لكثير
اختلافه وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه ^{١٧} .

ولأن الموضع يمثل جزءاً من المعنى العام فإن الجمل قد تعرب إعراباً موضعياً ،
إذا كان موضعها يمثل جزءاً من هذا المعنى العام فقد تكون في موضع رفع أو نصب أو

حر أو جزم ، كما تقع الألفاظ المفردة .

فالموضع يرتبط بالمعنى ولذلك فإن المبني ينتمي الى المعنى بالموضع لأنه يمتد الإعراب الذي ينسبه الى المعنى العام ، فهم يجعلون المبادئ المبني على الصم في موضع نصب لأنهم يقررون فعلاً محتوماً ، ويقدرونه من خلال المعنى العام ويجعلون هذا الفعل عاملاً فيه ، فهو في موضع نصب مع انه مبني على الضم لأنه مفعول به في المعنى أو في الموضع ، فموضعه يعبر عن معنى المفعولية ، يقول سيبويه في « باب النداء » . « اعلم ان النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إصمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب . »^{١٢٢} ولهذا انتصبت صفة الاسم المرفوع حملاً لها على موضع الموصوف المبني على الضم . « قلت أرأيت قولهم يا زيد الطويل ، علام نصبوا الطويل ، قال نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال وإن شئت كان نصباً على أعني »^{١٢٣} .

ويفصح الخليل بن أحمد عن الارتباط بين الموضع والمعنى في قوله الذي أورده له سيبويه في إعرابه « خشنت بصنره » : « فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ، ومثله ﴿ قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ﴾ إنما هو كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب »^{١٢٤} .

لقد ميّز المحاة بين التعبير عن اللفظ المعرب والمبني ، فقالوا عن الأول مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم ، وقالوا عن الثاني مضموم ومفتوح ومكسور . وقالوا ان هذا التمييز هو بين ما تكون حركته بعامل وما لا تكون بعامل ، مع ان العامل موجود في حالة اللفظ المعرب والمبني وسنبيّن انهم يقصدون ان حركة المعرب تعبر عن معنى ناشيء عن علاقة اللفظة بالعامل . ولا تعبر حركة المبني عن هذه العلاقة ، إذ ان حركة البناء حاز عن التعبير عن هذا المعنى . ولكن اللفظ المبني يتصل بالمعنى العام بالموضع ، كما قلنا وكذلك المعرب فكل منهما يحتل جزءاً من المعنى العام للكلام هو ما اصطلح عليه المحاة بالموضع . فالاسم المعرب مثلاً في موضع رفع وكذلك المبني . لكن حركة الاسم المعرب تعبر عن هذا الموضع ، ولا تعبر عنه حركة الاسم المبني ، وقد توافق حركة البناء حركة الإعراب ، فإذا وقع الاسم المبني على الصم في موضع الرفع فإن حركة البناء توافق حركة الإعراب . وعذوا الحركة في هذه الحال حركة إعراب^{١٢٥} . فالبناء يحجب الإعراب فيكون إعراباً بالموضع الذي يستدل عليه من خلال المعنى العام لا من خلال حركة الإعراب التي هي غير موجودة

بوجود حركة البناء فالأفعال الماضية المنحوية في الحزاء ، تكون مواضعها محزومة وإن لم يتغير فيها الإعراب . كذلك في الأسماء المبينة كالعند المركب إذا وقع في موضع إعراب ، كما في « جاءني خمسة عشر رجلاً » . فيكون موضعه موضع رفع وإن لم يحين فيه الرفع للبناء . وكذلك « جاعني من عندك » . ومرت بالذي في بالدار ، كل ذلك غير معرب في اللفظ وموضعه موضع إعراب ^{١٦٦} . فالحركات تعرب عن الموضع الذي يرتبط بالمعنى البحوي العام ، فتكون حركة إعراب ولا تُعرب فتكون حركة بناء ومثل حركة البناء فإن الحركة الناشئة عن مؤثر لفظي كحرف الجر الراء ، بحول دون التعبير عن الموضع ، لكن الاسم يبقى في موضعه من المعنى ، ويبدل على هذا أنه لو عطف على الاسم المحرور أو أبدل منه يكون المعطوف أو المبدل محمولاً على موضع الاسم المحرور كما هي قولنا « ما أتاني من أحد إلا ريد » وما رأيت من أحد إلا ريد . وإن حمل اللفظ على موضع اللفظ لأنه بمعناه يعني أن الموضع معنى .

لقد قلنا أن الحاجة تحدثنا عن تأليف الكلام ، وأنه تأليف بين الكلمات ، والكلام ليس الفاظاً منفردة ، لأن معاني الكلام لا تقتصر إلا فيما بين شيئين ومعاني الكلام هذه هي معاني النحو التي نظم الكلام عبارة عنها كما يقول الحرجاسي ^{١٦٧} وهي « سي جمع بين مفردات الكلام ، لأن معنى كل منها يتطلب الآخر ، بمعنى الفعل يتطلب معنى الفاعل أو المفعول ، ومعنى الفاعل يتطلب معنى الفعل ، ومعنى المفعول يتطلب معنى الفعل والفاعل » . وهكذا ^{١٦٨} . وكل معنى من هذه المعاني النحوية يمثل جزءاً من المعنى العام الذي تقيمه الجملة أو الكلام ، وهو ما يعبر عنه الحاجة بالموضع . فالموضع هو معنى من المعاني النحوية .

ومن المسائل التي احتكمنا فيها إلى المعنى في الإعراب التعليق ، فالعامل في اللفظ ، هو تعلقه في المعنى بغيره من الألفاظ مما يؤلف المعنى العام للكلام يقول شارح المفصل ابن يعيش « أنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضاه إياهما » ^{١٦٩} .

ويقول الرضي الاشتراقي أنه تُسبب إحداث علامات الإعراب إلى لفظ العامل لأنه بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم . ومعنى أن العامل يكون سبباً في إحداث المعنى في المفعول أنه يرتبط معه في المعنى ، وإن معناه مسبب عن معنى العمل أي أنه متعلق به . ويقول أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى

المفتصي للإعراب^{١١} .

وقد استعملوا مصطلح التعليق في تعلق الحرف بالفعل . لكنهم عثروا بالفاظ أخرى عن فكرة التعليق التي تقيمها الحروف بين الألفاظ ، أو التي تقوم بينها بلا وساطتها . ومما عثر به ابن جني عن التعليق « الوصل » في عمل الحروف إذ توصل الفعل أو معناه إلى الاسم^{١٢} . وهو تعبير شائع لدى النحاة . ومن هذه التعبيرات « الإحصاء » في عمل الأفعال في الأسماء ، وكذلك ، « التناول »^{١٣} و « المباشرة »^{١٤} ومنها « النعاد »^{١٥} . وسموا حروف الجر حروف الإصافه لأنها تصيغ معنى بالفعل ، أو توصله إلى ما بعدها . لكنها لا تعمل الفعل في لفظ ما بعدها ، إنما تعمل هي فيه في اللفظ . فما بعدها لا يكون محروراً إلا أنها ، فإذا حذفت عمل الفعل لعمله فيما بعده . « إنها أفعال توصل بحروف الإصافه .. فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل^{١٦} » . فحرف الجر واسطة لوصول المعنى وربطه بما بعده « وانجر الاسم بالناء لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالناء . »^{١٧} وإذا كان حرف الحر لا ينقل تأثير ما قبله إلى ما بعده لفظاً ، فإن من الحروف ما يكون أداة إيصال لعمل العامل قبلها وتأثيره في اللفظ ، ومنها الواو التي بمعنى مع . والتي « يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطف عليه . »^{١٨} فهي بمنزلة حرف الحر في النوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تعين الفعل على عمل النصب . وكذلك حكم (إلا) في الاستثناء فهي بمنزلة هذه الواو في التوسط وعمل الفعل العصب في المستثنى بوساطتها وعون منها^{١٩} .

وكان سيدييه يراعي تأثير المعنى في العمل وتأثير اللفظ ، فهو يقول إن حرف الحر ينقل معنى العمل أو يضيئه إلى ما بعده ، وإن هذا المعنى يعمل بعد حذف حرف الجر ولكن بوجود الحرف فإنه يؤثر فيما بعده ويجره بدل أن يكون منصوباً بالفعل . فحرف الحر في قولنا مثلاً يا لبكر يتعلق بمعنى الفعل المحذوف في النداء وينقل تأثيره إلى المحرور فيكون منصوباً في المحل أو الموضع^{٢٠} . ولقد قلنا إن فكرة الموضع تعبّر عن الارتباط بالمعنى العام الذي يكونه ارتباط الكلام أو نظمه . وعثر الرماني عن التعليق بالعقد ، وذلك عندما تكلم على تصرف الحروف فيما تدخل عليه ، وهي سبعة أوجه تدخل على الاسم وحده ، وعلى الفعل وحده ، وعلى الحملة وحدها ، وعلى الاسم لتعقده باسم آخر ، وعلى الفعل لتعقده بفعل . وعلى

الحملة لتعقدها بحملة غيرها ، وعلى الاسم لتعقده بفعل ^{١٢٦} . وكان يستخدم تعبير التخليط للتعبير عن عمل العامل في المعمول وتأثيره فيه ^{١٢٧} . ولقد اتخذ ابن مضاء تعبير (التعليق) بدلاً من الحمل والعامل ويقول ان النحاة لا يستعملونه إلا مع المجزورات ، وأنه يستعمله مع المحرورات والفاعلين والمفعولين ^{١٢٨} ، فيحدث عن تعلق الاسم بالفعل ^{١٢٩} ، وهو يسمي المعمول المتعلق ^{١٣٠} . وعثر عن الربط بين الألفاظ الذي تقيمه حروف الجر بأنه سسه سبهما ^{١٣١}

والحق ان النحاة لا يقصرون بالعمل والعامل إلا ما قصده هو بمصطلح التعليق اندي استبدله بمصطلح العمل .

والذي أعطى لفكرة التعليق أهميتها في ان نظم الكلام وتأليفه يقوم بها ، هو عبد العاهر الحرجاني ، فلقد بين ان النظم هو ضم الكلمات بعضها الى بعض بان يعلق بعضها ببعض ، وإن طرق ووجوه تعلق الكلم إنما هو معاني النحو وأحكامه التي يتوحد بها المتكلم بين أجزاء الكلام ^{١٣٢} . فليس التعليق فيها وجعل الواحدة منها مسبب من صاحبيتها غير ان نعتمد الى اسم فتحمله فاعلاً أو مفعولاً أو نعتمد الى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تليق الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ، أو تحييه باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيّاً أو إستفهاماً أو تمهيداً فمدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتحييه بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف . وان هذه الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس ، وانها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم وان يجعل لها أمكنة ومنازل وان يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك ^{١٣٣} . ان هذا يعني ان اللفظ ينبع المعنى في النظم ، وان تعلق أركان الكلام ليس هو تعلقاً بالألفاظ إنما هو تعلق يعود الى المعاني ، فالذي يتعلق بعصه ببعض هو المعاني ، أي المعاني النحوية فلا يتصور أن يكون للفظه تعلق بلفظة أخرى من غير ان تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ، ويراعى هناك أمر يصل إحداهما بالآخرى ^{١٣٤} .

هوامش الفصل الأول (الدلالة النحوية)

١ .. معاني الكلام المعدي النحوية

- ١ ١ اسرار عربية ٣
- ٢ ١ حاشية الصبار على شرح الأشموني ٢٢/١ - ٢٣
- ٣ ١ ينظر دلائل لأعجاز ٢٥٢ - ٢٦٠
- ٤ ١ ينظر ١ اسرار العربية ٣
- ٥ ١ المصدر السابق
- ٦ ١ ينظر ١ جمع فهو مع ٢٣ ١
- ٧ ١ اسرار سلاعه ٢٨٩
- ٨ ١ يُنظر بخصائص ١٨ ١ ، وشرح بمفصل ٢٠/١
- ٩ ١ ينظر ١ سر صناعة الأعراب ١٤٦/١
- ١٠ ١ كتاب سيبويه ٢٣ ١
- ١١ ١ شرح المفصل ٢٠/١
- ١٢ ١ بمصدر سابق
- ١٣ ١ يُنظر ١ دلائل لأعجاز المحرر ٢٣ - ٤٩
- ١٤ ١ المصدر السابق
- ١٥ ١ نفسه ٤٢٩ - ٤٣
- ١٦ ١ بمصدر السابق ٩٦
- ١٧ ١ يُنظر ١ شرح بمفصل ١٩/١
- ١٨ ١ المصدر لسابق
- ١٩ ١ يُنظر ١ سر صناعة الأعراب ١٤٦/١
- (٢٠) ينظر ١ شرح بمفصل ٢٢/١
- ٢١ ١ ينظر المصدر السابق ٢٢/١ وحاشية لصبار على شرح الأشموني ٢١/١ - ٢٢
- (٢٢) نفسه ١٨/١
- (٢٣) نفسه ١٩/١
- ٢٤ ١ ينظر ١ المقتضب ٤٧/١
- (٢٥) يُنظر (اسرار العربية) ٢٥٩
- (٢٦) المصدر السابق ٢٥٤
- (٢٧) كتاب سيبويه ٢ ٩/١
- (٢٨) النص من شرح الرماني لكتاب سيبويه ينظر ١ الرماني لنحوي ٢٩١
- (٢٩) ينظر ١ المفصل ٥٠/٢

- ٣٠١ المصدر السابق ، ٤٧/١
- ٣١١ يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٣٤٢ والحدود في النحو (صمن رسائل عمي النحو والنحو)
- ٤٠ - ٤٣ و (مفتاح العلوم) ، ٢٧
- ٣٢١ يُنظر (مفتاح العلوم) ، ٣٢
- ٢ - القرائن الدالة على معنى الكلام
- ٣٣١ الحصائص ، ٣٦/١
- ٣٤١ شرح المفصل ، ٧١/١ ويُنظر (الخصائص) ، ٣٦/١
- ٣٥١ كتاب سيوييه - من شرح السيراقي عليه - ١٣/١
- ٣٦١ المصدر السابق ، ١٤/١
- ٣٧١ سورة البقرة ، الآية ١٦
- ٣٨١ لخصائص ، ٢٢٩/٢ وقد جددت ألف ، أثروا) عند الفتح للدلالة على حذوه في النطق - يُنظر هامش الصفحة في الخصائص .
- ٣٩١ المصدر السابق ، ٣٧٣/٢
- ٤٠١ يُنظر (كتاب سيوييه) ، ١٢٨/٧ - ١٢٩
- ٤١١ المصدر السابق ، ١٢٩/١ - ١٣٠
- ٤٢١ نفسه ، ١٧٢/١
- ٤٣١ المعقنص ، ١٧٥/٤
- ٤٤١ المصدر السابق ، ٢٢٥/٢
- ٤٥١ يُنظر (الخصائص) ، ٣٦/١
- ٤٦١ المصدر السابق ، ٢٤٧/١ - ٢٤٨
- ٤٧١ نفسه ، ٢٤٦/١ - ٢٤٩
- ٤٨١ نفسه ، ٣٧٣/٢
- ٤٩١ يُنظر (بدائع الفوائد) ، ٩/٤
- ٣ - الإعراب ومعنى الكلام
- ٥٠١ يُنظر (الايصاح في علل النحو) ، ٦٩ - ٧٠
- ٥١١ يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٧٥٠ و (البصائر والدخائر) ، ٢١٥/١
- ٥٢١ يُنظر (شرح المفصل) ، ٧٢/٧ و (حاشية الصيار) ، ٤٨/١ - ٤٩
- ٥٣١ يُنظر (المقنص) ، ٢٧/٢
- ٥٤١ شرح ابرماني على كتاب سيوييه ، ١٥/١/٢ والنص من (الرماني المحوي) ٢٤٧
- ٥٥١ يُنظر (الخصائص) ، ٢٨٤/١ - ٢٨٥
- ٥٦١ الرد على السجده ، ١٠٨

- (٥٧) كتاب سيبويه ٣٠٣/١
 (٥٨) يُنظر المصدر السابق ، ٣٠٤/١ .
 (٥٩) نفسه ، ٢٨٦/١
 (٦٠) يُنظر تفسيره الرفع والنصب بالمعنى في ٤٥/١ و ١٦٠ . ١٦٥ . ٣٦٣
 (٦١) المقتضب ، ٢٣/٢
 (٦٢) المصدر السابق ، ١٨/٢ .
 (٦٣) كتاب سيبويه ٤٢٥/١ ويُنظر (الرد على المحاة) ، ١٢٢
 (٦٤) المقتضب ٢١/٢
 (٦٥) المصدر السابق ، ٢٦/٢
 (٦٦) نفسه ٢٩/٢
 (٦٧) يُنظر (ظاهرة الإعراب) ، ١٨٩
 (٦٨) سورة الشورى ، الآية ٥١
 (٦٩) لمقتضب ، ٣٤/٢
 (٧٠) يُنظر (دلائل الأعراب) ، ٤٦٠ - ٤٦١
 (٧١) كتاب سيبويه ، ١٦١/١
 (٧٢) المقتضب ، ١٧٨/٢ - ١٧٩
 (٧٣) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٦١
 (٧٤) يُنظر (الرد على المحاة) ، ١١٥
 (٧٥) يُنظر (الحصائص) ، ٤١٣/٢
 (٧٦) المصدر السابق ، ٤٢٥/٢
 (٧٧) نفسه ، ٤١٨/٢
 (٧٨) نفسه ، ٤٢٢/٢
 (٧٩) نفسه ، ٤١٣/٢
 (٨٠) نفسه ، ٤٢٧/٢
 (٨١) نفسه ، ٣٠٨/٢
 (٨٢) نفسه ، ٣١٢/٢
 (٨٣) نفسه ، ٣٠٩/٢
 (٨٤) نفسه ، ٣١٠/٢
 (٨٥) نفسه ، ٤٣٧/٢
 (٨٦) نفسه ، ٣١٥/٢
 (٨٧) نفسه ، ٤٢٦/٢
 (٨٨) كتاب سيبويه ، ٨٧/١
 (٨٩) المصدر السابق ، ٤٥٢/١

- ٩٠١ ، الحصانص ٢٤٤/٢
- ٩١١ ، كتاب سيبويه ٤٥٢/١
- ٩٢١ ، ينظر ١ (حصانص) ٤٢٦/٢
- ٩٣١ ، كتاب سيبويه ٣٢٢/١
- ٩٤١ ، المصدر السابق
- ٩٥١ ، ينظر ١ (الحصانص) ٤٣٦/٢
- ٩٦١ ، المصدر السابق ٣١٢/٢
- ٩٧١ ، المقتضب ٣٥/٢
- ٩٨١ ، يُنظر (كتاب سيبويه) ٢٨٣/١ - ٢٨٤
- ٩٩١ ، ينظر ١ (المقتضب في شرح الايضاح) ٨٦٢/٢
- ١٠١ ، يُنظر (كتاب سيبويه) ٢٨٣/١
- ١٠١١ ، ينظر ١ (الرماسي الحكي) ٢٩٥ - ٢٩٦
- ١٠٢١ ، يُنظر (كتاب سيبويه) ١٧٤/١
- ١٠٣١ ، يُنظر (اسرار العربية) ١٦٨
- ١٠٤ ، ينظر (الرماسي الحكي) ٣٠٤
- ١٠٥١ ، (كتاب سيبويه) ١٢٨/١
- ١٠٦١ ، المصدر السابق ١٢٨/١
- ١٠٧١ ، ينظر ١ (الرماسي الحكي) ٣٠١ - ٣
- ١٠٨١ ، يُنظر (أمان السهيل) ٥٠
- ١٠٩١ ، يُنظر (الرد على السجدة) ٧١ - ٧٢
- ١١٠١ ، يُنظر (الحصانص) ١٨٧/١
- ١١١١ ، يُنظر (كتاب سيبويه) ١٦٢/١
- ١١٢١ ، المصدر السابق ١٤٧/١
- ١١٣١ ، المقتضب ٣١٨/٢
- ١١٤١ ، يُنظر (كتاب سيبويه) ٣١/١
- ١١٥١ ، سورة النساء لا ٢٤
- ١١٦١ ، سورة النساء الآية ٢٤
- ١١٧١ ، يُنظر (أسرار العربية) ١٦٥ - ١٦٦
- ١١٨١ ، يُنظر (المقتضب) ٣٢٧/٢
- ١١٩١ ، يُنظر (الحصانص) ٢٨٨/١
- ١٢٠١ ، المصدر السابق ٧٢١
- ١٢١١ ، كتاب سيبويه ٣٠٣/١
- ١٢٢١ ، المصدر السابق ٤٧/١ - ٤٨

- (١٢٣) يُنظر (الخصائص) ، ١٠١/٢ .
- (١٢٤) يُنظر (المقتضب) ، ٥٠/٢ .
- (١٢٥) يُنظر (أسرار العربية) ، ٣٦٢ .
- (١٢٦) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ١١٧ .
- (١٢٧) المصدر السابق ، ٢٧٤ .
- (١٢٨) شرح المفصل ، ٧٥/١ .
- (١٢٩) يُنظر (شرح الكافية) ، ٢١/١ - ٢٢ .
- (١٣٠) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ١٣٨/١ .
- (١٣١) يُنظر المصدر السابق ، ١٣٩ - ١٤٠ .
- (١٣٢) نفسه ، ١٤٢ .
- (١٣٣) يُنظر: (كتاب سيبويه) ، ٨٠/١ .
- (١٣٤) المصدر السابق ، ١٧/١ .
- (١٣٥) نفسه ، ١٢٣/١ .
- (١٣٦) نفسه ، ١٥١/١ .
- (١٣٧) يُنظر: (دلائل الاعجاز) ، المخمل ، ٤٥ - ٤٦ .
- (١٣٨) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢٠٩/١ .
- (١٣٩) يُنظر (منازل الحروف ، ضمن رسائل في النحو واللغة) ، ٧٠ - ٧١ .
- (١٤٠) يُنظر: (الرماني النحوي) ، ٢١١ .
- (١٤١) يُنظر: (الرد على النحاة) ، ٨٥ .
- (١٤٢) المصدر السابق ، ٩٢ .
- (١٤٣) نفسه ، ٩١ .
- (١٤٤) نفسه ، ٧٩ .
- (١٤٥) يُنظر: (دلائل الاعجاز) ، ٤٣ - ٤٩ .
- (١٤٦) المصدر السابق ، ٩٧ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ .
- (١٤٧) نفسه ، ٨٨ ، ٩٥ .

الفصل الثاني :

الدلالة على العامل

تمهيد : العامل

كانت دراسة العوامل وما تقتضيه من وجوه إعرابية ، خلاصة الفرس النحوي . وأكثر ما جاء عندهم وما كان متار الجدل بينهم ، كان في هذه العوامل . أما ما كان بينهم من جدل في غير العوامل ، فمسائل جزئية ، أكثرها لفظي ، لا يترتب عليه أثر عملي^(١) . وقد أجمع النحاة عن بكرة أبيهم - كما يقول ابن مضاء - على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا فيمصهم يقول العامل في كذا ، كذا ، وبعضهم يقول العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا^(٢) .

أما أول من التفت الى فكرة العامل ، فإننا لو أخذنا بما مر ذكره من قول ابن سلام عن عمل أبي الاسود من أنه قسم الحروف على حروف الرفع والنصب والجر والجزم^(٣) . وقول أبي بكر الزبيدي عنه وعن غيره من أنهم ذكروا عوامل الرفع والنصب والجزم^(٤) . لقلنا انه أول من التفت الى فكرة العامل . وترى بعض الدراسات ان الخليل بن أحمد هو الذي نفذ الى فكرة العامل من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات ، وما بين الاصوات من تألف وتناثر وأثر الاستعمال في كثير من الابنية والجمل^(٥) .

ولقد استوت فكرة العامل نظرية كاملة بما فيها من أحكام وتفرعات ، وهي تطالعنا منذ أول مصدر نحوي مكتوب وصل إلينا ، وهو كتاب سيبويه . فكانت فكرة العمل والعامل المحور الذي دار حوله البحث النحوي في كتابه ، وهي تتداخل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، وتلقانا منذ السطور الاولى منه عقب حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات . وانتظمت فكرة العامل أعمال النحاة من بعده وسيطرت على مناهجهم ، وكان لها في كتب النحو الأثر البعيد^(٦) . وقد اتفق البصريون والكوفيون على الأخذ بها « ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع الى ما بين المنهجين من اختلاف فمناهج أهل البصرة مستمد من منهج أصحاب الكلام الذي قد تأثروا به منذ زمن مبكر . ومنهج أهل الكوفة في حملته مستمد من منهج أصحاب الحديث ورواة الأدب ، وهذا مما جعل صلتهم بالمنهج النحوي المبني على التتبع اللغوي أقوى من صلة البصريين به . وهذا أيضاً مما جعل الكوفيين يحتكمون الى الرواية أكثر مما يحتكمون الى قصايا

المنطق وأصول علم الكلام ، ومهما يكن من أمر ، فإن « العامل » كان محور جدل الفريقين واختلافهم ، وكثير من المسائل الخلافية بينهما يرجع الى اختلاف وجهه النظر فيه .^{٨٦} .

وقد جاءت بعد الطبقة الأولى من النحاة « طبقات لم تتفهم منهج أولئك ، فتناولت العامل تناولاً فلسفياً ، وهيا لها ذلك طغيان المنهج العقلي ، واندفاع الدارسين الى الاستفادة من الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني ، فامتدت دراسة العامل الى ان يُصفى عليها صفة العلة الفلسفية ، وامتدت دراسة النحو الى ما انتهت إليه من جذب وجمود . »^{٨٧} فقد أفسد النحاة نظرية العامل ، لا سيما بعد ان طغى المنهج الكلامي على الدراسات ، خاصة وان كثيراً من النحاة من أهل الكلام والمنطق ، إذ انعكس أثرهما في تفكيرهم ومناهجهم وعملهم . الأمر الذي جعل بعض الناقدين - قديماً وحديثاً - يهاجمها إلا ان أصواتهم كانت ضعيفة ، وبالرغم من ان بعض ما أخذوه عليها كان صحيحاً إلا انها كانت بناءً راسخاً ما استطاعوا ان يهدموه فذهبت أصواتهم صرخة في وادٍ .^{٨٨}

لقد قامت قديماً دعوات تعترض على ما تقول انه أبعد النحو عن طبيعة الدراسة اللغوية^{٨٩} . ومنها دعوة ابن مضاء التي نقف عندها لأنها أشهرها وقد تضمنها كتابه (الرد على النحاة) الذي ركّز فيه على فكرة العامل ، ورأى ان إجماع النحاة عليها ليس بحجة . واحتج برأي ابن جنّي الذي حوّل الخروج على هذا الإجماع أد يرى من خلال قول الجاحظ . « ما على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للأخر شيئاً » ان كل من فُرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، فله أن يخرج ويجهده ويعمل برأيه . لكن مع هذا الذي يراه ابن جنّي ، ويسوغ مرتكبه ، لا يسمح لمن يقدم على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم مظهرها وتقاتل أواخر على أوائل ، والقوم الذين لا يشك في ان الله قد هداهم لهذا العلم الكريم ، إلا بعد أن يناهضه اتقياً ، ويتأبته عرفاناً ، ولا يخلد الى سائح خاطره والى أول نروة من نزوات تفكره . فإجماع النحاة على مسألة العامل ليس بحجة ، إذا صدر الخارج عن علة صحيحة وطريق نيرة . ولأن ابن مضاء يعتقد أنه صدر عن هذه الطريق ، خرج على هذا الإجماع . ولكننا نحده بناقض نفسه ، ففي حين يدعو الى إعمال الرأي والاجتهاد ويستشهد بقول ابن جنّي ، يورد ما يدعو الى غلق باب التفكير والإدلاء

بالرأي ولقد كان في رفضه لفكرة العامل - ينطلق من مذهب أهل الظاهر ، ففي ثنايا كتابه نزعة ظاهرية واضحة^(١) .

يقول ابن مضاء ان الذي حمله على كتابة كتابه هو النصيحة للناظر ورغبته في تغيير المنكر الذي عليه صناعة النحو . ويرى ان النحو إذا بُرئ من العضول كان أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف ميزاناً ، ولم يشتمل إلا على يقين . أما هذا الفضول الذي يستغني النحو عنه ، والذي أجمعوا على الخطأ فيه ، فهو من وهمهم ان العامل هو الذي أحدث الإعراب ويذكر قول سيبويه في الإعراب الذي سببه العامل ، ويقول انه بيّن الفساد . ثم عرض لحديث ابن جني في قوله بأن المتكلم هو العامل ، وهو ينكر أن تحدث الألفاظ بعضها بعضاً ، وان يؤثر بعضها في بعض . ويرى ان هذا باطل عقلاً وشرعاً ، لأن شرط الفاعل عنده ان يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، والإعراب لا يحدث فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العوامل . ثم يرد على من يذهب الى ان المعاني هي العاملة ، بأن الفاعل عند القائلين به اما ان يفعل بإرادة أو بطبع ، والعوامل النحوية ، اللفظية منها والمعنوية لا تعمل بإرادة ولا بطبع . أما الفاعل عند أهل الحق ، وهو منهم ، فهو الله تعالى ، وإنما تنسب أفعال الإنسان إليه كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية . ويرد على من نسب العمل للعوامل على سبيل التشبيه والتقريب كالعمل الفاعلة بأنه لو لم يسقهم جعلها عوامل الى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة الى هجئة العبي ، بأن يجعلوا العوامل هي المبدعة ، وهذا اتهام للمبدع بالعبي الذي هو عنده الله لا المتكلم ، لو لم يفعلوا بعواملهم هذا لسومحوا في ذلك .

ودعا الى إلغاء فكرة الحذف في الكلام ، التي تؤدي الى القول بالتقدير ، وهو تقدير يؤدي الى عدم التمسك بحرفية أي الذكر الحكيم ، تلك الحرفية التي كان أصحاب مذهب الظاهر يعتنئون بها . ويذكر أقسام المحذوفات في الكلام ويقول ان بعض المحذوف إذا ظهر تغير الكلام من الخبر الى الإنشاء ، وأنه إن كانت العوامل معدومة في النفس وفي القول فإن نسبة العمل لمعدوم محال . وإن كانت معانيها قائمة في النفس وألفاظها معدومة فإن هذا اتهام للكلام بالنقص ، وانهم يزيدون في الكلام ما لم يلفظوا به وليس هناك دليل عليه إلا إدعاء ان كل معرب لا بد له من عامل . وهو لا يراعي كون معنى الكلام دليلاً على المحذوف ، ويقول ان إدعاء الزيادة

في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بئس ، لكنه لا يتعلق بذلك عتاب
وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ،
وادعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل ، فالقول بذلك حرام ، إلا أن يدل دليل .
ويورد ما هو وعيد شديد لمن قال بالزيادة في القرآن بلفظ أو بمعنى . ويذهب إلى أن
لا حاجة لتقدير متعلق به محذوف ، فهي (زيد في الدار) يرى أن هذا كلام تام مركب
من اسمين دالين على معنيين ، بينهما نسبة ، وأن تقدير النحاة لمحذوف تقديره
كائن أو مستقر ، كان سبب قولهم بالعامل وإذا نزل العامل والعمل فلا شبهة تبقى
لمن يدعي هذا الإضمار . وكذلك يرى أن لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصغات
كاسم الفاعل والمفعول ، والنحاة يرفعون هذه الضمائر بهذه الصغات . ويرى أن هذا
التقدير يبطل ببطلان العامل . وفي نية اسم الفاعل ما يدل على الفاعل ، فلم
التقدير ٩ . كذلك يرد تقدير الضمائر في الأفعال ، فالعمل يدل على الفاعل ، ولا حاجة
إلى تقدير الضمير فيه . ثم يدرس باب التنازع ويصور ما تجره نظرية العامل من رفض
بعض أساليب العرب ، وأن يضموا مكانها أساليب لا تعرفها العربية لأنه لا يصح أن
يجتمع عاملان على معمول واحد . ويذكر بعض صور الكلام التي لم يستخدمها
العرب . ويترك باب التنازع إلى الاشتغال الذي اضطرب فيه النحاة كثيراً ويحمل على
ما فيه من صور لم تات في العربية ولكنها جاءت في كتب النحو ، مقدرين عوامل
محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا
بها^{١١٦} .

ويصدر ابن مضاء عن قول النحاة بأن الإعراب دليل المعنى ، وأن المعنى هو
سبب اختلاف الإعراب ، ولكنه ليس بتأثير العامل وغيره . والذي يبدو أنه لا يختلف
مع هؤلاء الذين تصوروا العامل معنى تتعلق به معاني الألفاظ الأخرى في الجملة وأن
الإعراب يعبر عن المعاني الناشئة عن هذا التعلق وهو ينطق بمنطقهم ، فلقد قال بفكرة
التعليق التي رشحها الجرجاني بعد أن قال بها النحاة . ويقول أنه لا يخالف
النحويين إلا في قول (علقته) بدلاً من قول (أعملت) ، وسمى المعمول فيه
المتعلق . فهو ينتهي مثلهم إلى أن الإعراب بمعنى أو لتبيين المعاني ، وأن الألفاظ
تتغير لمعانٍ تعتورها بحسب موضعها من الكلام لكنه يوصي أن لا نسال عن
العامل^{١١٧} .

لقد أفاض النحاة بكل ما يتصل بفكرة العامل ، ووضعوا أحكامها وأصولها التي أخضعوا لها الكلام . ومما ذكره منها ، ان العامل مرتبته التقديم^(١١) ، وان سبيله أن يقدر قبل المعمول^(١٢) . وقسموا العوامل الى عامل ضعيف وعامل قوي ، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً ، فالفعل يعمل مقدماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً^(١٣) . أما العامل الضعيف فالأصل فيه أن يتقدم وإذا تأخر ألغى عمله^(١٤) . ولا يعمل العامل الضعيف حتى يعتمد ، كاسم الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد^(١٥) . وهو محمول على الفعل في العمل^(١٦) . وان ما كان له الصدارة فلا يعمل ما بعده فيما قبله^(١٧) ، والاستفهام له صدر الكلام وكذلك المضي^(١٨) . ولقد قسموا العوامل الى ما يختص بالدخول على الأفعال وما يختص بالدخول على الأسماء^(١٩) . وقالوا ان ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل^(٢٠) . وإذا فقد الحرف اختصاصه لا يعمل^(٢١) . وعلى أساس اختصاص الحرف وعدم اختصاصه قسموه الى مُعمل ومُهمَل^(٢٢) . وكانوا يرتبون العوامل على أساس قوتها في العمل فيجعلون أقواها أصلاً في بابها ، ثم يحملون البقية على ما هي أصل مثل جعل « إن » أصل الجزاء ، لأنها يُجازى بها في كل ضرب منه^(٢٣) . ومن أحكام العامل ، انه لا يجتمع عاملان على معمول واحد^(٢٤) . ومنها ان العامل المتقدم ينسخ عمل سواه ، فالمبتدأ والخبر ينسخ عملهما (على من قال بترافعهما) تقدم العوامل والنواسخ عليهما^(٢٥) . وان عاملاً لا يدخل على عامل^(٢٦) . وان المعمول تبع للعامل وغير ذلك^(٢٧) .

ومما ذهب اليه النحاة من علاقة الإعراب بالعامل ان الإعراب « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل »^(٢٨) فهو أثر عن مؤثر هو العامل . والأثر دليل على المؤثر بكونه موجوداً به ، ويكونه يحمل سمته وطابعه ويعبر عنه ، ولهذا اختار النحاة لفظة الأثر ليطلقوها على الإعراب : « الأثر ، بقية الشيء ... والأثر ، بالتحريك . ما بقي من رسم الشيء . والتأثير . إبقاء الأثر في الشيء . وأثر في الشيء : ترك فيه أثراً ، والآثار ، الاعلام . والآثيرة من الدواب : العظيمة الأثر في الأرض يحقها أو حامرها .. وأثر السيف ضربته ، وأثر الحرح : أثره يبقى بعدما يبرأ .. »^(٢٩) ولقد تكلموا على الإعراب بكونه دليلاً على العامل يرتبط وجوده بوجود العامل فإذا زال العامل المؤثر زال أثره

من الحركة والسكون^{٣٢} . وهو يتغير بتغييره . « الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل مثال ذلك : هذا رجلٌ ورأيت رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقَاب الحركات عليه . واعتقَاب هذه الحركات المختلفة على الأواخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي ، هذا ورأيت والباء في مررت برجلٍ ، فهذه عوامل كل واحدٍ منها غير الآخر^{٣٣} . ولقد قيّدوه بقيد الاختلاف ، لأن حركة البناء لا تتغير ، وقيّدوا الاختلاف بأنه عن عامل ، لأنه قد يقع اختلاف لا عن عامل كما في المبني « وبيان هذا أنك تقول - أخذتُ من ريد ، فيكون النون ساكناً ثم تقول أخذتُ من الرجل ، فيصير مفتوحاً ، وتقول . من ابنك ، فيكون مكسوراً . فهذا اختلاف كما ترى ، وليس بإعراب^{٣٤} . وهكذا مضى النحاة على أن الإعراب أثر يطرأ على آخر الكلمة ، عن مؤثر ، يختلف باختلافه ويبطل ببطلانه ، وعرفوا (المعرب) بأنه « ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً .^{٣٥} » فالعامل هو سبب التأثير الذي يحدث في اللفظ الذي يسمى به معرباً ، ويحمل حركة الإعراب ، وهو لا يحملها قبل تركيبه مع العامل^{٣٦} وينقل السيوطي رأياً يذهب إلى أن ألقاب الإعراب مشتقة من ألقاب العوامل ، فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر أو الخفض من جازٍ أو خافض والجزم من جازم . ولما لم يكن للبناء عامل يحدثه تشتق منه الألقاب ، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف^{٣٨} وكما عثروا عن العامل بأنه مؤثر ، عثروا عنه بأنه محدث للإعراب ، وأنه مسبب له والإعراب سبب^{٣٩} والسبب يدل على المسبب ، وكان هذا كله بتأثير الثقافة الفلسفية التي ألم بها النحاة .

لكن النحاة اختلفت أقوالهم في العامل الذي يدل عليه الإعراب ، فمنهم من نظر إليه على أنه مؤثر لفظي محض قد يراعي فيه دلالته على المعنى وسقاء العامل اللفظي . ومنهم من ذهب إلى أنه معنى يتعلق به معنى المعمول ، وإن معنى المعمول يترتب على معنى العامل ، والإعراب يعرب عن هذا المعنى الذي يرتبط بمعنى العامل ويبدل عليه وسقاء العامل المعنوي . وهناك تفسير آخر للعوامل المعنوية وهي أنها عوامل مجردة من الألفاظ . وأخيراً فإن العامل المؤثر قد يعشرونه بأنه واضح الكلام والكلام ومنه الإعراب ، أثر عنه .

• • •

١ - العامل اللفظي

قلنا إن النحاة اختلفوا في نظرتهم إلى العامل ، كما اختلفوا في نظرتهم إلى الإعراب ، فمنهم من قال أنه معنوي ، ومنهم من قال أنه لفظي ، أو أنه لفظ لا معنى له^(١١) . والإعراب دليل على عامل معنوي أو لفظي . وقد ذكر ابن جنّي العامل اللفظي وهو يتحدث عن مقاييس العربية التي هي ضربان : قياس لفظي وقياس معنوي وهو يدخل العوامل في هذين الضربين فهي إما عامل لفظي أو معنوي . وكما أن القياس المعنوي - كما يقول - أقواهما وأوسعهما ، فإن العامل المعنوي في الإعراب كذلك ، وهو يلتصق على ذلك الأدلة من اللغة ، فلاحظه « كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيداً جمعراً ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً . وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجور أن يكون منسوباً إليه الفعل . »^(١٢) ما بن جنّي لا ينظر إلى لفظ العامل معزولاً عن معناه ، فلا اعتبار باللفظ أو الصوت - عاملاً - لديه ، أي أن العامل اللفظي ، هو لفظ العامل متضمناً معناه^(١٣) . وإذا كان معنى الفعل هو العامل - حقيقةً - في الفعل ، وهو ما يسميه (العامل المعنوي) فإن دلالة الإعراب على هذا العامل سندرسها في العامل المعنوي الذي يستمد من تفسير ابن جنّي هذا . وقد تحدثوا عن العامل اللفظي كذلك بكونه صيغة لفظية معزولة عن دلالتها . ويرفض ابن مضاء العامل اللفظي ، فلا يمكن أن تكون « الألفاظ يحدث بعضها بعضاً »^(١٤) بل هو ينكر كل العوامل النحوية ، اللفظية منها والمعنوية : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا أعاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »^(١٥) .

لقد بيّن النحاة أثر هذه العوامل اللفظية ، وأنها قد تؤثر في اللفظ ، لا في المعنى ، فلا تحدث تغييراً في المعنى ، وتكون الحركات أثراً عن هذه المؤثرات اللفظية لا تدل على معنى^(١٦) ، بل على مؤثر في اللفظ يصحبها . ومن أمثلة ما يذكرونه من هذه العوامل ، (إن) المشبهة بالفعل ، في أحد تفسيرات النحاة لها ، إذ يضعها أبو البركات الأنباري في الحروف التي تغير اللفظ دون المعنى فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولم تغير المعنى ، لأن معناها التأكيد والتحقيق ، وتأكيد

الشيء لا يغير معناه^(١١) . والحركة الإعرابية التي تحدثها لا علاقة لها بالمعنى فهي محصاة إشارة لفظية . ومن أمثلة العوامل اللفظية ، حرف الجر الزائد الذي يعرفونه بأنه « ما دخوله كخروجه »^(١٢) ، فهو لا يتعلق بالمعنى العام للكلام ، ولا يضيف معنى للكلام ، لأن التوكيد الذي يعيده^(١٣) لا يضيف معنى ، أي لا يغير معنى كما نكر سيبويه : « معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحد ، واحد ، ولكن من دخلت ههنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك كفى بالشيب والإسلام ، وفي ما أنت بفاعل ، ولست بفاعل ، ومثل ذلك ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به . »^(١٤) ونلاحظ في المثال الأخير أنه حمل ما بعد إلا على الرفع الذي هو موضع المجرور بحرف الجر الزائد ، فكانه محض مؤثر لفظي يقتصر أثره على ما يجاوره ، فلا تكون حركة التابع للفظ تابعة له .

وقد تتمثل العوامل اللفظية بالحركات التي في بنية الكلمة وبالسكون . فحركة الحرف الأخير تنتج عن قوانين التجاور الصوتي ودواع لفظية أوجبت وجودها ، وليست هي دلائل على معنى . وأبرز من قال بهذا قطرب (ت - ٦ - ٢٠ هـ) الذي خرج بقوله على إجماع النحاة على أن الإعراب يدل على معاني الكلام . فلا يراه دالاً على المعاني ، وعرفت هذه الفكرة به قديماً وحديثاً^(١٥) . وهو يرى أن حركات الإعراب ناتجة عن علاقتها بغيرها من الحركات والسكون ، ووظيفتها هي تسهيل النطق عند وصل الكلام . يقول في قوله المشهور : « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض » . وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا ييطلون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ، ليمتثل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين ييطلون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستمجلون وتنهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان^(١٦) .

ونود أن نطيل الوقوف بين رأيي قطرب ، ذلك لأنه أكد الدلالة اللفظية للإعراب فقط . كما ذكر عنه . ولأن له رأياً متفرداً في دلالة الإعراب ، ولا يمكن للبحث في قضية الإعراب أن يتجاوزه ، كما لا يمكن أن يتجاوز رأي ابن مضاء في العامل في

الإعراب ، مهذان العلمان خالفا إجماع الرأي العام في مسألتين تتصلان بالإعراب ، وبهما اهتمت الآراء التي شككت في صواب تلك الإجماع . ونحاول أن نعرف ما الذي حمل قطرباً على أن يقف موقفه داك ، فنذكر ما نعرفه عن ذلك :

١ - يقول فيما أوربته المصادر من قوله ان الذي جعله يعيب على النحاة اعتلالهم وقولهم بأن الكلام أعرب للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، أنه وجد في كلامهم أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . فمما اتفق إعرابه واختلف معناه القول : ان زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه القول : ما ريد قائماً ، وما زيد قائم . ويقول ان هناك أمثلة كثيرة لما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ولما اختلف إعرابه واتفق معناه^{١٠} . ثم قال : « فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا برواله . »^{١١} ويرد الزجاجي والنحاة عليه ، فلقد قالوا له : « فهلاً لزموا حركة واحدة لأنها مجرئة لهم إذا كان الفرض إنما هو حركة تعقب سكوناً^٩ . فقال : لو فعلوا ذلك لصيقوا على أنفسهم فآرادوا الاتساع في الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة . »^{١٢} ورتبوا عليه أيضاً « لو كان كما رعم ، لجار خفض الفاعل مرة ، ورفع آخرى ونصبه ، وحاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو حركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام . وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك . وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوصاف العرب ، وحكمة نظم كلامهم . واحتجوا لما ذكره قطرب في اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها ، بأن قالوا ، إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها أسماء أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعناهما مختلف موجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال ولكل شيء مما ذكره علة »^{١٣} .

والذي يستفريه من أمر هذه الرواية التي يوردها الزجاجي ، انها تصفه بصفة المتعصب لرأيه في إنكار دلالة الإعراب على معاني الكلام ، المحانب لرأي غيره . ولكننا نعثر في كتابه (الأزمنة) على أقوال له في ان الحركات تدل على المعاني وهو يربط بينها وبين معاني (المواضع) التي تعرب عنها ، فمقرأ له : « وينو نميم

ترفع أمس في موضع الرفع ، فيقولون : « ذهب أمس بما فيه » فلا يصرفونه لما دخله من التغيير ... « (١٠٢) » .

ونلاحظ ان كلام قطرب هنا يناقض ما أورده له الزجاجي من كلام في الإعراب ، فيقول ان بني تميم يرفعون أمس في موضع الرفع وموضع الرفع هنا هو الفاعلية ، والرفع مصطلح يتصل بالإعراب ، ويعبر عن المعاني الوظيفية أو النحوية التي تكون فيها الألفاظ فتعبر الحركة عن ذلك المعنى الوظيفي . فموضع الرفع تعبر عنه بفو تميم بحركة الضمة أي ان الحركة تعبير عن موضع أو معنى إعرابي هو الفاعلية ، أي انه يربط بين الحركة والمعنى . ونلاحظ أيضاً انه يستعمل في مواضع أخرى من كتابه (الأزمنة) مصطلحات الإعراب في الإعراب ومصطلحات البناء في البناء ، فلا يخلط بين المصطلحات كما ذكرنا عنه (١٠٣) . وهذا التمييز لا يفعله إلا الذين يربطون الإعراب بالمعنى . يقول : « وقالوا . لا أفعله عوض العائضين ودهر الداهرين .

وقال الاعشى :

رصيعي لبار ثدي أم تقاسما

باسم داج عوض لا تنقرق

عوض : رفع ونصب .

ويقال : لم أفعله قُط ، لغة لبني يربوع بضم القاف وقُط أكثره . « (١٠٤) » فحركة آخر (عوض) حركة إعراب لذلك قال : رفع ونصب ، وحركة الحرف الأول من قط حركة بناء لذلك قال ، صم القاف . ولعل موقف قطرب المنكر لدلالة الإعراب على المعاني ، موقف ارتد إليه بعد ان كان موثقاً بأن الإعراب دلالة على معنى ، أو العكس ونقول إنها مسألة تحتاج الى دراسة .

٢ — لعل مصدر رأيه الذي أورده له الزجاجي ، من تأثير عمله في المثلثات ، إذ ان له كتاباً فيها ، موجد ان الكلمات تختلف الحركات على حروفها الأول والثواني ، ولا يعني تلك اختلافاً في المعاني الوظيفية لها ، بل انه اختلاف يتعلق بالمعنى المعجمي للكلمة ولكن استقراء كلام العرب ، (والمثلثات منه) يؤكد ان اختلاف الحركات في أوائل الكلمات قد يعني اختلاف المعاني المعجمية ، ولكن اختلاف حركات أواخر الكلمات يعني اختلاف المعاني النحوية أو الوظيفية ، وقد لاحظ النحاة هذا الارتباط وأكدوه . ومثلثات قطرب تتغير فيها حركة الحرف الأول والحرف الثاني

من الكلمة لكنه لم يأت بمثال واحد تتغير فيه حركة الحرف الأخير لمعنى معجمي^(١١) مما يدل على أن تغير حركة الحرف الأخير لمعنى إعرابي .

٣ - أنه تأثر في رأيه بأن الحركات تستدعيها قوانين نطق الكلام ، والمؤثرات الصوتية التي تحيط بها بالدراسات الصوتية التي قام بها الخليل بن أحمد والتي تأثر بها علماء اللغة ، ومنهم الكوفيون الذين تأثر بهم قطرب . ولقد نكرت المصادر أنه تأثر بالكوفيين في بعض المسائل اللغوية ، وإنهما قد ينطلقان من مواقف واحدة فيها^(١٢) . ونخص الكوفيين لأنهم بطبيعة منهجهم وإمعانهم في تتبع اللغوي ومجافاتهم للأصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر ميلاً إلى تفسير الظواهر اللغوية بالموامل اللغوية التي ترجع إلى ما بين الأصوات من تألف وتناحر ، وتأثير بعض الحروف في بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجُمل . فكان للعامل اللغوي نفوذ أقوى في دراساتهم مما كان له في دراسات غيرهم الذين لا يلجؤون إليه إلا إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية^(١٣) . ولقد تأثر الكوفيون في دراساتهم الصوتية بالخطوات التي خطاها الخليل بن أحمد في دراسة اللفظة ، والتي استطاع من خلالها أن يلتفت إلى نظرية العامل اللغوي وإن لم تكن لديه نظرية تامة مبرهاً عليها . فقد نرس « تألف الأصوات اللغوية ، ولاحظ أن لبعض الحروف في تألفها تأثيراً في بعض . وقد رأى وهو يتنوق الحروف ، ويحدد مخارجها ، ويرقب تألفها بمضها مع بعض أن لبعض هذه الحروف انسجاماً وائتلافاً مع بعض وتناقراً مع بعض آخر ، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متألفة على نظام خاص . وقد أجمل حدود هذا النظام بالآ تكون الحروف من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة ، فتقيل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات متعائلة المخارج ، أو متقاربة المخارج ، وإذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متعاقبين ، وهما من مخرج واحد ، فإن ذلك يكون في الاحيار القادرة على تلبية أعمالها في سهولة ويسر لمرونة عضلها ، ولا يكون ذلك في حروف الحلق ، لعدم مرونته ، فحروف الحلق إذن أقل الحروف تمازجاً وانسجاماً . »^(١٤) .

لقد أتاحت له هذه الدراسة أي دراسة الأصوات ، فهم كثير من الاسرار اللغوية « فلا بد إنس لكي يستقيم الجرس الموسيقي في الكلام ، أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج ، وقد أخذ فقهاء اللغة هذا عن الخليل »^(١٥) . ومنهم الكوفيون وشاركوا في هذا الصنيع الذي قام به الخليل ، فلغراء ، وهو يمثلهم دراسة

للحروف كدراسة الخليل إياها ، وأقواله تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة وطبقوها على ظواهر لفوية عدة ، « والامتلة التي روعي فيها الانسجام الموسيقي في تأليف الكلام من ناحية ، وصوز فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى ، كثيرة تتمثل فيما عرّفه النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال ، وغيرها . فقد يؤثر الحرف في الحرف وما يزال به حتى يزعزعه الى مثل مخرجه ، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحداً ، وليتحقق الانسجام الموسيقي كقلب السين صاداً إذا وقعت بعدها قاف متصلة بها أو منفصلة عنها ، نحو صقت وصبقت ، والضويق ، مي سقت وسبقت والضويق . وكالمعائلة الجزئية التي تتمثل في بناء « افعل » و « الافتعال » في اصطر واضطر واصطنع ، وغيرها . وقد ينقله الى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين ليكون عمل اللسان واحداً ، كما إذا اجتمع واو وياء وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تنقلب ياء تقدمت على الياء أو تأخرت عنها نحو : الطي ، والحي . »^(١١) .

وقد التفت القراء الى هذا أيضاً ولاحظ « ان لبعض الحركات تأثيراً في بعض ، وينى على ذلك ظاهرة الاتباع كما في قراءة : « الحمد لله » بكسر الدال وكان يقول . « أما من خفض الدال من الحمد » فإنه قال . هذه كلمة كثرت على ألسن العرب ، حتى صارت كالاسم الواحد ، فتقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد ، مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال في أسمائهم . ولاحظ الكوفيون أيضاً ان لبعض الكلمات تأثيراً في بعض فإذا جاورت كلمة كلمة أخرى أثرت فيها ... فإذا أضفنا الى هذا عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم الى تأثيره في الكلام إذا كثر دورانه على الالسة ... إذا أضفنا هذا الى أقوالهم في تألف الحروف وملاحظتهم تأثر بعضها ببعض ، أتركنا ان فكرة العامل اللفوي كانت تداعب أذهانهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرئيسية ، أو لم تنضج نضجاً تصبح معه نظرية تامة التكوين ... ولكنها على كل حال مدينة في إثارتها لأقوالهم . »^(١٢) وتري بعض الدراسات انه من ملاحظة الظواهر اللغوية التي ترجع الى ما بين الاصوات من تألف وتنافر ، وتأثير بعض الحروف في بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجمل نفذ النحاة الأولون ، ونخص منهم الخليل والقراء ، الى فكرة العامل ، وقالوا به في ضوء هذه الدراسات ، وان فكرة العامل ، جاءتهم من ملاحظة ذلك التفاعل بين

الحركات والحروف والكلمات ^{٦٢} . وكان قطرب يطلع على هذه الدراسات كغيره ويتأثر بها وهي تذهب الى ان الإعراب مظهر من مظاهر تأثير بعض الألفاظ في بعض . وان الحركات تتغير لمراعاة طاقة اللسان في نطقها . واعتيابه عليها ، وكثرة دورانها عليه . وكان قول الخليل الذي يذكره سيبويه « ان الفتحة والكسرة والصمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل الى التكلم به » ^{٦٣} يمثل جذوراً لقوله الذي أورده له الزحاحي ولكن الخليل وغيره من النحاة ، قالوا بدلالة الإعراب على المعاني مثلما التفتوا الى ان حركة الإعراب قد تؤثر فيها قوانين التحاور الصوتي وقوانين نطق الكلام كالحركة التي هي بنية الكلمة وانها تتأثر بالطبيعة المادية للعوامل التي تحاورها ، وتتل عليها لفظاً أو صوتاً ولا تتل على معنى ، فلم يتمسكوا مثله بتفسير واحد ، كما ذكروا عن وأنكروا ما عداه ، إذ قالوا بدلالة الإعراب على المعاني .

درس النحاة الحركة في بنية الكلمة ، وانشغلوا بها كما انشغلوا بالحركة التي على آخر الكلمة . ووضعوا قوانينها ، من حيث علة وجودها وعلاقتها بغيرها وتغيرها وبيدوا صفاتها الصوتية . وقالوا عن هذه الحركات بأنها حركات لازمة لا عارضة كحركات الإعراب ^{٦٤} ، فهي حركات بناء لا علاقة لها بالمعاني النحوية التي ندل عليها حركات الإعراب . مع انهما من جنس واحد ، فهما لا تحتلجان في الصوت ^{٦٥} .

وذكروا انها ابعاض حروف المد اللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما ان هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والصمة . فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . وكان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة وكانوا في ذلك على طريق مستقيمة كما يقول ابن حنبل إذ ان الحركات ابعاض حروف المد . والدليل على ان الحركات ابعاض لهذه الحروف ، اننا متى أشبعنا واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، قلولا ان الحركات ابعاض لهذه الحروف لما تنشأت عنها ^{٦٦} .

وسموا حروف اللين الناشئة عن مد الحركات أو مطلقها ، الحروف الممتولة ^{٦٧} . وبينوا ان الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ، ثلاثة وهي : أن تقع بعدها الهمزة ، أو الحرف المشدد أو أن يوقف عليها عند التذكّر ^{٦٨} . وسموها كذلك حروف المد والإستطالة ، أو الحروف التي اتسعت مخارجها ، وأوسعها وألينها الألف ، وذكروا ان الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو ^{٦٩} .

وإذا كانت الحركات أبعاصاً من حروف المد ، فإنها كذلك سابقة لها وإن هذه الحروف متولدة عنها ، وتوايع لها وإن الحركات أوائل لها ، فالألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة . ويؤكد ابن جنّي ذلك بأن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت ، فتشبع الفتحة ، فيتولد من بعدها الألف ، وتشبع الكسرة ، فيتولد من بعدها ياء ، وتشبع الضمة ، فيتولد بعدها واو^(٧١) . وهذه الأحرف اللاتي يحدثن لاشباع الحركات لا يكن إلا سواكن لأنهن مذات ، والمذات لا يتحركن أبداً^(٧٢) .

وتحدثوا عن علاقة الحركة بالحرف ومكانها منه ، فالحركة التي يتحملها الحرف ، لا تكون مرتبتها قبل الحرف ، وذلك أن الحرف كالمحل للحركة ، وهي كالمرص فيه ، فهي لذلك محتاجة إليه ، ولا يهور وجودها قبل وجوده . وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما حاز الإدغام في الكلام أصلاً ، فوجود الإدغام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها^(٧٣) ، وهذا رأي سيبويه^(٧٤) . وهناك من النحاة من يرى أن الحركة تحدث مع الحرف ، وهو أبو علي الفارسي ، ويرى ابن جنّي في (سر صناعة الإعراب) أن استدلاله قوي^(٧٥) . وإضافة إلى الرأيين السابقين ، هناك من يرى أنها تحدث قبله^(٧٦) .

أما حاجة الحرف للحركة ، فإنها ليوصل بغيره من الحروف عند بناء الكلمة . فإن حروف المعجم قبل التأليف بينها في الكلمات ساكنة^(٧٧) . فالحركات يحتاج إليها عند تأليف الألفاظ والكلام ، فهي إذن وسيلة للربط . والحركة تقلق الحرف كما يقول ابن جنّي وتزيله عن سكونه وتحركه للالتقاء بغيره^(٧٨) . كما أن آخر الكلمات ساكن ولا تظهر عليه الحركات الإعرابية حتى تتألف مع غيرها في تركيب الكلام^(٧٩) . أما ما يمكن أن يتحملة الحرف من هذه الحركات فإن الحرف الساكن يمكن تحميلة الحركات الثلاث أما المتحرك ، فهو الذي لا يمكن تحميلة أكثر من حركتين ، لأن الحركة التي هي فيه قد استغنى بكونها فيه عن اجتلابه لها . والحرف الواحد لا يتحمل حركتين في وقت واحد لا متفتتين ولا مختلفتين^(٨٠) . والحرف الساكن ضعيف لأنه لم يتقو بالحركة ، وقريب منه المخفف الذي هو متحرك في الحقيقة^(٨١) . ولقد درسوا العلاقة بين الحركات ، وكذلك الحروف التي نشأت عنها كما درسوا التقارب الذي بين الحروف ، وبيئها وبين حروف المد . فكنوا العلاقة بين اللام والدون^(٨٢) ، وبين الميم والنون . وقالوا أن أشبه الحروف بالفون هو الميم^(٨٣) . كما

أكنوا العلاقة بين هذه الحروف وحروف المد ، فذكر سيديويه قرابة حروف المد من بعض الحروف^(٨٦) . فهناك مثلاً علاقة بين الواو والميم^(٨٧) . وبسبب هذا التقارب تبدل بعضها من بعض ، فتزاد النون في أول الكلمة وهو من مواطن زيادة حروف المد واللين لأنها تشبهها^(٨٨) .

وتحدثوا عن العلاقة التي بين الحركات في الألفاظ وأثرها في انقلابها وتغيرها وحركتها بين حروف الكلمة الواحدة ، ووضعوا لها قوانين تجاورها مع غيرها التي يعود إليها وجودها في الكلمة ويؤنوا أن الحركة أثر من آثار التجاور الصوتي مع بقية الحركات ، كما أنها أثر من آثار تجاورها مع السكون . أي أنهم تحدثوا عن الدلالة اللفظية لوجودها في الكلام فنكروا من ذلك :

١ — إنها أثر عن مؤثر لفظي يصحبها ويحدد وجودها . وقد لاحظوا أن تأثير الحركات بعضها في بعض بهذه المجاورة إنما هو بسبب من طبيعة صفات أصواتها التي تحدثوا عنها ، ومدى قرب هذه الأصوات من بعضها . وما ذكره من صفاتها التي تؤثر في تجاورها هو صفة الثقل وصفة الخفة ، ووصفوا الفتحة بأنها أخف الحركات^(٨٩) وأن الألف التي هي منها أخف حروف العلة^(٩٠) ، ولذلك كان الفتح أول ما يلجأون إليه^(٩١) ، ولهذا كانوا يبدلون الفتحة من الضمة والكسرة^(٩٢) . وأقرب الحركتين الباقيتين إلى الفتحة هي الكسرة ، والياء قريبة إلى الألف كذلك ، وهي أقرب إليها من الواو التي هي أبعد عنها^(٩٣) . أما ما قالوه عن الكسرة ، فإنها هي رتبة بين الضمة والفتحة ، لأنها أخف من الضمة ، وأثقل من الفتحة^(٩٤) . والياء كذلك فهي حرف خفيف بالنسبة إلى الواو^(٩٥) ، وهي أقرب إلى الألف من الواو^(٩٦) . أما الضمة فإنها أثقل الحركات ، وأقوى الحركات^(٩٧) . والواو أثقل من الياء ، ولذلك فإنها أبعد منها عن الألف^(٩٨) .

أما معنى الثقل والخفة ، فهما ثقل وخفة على اللسان بسبب طبيعة الصوت ومخرجه . وقد يكون سبب الاستثقال هو تجاور الحركات الثقيلة ، والخروج من ثقيل إلى غيره وفي ذلك صعوبة على اللسان : « فاما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بقاء لازماً ، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف ، وإنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة ، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة ، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصراح »^(٩٩)

وهذا مئزوا بين الثقيل والمستحيل ، فالمستحيل هو الألف بعد الكسرة أو الضمة ،
والثقل هو الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء . ويرى ابن جنّي أن سبب هذا
الاستثقال هو عدم إتمام صوت الحركة بما يناسبه ، وقطعه إلى صوت يخالفه غير
متوقع^{١٨١} .

ويسبب هذا التجانس الصوتي الذي بين الحركات والحروف التي نشأت عنها ،
وكذلك التباعد الصوتي ، يتحدد وجود الحركة في بنية الكلمة ، وحرصاً منهم على هذا
التجانس كانوا يتبعون الحركة مثلها . وقد قسموا التأثير الصوتي إلى أضرب حسب
مصدر التأثير ، فهو :

(أ) تأثير السابق في اللاحق ، وهو الأكثر . « وحدنا الآخر يتبع الأول أكثر
مما يتبع الأول الآخر »^{١٨٢} ، فيميل إلى مجانسة حركته « أن منهم من يحرك الآخر
كتحريك ما قبله ، فإن كان مفتوحاً فتحوه ، وإن كان مضموماً صمموه ، وإن كان مكسوراً
كسروه وبلك قولهم رُدَّ وعَضَّ وفِرَّ يا فتى ، واقشعُرْ واطمئنْ واستعدْ واجتُرْ واحمرْ ،
وضارْ لأن قبلها فتحة والفاء فهي أجدر أن تفتح . »^{١٨٣} ومن أمثلة هذا الاتباع قراءة
(الحمد لله) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال^{١٨٤} . ومن أمثلة هذا التجانس تحول
الكسرة أو الضمة إحداهما إلى الأخرى لأنهم يستثقلون ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة
بعدها ضمة^{١٨٥} . ومن دواعي هذا التجانس ما يتعدى العلاقة بين الحركات إلى
العلاقة بينها وبين الحروف ، فمن الحروف ما ينقلب إلى حرف مجانس لحركة الحرف
الذي يسبقه وهي حروف العلة ، فلقد لاحظوا أن هذه الحروف الثلاثة تختلف عن
جميع حروف المعجم بأنها تتأثر بعلاقتها بما قبلها من الحركات ، فجميع حروف
المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف نستطيع أن نأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات
شئنا ، ولا نجد « مع ذلك نبوأ في اللفظ ولا استكراهاً ، سواكن كنُ الحروف أو
متحركة ، وذلك نحو اللام من سلّم ، وسلّم ، وسلّى »^{١٨٦} . ويسبب النبو والاستثقال
الذي يحدث تنقلب حروف العلة إلى الصوت الذي يحدث التجانس في الكلام فيحدث
الإبدال . ومن أمثلته انقلاب الياء الساكنة إلى واو إذا سبقتها الضمة ، وانقلاب الواو
الساكنة إلى ياء إذا سبقتها كسرة^{١٨٧} . والذي دعا إلى إجراء هذه المجانسة هو
الاستثقال الذي يحدث هذا التحول الصوتي بين حرفين مختلفين . ولقد لاحظ
النحاة أن العرب يكرهون هذا التجاوز الصوتي المتناقض معمدوا إلى الإبدال . مهم
يكرهون الياء الساكنة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو الساكنة بعد الكسرة^{١٨٨} ، لأن

الخروج من ضم الى كسر ، أو من كسر الى ضم ثقيل^(١٦) . ولهذا فإنه « ليس هي الكلام واو قبلها كسرة »^(١٧) ، إذ يعمدون الى المجانسة . وقد يسقط الحرف من الكلمة إذا وقع وقوعاً لا يوفر هذه المجانسة التي عليها يحرصون ، فقد تسقط الواو من الكلمة « وسقطها لأنها وقعت موقعاً تمتنع فيه الواوات ، وذلك انها بين ياء وكسرة »^(١٨) .

وتثبت الواو إذا لم يحدث هذا التناقض الصوتي : « وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مذكر كقولك يؤم .. لأن القلب إنما يجب إذا أسكن أول الحرفين نحو سيّد وميّت »^(١٩) وأصلهما سيّود وميّيوت . ولقد خصوا انقلاب الياء والواو الساكنتين فقط ، لأن تحرك حروف المدّ تقوية لها : « ان الياء والواو لما تحركتا قويّتا بالحركة ، فلحقّتا الصحاح ، مجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما »^(٢٠) . فلا يحدث القلب . وكالتحريك ، الإدغام ، فإنه تقوية لها وهو يحصنها من القلب^(٢١) . أما إذا سبقت الياء والواو الفتحة ، فإنها لا تقوى على قلبهما ، فلا تؤثر فيهما ، وليست كالضمة والكسرة اللتين هما أثقل وأقوى تأثيراً منها ، فالواو والياء تحذب إحداهما الأخرى بمنزلة الحرفين يتقارب مخرجاها .

(ب) تأثير اللاحق في السابق . « وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا في تصغير « شيخ » « شبيخ » وكسرت الشين من أجل الياء »^(٢٢) ومن أمثلة هذا الإتيان أيضاً ما يحدث في الإمالة ، وهي تحدث بسبب التقارب الصوتي بين الفتحة والكسرة أو الألف والياء فأرادوا أن يقربوها منها ، فيمال صوت الألف الى صوت الكسرة « إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك عابد ، وعالم ومساجد ومفاتيح ، وعذافر ، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها ، كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر فجعلوها بين الزاي والصاد التماس الخفة »^(٢٣) ولكي يرفع اللسان من موضع واحد . فالإمالة مع الكسرة فائدته إحداث هذا التجانس الصوتي المطلوب ، أما الإمالة مع غير الكسرة فهي بمنزلة النزول من موضع عالٍ بغير درجة أو سلّم^(٢٤) . ونتيجة للإمالة يحدث تمازج بين صوت الفتحة التي قبل الألف المعالة وبين صوت الكسرة ، فتشرب صوتها ويدشأ من هذا ان بين كل حركتين حركة فيكون عدد الحركات ست كما يقول ابن جنّي في باب (كمية الحركات)^(٢٥) .

(ج) تاثر أحدهما بالآخر وتأثيره فيه : وهذا ما يقول به المبرّد ويرفضه

ان مضاء لانه بيّن الفساد ، فلقد ذكر ان نون ضمير جماعة المؤنث حُرِّك لأن ما قبله ساكن ، نحو ضرتن ويصرتن . وقال فيما قبله إنما أسكن « لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل ، كالشيء الواحد ، فجعل سكون الحرف الذي قبل المون من أجل حركة النون ، وجعل حركة المون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بيّن الفساد »^(١١١) .

لقد كان الميل الى المجانسة قانوناً صوتياً يحكم وجود الحركة في بنية الكلمة ، وكانوا يميلون الى التشاكل لئلا تتناثر الأصوات^(١١٢) إلا اننا نجد قانوناً صوتياً آخر ، يقابل التشاكل الصوتي والمجانسة ، وهو كراهية توالي الأمثال أو اجتماعها^(١١٣) خاصة إذا تكرر أكثر من صوتين متجانسين أو متشابهين . فالحركة قد تتبع حركة مثلها ، وقد يحولون الثانية الى الفتحة أو السكون طلباً للخفة ، مهم يستثقلون « كسرتين متواليتين أو ضميتين متواليتين »^(١١٤) وتخلصاً من هذا الثقل يلجأون الى السكون أو العتج : « فإذا كان الاسم على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه إن شئت قلت : فُعلات ، وأتبعنا الضمة الضمة كما أتبعنا الفتحة الفتحة . وإن شئت جمعته على فُعلات ، فأبدلت من الضمة الفتحة لخفتها . وإن شئت أسكنت فقلت : فُعلات ، كما تقول في عضد . عضد ، وفي رُسل : رُسل . »^(١١٥) وكذلك يكون ما كان على (فُعلة) و (فُعلة) إلا ما استثنى ، فهم قد يكرهون أن يتتابع صوتان متشابهان خاصة إذا كان الصوت ثقیلاً كالواو والضمة ، فإذا تتابعت واوان أو صمتان ، فإنهم يلجؤون الى التخفيف^(١١٦) . وكذلك إذا كان الحرفان المتجانسان متحركين^(١١٧) . وإن تكون هذه الحركة من جنس الحرف التي هي له ، فيستثقلون مثلاً الضمة على الواو^(١١٨) ، والسبب هو انها من مخرجها^(١١٩) . وقد يتوالى أكثر من صوتين من الضمة والواو ، وهم يستكثرون هذا كان تكون الضمة بين واوين فيتخلصون من هذا بإحدى وسائل التخفيف وهي القلب^(١٢٠) . وقد يتوالى أكثر من ثلاثة أصوات من الضمة والواو ، وهذا أثقل من السابق^(١٢١) . وكما نفروا من الضمة على الواو وجدوه قبيحاً إدخال الكسر في الياء^(١٢٢) .

وكما درسوا علاقة الحركات بعضها ببعض ، درسوا علاقتها بالسكون ، وأكدوا ان القريب منها الى السكون هو الفتحة ، ولهذا يلجأون إليه تخفيفاً كما يلجأون الى الفتحة . وهم يعرفون الى السكون والفتحة من الضمة والكسرة وهذا من أوجه مضارعة السكون الفتحة ، فهي « جمع (فُعلة) و (فُعلة) (فُعلات) بضم العين نحو

غُرَفَات ، و (فِعْلَات) - بكسرها - نحو كَسَرَات ، ثم يستتقل توالي الضميتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة الى الفتح فتقول : (غُرَفَات) و (كَسَرَات) ، وأخرى الى السكون فتقول : (غُرَفَات) و (كَسَرَات) . « (١٣٨) وبهذا سووا بين الفتحة والسكون في العلول عن الضمة والكسرة إليهما : « أما الضمة والكسرة فهما مباينتان للسكون والفتحة بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة ومنه ان العرب تخفف الكسرة في فُحِذْ والضمة في عَضُد ، ولا تخفف الفتحة في جَقَل » (١٣٩) .

لقد مر معنا من كلام قطرب أنهم لا يجمعون بين ساكنين ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، فالسكون يجب أن تجاوزه الحركة ، فقالوا انه « لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا » . « (١٤٠) وبذا يصبح وجود الحركة مما يفترضه وجود السكون ، والحركة التي أختيرت ليحرك بها عند التقاء الساكنين هي الكسرة : « والأصل في التقاء الساكنين الكسر » (١٤١) . ومنه تحريك الفعل بالكسر إذا كان مجزوماً فيحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، كقولنا : اضرب الرجل ، اضرب ابنك (١٤٢) .

وقد يحركون بالفتح (١٤٣) ، وقد يحركون بالضم (١٤٤) لالتقاء الساكنين . وكانوا يلتجئون الى الحذف إذا لم يحركوا (١٤٥) . فإذا التقت ألفان والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزم الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك (١٤٦) . وإذا التقت واوان حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين . والذي يجب أن يُحذف هو الحرف الأول (١٤٧) . وقد تحدث سيديويه عن هذا الحذف في « باب ما يُحذف من السواكن ، إذا وقع بعدها ساكن » (١٤٨) .

وكما لا يجوز التقاء الساكنين ، كذلك لا يجوز توالي الحركات ، فيلتجأ الى السكون وبهذا يتحدد تتابع الحركات وعددها بهذا القانون الصوتي ، فلا يمكن أن تتوالى الحركات بلا سكون بينها ، لأنهم كما يقول قطرب يستسجلون وتنهب المهلة في كلامهم ، ولذلك « كرهوا ان تتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكن ، نحو ضَرَبَكُنْ ويَذْكُنْ » . « (١٤٩) فكانوا يلتجئون إليه ليخففوا على اللسان . وفي إدغام الحرفين المثلين ، فإن الحرف « المتحرك إذا كان الحرف الذي بعده متحركاً أسكن ، ليرفع اللسان عنهما رقعة واحدة ، إذ كان ذلك أخف ، وكان غير ناقض معنى ولا ملتبس بلفظ » . « (١٥٠) وقد لا يخفف من هذا التوالي للحركات إذا كانت حركات خفيفة كالفتحة ، أما إذا كانت ثقيلة كالضمة خفف هذا التتابع بأن

يحول بعضها الى السكون ، قال الفراء : وقوله « أَنْلِزْمُكُمُوهَا »^(١٤١) العرب تسكُن الميم التي من اللزوم فيقولون ، أَنْلِزْمُكُمُوهَا ، وذلك ان الحركات قد توالى ، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها ، وانها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة ، لم يستثقل مُثَخَفٌ^(١٤٢) .

وإذا كان السكون يلجأ إليه لتسهيل النطق بالكلام ، فإن الإبتداء به يجعل النطق متعذراً . « الإبتداء بالساكن محال »^(١٤٣) . ولهذا السبب لا بد من ان يتحرك الحرف الأول ، كما يتحرك الحرف الآخر لسبب : « وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول لأنك تبتديء بساكن ويتحرك الآخر لأنه حرف إعراب . »^(١٤٤) وهذا يعني ان وجود الحركة على الحرف الأول للفظ لسبب يتصل بنطق الكلام وليست لمعنى ، إما لعدم الإبتداء بالساكن ، وهي عكس حركة الآخر ، فهي لمعنى وللإعراب . ولهذا كانوا إذا أرادوا الإبتداء بساكن جأؤوا بحرف زائد متحرك هو ألف الوصل^(١٤٥) للتوصل الى التكلم بما بعدها ، لأنه ساكن : « وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها لأنك لا تقدر على ان تبتديء بساكن ، فإذا وصلت الى التكلم بما بعدها سقطت ، وإما تصل الى ذلك بحركة تلقى عليه أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها ، وتسقط الألف لأنها لا أصل لها وإما دخلت توصلاً الى ما بعدها ، فإذا وصل إليه فلا معنى لها . »^(١٤٦) وهذا دليل على زيادتها وانها لحاجة^(١٤٧) .

كذلك فان السكون من دواعي الانتقال بين الحركات في الكلمة ، فالحركة تنتقل الى الحرف المجاور إذا كان ساكناً^(١٤٨) .

والى جانب قوانين التجاور الصوتي التي تحدد وجود الحركة في الكلمة ، فإن هناك دواعي أخرى رصدتها النحاة ، منها :

(٢) ضرورة الوزن والقافية : ومنه « إسكان المفتوح ، وإن كان ذلك لا يجوز في الكلام ، لأن العرب تسكُن المضموم والمكسور ، وتأبى إسكان المفتوح ، إذ كان الفتح غير مستثقل ، فيقولون في (عَضُد) : (عَضُد) ، وفي (مَحْد) : (مَحْد) ولا يقولون في (جَمَل) . (جَمَل) ، وقد جاء في الشعر إسكان المفتوح ، وهو قول الشاعر

وقالوا ترابي فقلت صدقتم

أبي من تراب خلقه الله أم

يريد . (خلقه) فأسكن المفتوح اضطراراً . «^(١٤٩) .. ويمكن أن يحمل هذا على الميل

الى التجانس الصوتي .

(٣) توقع مجيء حركة مشابهة : « قالوا أقتل فضموا الأول توقعاً للضمة تأتي من بعد . »^(١٠٠) ويمكن أن نحمل هذا أيضاً على الميل الى التجانس الصوتي .
(٤) الإشارة الى الأصل : كما في كسرة عشرون : « فإن قيل ، فلم كسروا العين من « عشرين » ؟ قيل : لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين ، وأول الاثنين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل »^(١٠١) .

(٥) العوض : ومن أسباب وجوبها انها تكون عوضاً عن حرف محذوف ، ومن أمثلته ، ان ما كان اسماً على (ففلة) إذا جمع « بالالف والتاء حركت أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة »^(١٠٢) .

(٦) الإشارة الى المحذوف ، أو النياية عنه : لأنها من لوازم المحذوف أو أن بينهما مشابهة ، ومنه ضم أول الفعل للمجهول . « فإن قيل فلم ضموا الأول ، وكسروا الثاني نحو : « ضرب زيد » وما أشبه ذلك ؟ قيل ، إنما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته . »^(١٠٣) ومنه أن يحذف الحرف وتنقضي حركته بليلاً عليه ، ذكر ابن جنّي ذلك في (باب إنباء الحركة عن الحرف ، والحرف عن الحركة) : « الأول منهما أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه وبليلة عليه .. الثاني منهما : وهو إنباء الحرف عن الحركة وذلك في بعض الاحاد وجمع التثنية وكثير من الجمع . »^(١٠٤) وذكر أن ليس حذف إلا بدليل : « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »^(١٠٥) .

(٧) المناظرة والمشاكلة : فسبب تحريك تاء جمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب والجّر ، انها تناظر الواو والياء في جمع المذكر السالم ، فهي مثلها حرف الإعراب ، ولما كان جمع المذكر ينصب ويجر بالياء ، كذلك التاء تنصب وتجر بحركة واحدة من جنس الياء وهي الكسرة^(١٠٦) .

ومن أمثلة المشاكلة ما نكروه عن الخليل : « قال الخليل أول الحركات الصمة ، لأنها من الضمة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء »^(١٠٧) .

(٨) المعادلة والموازنة : فمن أسباب وجود الحركة ، معادلة أصوات الكلمة وموازنتها ، فهم يطلون لم كسروا نون المثني وفتحوا نون الجمع السالم بقصد

المعادلة بين خفة الفتحة وثقل الواو والصمة والياء والكسرة ، ولو عكسوا لأدى ذلك الى الاستثقال الذي سببه توالي الأجفاس أو الخروج من الضم الى الكسر^{١٠٨} . وهذه المعادلة راعوها في حروف الكلمة ، كما راعوها في حركاتها ، فذكروا ان السبب الذي من أجله « خصوا التثنية بالالف والجمع بالواو ، لأن التثنية أكثر من الجمع ، لأنها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات ، بخلاف الجمع السالم فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الالف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقل ليعادلوا بين التثنية والجمع . »^{١٠٩} .

(٩) الحمل على اللفظ : الحمل من أصولهم اللفوية في تفسير الظاهرات النحوية ، ومنها الحمل على النظم وعلى الضد : « يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . »^{١١٠} ومنه الحمل على اللفظ ، فالمضارعة اللفظية قد تؤدي الى الحمل في الحركات ، فمضارعة الحرف حرفاً آخر تدعو الى ان يحرك بحركته ، فحرف الحر (الناء) في (يزيد) « كُيَـبِرَتْ لمضارعته اللام الجارة في قولك : المال لزيد ... ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما في الجر وفي الذلاقة ، ولزوم كل واحد منهما الحرفية »^{١١١} .

(١٠) التعبير عن المعنى : إضافة الى الدلالة اللفظية للحركات في بنية الكلمة ، ذكروا لها دلالتها المعنوية ، ومنها .

(أ) عدم اللبس والتفريق بين المعاني المعجمية^{١١٢} والصيغ : ومنها الفرق بين حركة كاف الخطاب للمؤنث والمذكر^{١١٣} . ومنها الفرق بين اسم الفاعل والمفعول ، فمن الأفعال ما يكون « الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة تلحق ذلك الحرف من المفعول ، نحو قولك : مكرم ومكرم . »^{١١٤} ومنه ما ذكرناه من جمع (مفلة) بالالف والتاء فإن الحركة التي تحرك بها وسط لهظة الجمع تكون « عوضاً من الهاء المحنوقة ، وتكون فرقاً بين الاسم والمعت . »^{١١٥} ومن أمثلة هذا التفريق الذي بالحركات أنهم فتحوا نون جمع المذكر السالم لأنهم « فزقوا ما بينها وبين نون الاثنين . »^{١١٦} والفرق الذي تحدثه بهذا هو فرق بين معاني الألفاظ ، وهو الفرق الذي تناولته كتب المتلثات ومنها كتاب قطرب ، فهو يؤدي الى اختلاف المعنى المعجمي للفظة . ويسوي ابن مضاء بين اختلاف الحركة التي في بنية الكلمة واختلاف حركة الحرف الأخير ، فهي للفرق بين

المعاني ولا ينبغي لنا أن نسال عن علة هذا الاختلاف : « وكما أننا لا نسال عن عين « عظم » وجيم « جعفر » وباء « برثن » لم فُتَحَتْ هذه ، وُضُمَتْ هذه ، وكُسِرَتْ هذه ؟ فكنك أيضاً لا نسال عن رفع « زيد » . فإن قيل : « زيد متغير الآخر . قيل : كذلك « عظم » يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على « فعال » بالفتح «^(١٧٧) . وقد ذكر ابن جنّي وهو يتحدث عن غَلَبَةِ الفتح على أوائل الألفاظ المبنيّة ، ومنها ما جاء على حرف واحد بأنه قد يُكسر لمعنى : « لو عري ذلك من المعنى الذي اضطره الى الكسر لما كان إلا مفتوحاً »^(١٧٨) . وقد تكون الحركة للفرق بين الصيغ والأبنية ، ولقد نكروا في تحليل كسر ثاني الفعل المبني للمجهول انهم « لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة . »^(١٧٩) فالكسرة لمجرد الفرق بين الأبنية .

(ب) محاكاة معنى الكلمة : ومن نواعي وجود الحركات محاكاة معنى الكلمة وذلك في تواليها في الكلمة لتوالي حركات الفعل أو الحدث الذي تعبّر عنه اللفظة : « وقال سيبويه في المصائر التي جاءت على الغفلان : انها تأتي للاضطراب والحركة نحو التقزّان ، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .. فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعني باب القلقة - والمثال الذي توات حركاته للأفعال التي توات الحركات فيها »^(١٨٠) .



ونعود من استطرادنا في الحديث عن العوامل اللفظية في أصوات الكلمات وحركاتها عند جنائها أو بناء الكلام منها ، الى ما ابتدأنا به كلامنا على (العامل اللفظي) في حركات الإعراب لا في الحركات الأخرى والأصوات التي تُبنى منها الكلمات . وقد نكرنا أن الدحاة تحدّثوا عن العامل وكأنه مؤثر لفظي يؤدي الى وجود علامات الإعراب ، ولا يكون لوجودها دلالة على معنى في الكلام ، إنما تدل على ما أثر في ظهورها من عوامل ظاهرة .

ثم انهم تحدّثوا عن الإعراب وكأنه عملية تأثير لفظي ، يتوقف فيها التأثير على طبيعة المؤثر والمتأثر ، فلقد قسم السكاكي الكلام على ثلاثة أطراف « القابل والفاعل والأثر » . أما القابل فهو عند الدحاة معزياً ، وثانيها الفاعل وهو المسمى عاملاً ، وثالثهما الأثر وهو المسمى إعراباً . والقابل هو ما يتقبل حركة الإعراب لطبيعة خاصة به ومناسبة بين الأثر والمتأثر أي ان طبيعة المتأثر تساعد في تحديد طبيعة

الآثر^(١٧١) ، قال في الآثر وهو الإعراب : « اعلم انه يتفاوت بحسب تفاوت القابل فإذا كان آخر المعرب ألفاً لم يقبل الرفع والنصب والجر إلا مقنرة ، وإذا كان ياء مكسوراً ما قبله لم يقبل الرفع والجر إلا مقنرين ، هذا هو القياس ، وقد جاء في الشعر ظاهرين على سبيل التشنؤد كما جاء النصب منه مقدراً كذلك إلا انه نون الأول كغير القبيح »^(١٧٢) .

لقد تصور السكاكي (ت - ٦٢٦ هـ) الإعراب بأنه عملية تأثير ، وانها تتوقف على طبيعة المؤثر والمتاثر والآثر . فإذا كان آخر المعرب أو القابل ألفاً لم يقبل أنواع الحركات الثلاث ، كان طبيعة الحرف (حرف الإعراب) هي التي تحدد التأثير . ونلاحظ تأثير الفلسفة والمنطق في تعبير السكاكي واصطلاحاته وتقسيمه ، فالحدود الفلسفية تعرف الفاعل بأنه المؤثر ، وتعرف القابل بأنه المنفعل بالتأثير . أما العمل فهو أثر حركة الفاعل ، وأما الفعل فهو التأثير^(١٧٣) .

ويتأثير الفلسفة والمنطق تصور النحاة عملية التأثير التي تحصل بين أطراف الكلام محكومة بقوانين العلة والمعلول ، وقد عرّفوا التأثير بأنه « وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها »^(١٧٤) . ويستدلون بحصول التأثير على صحة العلة فلعظة (قبل) مثلاً بنيت لأنها اقتطعت عن الإضافة وهذه هي علة بنائها . أما الدليل على صحة هذه العلة ، فيقولون انه التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها لأنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معزياً ، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنياً ولو أعدنا الإضافة لعاد معزياً ، ولو اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنياً^(١٧٥) .

ووضعوا مبادئ لعملية التأثير ، تأثرت بالعقولات الفلسفية منها : « ان المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتاثر والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان وعندهم في تقريرهم هذا ان الاسم والحرف لا يعملان إلا بتقويتهما به فيقدمون الفعل في باب العمل »^(١٧٦) . ويرون ان العامل القوي جدير بتفسير حركة المعمول أو القابل ، وكما ان الصوت الثقيل أكثر تأثيراً في قلب حرف اللين الذي يعقبه كذلك العامل القوي ، ولكن من المعمولات ما لا تؤثر فيها أقوى العوامل^(١٧٧) .

ولقد صاغوا مبادئ أخرى لعملية التأثير منها أن يتقدم المؤثر ، أي ان التأثير هو تأثير السابق في اللاحق ولقد مر معنا انهم عبّروا عن الحركة بأنها عرض فلا يمكن أن تتقدم الحرف الذي يتحملها^(١٧٨) ، كما ان المعلول لا يتقدم العلة ، والمعمول

لا يتقدم العامل : « العامل سبيله أن يتقدم قبل المعمول »^(١٧٦) والآخر لا يتقدم المؤثر « استحالة تقدم الشيء على مؤثره »^(١٧٧) . ولكن التأثير قد يكون من اللاحق في السابق ، وكما لاحظوا في مسألة التأثير الحاصلة بين الحروف والحركات هي أجزاء الكلمة فإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً . وإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً ، فالفعل يعمل مقدماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً لأنه عامل قوي ، والتأثير يكون من المؤثر فيما قبله ، لأنه متوقع ومقصود وحصول ذلك كثير^(١٧٨) . ولقد تصوروا العمل وكأن له قوة تأثير ملموسة ، ولذلكذكروا أنه لو أضيف إلى قوة التأثير الملموسة هتة ما يصعب قدرتها ، كان يضاف إليها ما لا تأثير له ، فإنها تفقد قدرتها في التأثير^(١٧٩) . وتصوروا أن هناك واسطة أو موصلاً مادياً يحملها إلى المعمول فالمبتدأ يوصل تأثير الإبتداء الذي هو العامل في الخبر إلى الخبر . والذي جعل المبتدأ واسطة لحمل التأثير إلى الخبر أنه جاره الذي لا ينفك عنه فالإبتداء إذن يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكل ذلك ها هنا ، الإبتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل^(١٨٠) . فالمجاورة اللفظية تُراعى في العمل ، ومجاورة المبتدأ للخبر جعلته مؤثراً فيه .

ويبحثوا في « باب التنازع » كون المجاورة عاملاً ، ومالوا إليها في أحد الرايين المختلفين في حالة تقدم عاملين على اسم وكان متعلقاً بكليهما في المعنى ، وكل منهما يمكن أن يكون عاملاً فيه . فذهب الذين يراعون المجاورة إلى أن أقربهما إلى الاسم أولى بأن يكون العامل فيه ، يقول سيبويه : « قولك ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفَعَ ونُصِبَ ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى ، وإن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید . »^(١٨١) وشبه سيبويه عمل المجاورة هنا بعملها مع حرف الجر الزائد . فالمجاورة هي التي عملت مع حرف الجر الزائد فعمله لفظي لا يتصل بالمعنى ، ولا تكون لحركة الاسم الذي بعد حرف الجر صلة بالمعنى والموضع لأن موضعه موضع نصب ، يقول الخليل فيما ينقله عنه سيبويه : « خَشَنْتُ بِصَدْرِهِ ، فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ، ومثله ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي

وبينكم ﴿ إنما هو كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء - أي صدره - عملت ، والموضع موضع نصب ، والمعنى معنى النص ، وهو قول الخليل رحمه الله . » ^{٨٦} ولأن عمل حرف الجر يتعلق بوجوده اللفظي فإنه إذا سقط انتصب اللفظ بعده برéal المؤثر اللفظي . فالمجاورة اللفظية قد تؤثر في العمل ^(١٨٦) ، وقد لاحظ الكوفيون أن لبعض الكلمات تأثيراً في بعض ، فإذا جاورت كلمة كلمة أخرى أثرت فيها ، وإذا فصلت عنها بفواصل بعدت عنها وزال أثرها . وقالوا بتأثير فعل الشرط بفعل جواب الشرط ، وجزم هذا بمجاورته لذلك ، فإذا تقدم الجواب على الشرط أو فصل عنه بفواصل أجدي مرفوع نحو قولهم : إن قمت خالد يقوم ، لم يجزم وذلك لزوال الجوار حينئذ ^(١٨٧) . ولما تصوروا العمل بأنه مجاورة لفظية فإن الحواجز اللفظية تحجر عن العمل ، ومما نكروه منها الحروف التي لا تغير لفظاً ولا معنى ولكنها تغير الحكم ، ومنها لام الإبتداء ، فقد تعلق الفعل عن العمل فلا يعمل فيما بعده ^(٨٨) . وذكر سيبويه أنها تمنع عن العمل كما تمنع ألف الاستفهام . فهما تحجزان عمل ما قبلهما فيما بعدهما ، فيعمل بعضه في بعض ويكون كلاماً مبتدأ منفصلاً عن تأثير عمل الفعل الذي قبله وإن كان متعدياً ، فلا يعمل الفعل فيما بعده لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك كما في قولنا : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ^(١٨٩) .

ولاحظوا وهم يدرسون الحركات في بنية الكلمة ، أن الحركة هي آخر الكلمة قد تكون ناتجة عن المؤثرات اللفظية التي تحكم بالحركة في بديتها . وراحوا يلتمسون مظاهر التأثير التي عيُتوها في حركات بنية الكلمة ، في حركات الإعراب ووجدوا أن منها ما يعود إلى التجانس الصوتي مع ما يجاورها من الأصوات ، ومنها ما يعود إلى مؤثرات لفظية أخرى ، وكان قصدنا من ذكر تلك المؤثرات هو أنهم التمسوها سبباً ومؤثراً في حركات الإعراب كذلك ، وسنذكر هذه الأسباب اللفظية متتابعة كما ذكرناها :

(١) التجانس الصوتي وتسهيل نطق الكلام : والميل إلى التجانس في حركات الإعراب منه أن تتبع حركة الحرف الأخير حركة الكلمة اللاحقة لها ، ومن أمثله قراءة « الحمد لله » بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ^(١٩٠) . فلقد تبعت حركة الإعراب حركة الحرف المجاور لها من الكلمة المجاورة . ومنه أن تناسب الحركة صوت الحرف اللاحق لها كما في كسرة المضاف لياء المتكلم ، فهي ليست كسرة إعراب مع أن المضاف معرب ، « ومن ذلك قولك : مررت بفلامي ، فالعيم موضع جرة الإعراب

المستحقة بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر ، إنما هذه هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، نحو هذا علامي ، ورأيت علامي ، مشتاتها في الرفع والنصب يؤذنك أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت تلفظها «^{١١١}» . ويرى ابن حني الذي ذكر هذا الكلام في (الخصائص) ، في موضع آخر من كتابه أن الكسرة في غلامي ليست بإعراب ولا بناء^{١١٢} . ومنه أن تتبع حركة الحرف الأخير حركة الكلمة السابقة وتضرب كتب النحو المثال المشهور « هذا حجر صب حرب » فيحفظون (حرب) وهي نعت لحجر وحققها أن تكون مرفوعة^{١١٣} . والذي حملهم على هذا الإتيان الجوار والمجانسة . ومن أمثلة هذا الإتيان ما كان أهل الحجاز يهجون فيحملون قولهم على حكاية ما يتكلم به من يسألونه ، وهم يحتلمون مع بني نعيم الذين يبنهون أقيس القولين على كل حال ، فأهل الحجاز يقولون إذا قال الرحر رأيت زيداً ، من زيداً ، وإذا قال مررت بزيد قالوا من زيد ، وإذا قال هذا زيد ، قالوا من زيد فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول^{١١٤} .

ويضع عبدالقاهر الجرجاني دلالة الحكاية في الدلالة اللفظية التي لا تعدو حكاية الالفاظ وأجراس الحروف ، ولذلك لا يصح مراعاتها في النظم والقرتب^{١١٥} لأن النظم معنى ولا تعرب هي عن معنى . وهو مثل سيبويه ، إذ ثبت أن حركة الإعراب في الحكاية ، إنما هي للإتيان^{١١٦} .

أما أن تكون الحركة متأثرة ومؤثرة بما يحيط بها من الأصوات وهو ما قال به المبرز وأنكره ابن مضاء كما مر معنا في حركات بنية الكلمة ، فقد وجد له مثلاً في حركة الحرف الأخير يتمثل بقول الكوفيين في تراجم المبتدأ والخبر ، لأن أحدهما لا ينفك عن الآخر^{١١٧} . فهذه الملازمة وهذا التجاور كانا عامليين ، وكان كل من المبتدأ أو الخبر عاملاً ومعمولاً . وحالة الرفع التي عليها المبتدأ والتي علامنها الضمة ، أثرت في حالة الرفع التي عليها الخبر والتي علامتها الصفة ، وتأثرت بها في الوقت نفسه .

ومن أمثلة ما يدعو إليه تسهيل نطق الكلام من تأثير في حركة الحرف الأخير ، أن هذه الحركة تنتقل إلى الحرف الذي هو قبل الأخير عندما يوقف على الكلمة ، وعندما يكون هذا الحرف ساكناً وخشياً أن يلتقي ساكناً وهما الحرف الأخير الذي أسكن للوقف والحرف الذي هو قبله والذي كان ساكناً في الأصل . فإن حركة الآخر تتحرك إلى الحرف الساكن قبلها . ولقد سبق أن ذكرنا من أقوالهم أن سكون الحرف

يسهل هجوم الحركات عليه : « ألا تراك تقول في بعض الوقف هذا بكز ، وصوت
يكز . منتقل حركة الإعراب الى حشو الكلمة ، ولولا ان هذا عارض جاء به الوقف
لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر ، وهذا خطأ باجماع »^{١٨}
(٢) ضرورة الوزن والقافية : يقول عبدالقاهر الجرجاني عن البيت
قد أصبحت أم الخيار تسعي

علي ننبأ كله لم أصب
انه « قد حمله الجميع على انه أدخل نفسه في رفع (كل) في شيء بما
يجوز عند الضرورة من غير ان كانت به ضرورة . قالوا لانه ليس في نصب (كل)
ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنى أراد . »^{١٩} وهذا يعني انهم قد يكسرون
الإعراب ثلاً ينكسر الوزن ويخرجون عليه وهذا واقع ، ومن أمثله قول الشاعر
(فاليوم أشرت غير مستحق)^{٢٠} .. ويمكن أن نحمل هذا على الميل الى
التحسس الصوتي .

(٣) الإشارة الى المحذوف أو النيباة عنه : كما في صمة النائب عن الفاعل ،
وهو المفعول الذي ناب نائب الفاعل فيما له^{٢١} ، ومنه علامته .

(٤) المناظرة والمشاكلة : والحمل على النظر في الإعراب كثيرة ، والتناظر
يكون لفظياً فيحملون حركة النظر على نظيره لهذه المشابهة ، منها ان بعض النحاة
حملوا الفاعل على المبتدأ في الرفع للمشابهة بينهما والمشابهة توحى بأنها
لفظية « ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ
مع الخبر جملة ، فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل الفاعل عليه »^{٢٢} .

ومنه حمل خبر المبتدأ على الفاعل في الرفع « من حيث كان الحرء الثاني من
الجملة ، كما ان الفاعل كذلك . »^{٢٣} ومن أمثلة حمل الإعراب لمشابهة لفظية ،
حمل حركة الممنوع من الصرف على الفعل لانه « وافقه في البناء . وبك نحو أبيض
وأسود وأحمر وأصفر فهذا بناء أنهب وأعلم . »^{٢٤} ومن أمثلة هذا الحمل الحمل
على الجوار وهو كثير في كلامهم . والمجاورة بين الشيئين تعني تقارباً مادياً . ومنه
حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف ، والنصب على الجر في جمع المؤنث
السالم وكذلك حمل النصب على الجر في نصب المثنى ، وعللوا هذا بأن النصب من
أقصى الحلق والجر من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، وكان النصب الى الجر أقرب
من الرفع لأن أقصى الحلق أقرب الى وسط الفم من الشفتين فكان حملاً على

(٥) المعادلة والموازنة : علل النحاة سبب توزيع العرب للحركات الإعرابية على المعاني النحوية واختصاص كل معنى بحركة منها ، وكذلك سبب كثره المنصوبات في الكلام وقلة المرفوعات وتوسط المجزورات بينهما ، بأن ذلك بسبب الطبيعة الصوتية للضمة وكونها ثقيلة فجعلوها للأقل في كلامهم وهي المرفوعات في حين جعلوا الفتحه للأكثر فيه ، لكي يواربوا بين ثقل المرفوع وقلته وكثره المنصوب وحفته فيعتدل الكلام ويتوازن^{١٠٧} ولو عكس ذلك كان عدولاً عن المعادلة التي تقتضيها المفدله كما يقولون ، وإستكتاراً لما يستتفل في كلامهم ، وبركاً لمعادسة وخروجاً عن قانون الحكمة^{١٠٨} .

٢ - العامل المعنوي

١ - المعنى الذي يتضمنه العامل

مُرْ معنا ان اس جئني قسّم العوامل الى لفظية ومعنوية ، وهو يقصد بالمعنوية المعنى الذي يتضمنه لفظ العامل ، وهو ما يجب أن يُنسب إليه الفعل أو العمل لأن لفظ العامل أو صوته لا يعمل شيئاً كما يقول .
وهو يرى ان العامل المعنوي يمكن تصوره بغير العامل اللفظي ، ولا يمكن ذلك في اللفظي . ولقد ذكرنا عنه انه لا يُنظر الى العامل اللفظي محزواً عن المعنى ولذلك كان العامل المعنوي أشيع حكماً من اللفظي ، يقول « . فالمعنى إذا شيع حكماً من اللفظ ، لأنك في اللفظي منصوّر لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج الى تصور حكم اللفظي ، فاعرف ذلك »^{١٠٩} . فالعامل اللفظي الذي هو (ضرب) يرجع في الحقيقة الى انه معنوي ، أي ان حقيقته العمل للعامل المعنوي لا اللفظي وما هو بمعنوي ؟ انه ليس أصوات الحروف التي يتألف منها لفظ (ضرب) إنما هو المعنى الذي يتضمنه اللفظ ، وهو ما يجب أن يُنسب إليه العمل^{١١٠} ، مع ان اس جئني يذكر التفسير الآخر للعامل المعنوي في النص نفسه ، سندكره عند ذكر التفسير الآخر لهذا العامل ، ويص على هذا التفسير للعامل

المعنوي - أي معنى العامل - وهو يذكر مثلاً آخر للعامل غير الفعل ، فمن « العامل المعنوي معنى التشبيه في (كأن) ويعمل النصب في قول الشاعر
أتدسى لا هــذاك اللـأسـة ليلى

وعهد شياها الحسن الجميل
كأن وقد أتى حول جديد
أتافها حمامات مثول

يرى ان قوله (وقد أتى حول جديد) نو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بما في (كأن) من معنى التشبيه ، قال : ألا ترى ان معناه ، أشبهت وقد أتى حول حمامات مثول ، أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكدا ... »
وقد ذكر عبدالقاهر الجرجاني وهو يتحدث عن معاني النحو التي تنشأ عن تعلق أجزاء الكلام أو عمل بعضها في بعض ، ان هذا التعلق وهذا العمل إنما يكون بين المعاني ، فمعنى الفعل مثلاً يعمل في معنى الاسم ، يقول : « وما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويحمله على ذكر ، انه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم افراداً ومجردة من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً ، أو ما شاكل ذلك ، وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد الى أي كلام شئت وأزل أجزائه عن مواضعها وصعها وصعاً يمنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها . »^(١١)

وقد راعى النحويون معنى العامل في عمله ، وكون الإعراب يدل في المعربات على المعنى الذي يوجده معنى العامل بعلاقته بالمعمول فقد نسبوا العمل لمعنى الفعل ، وذهبوا الى أن معنى الفعل قد يتضمنه لفظ آخر فيعمل هذا اللفظ بقوة معنى العمل الذي يتضمنه^(١٢) . فإن وإخواتها « لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حُمِلت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل . »^(١٣) فهذه الحروف فيها معاني الأفعال ، « بمعنى إن وأن : حَقَّقَتْ ومعنى كأن ، شَبَّهَتْ ، ومعنى لكن ، استدرَكْتُ ، ومعنى ليت ، تَمَنَّيْتُ ، ومعنى لعل ، تَرَحُّيْتُ . »^(١٤) فلما أشبهت هذه الحروف الفعل ، عملت بقوة معنى الفعل الذي فيها ، فحمل معنى الفعل يحمل اللفظ عاملاً كالعمل . والفعل كذلك قد يتضمن معنى العمل الآخر فيعمل عمله ، فالفعل

اللازم يحمل على معنى الفعل المتعدي^(٢١٥) . ولأنهم يراعون معنى الفعل في العمل فإنهم يجعلون لكل معنى من معاني الفعل عملاً إذا كان له أكثر من معنى ، فالفعل قد يتضمن معنيين مختلفين وكل معنى يحمل عملاً ، وهذا يعني أن المعنى هو الذي يحمل ، فلما كان اللفظ واحداً فالمعنى هو الذي يتعدى إلى واحد أو أكثر . يقول الرقاني عن (علمت) وإخواتها أنها تتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى مفعول واحد « وذلك أنه بحسب ما ضمن من معنى المعلوم »^(٢١٦) . فالتعدي أي العمل بحسب المعنى المضمن . ومثل هذا نقوله في كاس التامة والناقصة^(٢١٧) . ونذكروا أن الحروف عاملة ونذكروا لها معانيها ، وإذا لم يعمل الحرف بقوة المعنى الذي فيه فهو يعمل بكونه ينقل معنى العامل ، غيره أو يضيفه إلى ما بعده ، ولقد نسبوا عمل حرف الجر إلى معنى الإضافة الذي فيه . وقد يعمل الحرف يتضمن معنى الفعل . ولأنهم يراعون المعنى يجعلون أحد الحروف متضمناً معنى الآخر لكي يفسروا الإعراب ، فنجدهم يتجاوزون لفظ الحرف إلى النظر إلى المعنى الذي يتضمنه . فالحرف (أو) يتضمن معنى (حتى) ، وبهذا يفسرون وجه نصب الفعل بعده^(٢١٨) .

أما معنى الاسم فلقد قلنا أن الأصل في الأسماء ألا تعمل وإنما العمل للأفعال أولاً وللحروف بعدها ، ولكن الأسماء قد تعمل إذا تضمنت معنى الفعل ، أو نابت عنه . فاسماء الأفعال « ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً ، كشتان بمعنى افترق ، وحنه بمعنى أسكت ، و أوه بمعنى أتوجع ، وفه بمعنى أكف ، واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة »^(٢١٩) .

والأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة : المصدر ، واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم العمل ، والظرف والمجرور المعتميان ، واسم المصدر ، واسم التفضيل^(٢٢٠) . فاسم الفاعل ، يجري مجرى الفعل المضارع في المفعول في العمل والمعنى منوياً ، ففي قولنا هذا ضاربٌ زيداً غداً ، فمعناه وعمله هذا يضرب زيداً غداً^(٢٢١) . والمصدر أيضاً يجري مجرى المضارع في عمله ومعناه ، وذلك في « عجبت من ضرب زيداً ، فمعناه أنه يضرب زيداً »^(٢٢٢) . والصفة المشبهة تعمل عمل الفاعل ، وإذا لم تقو أن تعمل هذا العمل فلأنها ليست في معنى الفعل المضارع^(٢٢٣) . فهذه الأسماء تعمل بمعناها .

• • •

ذهب النحاة الى ان محبث الإعراب هو العامل لما يدخله الى الكلام من معنى ، فقد ذكر سيبويه في عدم جواز رفع المعطوف على أسماء بعض الحروف المشبهة بالفعل كـ **كَلَّمْ** و **كَانَ** و **لَيْتَ** ، فلا يرفع شيء بعدهن على الإبتداء ، لأن حمل المعطوف على أسماء هذه الحروف على الإبتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من الترخي والتشبيه والتمني ، فيكون المعطوف خارجاً عن هذه المعاني^(٢٢٤) . وان معنى العامل يعمل في المعمولات بوساطة التعليق ، وان معناها ناشيء عن تعلّقها بمعنى العامل وهو دلالة عليه . وقد ذكرنا قول الرضي الاسترأبادي ان العامل سبب للمعنى المُفْلَم . وان معنى ان العامل يكون سبباً في إحداث المعنى في المعمول انه يرتبط معه في المعنى أي انه متعلق به وان معناه مُسَبَّب عن معنى العامل . فالعمل تعلق وارتباط بين المعاني ، وهذا الارتباط الدلالي بين معنى العامل والمعمول يمي دلالة أحدهما على الآخر ، فمعنى أحدهما لا ينفصل عن الآخر وهو يشير إليه . وقد بيّن عبدالقاهر الجرجاني وهو يتحدث عن معاني النحو التي يتألف منها نظم الكلام ، انها تنشأ عن تعلق الكلمات أو تعلق معانيها ببعضها ببعض وأكد « أن لا حال للفظه مع صاحبها تعتبر إذا أنت عزلت دلالتها جانباً »^(٢٢٥)

وبيّن النحاة ان هذا التعلق بين معنى العامل والمعمول قد يكون يتضمن معنى العامل لمعنى المعمول ، وسوف نعرض ما ذكروه من ذلك عن معنى الفعل .
 مما أصله النحاة ، ان « الأصل في العمل للأفعال »^(٢٢٦) وان « الأصل في الأسماء ألا تعمل »^(٢٢٧) . وإذا رتبوا العمل حسب قوة العامل قالوا ان الأصل في العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف ، ثم من الاسم .^(٢٢٨) فالأصل في العمل أن يكون من الفعل ، لانه الأقوى في العمل لديهم ، وقوته من معناه لانه يمثل المعنى العام الذي كانوا يحتكمون إليه في تحديد المعنى الوظيفي للفظه . فما هو معنى الفعل ؟

تكلم سيبويه على الفعل فقال : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ احداث الأسماء وينبت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع .. والاحداث نحو الضرب والقتل والحمد . »^(٢٢٩) فالفعل حدث يقترن بزمن معين ، وهو يدل بصيغته على الحدث أو المصدر ويقوم مقامه^(٢٣٠) . وفي الأفعال الناقصة فإن الخبر يدل على جانب الحدث^(٢٣١) . وهذا يعني ان دلالة الفعل الناقص تكتمل بالفاظ خارج صيغته ، وهو يدل على الزمن فقط لا الحدث ، أما الأفعال التامة فتدل على الزمن والحدث لانه

لا خبر لها^(٢٣٧) .

والأفعال تتعدى الى مصادرها لأنها تكل عليها ، وترتبط بها في المعنى . وحتى الأفعال اللازمة تتعدى الى مصادرها وتعمل فيها ، فالفعل « الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث . ألا ترى ان قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه نهاب^(٢٣٨) . » فالحدث في الفعل ينتصب بالفعل لأنه يدل عليه وهو يدل عليه بأنه وقوع الفعل وهذا مفعول بفعل الفاعل ، أو ما يحدثه الفاعل ، أي أن المصدر أو الحدث هو المفعول ، ولذلك كان المصدر أو الحدث منصوباً^(٢٣٩) .

ويدل الفعل بذاته على المفعول ، ولكن على الإجمال لا التحديد والتخصيص . « تقول « مررت » فلا تفتقر الى أن تقول : يزيد أو نحوه ، كما انك إذا قلت : رأيت ، فلا تفتقر الى أن تقول : زيدا أو نحوه^(٢٤٠) . » ودلالة الفعل عليه دلالة لزوم كدلالته على المكان كما يذكر ابن مضاء^(٢٤١) .

وفي الفعل كذلك دلالة على الحال ، والحال دلالة على هيئة الحدث ، وهو وصف للحدث الذي في الفعل ، ولأن الوصف وموصوفه متعلقان ، ففي الفعل دلالة عليه^(٢٤٢) . وفيه كذلك دلالة على المفعول لأجله ، لأن فيه دلالة على علة الحدث^(٢٤٣) ، والفعل يدل على جميع ضروب المصادر^(٢٤٤) . وهو يتعدى « الى كل ما اشتمق من لفظه اسماً للمكان والى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم ان للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم انه قد كان نهاب . »^(٢٤٥) فالفعل يدل على المكان ، ويفهم انه المكان المبهم غير المختص ، كما ان الحدث هو مطلق غير مختص ، فهو يدل دلالة عامة . ولقد ذكر سيديويه ان بعضهم قد يقول « ذهب الشام » يشبهه بالمبهم وهو مختص ، وان الفعل يدل على المبهم وليس فيه دلالة على الشام بل فيه دليل على المذهب والمكان فهو لا يدل عليه دلالة تخصيص ، ويتعدى الى الجهات الست لأنها مبهمة ، فهو لا يدل على المختص^(٢٤٦) . ويرون ان المكان أقرب الى الاسم في حين ان الزمان أقرب الى الفعل ، لذلك فإن دلالته على الزمان أقوى^(٢٤٧) .

وإذا كان الفعل يدل على الحدث وعلى جميع ضروب المصادر فهو يدل على جميع ضروب الزمان^(٢٤٨) ، وهو (يتعدى الى الزمان)^(٢٤٩) ، والزمان لازم للأفعال وما لم يقترن به الزمن ليس بفعل^(٢٥٠) . وإذا كانت الأفعال تنتقل بين الأزمنة الثلاثة ،

فإن منها ما يقترب ببعض هذه الأزمنة ، فَنُفِغَ وَيُنْفَسَ تدل على الزمن الحاضر فقط^(٢١٧) . ويدل فعل التعجب على الحال والمضي^(٢١٨) .

لقد أطلق النحاة على الحدث الذي يدل عليه الفعل اسم المفعول ، لأن الحدث فعل أو مفعول الفاعل . وهناك معانٍ تتصل بالحدث وهذه كلها مفعولات ، أو منصوبات ، فلها علامة المفعولية ، وهي النصب^(٢١٩) . وقد عذبوا أضرب المفعول ، وهي خمسة : (المفعول المطلق) و (المفعول به) و (المفعول فيه) و (المفعول معه) و (المفعول له) . ويلحق بالمفعول أو يتنزل منزلة المفعول : (الحال) و (التمييز) و (المستثنى المنصوب) ، والخبر في باب كان والاسم في باب أن والمنصوب بلا التي لتفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس^(٢٢٠) . ولقد ذهب بعض النحاة إلى أنها أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة^(٢٢١) .

لقد قالوا في معنى (المفعولية) بأنه معنى عام لا يشمل فقط (المفعول به) . والمفعول به هو الذي وقع عليه فعل الفاعل أي أن هناك فعلاً وفاعلاً ومفعولاً : « فقالوا (ضرب زيدٌ عمرواً) فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به . »^(٢٢٢) فالمفعول هو الذي وقع عليه فعل الفاعل^(٢٢٣) ، وهو « كل اسم تعدى إليه فعل »^(٢٢٤) أو عمل فيه . ويقول عنه سيبويه . « مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل »^(٢٢٥) .

فمعنى المفعولية معنى عام لدى النحاة ، وهو محض وقوع الفعل أو حدوثه ، لذلك يعنون الحدث أو المصدر في الفعل مفعولاً ، كما قلنا والفعل اللازم فعل متعدٍ لديهم ما دام يدل على الحدث ، فالذهاب في الفعل (ذهب) هو المفعول ، والحدث الذي أحدثه الفاعل ، والذي يتعدى إليه فعل الفاعل . « أن الفعل يعمل في مصدره وإن كان لا يتعدى الفاعل كقولنا قام زيد قياماً ، والمصدر أصح المفعولات لأن الفاعل يخرج من عدم ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه عاملة فيه . »^(٢٢٦) ولقد سموا الفعل حركة الفاعل ، فليس معنى قيامه بفعل أنه يوقع الفعل على مفعول يكون جسماً مادياً ، فالفعل محض حركة للفاعل كالقيام والذهاب ، فهذه أحداث أو مفعولات للفاعل . فمعنى المفعولية عام كما قلنا ، ولا يشمل المفعول به فقط ، وهو علة انتصاب اللفظ ، فالنصب علم المفعولية . ولأنها معنى عام اشتركت به المفعولات التي سماها النحاة ، والتي كل منها يتخصص بمعنى خاص

بوساطة لفظ يلحق بالمفعول ، كالمفعول به والمفعول معه والمفعول له أو لأجله والمفعول فيه والمفعول المطلق . فليس المفعول هو الجسم المادي فقط الذي يتلقى تأثير فعل الفاعل فيه ، والذي يقع عليه فعل الفاعل بل هو كل ما يتصل بوقوع الحدث ، ويشمل الحال التي يقع فيها الحدث ، فمن المصادر ما ينتصب ، لأنه حال وقع فيه الأمر ، أو لأنه موقع فيه الأمر^(٢٦٦) : « ذلك قولك قتلته صبراً ولقيته فجأة ومفاجأة »^(٢٦٧) . فالحال تنتصب لأنها تتصل بالحدث الذي وقع فيها : « فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه . »^(٢٦٧) أو « لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه ، وذلك قولك كلمته فاءً إلى في وبابعته يداً بيد كأنه قال كلمته مشامهة وبابعته نقداً أي كلمته في هذه الحال .. والنتصب على قوله كلمته في هذه الحال فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل . »^(٢٦٨) وانتصب التمييز لدى سيبويه لأنه حال وقع فيه السمر : « وإن كنت لم تكلف بفعل ولكنه حال يقع فيه السمر فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل ، لأنه في انه حال وقع فيه أمر في الموضعين سواء »^(٢٦٩) .

وكما ينتصب اللفظ الذي يدل على الحال الذي يقع فيه الفعل ، تنتصب الأماكن والأوقات « وذلك لأنها ظروفي تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصبت لأنه موقع فيها ومكون فيها . »^(٢٧٠) وسموا الظرف (المفعول فيه) وهو الذي حدث فيه الحدث ، وهو يتضمن معنى (في) وسمي ظرفاً لأنه محل للفعل بحلول الفعل فيه^(٢٧١) : « وهذه الظروفي أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء »^(٢٧٢) . والموضع الذي يقع فيه الشيء مفعول فيه وهو منصوب .

إن الحدث مفعول كما قلنا ، ولذلك كان المصدر الذي يسعى المفعول المطلق منصوباً وهو الحدث المطلق ، غير المقيد بما تنقيد به المفعولات . فالحدث مفعول والظرف الذي وقع فيه الحدث مفعول ، والجسم الذي وقع عليه الحدث مفعول ، فكل ما يتأثر بوقوع الحدث فهو مفعول ، بل إن علة الحدث مفعول كذلك ، وهي لا تتأثر بالحدث إنما ترتبط بالوقوع أو الحدث بكونها موقع لها ، وهذا ما علل به سيبويه لما انتصب من المصادر « لأنه عنر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة لما قبله ولا منه .. وذلك قولك فعلت ذاك حذار الشر وفعلت ذاك مخافة فلان . »^(٢٧٣) وفي الفعل دلالة على علة الحدث^(٢٧٤) . وما يدل عليه الفعل يتمدى إليه وهو مفعول له^(٢٧٥) . وهكذا نجد أن معنى عمل الفعل في

المفعول انه يرتبط به في المعنى ، وان معنى الفعل يتضمن معنى المفعول ، فهو يدل عليه دلالة تضمن ومن خلال هذا الارتباط الدلالي تحدد معنى المفعولية . وكما يدل الفعل على معنى المفعولية يدل المفعول على معنى الفعل ، لأن وجود المفعول يعني وجود الفعل ، وهذا معنى قولنا ، ان الإعراب يعبر عن معنى العامل ، فهو يعبر عن معنى المفعولية الذي يدل على معنى الفعل ، ويتعلق به .

وبدل الفعل على الفاعل « لأن الفعل لا يكون الابقاعل »^(٢٧٦) . لهذا لم يجر حذف الفاعل لأن الفعل لا يكون إلا به ، ويجوز حذف المفعول به ، لأن الفعل قد يقع وليس له مفعول به نحو قام زيد وتكلم عبدالله وجلس خالد^(٢٧٧) . فالفعل لا بد له من الفاعل وهو يتركب معه^(٢٧٨) ، ولا ينفك عنه مضمراً أو مظهراً^(٢٧٩) . وبسبب ذلك عد الفاعل كالجزم من الفعل ، ولهذا لم يجر تقديمه عليه ، ولم يجر إعراب (زيد) في (زيد قام) فاعلاً مع انه فاعل في المعنى^(٢٨٠) . وقالوا انه لا يوجد إلا به^(٢٨١) ، وعللوا بهذا سبب ثقل الفعل وخفة الاسم : « وجه ثقل الفعل وخفة الاسم ان الاسم اذا ذكر فقد دل على ما مسمى تحته ، نحو رجل وقرس ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والعمل اذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله ، لانه لا ينفك منه ، ويستحيل وجوده من غير فاعل . »^(٢٨٢) وعلل الكسائي والعزاء هذا بأن الاسم يستقر في الفعل ، والفعل لا يستقر في الاسم بل يستقر الاسم فيه ولذلك هو أثقل من الاسم^(٢٨٣) . ولأن الفاعل لا يستغني الفعل عنه فهو متقدم في التقدير وإن تأخر^(٢٨٤) ، فمرتبة الفاعل انه الأول بعد الفعل^(٢٨٥) .

بيّن النحاة ان معنى العمل يدل على الفاعل وهو يدل عليه دلالة تضمن أيضاً ، أي انه يتضمنه معنى ، وهذه دلالة عقلية تستنتج استنتاجاً ، يقول ابن جني . « ألا ترى الى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بفائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وأما المعنى فإنما دلالتة لاحقة بعلوم الإستدلال ، وليست في حيز الضروريات ، ألا تراك حين تسمع (ضرب) وقد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول : هذا فعل ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ الى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر ، لا من مسموع ضرب »^(٢٨٦) .

والفاعل هو الذي قام بالفعل ، ويعبر عنه سيويوه بأنه صاحب الفعل ، فيستعمل تعبير « فعله » و « فعل فاعل »^(٢٨٧) .

وقالوا ان فعل الفاعل حركته ، ومنها القيام والقعود والحركة والصكون وما أشبه ذلك^(٢٧٨) . ولقد شبهوا المبتدأ بالفاعل في انه الذي قام بالفعل ، وانه الفاعل في المعنى في قولنا : (زيد قام) ولكنهما اختلفا في تسميات النحاة الذين سلكوا طريق صنعة اللفظ لا المعنى^(٢٧٩) . وألحقوا بالفاعل كذلك اسم كان وإخواتها وخبر ان وإخواتها وخبر (لا) التي تنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس^(٢٨٠) . ولقد بينوا ان الفاعل سابق لفعله ، أي انه سابق للحدث الذي يتضمنه الفعل ، وليس يسبق الجسم الذي يفعل فيه فنقول ان الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به^(٢٨١) . فالفعل لا يمكن أن يسبق الفاعل لأن الفعل حدث للفاعل : « ان الاسماء قبل الافعال ، لأن الافعال احداث للاسماء »^(٢٨٢) . فالمفعول الذي هو الحدث الذي يحدثه الفاعل يسبقه الفاعل ، أما المفعول الذي يكون جسماً فلا يقتضي ان يسبقه الفاعل ، يقول السيرافي عن الحدث أو المصدر الذي يدل عليه الفعل بصيغته ان الفاعل يخرج من العدم^(٢٨٣) . وبسبب قدرة الفاعل على الإحداث والتأثير ، قالوا : « ان الفاعل أقوى من المفعول ... الذي هو الأضعف »^(٢٨٤) . ان الفعل يدل على الفاعل إذن ، ودلالته عليه فيها خلاف ، فمنهم من يجعل دلالة عليه كدلالته على الحدث والزمان ، ومنهم من يجعل دلالة عليه كدلالته على المفعول به . ويرى ابن مضاء ان دلالة الفعل عليه دلالة لفظية ، فنحن نعرف من الياء في « يعلم » ان الفاعل غائب منكر ، ومن الألف في « اعلم » انه متكلم ومن النون انهم متكلمون ، ومن التاء انه مخاطب أو غائبة ونعرف من لفظ علم ان الفاعل منكر . وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان^(٢٨٥) . وما يدل الفعل عليه ، يتعدى إليه كما قالوا ، فيكون فاعلاً ، والإعراب يدل على معنى الفاعلية الذي يرتبط بمعنى الفعل العامل ويدل عليه .

ولكن من النحاة من اعترض على التسمية بالفاعل ، لأن الفاعل لا يشترط فيه انه أحدث فعلاً على الحقيقة أو قام به ، فاقترح علاقة أعم تجمع بين الفعل وما يسمونه فاعلاً : « وينبغي أن تعلم ان وصف (الفاعل) عند النحويين : أن يسند الفعل إليه مقلماً عليه ، نحو : (خرج زيد) و (طاب الخبز) وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئاً . ألا ترى انك تقول : (طاب الخبز) وليس للخبز فعل كما يكون لزيد في قولك : (قام زيد) . فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما جار

رفع (زيد) في قولك : (لم يقم زيد) لأنك قد نفيت عنه الفعل ، وكذا إذا قلت . « أيقوم زيد ؟ » لأنك لم تثبت القيام له وإنما استفهمت المخاطب ، وإذا كان الأمر على هذا تقرر ما ذكرناه من أن الاعتبار في الفاعل . أن يكون الفعل مستنداً إليه مقدماً عليه كان أحدث عيناً أو لم يحدثه » (٢٨٦) .

وقد تبين فريق من النحاة هذا الرأي الذي يصف الفاعل بهذا الوصف (٢٨٧) . وبه رد ابن جني على ابن السراج الذي قال في علة رفع الفاعل أنه ارتفع بفعله ، بأنه ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان هذا مقنياً عن قوله (٢٨٨) . واقتربت هذه التسمية للفاعل بأنه ما أسند إليه الفعل بتسميات أخرى كانت تعني ما تعنيه منها وصفه بأنه ما يبنى له الفعل (٢٨٩) . أو هو الذي يشتغل به الفعل (٢٩٠) ، وإن اشتغال الفعل به علة رفعه : « إن قيل لم رفعت زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه » (٢٩١) . أو الذي يحدث عنه بالفعل (٢٩٢) . أو الذي أخبر عنه بالفعل (٢٩٣) ، فالفعل هو الذي يخبر عن الفاعل ، وكذلك ما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه (٢٩٤) . فالفاعل يحدث عنه ، والفعل حديث عن محدث عنه . ولأنه لا بد للحديث من محدث عنه فإنه إذا حذف الفاعل مع الفعل المبني للمجهول أقيم المفعول به مقامه (٢٩٥) . ولقد عبّروا عن الفاعل كذلك بأنه الذي له العمل (٢٩٦) . وقد استعمل سيوطيه هذه التسميات إلى جانب استعماله تسمية (الفاعل) ، فلم يستبدلها به ، بل ترادفت لديه في الاستعمال ، وهذا ما حكاه السيوطي : « الإسناد والبناء والتفريع والشغل ، ألفاظ مترادفة لمعنى واحد ، يدل على ذلك أن سيوطيه قال . « الفاعل شغل به الفعل . وقال في موضع : فرع له . وهي موضع (أسند له) لأنها كلها بمعنى واحد . » (٢٩٧) وقد وصف سيوطيه العلاقة التي بين العمل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر بأنها بين المسند والمُسند إليه وهما ما لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ . وقد عبّر أبو البركات الأنباري عن المسند بما يخبر به ، وعن المسند إليه بما يخبره عنه . وعندما قسم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف ، قال عن الاسم أنه يكون مخبراً به ومخبراً عنه . وعن الفعل أنه يخبر به ولا يخبر عنه . أما الحرف فلا يخبر به ولا يخبر عنه (٢٩٨) . إن تسمية الفاعل بالمسند إليه أو المخبر عنه أو غيرها ، راعى فيها الواضعون أنه يرتبط بالفعل في كونه أحد جزئي الكلام الذي تتم به الفائدة والذي يبنى عليه الجزء الآخر منه . ونجد الذين سموه فاعلاً يرون فيه كذلك أنه الجزء الآخر من

الكلام ، الذي يمثل الفعل فيه جزأه الآخر ، وإن نسبت هذه إلى الفعل هي التي عملت فيه أو جعلت الفعل عاملاً فيه : « العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام . » (٢٩٩) فالعمل تعلق بين المعاني : بين الفعل والفاعل أو المصنوع والمصنوع إليه ، أو المخبر والمخبر عنه وغير ذلك فهذه كلها علاقات تربط أحد ركني الكلام بالآخر وتجعل أحدهما عاملاً والآخر معمولاً ، والإعراب إذ يعبر عن معنى المعمول يعبر في الوقت نفسه عن معنى العامل بسبب هذا الارتباط الدلالي الذي لا ينفصم بين معنى العامل والمعمول . .

ولقد ربطوا بين المبتدأ والخبر بهذه العلاقة التي ربطوا بها بين الفعل وفاعله ، وشبهوا المبتدأ بالفاعل في كونه مخبراً عنه والفاعل مرفوع ، فكذلك ما أشبهه (٣٠٠) . ومن الأحكام التي ترتبت على كون المبتدأ مخبراً عنه ، أنه لا يكون في الأمر العام إلا معرفة لأن الإخبار عما لا يعرف لا فائدة منه ، وهذا سبب اشتراطهم عدم الإبتداء بالذكر ما لم تقد . وهم يعزون سبب رفع المبتدأ إلى كونه مخبراً عنه ، أي أن رافعه علاقته بالخبر . ويرى الجرجاني أن الأصل في المخبر والمخبر عنه هما الفعل والفاعل لأن أصل الإخبار للفعل والذي يخبر عنه الفعل هو الفاعل ، ومن أجل ذلك استحقا أن يكون الرفع فيهما أصلاً . أما المبتدأ وخبره فهما فرع على أصل وهما محمولان على الفاعل وهذا الحمل لمساواة المبتدأ الفاعل في كونه مخبراً عنه ، ومساواة الخبر للفاعل في كونه الجزء الثاني للكلام (٣٠١) . فالإبتداء معنى اكتسبه المبتدأ من ارتباطه بعلاقة (المخبر والمخبر عنه) مع الخبر أو (المحدث به والمحدث عنه) أو غيرها من التسميات والعلاقات التي ربطوا بها بين الفعل والفاعل . ولقد ذكر أبو البركات الأنباري وهو يورد آراء النحاة في وجه رفع المبتدأ الرأي الذي يذهب إلى أن المبتدأ يرتفع لما في النفس من معنى الإخبار عنه (٣٠٢) . أي من نية إقامة علاقة بينه وبين الخبر ، ولهذا فهو لا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن الفعل : « واقتدار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر » (٣٠٣) بسبب هذا الافتقار أو بسبب هذه العلاقة التي لا تنفصم ، والرفع يدل على كل من طرفي العلاقة .

ولقد أورد أبو البركات الأنباري كذلك رأي من يقول بأن المبتدأ يرفعه الخبر ، ومن قال أنهما يترافعان ، وهؤلاء يراعون التأثير الناتج عن التجاور أو التلازم بينهما (٣٠٤) .

والإبتداء عند سيبويه علاقة تربط بين المبتدأ والخبر ، وتجعله لا يستطيع الاستغناء عنه ، فمن يبتدئ بالاسم ، فإنما يبتدئه لما بعده فإذا ابتدأ فقد وجب عليه مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام^(٢٠٦) . ويعرف سيبويه المبتدأ من خلال علاقته بالخبر أو بالمبني عليه : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ... فالإبتداء لا يكون إلا بعيني عليه . فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه . »^(٢٠٧) ومثله الجرجاني في عدم تصويره المبتدأ مفصلاً عن الخبر « ان المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه . »^(٢٠٨) بل ان الذي يرفعه هو هذه العلاقة التي تربطه بالخبر ، ففي قولنا ، عبدالله منطلق « ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبنى عليه المطلق ، وارتفع المطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة »^(٢٠٩) .

لقد نظر النحاة الى المسند والمسند إليه على انهما أصل المعنى الذي تؤويه الجملة ، وانهما المعنى الأول وان المعاني الأخرى تتعلق بهذا المعنى الأول وتكمله ، لكنها معانٍ ثانوية وليست المعنى الأصلي الذي يتركز فيه معنى الجملة ، وبهذا تحاور النحاة علاقة المسند والمسند إليه أو المخبر والمخبر عنه الى علاقة أخرى أعم هي بين ما هو عمدة في الكلام وما هو فضلة . ولقد أعابوا صياغة العلاقة بين المعاني الثلاثة للكلام والتي هي (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة)^(٢١٠) الى انها علاقة بين العمدة والفصلة : « ان معنى (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة) : كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها . »^(٢١١) ولأن العاقل وما قام مقامه مرفوع لدا قالوا ان الرفع علامة العمد ، وللفضلات النصب . يقول الاستقرابادي ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت أو لا . والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا^(٢١٢) . وذهبوا الى انه أولى أن يقال ان الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، وهو أولى من القول ، انه علم الفاعلية^(٢١٣) ، كما ان النصب علم كون الاسم فضلة ، وهو أولى من القول انه علم المفعولية . وبينوا وجه الفرق بين العمدة والفضلة ، فالفضلة ما قد يستغني عنه الكلام كالمفعول^(٢١٤) . وعرف ابن جني العمدة بأنه ما تحاور الفضلة وكان رب الجملة^(٢١٥) . ويعسر ابن عصفور معنى العمدة بأنه ما تركّز فيه معنى الكلام وكان يملك المعنى المركزي فيه ، وبه علل سبب رفع أخبار إن واخواتها ونصب أسمائها بأنه « لما كانت معاني هذه الحروف هي أخبارها ، أشبهت الأخبار العمد مرفعت ، وأشبهت الأسماء الفضلات فنصبت »^(٢١٦) .

وقد حكموا للعمدة بالتقدم وللفضلة بالتأخر : « ان أصل وضع المفعول أن يكون

فضلة ويعد الفاعل كـ (ضرب زيدُ عمراً ... »^(٣١٦)، فيتقدم المرفوع على المنصوب والمجرور لأنه عمدة الكلام ، ولأنه قد يستفني عن صاحبيه وهما يفتقران إليه ، فتقول : « قام زيد » و « عمر منطلق » فنجد الكلام صحيحاً من غير النصب والجراذ لا يجب أن تقول : « قام زيد قياماً » ولا « عمرو منطلق اليوم » ولا أن تقول : (قام زيد إلى عمرو) وإنما يكون للمنصوب والمجرور فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام . ولو قلنا (زيداً) أو (بعمرو) لم يكن كلاماً حتى يتقدم الرفع فتقول (ضرب عمرو زيداً) و (مررت بعمرو) . وقالوا أنه إذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا من استغنائه عنهما وافتقارهما إليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة^(٣١٧) .

فالمرفوعات تتقدم لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها وما عداها فصلة يستقل الكلام دونها . ومع الذين يرون الجر علم الاضافة ، هناك من يراه علم الفضلة كالمفعولات ، ولكن الفضلة بوساطة حرف . فزيد من قولنا : (مررت بزيد) فضلة بوساطة حرف الجر ، فالمجرور أريد له أن يُقَيِّزَ بعلامة ما هو فضلة بوساطة حرف ولم يكن قد بقي من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة^(٣١٨) . والجر منزلة بين العمدة والفضلة عند السيوطي لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب^(٣١٩) .

وكما اختلفوا فيما هو أصل في (المخبر والمخبر عنه) وما هو محمول على هذا الأصل ، اختلفوا في ما هو أصل في كونه عمدة الكلام ، وما هو محمول على هذا الأصل ، ومحمول على إعرابه في الرفع . فذهب سيبويه وابن السراج إلى أن كل من المبتدأ والخبر أصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما^(٣٢٠) . ومنهم من ذهب إلى أنهما محمولان على الفاعل في الرفع . ورأي ثالث يذهب إلى أن الرفع أصل في جميع العمد ، وليس واحد منها محمولاً على الآخر فيه^(٣٢١) .

وكما ذهبوا إلى أن العلاقة التي بين المسند والمسند إليه هي التي تحدد موقعهما من الإعراب ، كذلك قالوا عن العلاقة التي بين العمدة والفضلة ، فقالوا عن المفعول « أنه إنما يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة »^(٣٢٢) ، أي أن الفضلة يمثل معنى يتحدد من خلال علاقته بالعمدة ، فليس هو فضلة إلا بوجود ما هو عمدة ، ومن خلال ما هو عمدة يتحدد معنى الفضلة ويتحدد إعرابه ، وإعراب الفضلة يعبر عن معنى العمدة كذلك لأنه يتعلق به .

أما بالنسبة الى معنى الحرف فلقد نسبوا عمله الى هذا التعلق ، ولقد مر معنا في اعتراض ابن مضاء على النحاة انهم لا يقولون بالتعليق إلا مع المجزئات ، مع اننا بيّنا ان هذا غير صحيح ، فهم يقولون بالتعليق وان نظم الكلام والتأليف بين كلماته يكون بتعليق كلماته أو معانيها بعضها ببعض . وهذا بيّناه في حديثهم عن عمل الفعل ، وانه يكون بتعليق معناه بمعنى المعمول الذي يدل عليه وما يدل عليه يتعدى إليه كما قالوا . وكما تحدثوا عن معنى الفعل ، تحدثوا عن معنى الحرف ، ولكنهم نكروا ان معنى الحرف ليس كمعناه ، وقد عرّف صيويه الحرف بأنه دلالة على معنى ليس هو معنى الفعل ولا معنى الاسم : « حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . »^(٣٢٢) وحده الزجاجي بأنه « ما دلّ على معنى في غيره »^(٣٢٣) ومثله تعريف الرماني^(٣٢٤) . وقد فسّر السيرافي معنى هذا الحد بقوله : « وقلنا في الحرف يدل على معنى في غيره نعني به ان تصور معناه متوقف على خارج عنه ، ألا ترى انك إذا قلت : ما معنى من ؟ فقل لك : التبعيض ، وخليت وهذا ، لم تفهم معنى من إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبعيض أخذ جزء من كل . »^(٣٢٥) فمعنى الحروف يتحدد من الكلام ، وان الحرف لا يدل بمفرده على معنى كما يدل الفعل والاسم ... ان معنى الحرف يتوقف على غيره مما يتصل به من الكلمات في أثناء تأليف الكلام : « والحروف التي لا تدخل إلا على الاسم هي التي معناها في الاسم كحروف الاضافة والالف واللام التي للمعرفة . والحروف التي لا تدخل إلا على الفعل هي التي معناها في الفعل كحروف الاستقبال وحروف الامر والنهي ، وحروف الجزاء ، والحروف المشتركة بين الاسم والفعل هي التي تدخل على الجملة وتطلب ما فيه الفائدة كحروف اللهي وحروف الاستفهام »^(٣٢٦) .

ولان الحرف يؤلف معنى مع غيره ، بيّن ابن السراج ان الحرف لا ياتلف منه مع الحرف كلام^(٣٢٧) . ويرى المبرّد ان الحروف التي للمعنى تكل منفردة على معناها ، فهي منفصلة بانفسها مما بعدها وقبلها إلا ان الكلام بها منفردة محال^(٣٢٨) . أي ان لها معنى تضيفه لكنها تقيده من خلال الكلام ، وانها لا تكل منفردة على معنى كما تكل الاسماء والافعال .

هذا عن معناها أما عن عملها فنكروا انها تعمل في الكلام ، وهي « أنوات تدبر ولا تتغير . »^(٣٢٩) ويقول السهيلي ان الحروف عاملة أصلاً « لأنها ليست لها معانٍ في أنفسها وإنما معانيها في غيرها »^(٣٣٠) ، أي انها تعمل لأنها تتعلق . وإذا لم

يعمل الحرف بقوة المعنى الذي فيه ، فهو يعمل بكونه يوصل المعنى الذي يضيفه الى ما بعده ويتعلق به ما بعده . ولقد نسبوا عمل حرف الجر الى معنى الاضافة الذي فيه ، فهو يضيف معنى الافعال التي يتعلق بها الى ما بعده أو يحمل معنى الفعل الى ما بعده أي انه موصل للمعنى ، يقول الرقاني « ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذي يعمل الجر لا بد أن يكون فيه معنى الاضافة ، ولا بد من أن يعمل في موضعه الفعل » (٣٢٢) .

وقال سيبويه ان الجر يكون في الاسم الذي يضاف إليه . وقال عن حروف الجر انها « يضاف بها الى الاسم ما قبله وما بعده ، فإذا قلت يا لبكر فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى مضافاً الى بكر باللام . وإذا قلت مررت بزيد فإنما أضفت المرور الى زيد بالباء وكذلك هذا لعبدالله ، وإذا قلت أنت كعبدالله فقد أضفت الى عبدالله الشبه بالكاف ، وإذا قلت أخذته من عبدالله فقد أضفت الأخذ الى عبدالله بمن وإذا قلت مذ زمان فقد أضفت الأمر الى وقت من الزمان بمن ، وإذا قلت أنت في الدار فقد أضفت كيتونتك في الدار الى الدار بقي ، وإذا قلت فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة بقي ، وإذا قلت رُب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول الى الرجل برُب ، وإذا قلت بالله ووالله وتالله فإنما أضفت الحلف الى الله جل ثناؤه كما أضفت النداء باللام الى بكر حين قلت يا لبكر وكذلك رويته عن زيد أضفت الرواية الى زيد بمن . » (٣٢٣) وقد فسر سيبويه معنى الجر بأنه اضافة معنى الكلمة السابقة الى الكلمة المجرورة . وقد لا يكون اللفظ السابق عليها مذكوراً في الكلام بل هو مقترن يدل عليه الكلام ، وهم بذلك يحتكمون الى المعنى فيضيفون معنى الكلمة المحذوفة الى الكلمة المحرورة كما في اضافة ما يعمل في المنادى وهو فعل محذوف الى المنادى المجرور باللام . وقد ذكر الفحاة غير سيبويه هذا التفسير لمعنى الجر ، يقول ابن يعيش عن عمل الحروف الجارة . « لأنها تضيف معاني الافعال قبلها الى الاسماء بعدها . وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الاسماء أي تخفضها . » (٣٢٤) فالجر إن (علم الاضافة) (٣٢٥) أي كون الاسم مضافاً إليه معنى العامل الذي يتعلق به حرف الجر كما يتعلق به الاسم المضاف إليه المجرور ، والجر فيه يعبر عن معنى الاضافة وعن معنى المضاف .

وتكلم الخليل بن أحمد على حروف الجر وسمى حروف الجر حروف الاضافة . وذكر ان حروف القسم الواو ، والياء ، والتاء ، من حروف الاضافة ويثن ذلك بقوله

« تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلقك الى المحلوف به كما تضيف (مررت به)
 بالباء . »^(٣٣٦) وعبر عنها سيبويه كذلك بحروف الاضافة كما مر ، فاللام هي لام
 الاضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء^(٣٣٧) . والباء هي باء الاضافة^(٣٣٨) ، وهي
 تضيف ما قبلها أو ما بعدها أو توصله الى المجرور . ويعبر ابن جني عنها بأنها
 موصلة للمعنى . وهي توصل الفعل وتعينه على التعدي حتى عُتت جزءاً من الفعل :
 « فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي
 الفعل . فمن وجه يعتقد في الباء انها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .
 كما ان همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فَعَلت) يأتیان لنقل الفعل
 وتعديته نحو قام وأقامته وقؤمته ... فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقباً لأحد
 شيئين كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءاً من
 الفعل أو كالجزم منه ، فهذا وجه اعتداه كبعض الفعل »^(٣٣٩) .

فحرف الجر كانه من صيغة الفعل ، وإن تعدي الفعل بحرف الجر يعني انه
 يتعدي بنفسه لأن هذه الاضافة الداخلة كالهزمة أو التضعيف اللذين يصبحان جزءاً
 من صيغة الفعل الجديد وبهما ينتقل الفعل الى معنى جديد ، الى فعل متعدٍ ، وبهذه
 الزيادة التي يدخلها حرف الجر على معنى الفعل يجعل معناه متمدياً . ولأن حرف
 الجر يوصل معنى الفعل الى اللفظ أو يعديه إليه ، أو يوقعه عليه ، فالمجرور في
 الأصل مفعول للفعل ، ولذلك فهو في موضع نصب ، فـ (زيد) في (رأيت زيدا)
 و (مررت بزيد) . مفعول به في كليهما وقد نُصب في أحدهما وجُز في الآخر^(٣٤٠) .
 وذلك لكي يُميز بين المفعول الذي يتعدي إليه الفعل بنفسه والذي يتعدي إليه
 بوساطة حرف الجر كما يقول ابن جني^(٣٤١) . ان المجرور مفعول في المعنى ولذلك هو
 في موضع نصب ، يقول سيبويه : « لو قلت ، ما صنعت مع أخيك ، وما زلت بعبدالله
 لكان مع أخيك وبعبدا لله في موضع نصب . »^(٣٤٢) أي انهما مفعولان وهما متعلقان
 بالفعل ، فهو الذي يعمل فيهما وليس الجر إلا لتمييز ما يعمل بنفسه من الأفعال
 وما يحتاج الى غيره ليعمل . فالمعمول المجرور يعبر الإعراب فيه عن هذا العامل
 الذي يحتاج الى غيره ليعمل .

ولأن المجرور منصوب المحل يعطف عليه بالنصب ، والصحيح ان الجار
 والمجرور كليهما في موضع نصب وهذا ما يجعل من حرف الجر كالجزم مما بعده ،
 بعد ان عد كالجزم مما قبله : « ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف

على الجزء الواحد في نحو قولك : ضريت زيدا وعمراً ، وذلك قولك : مررت بزيد وعمراً ، ورغبت فيك وجمعك ، ونظرت إليك وسعيداً . « (٢١٣) . فالمعطوف يحمل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ﴾ (٢١٤) بالنصب . ومثل حروف الجر في إيصال المعاني أو ربطها بعضها ببعض ، والتوسط فيما بين الكلمات لربط معانيها ، الواو الكائنة بمعنى (مع) في قولنا ، لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فهي بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصال الفعل إليه ، فهي تعين الفعل على عمل النصب . وكذلك حكم أداة الاستثناء (إلا) فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو التي بمعنى مع في التوسط وعمل الفعل النصب في المستثنى ولكن بوساطتها وعون منها (٢١٥) .

وكذلك تعمل حروف المطف في وصل معاني الكلمات فهي تدخل المعطوف في عمل العامل في المعطوف عليه ، أو تدخل الثاني في عمل العامل في الأول . أي أنها توصل تأثير الفعل إلى المعطوف ، كقولنا جاءني زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو (٢١٦) .

وليل على أنهم يراعون في التعليق ، تطبيق المعاني ، أنهم لا يعلقون حروف الجر الزائدة بعامل كما يفعلون مع حروف الجر . وتضيف حروف الجر معناه إلى المحرورات ، وذلك لأن حروف الجر الزائدة لا ترتبط بالمعنى العام للكلام فيما يقولونه (٢١٧) ، وإن دخولها وحروجها لا يضيف معنى للكلام ولا يغير فيه .

وأضافة إلى هذا التعليق ، الذي تصنعه حروف الجر ، والذي يعمل على تأليف الكلام بنقل تأثير العامل في المعمول ، فإن هناك طائفة من الحروف تتعلق بعد تمام الجملة وحصول الإسناد بين أطرافها ، فتضيف معاني تتعلق بها الكلام وترتبط بها أجزائه ، كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والأجزاء بما تدخل عليه « وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد بعد أن يُسند إلى شيء . معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد وما زيد خارج ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من زيد ومستنداً إليه .. وإذا قلت إن يأتني زيد أكرمه ، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً بل الإتيان من زيد . وكذلك لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان بل الإكرام واقعاً منك . » (٢١٨) .

ومن أمثلة هذه الحروف التي تدخل على الجملة ما يدخل على الفعل المضارع ويغير إعرابه لأنها تغير دلالة فهي « تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني » (٢١٩) .

والفعل المضارع هو فعل معرب أي انه تمتوره المعاني المختلفة ، ويكون دخول الحروف عليه سبباً لبعضها ، وهو يمثل بعض الأزمنة الثلاثة التي تمثلها الأفعال . « إن قال قائل ، لم كانت الأفعال ثلاثة ؟ قيل لأن الأزمنة ثلاثة ، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ، ماضي وحاضر ومستقبل . » (٢٥٠) وهذا تقسيم البصريين ونجده في كتاب سيبويه (٢٥١) . والفعل المضارع هو الوحيد الذي يعرب في الأفعال فلا يكون الإعراب إلا للاسم المتمكن ولل فعل المضارع ، وإعرابه على الرفع والنصب والحزم . والفعل المضارع عندما لا تدخل عليه الحروف التي تنصبه أو تجزئها يكون مرفوعاً ، وهو يدل على الحال والاستقبال فإذا دل على الحال وجب رفعه لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً (٢٥٢) . ولا يعني رفعه الدلالة على الحال دائماً فقد يكون للمستقبل . فإذا دخلت الحروف الناصبة على الفعل المضارع خلصته إلى الاستقبال (٢٥٣) : « والنواصب من مخلصات المضارع للاستقبال » (٢٥٤) . وذلك أن معنى حروف النصب ما لم يقع (٢٥٥) وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب ، فقد يكون مرفوعاً كما قلنا ، لكن إذا دخلت عليه حروف النصب انصرف إلى الاستقبال (٢٥٦) .

وإذا دخلت الحروف الجازمة جزئته ، وهي لم ولما ولام الأمر ولا الناهية وأدوات الشرط . أما دلالتها فهي تقلب زمن المضارع إلى ماضي ، وهي تنفي الفعل الماضي وهذه لم ولما . ووقوعها على المستقبل أو المضارع من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ولا جزم إلا لمعرب (٢٥٧) . وتقلبه إلى الأمر وهي لام الأمر ولا الناهية . أما أدوات الشرط فهي تقوم بربط الجمل لفرض تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر . والليل على أن هذه الأدوات تعمل بمعناها أنه قد يجزم بغير أداة ظاهرة . فالإعراب يدل في الفعل المضارع على معانٍ ترتبط بالمعاني التي أدخلتها الحروف الداخلة عليه .

وكما يعمل معنى الفعل والحرف ، كذلك يعمل معنى الاسم . وكما يعملان بتعلق معنى كل منهما بمعنى المعمول ، كذلك يعمل معنى الاسم . ولقد ذكرنا أن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، ولكنها تعمل إذا تضمنت معنى الفعل والحرف . وهي تتضمن معنى المعمول كما يتضمنه الفعل ، وأنها ترتبط به بأن تتضمنه معنى ، فهو ارتباط بالمعنى . ويذكر ابن مضاء أن دلالة اسم الفاعل على الفاعل دلالة عامة بصيغته ، وأن ما يذكر مصرحاً به من الفاعل يخص هذا الفاعل العام ، ولهذا فلا داعي لقول

النحاة انه يرفع ضميراً مضمراً يدل على الفاعل ، قاسم الفاعل موضوع لمعنيين ،
ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمراً ،
فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه وزيد يدل على اسمه ، ولهذا فلا داعي
لتقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً^(٣٢٨) . والنحاة يفترون في اسم الفاعل ضمير
الفاعل^(٣٢٩) .

ونذكروا ان أسماء الفاعلين والمفعولين تنل على الحدث وعلى ذات الفاعل .
والمفعول^(٣٣٠) . ويدل المصدر على معنى الحدث كدالتها عليه وفيه دليل على
الفاعل كما يقول سيبويه ولكنه لا يدل عليه كما يدل عليه اسم الفاعل : « لآنك إذا
قلت هذا ضارب فقد جئت بالفاعل ونكرته ، وإذا قلت عجبت من ضرب فإئك لم تذكر
الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل فلذلك احتجت فيه
إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج حين قلت هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر لأن المضمّر
في ضارب هو الفاعل »^(٣٣١) .

وقد تحدث الجرجاني عن تعلق الاسم بالاسم والمعاني الناشئة عن هذا
التعلق ، والإعراب الذي يترتب على اختلاف هذه المعاني^(٣٣٢) .

الذي ننتهي إليه ان النحاة عندما نسبوا العمل لمعنى العامل ، فإنهم قصدوا
ان العامل هو ارتباطه بمعاني الألفاظ التي يعمل فيها ، وهو يرتبط بها إما بتضمن
معناه اللغوي لمعانيها كما في تضمن معنى الفعل لمعاني الفاعلية والمفعولية
بأنواعها ، وإما بما يقيمه نظم الكلام وتأليفه من ترابط بين ألفاظ الكلمات ومعانيها .
فقد فسروا العمل بهذه العلاقة أو بهذا الارتباط الدلالي - كما قلنا - فسبب عمل
الفعل في الفاعل والمفعول انه يقتضيها في المعنى وهما يتعلقان به : « انه عرض
للفعل ، إن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما »^(٣٣٣) .
فمعنى الفعل يعمل بما يقيمه من علاقات بينه وبين المعاني التحوية التي يختزنها .
كما ان الفاعل والمفعول معمولان - أي ان الفعل يعمل فيهما لأنهما يتعلقان به في
المعنى . وعندما عرضنا لمفهوم (التعليق) قلنا انهم يقصدون به التعليق الحاصل
بين معاني الكلمات عند تأليف الكلام أو نظمه الذي ينتج عنه عمل هذه المعاني
بعضها في بعض . فبعضها عوامل ، وبعضها الاخر معمولات تتعلق بمعاني العوامل ،
ومعنى تعلقها ارتباطها الدلالي بها ودالتها عليها .

إن العمل تعلق بين المعاني وارتباط بينهما ، فلا ينحل معنى عن الآخر ، وكما

يدل معنى العامل على المفعول ، يدل معنى المفعول على العامل ، وكما يدل معنى الفعل على معنى المفعولية مثلاً ، يدل معنى المفعولية على معنى الفعل ، لأن وجود المفعول يعني وجود الفعل ، وهذا يعبر عن معنى قولنا أن الإعراب يعبر عن معنى العامل ، أي يعبر عن معنى يرتبط بمعنى العامل .

ب - التجرد عن العوامل اللفظية ، أو عديمها .

وهذا معنى آخر للعامل المعنوي ذكره ابن جني ، وذكر له موضعين هما ، الإبتداء ، ورافع الفعل المضارع^(٣٦٤) . وذكر النحاة أن الإعراب يدل على هذا العامل ، فالإعراب يعبر في المبتدأ عن معنى الإبتداء ، والإبتداء هو العامل المعنوي الذي رفع المبتدأ ، فالإعراب يعبر عن هذا العامل وكذلك في بقية هذه العوامل المعنوية . وقد ذكر أبو البركات الأنباري في (أسرار العربية) وفي باب (المبتدأ) العامل المعنوي ، بعد أن قسم العوامل إلى عامل لفظي وعامل معنوي ، ويؤيد أن له موضعين ، هما الموضعان اللذان ذكرهما ابن جني ، فالفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، ففي قولنا : مررت برجل يكتب ، ارتفع (يكتب) لوقوعه موقع (كاتب) . وفطر معنى الإبتداء بأنه التعرّي من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، وهو رافع المبتدأ . وهذا ما قال به سييويه ، فلقد ذهب هو ومن تابعه إلى أنه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية^(٣٦٥) .

والتعري أو التجرد من العوامل في اللفظ والتقدير ، هو عدم العوامل ، ويعمل أبو البركات الأنباري كيف يكون العدم عاملاً ، مع أنه ضد الوجود ، عندما اعترض على هذا التفسير بأن المعقول هو نسبة العمل للموجود فقط ، فيقول : « العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة . وإنما هي إمارات وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجود الشيء . »^(٣٦٦) وشبهه هذا بتوبين يريد صاحبهما أن يميز أحدهما من الآخر فيصيح أحدهما ويترك الآخر ، فيكون عدم الصبح في أحدهما كصبح الآخر ، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجود الشيء . وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً^(٣٦٧) . فالعدم يتميز من الوجود ، أي يعرف بكونه ضده ، فهو علامة وإمارة كالوجود ، وفي هذا يبدو تأثير الفلسفة في النظر في المسائل النحوية . فالعامل المعنوي عدم أو تجرد ، وهم يصفونه بالمعنوي لأنه متجرد وغير مادي ، وهو بهذا يقابل المادي أو الملموس ، أو

ما ينطق به ، وهو ما يمثل العامل اللفظي . ولقد أكلت مناقشاتهم ومناظراتهم التي دارت ، أن كلاً من البصريين والكوفيين يقول بالعامل المعنوي بهذا التفسير ، كذلك المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي ، وأبي زكريا الفراء ، عندما اجتمعا ، وسال الثاني الأول عن رافع المبتدأ ومعناه فأجابته بأنه الإبتداء ، وهو التمهي من العوامل اللفظية ، وأنه معنى لا يظهر ولا يتمثل . وهذا ما أنكره الفراء ؛ ثم تبين من المحاوراة أن الفراء يقول بالعامل المعنوي كذلك ، وبمفهوم الجرمي نفسه ، فيرفع المبتدأ بالعائد ، وهو معنى لا يظهر ولا يتمثل كذلك ، وبهذا وقع فيما قرأ منه وأنكره^(٣٦٨) . ولقد أضاف الأخفش إلى العوامل المعنوية ، عامل الصفة ، فالاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ، وكونه صفة معنى يعرف بالقلب ، ليس لللفظ فيه حظ . وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف^(٣٦٩) .

ونذكروا عوامل أخرى ، منها : (الخلاف) ، وذلك في نصب المفعول معه ، نحو (استوى الماء والخشبة) فيقال أنه انتصب على الخلاف ، لأنه لا يحسن تكرار الفعل بعد الواو كما يحسن بعد واو العطف ، وبهذا فقد خالف الثاني الأول وانتصب على الخلاف^(٣٧٠) . وقال بهذا الكوفيون ، ورفضه البصريون ، وقالوا : نصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو^(٣٧١) . وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر والتقدير : (استوى الماء ولايس الخشبة) ، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو^(٣٧٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن الطرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو « زيد أمامك ، وعمر وراءك » ، وقد رفضه البصريون وقالوا : أنه منصوب بعامل مقدر ، والتقدير : زيد استقر وراءك^(٣٧٣) . وقالوا بالخلاف أيضاً في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي والنفي والإستفهام والتمني والعرض . ونصبه البصريون بأن مضمرة بعد الفاء^(٣٧٤) . ولم يكن جميع الكوفيين متفقين على الخلاف^(٣٧٥) . وذكر سيبويه الخلاف عاملاً ، وإن لم يذكره (مصطلحاً) وذلك في (باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حماراً ، جاؤا به على معنى ولكن حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل المشرين في درهم .^(٣٧٦) فلان (حماراً) ليس من نوع أحد ، وليس مثله في المعنى ، لا يمكن أن يتبعه في الإعراب ، فكان منصوباً ، وعامل النصب هو

اختلافه عما سبقه .

وعامل معنوي آخر ، عتبه الكوفيون من نواصب الفعل المضارع ، هو الصرف . وقد عرّفه الفراء بقوله : « فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على الكلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادةها ، على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلقي وتأتي مثله

عاز عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً ، إذ كان معطوفاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله . « (٣٧٧) وقال عنه أيضاً : « والصرف أن يجتمع العملان بالواو . أو ثم أو الفاء ، أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف ، فذلك الصرف . ويجوز فيه الاتباع ، لأنه نسق في اللفظ وينصبي ، إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله . ألا ترى أنك تقول : لست لأبي إن لم أقتلك . أو إن لم تسبقني في الأرض . وكذلك يقولون : لا يسعني شيء ويضيق عنك . ولا تكر (لا) في يضيق ، فهذا تفسير الصرف » (٣٧٨) .

أما البصريون ، فقد رفضوا القول بالصرف ، وجعلوا النصب في هذه المواضع بأن مضمة (٣٧٩) ، فالفعل المضارع في المثال : « لا تأكل السمك وتضرب اللبن » منصوب بتقدير أن لديهم ، في حين ينصبه الكوفيون بالصرف « ونهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف » (٣٨٠) .

وكان للرماني (ت - ٣٨٦هـ) موقف مختلف في مسألة القول بالصرف ، إذ استعمل مصطلح الكوفيين ، ولكنه ضفّنه معنى النصب عند البصريين في هذا الموضع ، وحمله معنى إضمار أن . ومما يؤيد أن الرقاني أخذ من الكوفيين مصطلح (الصرف) بون معناه ، وأطلقه على ما أراده سيبويه من النصب بإضمار أن ، أنه لم يتعرض في أي موضع من مواضع النصب بأن المضمة عند سيبويه ، والتي قال هو فيها بالنصب على الصرف ، لمناقشة رأي سيبويه كما هي عادته حين يخالفه في آرائه (٣٨١) .

وهناك عامل معنوي هو الخروج ، ذكره الفراء عندما أعرب قول الله عز وجل : ﴿ أَيْحَسِبِ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْعَ عِظَامَهُ ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِّي بَنَانَهُ ﴾ (٣٨٢) .

فقال : « وقوله « قادرين » نُصِبَتْ على الخروج من تجمع » (٢٨٣) .

٣ . الواضع

مرُّ أن ابن جنِّي قسَّم العوامل الى عوامل لفظية ومعنوية ، ولكنه ذكر بعدها عاملاً آخر ، وصفه بأنه العامل الحقيقي في الإعراب : « فأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل في الرفع والنصب والجزم ، إنما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ . » (٢٨٤) فالعامل الحقيقي هو المتكلم لدى ابن جنِّي ، وإذا كان الإعراب أترأ عن العامل أو دليلاً عليه ، فإنه دليل على المتكلم أو واضح الكلام . وقد صانف رأيه هذا قبولاً لدى غيره ، فرددوا ما قاله .

يقول الرضي الاسترأبادي أن محدث هذه المعاني في الاسماء هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكن نسبة إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم والذي سمي عاملاً ، لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المُعلم ، فقليل العامل في الفاعل هو الفعل (٢٨٥) ، والموجد في الحقيقة لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة هي العامل وصلحها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجد للمعاني وعلاماتها ، ولهذا سميت عوامل (٢٨٦) .

وقال مثل هذا السكاكي ، فالعامل الذي يحدث الأثر الذي هو الإعراب والفاعل حقيقة إنما هو المتكلم (٢٨٧) . وقد استمر هذا الرأي الى العصر الحديث ، فهناك من يؤيده (٢٨٨) .

ومع أن الذي اشتهر به هو ابن جنِّي إلا أننا نجد لهذا الرأي جنوداً لدى النحاة الأوائل ، ولقد مرَّ معنا أنهم يراعون قصد المتكلم ونيتة في تفسير معنى الكلام والإعراب بوصفه صاحب الكلام . وقد نسب سيديويه في نصوص الكتاب ، في كثير من صفحاته العمل الى المتكلم ، كأنَّ يخاطب المتكلم بأنه الذي يعمل العامل في الاسم (٢٨٩) . ولدى الزجاجي كذلك فإن الكلام هو فعل المتكلم ، لذلك فإن التعبير عن الأفعال التي هي حركات الفاعلين كالقيام والقعود وغيرها ، هي عبارة عن أفعال الفاعلين ، أي حركاتهم وأفعال المعبرِّين عن تلك الأفعال في الكلام . وبذلك فإن الأفعال هي أفعال من جهتين ، فهي فعل في الحقيقة ، وهي فعل للمتكلم فاعتورتها

المعلية من جهتين ، فسميت لذلك أفعالاً دون الأسماء والحروف (٢٩) .

وقد بين علماء اللغة أن ليس للإعراب وكذلك النحو دلالة على متكلم معين . أي أنها دلالة عامة لا تدل على متكلم دون غيره لأنه مما يتساوى الجميع في التعبير به بعد التواضع عليه . فهو يشير من حيث الاستعمال اللغوي الى استخدام الجماعة التي اتفقت على التعبير به ، فليست له دلالة خاصة على متكلم فرد . وهذه الدلالة الخاصة تكون للكلام الذي يوصف بالبلاغة والفصاحة ، لأن هذه تميز وخصوصية تضاف للكلام وتميزه عن المستوى العام الذي تواضع أهل اللغة على التعبير به (٣٠) .

وقد اتصل حديثهم في دلالة الإعراب على عامله أو محدثه بأحاديثهم في أصل اللغة ، وهل هي توقيف أم مواضعة ، وقد بين هذا ابن مضاء عندما أورد قول ابن جنّي في كون المتكلم عاملاً ، بعد أن ذكر العاملين اللفظي والمعدوي اللذين ذكرهما ابن جنّي ، وأنكرهما هو ، ونسب رأي ابن جنّي الى المعتزلة - إذ ينتمي إليهم - وأنه أكد قوله (المتكلم) بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال ، ثم راد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » . وأما مذهب أهل الحق وهو - كما مرّ - مذهب فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تُنسب الى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية (٣١) .

وابن مضاء يشير الى قول المعتزلة بأن اللغة تواضع واصطلاح بين البشر وأنها من فعل المتكلم وهو رأي من الآراء المتحاورة في أصل اللغة ، التي ذكرها السيوطي وهو ينقل آراء المختلفين في هذه القضية (٣٢) . وقد جعلوا المواضعة شرطاً في الدلالة اللغوية ، وينكر لنا ابن جنّي أن رأي أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف . ويفسر كيف يحصل التواضع بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون الى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعون لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عُرف به ليمتاز من غيره وليفني بذكره عن إحضاره الى مرآة العين . وتكون المواضعة بأن يومتوا الى أحد ويضعوا له اسماً ، فهذا الاسم يُعرف به عند سماعه . وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا الى ذلك بلفظة : يد أو عين أو رأس أو قدم أو نحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معناها ، وهكذا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف . ويجوز أن يبدل المتواضعون هذه المواضعة ، فيجعلون مكان اسم من أسماء اللغة اسماً من لغة أخرى مثلاً . وكذلك لو كان التواضع قد ابتدأ على هذه اللغة الأخرى ، لجاز أن تنقل المواضعة عنها الى غيرها من اللغات

الأخرى^(٣٩١) . وهذا يتصل بفكر المعتزلة ، فهم يجوزون قلب الأسماء عن مسمياتها ، ويرون أنه لو بدا لأهل اللغة أن يغيروا ما تواضعوا عليه كان لا يمتنع ، وبهذا فإن العلاقة عندهم بين الاسم والمسمى علاقة انفصام كاملة ولا يربط بينهما سوى قصد المتواضعين . وقد كشف المعتزلة عن طبيعة العلاقة بين الاسم والمسمى ومن خلال الآية التي دار الخلاف حولها كثيراً في قضية المواضعة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَغُلِّمْ أَتَمَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ فكانوا يفصلون فصلاً حاداً بينهما . ويلتقي الأشاعرة مع المعتزلة في اعتبار (المواضعة) شرطاً في الدلالة اللغوية^(٣٩٢) ، فيتحدث الجرجاني عن اللغة بأنها موضوعة ، ويذهب إلى أن لا مناسبة بين اللفظ ومعناه غير اختيار الواضح : « فلو أن واضح اللغة كان قد قال : ربح مكان ضرب ، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد »^(٣٩٣) .

فالاسم مجرد رمز يشير إلى المعنى الممروف في القول ، وهذا يعني أن المعرفة بمعاني الألفاظ قائمة حتى لو لم توضع عليها ، فالاسم لا يعني معرفة بالشيء إنما معرفته متأتية من معاينته ومعرفة صفاته : « والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليصرف بها معانيها في أنفسها لادى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالة ، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : رجل وفرس ودار ، لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا : فعل بفعل ، لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله . ولو لم يكونوا قد قالوا : أفعل لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا . وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً وإستفهاماً ولا إستثناءً . وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فمحال أن يوضح اسم أو غير اسم لغير معلوم . »^(٣٩٤)

ويقول الجرجاني أن التفكير في المعاني لا يعني تفكيراً في الألفاظ ، فليس صحيحاً أن الإنسان إذا فكر في نظم الكلام ، فكر في الألفاظ التي يريد أن ينطق بها دون المعاني ، وأن الذين يذهبون هذا المذهب تعلقوا بها في العادة من أن الإنسان يخيّل إليه إذا هو فكر أنه كان ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها حتى يرى أنه يسمعها سماعه لها حين يخرجها من فيه وحين يحوي بها اللسان ، وهذا تجاهل فليست الألفاظ موجودة في النفس إنما معانيها . وقد يحملهم على هذا التوهم اعتبار حال السامع ، فإذا رأى المعاني لا تقرّب

في نفسه إلا بترتيب الألفاظ في سماعه ، ظنُّ عند ذلك ان المعاني تتبع للألفاظ وان الترتيب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم ، وهذا ظن فاسد بمُنْ يظلمه فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له . والصحيح ان الألفاظ لا تكون إلا تالية للمعاني وإلا خدماً لها ومصرفة على حكمها وسمات لها وأوضاعاً قد وُضعت لتتل عليها . فلا يتصور أن تسبق المعاني وان تتقدمها في تصور النفس ، وإن جار ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وُضعت قبل أن عُرفت الأشياء وقبل ان كانت ، وهذا من فنون المحال^(٢٨٨) . وهو بهذا يقول ان الألفاظ تقتزن بالمواضعة وان المعاني سابقة على المواضعة أي ان المعاني سابقة على الألفاظ . ولقد وضع النحاة الدلالة الوضعية للكلام في مقابل الدلالة الطبيعية ، وميّزوا بينهما من خلال القصد وعدم القصد . وقد عرّف الرمانى وهو يذكر أنواع العلل التي تحكم الكلام العلة الوضعية بأنها التي يجعل جاعل^(٢٨٩) . أي ان العلة الوضعية وراها قصد الواضع وتُنسب إليه كما نسبوا الإعراب الى قصد المتكلم .

والترزم النحاة بالدلالة الوضعية للكلام ، وراعوا هذه الدلالة في الحدود^(٢٩٠) . فحدوا الكلمة مثلاً بأنها ما نلت بالوضع على معنى معر^(٢٩١) . وبمراعاة الوضع ميّزوا بين اللفظ المهمل والمستعمل « فالمهمل ما يمكن اختلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو صص وكن ونحوهما ، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملحوظ بها . »^(٢٩٢) والكلمة ما كان مستعملاً من اللفظ وغير مهمل ، ولهذا ذكروا في حدها الدلالة على المعنى^(٢٩٣) . وقد استبعد النحاة الدلالات الأخرى للكلام مع أنهم يعترفون ان الكلام قد يعبر عنها ، فذكروا أنهم احتجزوا بقيد الوضع عن دلالات أخرى ، وذلك ان من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع^(٢٩٤) .

وإذا كانت اللغة تواضعاً بين الناس ، ثم يتتابع الناس على تقليد المتواضعين ، فإنهم تكلموا على أول مواضعة ، وأما لا بد قد اقترنت بالمشاهدة والإيماء وذكر ذلك ابن حنّي واستند في ذلك الى نفي ان تكون المواضعة من الله ، فلما كان القديم سبحانه لا جارحة له ، فيصح الإيماء والإشارة بها منه فيبطل أن تصح المواضعة على اللغة منه . وهنا سحب اعتقاده المذهبي ليوجه به أقواله في الدلالة اللغوية وأفصح حديثه عن اختلافه في الرأي مع غيره من أصحاب العرق والمذاهب الإسلامية ممن ذهبوا الى ان أصل المواضعة توقيف وقالوا يقم الكلام الإلهي . وكان على

القائلين بمنهم جواز أن تكون المواضعة الاولى من الله أن يتأولوا الآية الكريمة ﴿ وَغُلِّمَ إِبْرَاهِيمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ فافترضوا أن يكون آمم قد عرف قبل أن يعلمه الله أسماء الأشياء لغة كانت الملائكة قد تواضعت عليها قبله ، ثم علّمه أسماء الأشياء باللغة التي عرفها عن الملائكة . ويؤمن ابن جنّي بأنه يجوز من الله - كما يجوز من عباده - أن ينقل اللغة التي تواضع عباده عليها بأن يقول لهم : الذي كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا ، والذي كنتم تسمونه كذا ينبغي أن تسموه كذا . ويعتّل ابن جنّي على هذا الذي في الأصوات بما يتعاطاه الناس من مخالفة الأشكال في حروف المعجم ، كالصورة التي توضع للمعاني والتراجم . وعلى ذلك أيضاً اختلفت أقلام نوي اللغات كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهكذا ينتهي هؤلاء الى أن المواضعة على اللغات لا بد أن تسبق كلام الله لكي يكون مفيداً ، ولا يجوز أن تبدأ منه مواضعة ، لأن المواضعة تستلزم الإشارة الحسية وهذه لا تجوز منه سبحانه . فإذا تقطعت المواضعة على لغة قبل أن يواضع على لغة أخرى ، فلا مانع بعد ذلك من أن يبدأ الله مواضعة على لغة أخرى ، وهذه المواضعة الثانية لا تستلزم الإشارة الحسية لأن الكلام باللغة المتواضع عليها سابقاً يغني في هذه الحالة عن الإشارة الحسية التي لا تجوز على الله^(١٢) . ويقترح ابن جنّي تفسيراً للآية عرضه على بعض أصحاب الرأي المتقدم ، فلم يجب عليه بأكثر من الاعتراف بوجوده كما يقول ، فيذهب الى أن المواضعة قد تقع من الله تعالى وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يحدث في جسم من الأجسام ، خشبة أو غيرها إقبالاً على شخص من الأشخاص ، وتحريكاً لها نحوه ، ويسمع في تحريك الخشبة نفسه نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آمم في الإشارة بها في المواضعة . وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه^(١٣) . وافترض ابن جنّي لا يختلف كثيراً عن افتراض أصحابه المعتزلة أن الله يخلق كلاماً في جسم شجرة مثلاً ، يسمعه النبي وانه لا يجوز أن يكون الله متكلماً إلا على هذا النحو ، نون أن يحمل الكلام - وهو عرض - في ذاته . غير أن هذا الافتراض قصد منه نفي قديم الكلام الالهي ، وافترض ابن جنّي قصد منه تسويغ افتراض أن يواضع الله على لغة بلا إشارة ولا جارحة . وقد حاول أيضاً دفع التناقض بين المختلفين على الآية ، وتأويلها وجعلها بعيدة عن أن تكون موضع خلاف فيؤولها

بأن الله تعالى أقنن آم على أن واضح عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة ، فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستلزام به ، وهذه محاولة ناجحة الى حد كبير وتقترب من حل المشكلة^(١٠٠) .

ولقد تردد ابن جنّي بين القول بالاصطلاح والقول بالتوقيف ، وسجل لنا هذه الحيرة والتردد ، وهو تردد عالم باحث مدقق قد يكتشف ما يجمعه لا يجد مرجحاً بين المذهبين فيصل به الأمر الى موقف « لا أدري »^(١٠١) . فلم يتعصب لتفسير يفرضه عليه انتماءه الفكري بوصفه من المعتزلة الذين يقولون بأن اللغة تواضع واصطلاح لا توقيف ، وما دام قد استطاع أن يتناول الآية بما لا يكسر اعتقاده ، ولمعله لا يتعصب بسبب انتمائه هذا لأن مذهب المعتزلة الدعوة الى حرية العقل ، وما دام عقله يتقبل كل الآراء المتحاورة لأنها كلها تمتلك من قوة الحجة ما لا يستطيع معه من أن يدعمها بواحد من هذه الآراء ، فإن عقله الحر يقول بها جميعاً : « وأعلم فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت دائم التنقيب والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوارج قوية التجانب لي مختلفة جهات تقول على فكري ، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والبرقة والإرهاق والديقة ، ما يملك عليّ جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حنوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقيابه ، وتعد مراميه وأمانه ، صحة ما وفقوا لتقديمه منه ، ولطف ما أسعدوا به وفريق لهم عنه . وانضاف الى ذلك وارد الاخبار الماثورة بأنها من عند الله عز وجل ، فتقوى في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه وانها وحي .

ثم أقول في ضد هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان ألطف منا أذهانا ، وأسرع خواطر ، وأجراً جناناً ، فاقف بين تين الخلتين حسيراً ، وأكاثرهما فانكفيء مكتوراً . وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبيتها ، قلنا به .^(١٠٢) وعلى الرغم من أن له رأياً آخر في أصل اللغة يذهب الى أنها نشأت تقليداً لأصوات الطبيعة ولكن يبدو أن هذا الرأي عدّ تفرعاً على القول بالاصطلاح وهذا ما جعل ابن جنّي يقصر حيرته وتردده بين الاصطلاح والتوقيف^(١٠٣) . ومن الذين قالوا بالتوقيف من المعتزلة غير ابن جنّي ، أبو علي الفارسي ، وقد ذكر له رأيه هذا ابن جنّي وأنه احتج بقوله سبحانه ﴿ وعلم

آثم الأسماء كُلُّهَا ﴿ في ان اللغة من عند الله ^(١٠٩) .

والى جانب ارتباط فكرة الاصطلاح والمواضعة اللغوية عند القائلين بها بقضية التوحيد ، فإنها ترتبط بقضية المعرفة من جانب التفرقة بين العلم الضروري والإكتسابي . فالإشارة الحسية - وهي شرط في المواضعة - تقتزن بالمعرفة الضرورية ، أي ان الاسم حين يرتبط نطقه بالإشارة ، يقع العلم الضروري بأن هذا الشيء المشار إليه يدعى بهذا الاسم . وتعد المعرفة الضرورية نتيجة للإشارة الحسية لأنها معرفة حسية ، وإذا كان الله سبحانه لا تجوز منه الإشارة الحسية وإنما لا نعرف قصده بالعلم الضروري ، كما نعرف قصد المتكلم الذي يزاوج - عادة - بين الكلام والإشارة ^(١١٠) : « قد أجمع العقلاء على ان العلم بمقاصد الناس في محاورتهم علم ضرورة . » ^(١١١) .

أما الذين قالوا بالتوقيف فقد احتجوا بالآية الكريمة ﴿ وَعَلَّمَ آثَمَ الْأَسْمَاءَ كُلُّهَا ﴾ التي اضطرب أمامها المخالفون اضطراباً عظيماً وحاولوا أن يتأولوها . وأول من قال بالتوقيف أبو الحسن الأشعري . وفي القرن الرابع الهجري عبّر ابن فارس عن رأي القائلين بالتوقيف ، إذ أصبحت قضية أصل اللغة واضحة وناضجة جداً ^(١١٢) . وقد استدل بالآية الكريمة نفسها ويقولون تعالى ﴿ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ لان البيان هو اللغة والكتابة ^(١١٣) .

ومن الذين قالوا بالتوقيف ، ابن مضاء وهو يرد على ابن جني قوله بأن العمل للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وهو مذهب المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق الذين هو منهم فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تُنسب الى الإنسان كما تُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ، فيرى أن ليس الإنسان ولا العوامل اللغوية والمعنوية هي العامل إنما العامل هو الله . وهذه العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل لا أفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع فلا فاعل إلا الله ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل لله تعالى ، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ^(١١٤) . ولكننا نجد له كلاماً يقول فيه بأن المتكلم هو الذي يرفع وينصب إتياعاً لكلام العرب ، وهو لا يقول كابن جني ، ولكنه يذهب الى ان أصل الكلام توقيف ثم يكون متابعة عند الأمم اللاحقة بإرادتها وفعلها ^(١١٥) .

• • •

لقد تأثر علماء اللغة بالجنل العقلي في العقائد ، وكان كل منهم يوجّه نظرية

اللغة حسب عقيدته التي يؤمن بها . وقد اتصل كلامهم في العامل في الإعراب ومحدثه بنظريات أصل اللغة - كما ذكرنا - التي اختلفوا فيها حسب اختلاف عقائدهم ، فالمتكلم عند غير أهل التوقيف هو الواضع للغة ومنها أصوات الإعراب . فلإعراب دلالة على المتكلم ، واضع الكلام ، وقد وضعه للدلالة على المعاني التي تعتور الكلام ، وهو ألفاظ وأصوات تتمثل بعلامات أصلية هي الحركات وعلامات فرعية هي الحروف ، في حالة الرفع والنصب والجر ، ويحذفها في حالة الجزم عند من يعد الجرم إعراباً .

ونذكروا في تحليل سبب هذا التوزيع للحركات على المعاني ما ذكرناه من أن المتكلمين فحصوا كلامهم فوجدوا أن نسبة بعض المعاني في الألفاظ الدالة عليها أكثر من نسبة بعضها الآخر في الألفاظ الدالة عليها . ولما وجدوا ذلك أعطوا الكثير الحركة الخفيفة ، والقليل الحركة الثقيلة ليوازنوا بين كلامهم فيمتثل .

وكما تكلموا في المواضعة الأولى واختلفوا فيها ، كذلك تكلموا في كون الإعراب مما تعارفوا عليه في أول مواضعهم للغة فافترضوا أن العرب نطقت بكلامها معزياً في أول تبلبل ألسنتها ، ولم تنطق به زماناً غير مُعَرَّب ثم أعربت . وذكر هذا الزجاجي ، لكنه يذهب إلى أن العقل يحكم بسبق الكلام للإعراب ، وإن كان الواقع لا يؤيد هذا ، ذلك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، وأنهم يحكمون لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . فيقولون أن السواد عرض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق . وإن العرض قد يتوهم منفصلاً عن الجسم ، والجسم باقي ، فيقال أن الجسم الأسود قبل السواد ، ولم يُزَ الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولم يُزَ السواد عارياً من الجسم بل لا تجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة . ومثل ذلك أنهم يقولون أن الذَّكَرَ في المرتبة مقدم على الأنثى ، ولم يُشاهد أحدهما ثم حدث بعده الآخر . ومثله أنهم يقولون أن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث للأسماء ولم ينطق بالأسماء زماناً ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍ حقه ومرتبته^(١٦) . فالاستدلال العقلي يحكم بسبق أحدهما للآخر . ويأتي الزجاجي بالدالة أخرى معقولة تؤيد استدلاله العقلي ، فهم يرون الكلام في حال غير معرب ولا يخل معناه ، ويرون « الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معنوم . مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معزياً كان أو غير معرب لا يزول عنه

معنى الاسمية . وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب لا يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة ، وذلك ان الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح ، وفعل الأمر للمواجه إذا كان بغير اللام مبني على الوقف ، نحو يا زيد اذهب واركب وما أشبه ذلك . وحروف المعاني مبنية كلها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك ان الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويحل عليه ، والكلام إذن سابقه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه . « ١٧٦ » ثم يقول الزحاجي ان هناك من يجيز هذا الذي يستل عليه عقلاً فيمكن أن تكون العرب قد نطقت أولاً بالكلام غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت ، ثم نقل معرباً فتكلموا به « ١٧٨ » .

وهذا يعني انها تواضعت على الإعراب بعد ان أدركت جدواه وقد ذهب ابن حنّي الى ان اللغات يعبر بها الناس عن أغراضهم ، أي انهم تواضعوا عليها للتعبير عن هذه الأغراض والحاجات ولما كانت هذه الحاجات تتجدد وتزداد ، كذلك ألفاظ اللغة المعبرة عنها ، فكيفما تصرفت الحال وعلى أي الأمرين كان ابتداءها ، فإنها لا بد أن يكون وقع أول الأمر بعضها ، ثم أحتيج قيعا بعد الى الريادة عليه لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً « ١٧٩ » . ونذكروا ان التواضع وقع أولاً على حركة الفاعل والمفعول ، ثم حملت سائر المرفوعات والمنصوبات على حركتهما . « أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال لانه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، أما الحروف ... فمحمولة على الأفعال » « ١٨٠ » . فلقد كانوا يقيسون في المواضع ، فإذا وضعوا للشيء اسماً ثم رأوا ان المعنى الذي يدل عليه ذلك الاسم أو خاصية من خواصه تثبت لشيء آخر جعلوا لهذا الشيء الآخر الاسم الموضوع على ذلك المعنى وهذا من قياسهم الكلام وحمل بعضه على بعض فإذا أثبتوا خاصة شيء لشيء أثبتوا له اسمه « ١٨١ » .

فالحركات إذن تتشابه عندما يلحظون تشابهاً في المعاني ، وتختلف الحركات لاختلاف المعاني ، ليكون الدليل على وفق العلول عليه كما نكروا ، والاستدلال بالعلامات المخالفة على المعنى المخالف : « ان أصل الأسماء الإعراب . وأصل

الأفعال والحروف البناء . لأجل ان الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والاضافة . فلو لم تات بالاختلاف لم يعصل بين المقاصد « (٤٢٢) » .

٠٠٠٠٠

هوامش الفصل الثاني (الدلالة على العامل)

تمهيد : العامل

- (١) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ٢٤٣
- (٢) يُنظر (الرد على النحاة) ، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، ٧٤ .
- (٣) يُنظر (طبقات فحول الشعراء) ، ١٢/١ .
- (٤) يُنظر (طبقات النحويين واللغويين) ، ٢ .
- (٥) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ٢٧٤
- (٦) يُنظر (النحو العربي ، الملة الذهبية) ، ١١٨ .
- (٧) مدرسة الكوفة ، ٢٧٦ .
- (٨) المصدر السابق ، ٢٧٤ .
- (٩) يُنظر : (الرد على النحاة) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، ٤٩
- (١٠) يُنظر (البحث اللغوي عند العرب) ، ١١٠ ، ١١٢ .
- (١١) يُنظر (الرد على النحاة) ، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، ٧٤ - ٧٥ وقول ابن جني في الخصائص ، ١٩٠/١ - ١٩٢ .
- (١٢) يُنظر : (الرد على النحاة) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ١١ - ٣٠
- (١٣) المصدر السابق ، تحقيق د. البنا ، ٨٥ - ١٣٣ .
- (١٤) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٦٨ .
- (١٥) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٤٨/١ ، مسألة (٥) .
- (١٦) يُنظر (كتاب سيوييه) ، ٥٥/١ .
- (١٧) يُنظر (أسرار العربية) ، ٦٢
- (١٨) المصدر السابق ، ٧٠ .
- (١٩) نفسه ، ١١٧ .
- (٢٠) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ١٥٩/١ ، مسألة (١٧) .
- (٢١) يُنظر : (أسرار العربية) ، ١٣٩ .
- (٢٢) يُنظر كتاب سيوييه ، ٤٠٧/١
- (٢٣) يُنظر المقتضب ، ٥/٢ .
- (٢٤) يُنظر كتاب سيوييه ، ٤٥٩/١ .

- (٢٥) يُنظر (أسرار العربية) . ١٢
- (٢٦) يُنظر : (المقتضب) . ٥٠/٢ .
- (٢٧) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) . ١٨٧/١ . المسألة (٢٣) .
- (٢٨) يُنظر (شرح الكافية) . ٢٣/١ .
- (٢٩) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) . ٤٨/١ . مسألة (٥)
- (٣٠) يُنظر المصدر السابق . ٦٨/١ . مسألة (٩)
- (٣١) شرح شذور الذهب . ٤٢ .
- (٣٢) لسان العرب ، (أثر) ١٩/١ - ٢٠
- (٣٣) يُنظر (الموجز في النحو) . ٢٨ .
- (٣٤) المقصد في شرح الايضاح . ٩٧/١
- (٣٥) المصدر السابق . ٩٩/١
- (٣٦) أسرار العربية . ٢٢ .
- (٣٧) يُنظر (ارتشاف الضرب) ٤١٣/١ .
- (٣٨) يُنظر (الاشياء والمظاهر) . ١٦١/١ - ١٦٢
- (٣٩) يُنظر (المقتضب) . ٣/٢ و (شرح الكافية) . ٢١/١ .

١ - العامل اللفظي

- (٤٠) يُنظر (حاشية الصبان على شرح الاشموني) . ٢٢/١ . ٤٧ - ٤٩ وشرح المفصل . ٧٢/١
- (٤١) الخصائص . ١١٠/١
- (٤٢) المصدر السابق ١١٠/١ - ١١٢ .
- (٤٣) الرد على البهجة ، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا . ٧٠
- (٤٤) يُنظر (أسرار العربية) . ١٣ .
- (٤٥) سر صناعة الإعراب . ١٤١/١ .
- (٤٦) يُنظر (مفني اللبيب عن كتب الأعاريب) . ٣٤/١ .
- (٤٧) كتاب سيبويه . ٣٦٢/١ .
- (٤٨) ردد هذه الفكرة في العصر الحديث الدكتور ابراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة العربية) . وهو يتمسب لها تمسباً يحيل معه للقارئ أنه المبدع لها والأول فيها . فليست الحركات الإعرابية دليلاً على معنى ، ولا يحتاج إليها إلا لوصل الكلمات بعضها ببعض ، وإن البهجة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطربة منسجمة . وهو يفترض أنهم تأثروا ببعض اللغات التي عرفوها كالإيونانية والتي يُفترق فيها بين حالات الأسماء ويبرز لها في نهاية الأسماء بمرور مميّنة ، ويستدل

كذلك بخلو اللهجات الإقليمية الحديثة من الإعراب ، إذ لم يبق فيها منه أثر . ورأي الدكتور ابراهيم أبيس معرض للرد عليه كثير من الباحثين كما حصل قديماً مع قطرب ووجه الخطأ في رأيه أن العربية كانت معربة منذ أقدم العصور والنصوص شاهدة على ذلك . ورأيه لا يستند إلى أساس علمي تاريخي ، وقد فاته أن اليونانية تختلف نحواً وطبيعة عن العربية ، ثم أن واضح المحول لم يكن عديماً أو متأثراً باليونانية بأي وجه من الوجوه وليس خلط اللهجات الدارجة من الإعراب دليلاً على أن الإعراب ظاهرة لم تكن موجودة في العربية لأولى اللغات السامية كلها كانت معربة ثم زال عنها الإعراب في الأزمان التي تعاقبت عليها . وقد أفاض الدكتور علي عبدالواحد وأبي في الرد على الرأي المتقدم في كتابه (فقه اللغة) . ويحد لهذا الرأي صدى عند بعض المستشرقين منهم (Marcel Cohen) الذي يرى أن قواعد الإعراب لم تكن مراعاة إلا في اللغة الفصحى الأدبية ، ولم تكن لغة التخاطب معربة . لأن هذه القواعد من الدقة والتشعب وصعوبة التطبيق - لما تتطلبه من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض - مما لا يمكن معه الأخذ بها في لغة التخاطب ويبقى من اختصاص اللغة الفصحى المهدية . وقد فاته الحقيقة التاريخية ، فالعربية المعربة كانت لغة العرب في الجاهلية ولغة القرآن التي يستعملها الناس على اختلاف طبقاتهم ، وكتب الأدب والاختيار تؤيد هذا . (يُنظر : فقه اللغة المقارن ، ص ١٢١ - ١٢٤)

- (٤٩) الإصحاح في علل النحو ، ٧٠ - ٧١ .
 (٥٠) المصدر السابق ، ٧٠ .
 (٥١) نفسه ، ٧٠ .
 (٥٢) نفسه ، ٧١ .
 (٥٣) الأزمنة (ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو) ، ٤٥ - ٤٨ .
 (٥٤) يُنظر (الأشياء والنظائر) ، ٧٩/١ .
 (٥٥) الأزمنة ، ٨٠ .
 (٥٦) يُنظر (مثلثات قطرب) ، ٨٦ .
 (٥٧) يُنظر (الخصائص) ، ٩٩/٢ . و (أسرار العربية) ، ٥٢ . وجمع الهوامع ، ١٠٠/٢ .
 (٥٨) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ٢٧٤ .
 (٥٩) المصدر السابق ، ٢٦٩ - ٢٧٠ .
 (٦٠) نفسه ، ٢٧٠ .
 (٦١) نفسه ، ٢٧٠ - ٢٧١ .
 (٦٢) نفسه ، ٢٧١ - ٢٧٣ .
 (٦٣) نفسه ، ٢٧٤ .
 (٦٤) كتاب سيبويه ، ٣١٥/٢ .
 (٦٥) يُنظر (أسرار العربية) ، ٢٨ .

- (٦٦) يُنظر: (الخصائص) ، ٥٩/٣ .
- (٦٧) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ١٩/١ - ٢٠ .
- (٦٨) يُنظر: (الخصائص) ، ١٢٦/٢ .
- (٦٩) المصدر السابق ، ١٢٧/٣ .
- (٧٠) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ٨/١ .
- (٧١) المصدر السابق ، ٢٦ - ٢٧ .
- (٧٢) نفسه ، ٣١ .
- (٧٣) نفسه ، ٣٢ .
- (٧٤) يُنظر: (الخصائص) ، ٢٢٩/٢ .
- (٧٥) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ٣٧/١ .
- (٧٦) يُنظر: (الخصائص) ، ١١٢/٢ .
- (٧٧) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٦٢/٢ .
- (٧٨) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ٣٠/١ .
- (٧٩) يُنظر: (ارتشاف المضرب) ، ٤١٣/١ .
- (٨٠) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ٣١/١ .
- (٨١) المصدر السابق ، ٥٤ .
- (٨٢) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٢٨٦/١ .
- (٨٣) المصدر السابق ، ٤١٤/٢ .
- (٨٤) نفسه ، ١٦٥/٢ .
- (٨٥) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٢٣٥ .
- (٨٦) المصدر السابق ، ٢٢ .
- (٨٧) نفسه ، ٢١٩ .
- (٨٨) نفسه ، ١٢٠ .
- (٨٩) نفسه ، ٢١٩ .
- (٩٠) يُنظر: (المقتضب) ، ١٨٩/٢ - ١٩٠ .
- (٩١) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦٢ .
- (٩٢) يُنظر: (جمع الهوامع) ، ٦٤/١ .
- (٩٣) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦ .
- (٩٤) المصدر السابق ، ٣٦٢ .
- (٩٥) نفسه ، ٦٩ .
- (٩٦) نفسه ، ٣٦٢ .
- (٩٧) سر صناعة الإعراب ، ٢١/١ .
- (٩٨) المصدر السابق ، ٢٢/١ .

- (٩٩) الرد على النجاة ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ١٣٥ - ١٣٦ .
- (١٠٠) كتاب سيوييه ، ١٥٩/٢ .
- (١٠١) يُنظر: (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) ، ١٨ - ١٩ .
- (١٠٢) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٢٧٢/٢ ، ومغني القرآن ، ١٢/٢ .
- (١٠٣) سر صناعة الإعراب ، ٢١/١ .
- (١٠٤) يُنظر: (المقتضب) ، ٩٢/١ ، ١٠٦ ، ١٦٨ .
- (١٠٥) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ١٢٥/٢ - ١٢٦ .
- (١٠٦) يُنظر: (الاتصاف في مسائل الخلاف) ، ٦٨٢/٢ ، مسألة (٩٦) ، وأسرار المربية ٤٠٢ .
- (١٠٧) المقتضب ، ١٥٧/١ .
- (١٠٨) المصدر السابق ، ٨٨/١ .
- (١٠٩) نفسه ، ٩٠/١ .
- (١١٠) سر صناعة الإعراب ، ٢٢/١ .
- (١١١) المصدر السابق ، ٢٣ .
- (١١٢) الرد على النجاة ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ١٣٦ .
- (١١٣) كتاب سيوييه ، ٢٥٩/٢ ، ويُنظر (أسرار المربية) ، ٤٠٦ .
- (١١٤) يُنظر: (أسرار المربية) ، ٤٠٩ .
- (١١٥) يُنظر: (الخصائص) ، ١٢٢/٣ .
- (١١٦) الرد على النجاة ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ١٣٢ - ١٣٣ .
- (١١٧) يُنظر: (أسرار المربية) ، ٤٠٦ .
- (١١٨) المصدر السابق ، ٦٢ .
- (١١٩) معاني القرآن ، ١٢/٢ .
- (١٢٠) المقتضب ، ١٨٩/٢ .
- (١٢١) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٢٥٨/٢ .
- (١٢٢) يُنظر: (أسرار المربية) ، ١٠٧ .
- (١٢٣) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٣٦٨/٢ .
- (١٢٤) يُنظر: (المقتضب) ، ٩٢/١ .
- (١٢٥) المصدر السابق ، ٩/١ .
- (١٢٦) نفسه ، ١٠٣/١ .
- (١٢٧) نفسه ، ٩٠/١ .
- (١٢٨) الخصائص ، ٦٠/١ .
- (١٢٩) الأسماء والنظائر ، ١٦٦/١ - ١٦٥ .
- (١٣٠) كتاب سيوييه ، ١٦١/٢ .

- (١٣١) أسرار العربية ، ٥٦ .
- (١٣٢) يُنظر (كتاب سيدييه) ، ١٦٠/٢ .
- (١٣٣) المصدر السابق ، ١٦٠/٢ .
- (١٣٤) نفسه ، ٢٧٥/٢ .
- (١٣٥) نفسه ، ٢ / ١٥٤ .
- (١٣٦) يُنظر (المقتضب) ، ٩٩/١ .
- (١٣٧) المصدر السابق ، ١٠٠/١ .
- (١٣٨) كتاب سيدييه ، ٢٧٦/٢ .
- (١٣٩) المصدر السابق ، ٢٩٧/٢ .
- (١٤٠) المقتضب ، ١٩٧/١ .
- (١٤١) سورة هود ، الآية ٢٨ .
- (١٤٢) معاني القرآن ، ١٢/٢ .
- (١٤٣) أسرار العربية ، ١٢٠ .
- (١٤٤) المقتضب ، ٥٣/١ .
- (١٤٥) المصدر السابق ، ٢٢/١ .
- (١٤٦) نفسه ، ٨٠/١ .
- (١٤٧) نفسه ، ٨٢/١ .
- (١٤٨) يُنظر ، (سر صناعة الإعراب) ، ٩٠/١ - ٩١ .
- (١٤٩) (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ١٨٩ .
- (١٥٠) الخصائص ، ٢٤/٢ ، ٣٢٧ .
- (١٥١) أسرار العربية ، ٢٢١ . ويُنظر (المقتضب) ، ١٦٥/٢ .
- (١٥٢) المقتضب ، ١٨٨/٢ .
- (١٥٣) أسرار العربية ، ٩١ .
- (١٥٤) الخصائص ، ٣ ، ١٣٥ - ١٣٧ .
- (١٥٥) المصدر السابق ، ٢٦٢/٢ .
- (١٥٦) يُنظر : (كتاب سيدييه) ، ٥/١ .
- (١٥٧) (الاشياء والنظائر) ، ١٦٤/١ .
- (١٥٨) يُنظر : (أسرار العربية) ، ٥٥ - ٥٦ .
- (١٥٩) المصدر السابق ، ٤٩ .
- (١٦٠) الانصاف في مسائل الخلاف ، ١ ، ١٨٦ ، مسألة ٢٣ .
- (١٦١) سر صناعة الإعراب ، ١٦٠/١ .
- (١٦٢) الخصائص ، ٩٥/٢ .

- (١٦٣) يُنظر (أسرار العربية) ، ٣٩٧ .
- (١٦٤) المقتضب ، ٧٤/١ .
- (١٦٥) المصدر السابق ، ١٨٨/٢ .
- (١٦٦) كتاب سيبويه ، ٥/١ .
- (١٦٧) الرد على النحاة ، ١٣٣ - ١٣٤ .
- (١٦٨) الخصائص ، ٧٢/١ .
- (١٦٩) أسرار العربية ، ٩١ .
- (١٧٠) الخصائص ، ١٥٤/٢ - ١٥٥ .
- (١٧١) يُنظر (مفتاح العلوم) ، ٣٧ .
- (١٧٢) المصدر السابق .
- (١٧٣) يُنظر: (الحدود) لجابر بن حيان ، ١٨٤ . و (الحدود والرسوم) للكندي ، ٢٠٣ . و (الحدود الفلسفية للخوارزمي الكاتب) ، ٢١٩ (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) .
- (١٧٤) الإعراب في جمل الإعراب ، ٥٩ .
- (١٧٥) المصدر السابق ، ٥٩ .
- (١٧٦) مفتاح العلوم ، ٤٢ .
- (١٧٧) يُنظر: (الخصائص) ، ٥٨ / ٣ - ٥٩ .
- (١٧٨) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ٣٢/١ .
- (١٧٩) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٤٨/١ ، مسألة (٥) .
- (١٨٠) شرح الكافية ، ٢٣/١ .
- (١٨١) يُنظر: (الخصائص) ، ٢٢٦/٢ .
- (١٨٢) يُنظر: (الانصاف في مسائل الخلاف) ٤٦/١ ، مسألة (٥) .
- (١٨٣) المصدر السابق ، ٤٧/١ ، مسألة (٥) .
- (١٨٤) كتاب سيبويه ، ٣٧/١ .
- (١٨٥) المصدر السابق ، ٤٧/١ - ٤٨ .
- (١٨٦) نفسه ، ٣٧/١ .
- (١٨٧) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ٢٧٢ .
- (١٨٨) يُنظر: (أسرار العربية) ، ١٤ .
- (١٨٩) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ١٢٠/١ .
- (١٩٠) يُنظر (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) ، ١٨ .
- (١٩١) الخصائص ، ٥٩/٣ .
- (١٩٢) المصدر السابق ، ٣٥٨/٢ .
- (١٩٣) يُنظر (ما يجور بشاعر في الضرورة) ، ٢٩٢ و (الرد على النحاة) ، ٩٣ .
- (١٩٤) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٤٠٣/١ .

- (١٩٥) يُنظر: (دلائل الاعجاز) ، ٣٣٧ .
 (١٩٦) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٤٠٣/١ .
 (١٩٧) يُنظر: (الاتصاف في مسائل الخلاف) ، ٤٤/١ - ٤٥ ، المسألة ٥ .
 (١٩٨) الخصائص ، ٣٣٣/٢ .
 (١٩٩) دلائل الاعجاز ، ٢٧٤ .
 (٢٠٠) الخصائص ، ٣٤٢/٢ .
 (٢٠١) يُنظر: (جمع الهوامع) ، ٢٦٢/٢ .
 (٢٠٢) المصدر السابق ، ٧٨ .
 (٢٠٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ٢١٠/١ .
 (٢٠٤) كتاب سيوييه ، ٦/١ .
 (٢٠٥) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٥١ .
 (٢٠٦) يُنظر: (الخصائص) ، ٥٠/١ . و (الاضياء والنظائر) ، ١٦٤/١ .
 (٢٠٧) يُنظر: (لغز الأدلة في أصول النحو) ، ٩٤ - ٩٥ . و (المقتصد في شرح الايضاح) ،
 ٣٢٦/١ - ٣٢٧

٢ - العامل الممنوي

- (٢٠٨) يُنظر: (الخصائص) ، ١١٠/١ .
 (٢٠٩) يُنظر: المصدر السابق ، ١١٠/١ - ١١٢ .
 (٢١٠) ابن جني النحوي ، ١٩٦ - ١٩٧ .
 (٢١١) دلائل الاعجاز ، ٣٧٤ .
 (٢١٢) يُنظر: (أسرار العربية) ، ١٤٨ .
 (٢١٣) المصدر السابق ، ١٤٩ - ١٥٠ .
 (٢١٤) نفسه ، ١٤٨ .
 (٢١٥) يُنظر: (سر صناعة الإعراب) ، ١٤٧/١ .
 (٢١٦) الحدود في النحو ، ٤٣ .
 (٢١٧) يُنظر: (أسرار العربية) ، ١٥٦ - ١٥٧ .
 (٢١٨) المقتضب ، ٣٤/٢ .
 (٢١٩) شرح ألفية ابن مالك لابن الفاضل ، ٢٣٦ .
 (٢٢٠) يُنظر (شرح شعور الذهب) ، ٣٩١ - ٤١٣ .
 (٢٢١) يُنظر (كتاب سيوييه) ، ٨٢/١ .
 (٢٢٢) المصدر السابق ، ٩٧/١ .
 (٢٢٣) نفسه ، ٩٩/١ .

- (٢٢٤) نفسه ، ٢٨٦/١ .
- (٢٢٥) دلائل الاعجاز ، ٩٣ - ٩٤ .
- (٢٢٦) الانصاف في مسائل الخلاف ، ١٦٢/١ ، مسألة ١٨ .
- (٢٢٧) المصدر السابق ، ٤٦/١ ، مسألة (٥) .
- (٢٢٨) ينظر: ارتشاف الضرب ، ٤١٢/١ .
- (٢٢٩) كتاب سيويه ، ٢/١ .
- (٢٣٠) ينظر: (أسرار العربية) ، ١١٧ .
- (٢٣١) المصدر السابق ، ١٣٣ .
- (٢٣٢) نفسه ١٣٣ - ١٣٤ .
- (٢٣٣) كتاب سيويه ، ١٥/١ .
- (٢٣٤) ينظر: (أسرار العربية) ، ١٧١ .
- (٢٣٥) المصدر السابق ، ٥٠ .
- (٢٣٦) ينظر: (الرد على النحاة) ، ٨٢ .
- (٢٣٧) ينظر: (أسرار العربية) ، ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٢٣٨) المصدر السابق ، ١٨٦ .
- (٢٣٩) نفسه ، ١٧٨ .
- (٢٤٠) كتاب سيويه ، ١٥/١ .
- (٢٤١) ينظر: (أسرار العربية) ، ١٧٨ - ١٧٩ .
- (٢٤٢) ينظر: (كتاب سيويه) ، ١٦/١ .
- (٢٤٣) ينظر: (أسرار العربية) ، ١٧٨ .
- (٢٤٤) ينظر: (كتاب سيويه) ، ١٥/١ .
- (٢٤٥) ينظر: (أسرار العربية) ، ٩٨ .
- (٢٤٦) المصدر السابق ، ١٠١ .
- (٢٤٧) نفسه ، ١١٦ .
- (٢٤٨) ينظر: (شرح المطول) ، ٧٢/١ .
- (٢٤٩) المصدر السابق ، ٧١/١ .
- (٢٥٠) ينظر (شرح الكافية) ، ٢٣/١ .
- (٢٥١) ينظر (الايضاح في علل النحو) ، ٦٩ .
- (٢٥٢) ينظر: (أسرار العربية) ، ١٢١ .
- (٢٥٣) ينظر المصدر السابق ، ٨٥ .
- (٢٥٤) كتاب سيويه ، ١٤/١ .
- (٢٥٥) المصدر السابق من شرح السيرافي عليه ، ١٥/١ .
- (٢٥٦) نفسه ، ١٨٦/١ .

- (٢٥٧) نفسه ، ١٩٢/١ .
- (٢٥٨) نفسه ، ١٩٥/١ - ١٩٦ .
- (٢٥٩) نفسه ، ١٩٧/١ - ١٩٨ .
- (٢٦٠) نفسه ، ٢٠١/١ .
- (٢٦١) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٧٧ .
- (٢٦٢) كتاب سيوييه ، ٢٠٩/١ .
- (٢٦٣) المصدر السابق ، ١٨٤/١ .
- (٢٦٤) يُنظر: (أسرار العربية) ، ١٨٦ .
- (٢٦٥) المصدر السابق ، ١٩٢ .
- (٢٦٦) المقتضب ، ١٩/١ .
- (٢٦٧) المصدر السابق .
- (٢٦٨) يُنظر (أسرار العربية) ، ٩٤ ، ١٠٩ .
- (٢٦٩) يُنظر: (الايضاح في علل النحو) ، ١٢٠ .
- (٢٧٠) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٧٩ ، ٨٣ ، ١٣٩ .
- (٢٧١) يُنظر: (الايضاح في علل النحو) ، ١٠٠ .
- (٢٧٢) كتاب سيوييه ، ١٢/١ من شرح السيرافي عليه .
- (٢٧٣) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ١٠١ .
- (٢٧٤) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ١٤/١ - ١٥ .
- (٢٧٥) المصدر السابق ، من شرح السيرافي عليه ، ١٢/١ .
- (٢٧٦) الخصائص ، ١٠٠/٢ .
- (٢٧٧) كتاب سيوييه ، ١٣/١ - ١٤ .
- (٢٧٨) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٤٣ .
- (٢٧٩) يُنظر (الخصائص) ، ٣٤٤/١ .
- (٢٨٠) يُنظر (شرح المفصل) ، ٧٣/١ - ٧٤ .
- (٢٨١) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٨٣ - ٨٤ .
- (٢٨٢) المصدر السابق ، ٦٨ .
- (٢٨٣) يُنظر (كتاب سيوييه من شرح السيرافي عليه) ، ١٥/١ .
- (٢٨٤) يُنظر (أسرار العربية) ، ٧٨ .
- (٢٨٥) يُنظر: (الرد على النحاة) ، ٨٢ ، ٨٣ .
- (٢٨٦) المقتصد في شرح الايضاح ، ٣٢٧/١ .
- (٢٨٧) يُنظر (أسرار العربية) ، ٧٩ ، والخصائص ، ١٨٦/١ .
- (٢٨٨) يُنظر: (الخصائص) ، ١٧٤/١ .
- (٢٨٩) يُنظر (كتاب سيوييه) ، ٤١/١ ودلائل الاعجاز ، ٨٥ .

- (٢٩٠) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ١٤/١ .
- (٢٩١) يُنظر: (الايضاح في علل النحو) ، ٦٤ .
- (٢٩٢) يُنظر: (دلائل الاعجاز) ، ١٥٦ .
- (٢٩٣) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦٩ . والمقتصد في شرح الايضاح ، ٢١٠/١ .
- (٢٩٤) يُنظر: (الايضاح في علل النحو) ، ٤٢ .
- (٢٩٥) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٨٨ .
- (٢٩٦) يُنظر: (الايضاح في علل النحو) ، ٦٩ .
- (٢٩٧) يُنظر: (الاشباه والنظائر) ، ٦٢/٢ . ويُنظر: كتاب سيوييه ، ٤١/١ ، ٤٣ ، ٤٩ .
- (٢٩٨) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٤ .
- (٢٩٩) يُنظر: (شرح الكافية) ، ٢١/١ .
- (٣٠٠) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦٩ .
- (٣٠١) يُنظر: (المقتصد في شرح الايضاح) ، ٢١/١ .
- (٣٠٢) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦٧ .
- (٣٠٣) شرح المفصل ، ٧٣/١ .
- (٣٠٤) يُنظر: (أسرار العربية) ، ٦٧ - ٦٨ .
- (٣٠٥) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ٣٩٤/١ .
- (٣٠٦) المصدر السابق ، ٢٧٨/١ .
- (٣٠٧) المقتصد في شرح الايضاح ، ٢١٠/١ .
- (٣٠٨) كتاب سيوييه ، ٢٧٨/١ .
- (٣٠٩) يُنظر: (المقتصد في شرح الايضاح) ، ٢١٠/١ .
- (٣١٠) شرح الكافية ، ٢٥ . وتُنظر: ص ١٨ .
- (٣١١) المصدر السابق ، ٧/١ .
- (٣١٢) نفسه ، ٢٤/١ .
- (٣١٣) يُنظر: (كتاب سيوييه) ، ١٤/١ ، من شرح السيرافي عليه .
- (٣١٤) يُنظر: (المحتسب) ، ٦٥/١ ، ١٧٩ ، ٣٦٢ .
- (٣١٥) يُنظر: (المقرب) ، ١٠٦/١ .
- (٣١٦) المحتسب ، ٦٥/١ . وتُنظر: ص ١٧٩ ، ٣٦٢ .
- (٣١٧) يُنظر: (المقتصد في شرح الايضاح) ، ٢٠٩/١ - ٢١٠ .
- (٣١٨) يُنظر: (شرح الكافية) ، ٢٠/١ - ٢١ .
- (٣١٩) يُنظر: (جمع الهوامع) ، ٢١/١ .
- (٣٢٠) يُنظر: (شرح المفصل) ، ٧٣/١ .
- (٣٢١) يُنظر: (شرح الكافية) ، ٢٣/١ .
- (٣٢٢) الخصائص ، ١٨٦/١ .

- (٣٢٣) يُنظر كتاب سيوييه ، ٢/١ .
- (٣٢٤) الايضاح في علل النحو ، ٥٤ .
- (٣٢٥) يُنظر (الحدود في النحو) ، ٢٨ .
- (٣٢٦) الجنس الداني ، ٢٢ .
- (٣٢٧) الحدود في النحو ، ٤٦ - ٤٧ .
- (٣٢٨) يُنظر (أصول النحو) ، ٤٣/١ .
- (٣٢٩) يُنظر . (المقتضب) ، ٣٩/١ - ٤٠ .
- (٣٣٠) أصول النحو ، ٤٥/١ .
- (٣٣١) يُنظر (الاشباه والنظائر) ، ٢٤٨/١ .
- (٣٣٢) شرح الرماني على الكتاب ، ١ ، ٣ ، ٤٥ والنص من (الرماني النحوي ، ٢٨٨)
- (٣٣٣) كتاب سيوييه ، ٢٠٩/١ .
- (٣٣٤) شرح المفصل ، ٧٤/٤ .
- (٣٣٥) يُنظر (شرح الكافية) ، ٢٤/١ .
- (٣٣٦) كتاب سيوييه ، ١٤٣/٢ .
- (٣٣٧) المصدر السابق ، ٢٠٤/٢ .
- (٣٣٨) نفسه ، ٣٠٧/٢ .
- (٣٣٩) الخصائص ، ٢٤٢/١ .
- (٣٤٠) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ١٢٨ .
- (٣٤١) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ١٤٠/١ - ١٤١ .
- (٣٤٢) كتاب سيوييه ، ١٥١/١ .
- (٣٤٣) الخصائص ، ٢٤٢/١ - ٢٤٣ .
- (٣٤٤) سورة العائدة ، الآية ٦ .
- (٣٤٥) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٤٥ - ٤٦ .
- (٣٤٦) المصدر السابق ، ٤٦ .
- (٣٤٧) يُنظر (الرد على النحاة) ، ٧٩ .
- (٣٤٨) دلائل الاعجاز ، ٤٦ .
- (٣٤٩) المقتضب ، ٥٠/٢ .
- (٣٥٠) أسرار العربية ، ٣١٥ .
- (٣٥١) يُنظر (كتاب سيوييه) ، ٢/١ .
- (٣٥٢) يُنظر (شرح ابن النافذ) ، ٢٧٦ .
- (٣٥٣) يُنظر (جمع الهوامع) ، ٦/٢ .
- (٣٥٤) يُنظر : المصدر السابق ، ٩/٢ .

- (٣٥٥) يُنظر ، (المقتضب) ، ١١/٢ .
- (٣٥٦) يُنظر (شرح الرضي على الكافية) ، ٢٦٣/٢ .
- (٣٥٧) يُنظر (المقتضب) ، ٤٦/١ .
- (٣٥٨) يُنظر (الرد على النجاة) ، ٧٩ - ٨٠ .
- (٣٥٩) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٩٢ .
- (٣٦٠) يُنظر المصدر السابق ، ١٧٢ .
- (٣٦١) كتاب سيبويه ٩٧/١
- (٣٦٢) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، المدخل ، ٤٤ .
- (٣٦٣) شرح المعصّل ، ٧٥/١ .
- (٣٦٤) يُنظر (الخصائص) ، ١١٠/١ .
- (٣٦٥) يُنظر (أسرار العربية) ، ٦٦ - ٦٧ .
- (٣٦٦) المصدر السابق ، ٦٨ .
- (٣٦٧) نفسه ، ٦٨ - ٦٩ .
- (٣٦٨) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٤٩/١ ، المسألة (٥)
- (٣٦٩) يُنظر (أسرار العربية) ، ٦٦ - ٦٧ .
- (٣٧٠) المصدر السابق ، ١٨٢ - ١٨٣ .
- (٣٧١) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٢٤٨/١ ، المسألة (٣٠) و (جمع الهوامع) ، ٢٢٠/١
- (٣٧٢) يُنظر ، (أسرار العربية) ، ١٨٣ .
- (٣٧٣) (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٢٤٥/١ ، المسألة (٢٩) ، و (شرح المعصّل) ، ٢١/٧ .
- (٣٧٤) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٥٥٧/٢ ، المسألة ٧٦ و (معاني الحروف) ، ٦٢ - ٦٣
- (٣٧٥) يُنظر (مدرسة الكوفة) ، ١٣٥ - ٢٩٥
- (٣٧٦) كتاب سيبويه ، ٣٦٣/١
- (٣٧٧) معاني القرآن ، ٣٣/١ - ٣٤ .
- (٣٧٨) المصدر السابق ، ٢٣٥/١ - ٢٣٦
- (٣٧٩) يُنظر (الرماني المحوي) ، ٣٢٤
- (٣٨٠) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٥٥٥/٢ ، المسألة (٧٥) .
- (٣٨١) يُنظر (الرماني النحوي) ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ .
- (٣٨٢) سورة القيامة ، الآية ٤ .
- (٣٨٣) معاني القرآن ، ٢٠٨/٣

٣- اوضاع

- (٣٨٤) الحصائص ، ١١٠/١ - ١١١
 (٣٨٥) يُنظر دلائل لاعجار ٣٦٢ - ٣٦٢
 (٣٨٦) يُنظر (شرح الكافية) ، ٢١/١
 (٣٨٧) المصدر السابق ٢٥/١ ، وص ١٨
 (٣٨٨) يُنظر مفتاح العلوم ، ٣٧
 (٣٨٩) من الدين رأود هذه الرأي ابراهيم مصطفى في (حياه المحو) ٥٠
 (٣٩٠) يُنظر (الرد على السحاة) ، تحقيق د محمد ابراهيم اليد ، المقدمة ، ١٤
 (٣٩١) يُنظر ، لا يوضح في علل النحو ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٢
 (٣٩١) يُنظر دلائل لاعجار ، ٣٦٢ - ٣٦٣
 (٣٩٢) يُنظر (الرد على السحاة) ، تحقيق د محمد ابراهيم اليد ، ٦٩ - ٧٠
 (٣٩٣) يُنظر (سمره) ٦/١
 (٣٩٤) يُنظر (الخصائص) ، ٤٥/١ - ٤٦
 (٣٩٥) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٨٤ - ٨٨
 (٣٩٦) دلائل لاعجار ، ٩٣
 (٣٩٧) المصدر السابق ، ٤٧٣
 (٣٩٨) نفسه ٣٤٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩
 (٣٩٩) يُنظر (الحدود في المحو) ، ٥
 (٤٠٠) يُنظر (شرح المفصل) ، ٢٢/١
 (٤٠١) المصدر السابق ، ١٨/١
 (٤٠٢) نفسه ، ١٩/١
 (٤٠٣) يُنظر (الاتجاه العقلي) ٧٣ ويُنظر (الخصائص) ، ٤٦/١
 (٤٠٤) يُنظر (الاتجاه العقلي) ، ٧٧ ويُنظر (الخصائص) ، ٤٧/١
 (٤٠٥) يُنظر (الاتجاه العقلي) ، ٧٧
 (٤٠٦) المصدر السابق ، ٧٧ - ٧٨
 (٤٠٧) الخصائص ، ٤٨/١
 (٤٠٨) يُنظر (الاتجاه العقلي) ، ٧٨
 (٤٠٩) المصدر السابق ٧٧
 (٤١٠) نفسه ، ٧٣
 (٤١١) دلائل الاعجار ، ٤٦٢
 (٤١٢) يُنظر الاتجاه العقلي في التفسير ٧١ - ٧٢
 (٤١٣) يُنظر الصاحبي في فقه لغة ، ٣٦
 (٤١٤) يُنظر (الرد على السحاة) ، ٦٩ - ٧

- (٤١٥) المصدر السابق . ٩٨ .
- (٤١٦) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٦٧ - ٦٨ .
- (٤١٧) المصدر السابق ٦٧ .
- (٤١٨) نفسه . ٦٨ - ٦٩ .
- (٤١٩) يُنظر (الخصائص) ٣٠/٢ و ٣٤/١ .
- (٤٢٠) الايضاح في علل النحو ٧١ .
- (٤٢١) يُنظر (دلائل الاعجاز) . ٣٩٢ .
- (٤٢٢) مقتصد في شرح الايضاح . ١٠٧/١ - ١٠٨ .

الفصل الثالث :

الدلالة الطبيعية

١ . الحالة الطبيعية لدى علمائنا القدماء .

اهتم النحاة بالإحاطة عن التساؤل الذي أثير عن علاقة علامات الإعراب بالمعاني التي تدل عليها ، وهو ما عالجت في النحو (علة العلة) أو (العلل الثواني والثالث) . والسؤال عن العلة قديم ، ذلك أن من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، وإذا كان النحو عبارة عن القوانين المستقرة والمكتشفة من كلام العرب ، ومحاولة تحليلها ، فمعنى هذا أن التحليل كان مرافقاً للحكم النحوي منذ وُجد . وإن تاريخ (العلة النحوية) ملزم لتاريخ النحو والتأليف فيه . وكان التحليل لدى النحاة الأوائل ، أقرب إلى روح اللغة ، ويعتمد على ذوق العرب في طلبه للخفة وفراره من القبح والثقيل . ثم أصبح تابعاً في تطوره لعلوم ذات طبيعة غير طبيعة النحو ، كالعقده والفلسفة والكلام ، فتنامت النحاة في استنباط العلل وتحليل الأحكام ، وكل نحوي يعمل ، وكل ظاهرة نحوية ، كلية أو جزئية لا بد لها من علة عقلية . ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، فقد ذهبوا يفحصون بحثاً عن كوامن العلل ودقائقها . وكان أولئك النحاة ذوي اختصاصات مختلفة ، فمنهم من غلب عليه العقده ، ومنهم من غلبت عليه النزعة الفلسفية وعلم الكلام ، وكل منهم يستعين في « نحوه » وتحليل أحكامه بأساليب العلم الذي غلب عليه . فكانت علل النحو بعد ذلك مريجاً من تعليقات ، بعضها لغوي أو نحوي ، وكثير منها لا يمت إلى اللغة ونحوها بأدنى سبب^(١) . ولقد تأثرت هذه العلل غير القريبة ، التي تجاوزت ظاهر اللغة إلى محاولة معرفة ما وراءها بغلبة هذه العلوم ، وكانت تنتهي أحياناً إلى كونها مروضاً عقلية محربة .

ولقد صنف النحاة - وهم يربطون بين طبيعة العلل النحوية وغاياتها - هذه العلل غير القريبة أو العلل الثواني والثالث ، في (العلل الحكمية) التي تهتم بإر تعلل مثلاً . لم صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً ، ولم إذا تحركت الياء والواو ، وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتاً ألقاً . ويقول عنها ابن السراج ، أنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب - وهو ما تفيده العلل الأولى التي تكتفي بوصف كلام العرب - وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ونتبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات^(٢) . ولذلك سمي الزماني - وهو يذكر أنواع العلل - العلة

التي هذه غايتها ، العلة الحكمية^(٢) .

وقد أورد ابن جني كلام ابن السراج في العلل التحوية واعترض عليه ، بأن ما أسماه (علة العلة) - بالنسبة الى المثال الذي ذكره وهو عن علة رفع الفاعل - إنما هو تجويز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتنميط للعلة ، وأنه يقتضي على ما رتبته ابن السراج أن يتصاعد عدد العلل ، فتكون هناك علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة ، وأن يتصاعد الى أكثر من هذا ، وأدى ذلك الى هجنة القول ، وضعف القائل به . فكان يمكن للمسؤول إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل ، أن يقول : لإسناد الفعل إليه ، وهذا يغني عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى يسأله سائل فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، فتتصاعد العلل^(١) . ومن هذه العلل ما يرتفع الى مستوى علل المتكلمين - كما يقول ابن جني - وهي التي يسميها العلل البرهانية ، أو العلل الواجبة ، وذلك لأنهم فيها يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس^(٢) ، مثل « قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها »^(٣) ومنها بون هذه ويمكن نقضها ، أو يمكن تحللها إلا أنه على تحشم واستكراه^(٤) . ويرى الزجاجي أن علل الدحو ليست موجبة ، إنما هي مستتبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها . ويقسّمها على ثلاثة أضرب : علة تعليمية ، وعلة قياسية ، وعلة جدلية نظرية . فأما التعليمية ، فهي التي يتوصل بها الى تعلّم كلام العرب ، لأننا لم نسمع ، نحن ، ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، فهذا وما أشبه من نوع التعليم وبه صيبت كلام العرب . فأما العلة القياسية ، فإن يقال لمن قال : نصبت زيدا بأن ، في قوله : ان زيدا قائم . ولم يجب أن تنصب « ان » الاسم ؟ . وأما العلة الجدلية النظرية ، فكل ما يعتل به في باب « ان » بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال ؟ وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل والنظر^(٥) . ولقد عبّر الزجاجي عن العلل الأولى بالعلل التعليمية ، وعما سموه علة العلة ، بالعلل القياسية ، وعما سموه علة علة العلة ، بالعلل الجدلية النظرية .

وسقّاها ابن مضاء العلل الأولى والثواني والثالث . وذكر أن الفرق بين العلل الأولى ، والعلل الثواني ، أن العلل الأولى بمعرّفيها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب

والعلل الثواني ، لا تعيدنا إلا ان العرب أمة حكيمة وبلك في بعض المواضع ، فدعا الى إسقاطها والإستغناء عنها ، لأنها لا تزيدنا معرفة بما تفيدنا به العلل الأولى ، وان الجهل بهذه العلل لا يصرفنا . وهو يدعو الى النحو الوصفي الذي تدشغل به العلة الأولى ، لا التعليلي ، ففي السؤال عن علة رفع الفاعل يكفي أن يقال : كذا نطقت به العرب ، وثبت بالاستقراء من الكلام . وهذا لا يعني انها علة متهامة ضعيفة ، فمنها ما لا تدفع حجته . وقد قسمها من خلال قوة الحجة على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به . وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده ، وهذه الأقسام موجودة في كتب المحويين . والمقطوع به ، كالذي يسميه ابن جنّي العلة الواجبة أو البرهانية ، كما في قولهم . كل ساكنين التقيا في الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، سواء أكانا من كلمتين أم من كلمة واحدة^{١١} . فهذه تعليلها واضح لدى ابن مضاء ، لكنها مع تلك مستغنى عنها . ونعرف من تقسيم ابن مضاء انه يعتقد بصحة ما يكون فيه التعليل مما يدرك بالحواس ، فلا تذكره ، لكنه يدفع ما هو من اعتراض العقل كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول . ولقد سقت حملة ابن مضاء على العلل التحوية ، دعوات الى تيسير النحو بالتخفيف من هذه العلل لأنها سببت صيق الناس بالنحو ، وبقد النحو ومنهاج النحاة بسبب كثرة الأخذ بالتعليل^{١٢} . وكان الى جانب هؤلاء من أعجب بها ، ورأى انه إذا استقبط منها شيئاً فقط ظهر بطائل ، ومنهم الاعلم ، وأبو القاسم السهيلي ، الذي كان يولج بها ويخترعها ويعتقد تلك كمألاً في الصنعة وبصراً بها^{١٣} .

بحثت العلل التي تتجاوز العلة الأولى ، أو ما يسمى العلل الثواني والثالث في ارتباط معاني الإعراب بعلاماته التي عثرت عنها ، فعلل النحاة لذلك بالعرف بين المعاني ، بالفرق بين العلامات : « ان استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للعرف بين الفاعل والمفعول ، هذا الفرق أمر معنوي . »^{١٤} ولقد أخذوا بالتعليل بالفرق كثيراً ، واستغلوه في تعليل كثير من المسائل اللغوية ، منها ، فتح كاف الخطاب في التذكير وكسرها في التانيث^{١٥} ، وكسر نون التثنية وفتح نون الجمع^{١٦} ، واحتلاف حركة الحرف الأول في جمع التكسير والاسم المصغر ، واحتلاف الحرف الثالث فيهما^{١٧} ، وزيادة الناء مع لفظ الأمر الذي للتعجب وتركها مع الأمر الذي لا يراد به لفظ التعجب^{١٨} .

ولم يقنع المتصائلين القول بالفرق ، فاحتجوا بأنه لو عكست الحال لكانت مرقاً أيضاً^{١٧٩} ، فلماداً لا تعكس ، وما سؤ هذا الالتزام في الربط بين معاني الإعراب وعلاماته ؟.. فلقد لاحظوا ان عادات كلامهم لا تبطل ، بل هي سنن متبعة ما فكروا في الخروج عليها ، وذلك يؤكد صحة ما ادّعاء النحاة على العرب من انها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا ، وهو أدل على الحكمة المنسوبة إليها ، وإلا لما تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقزيبها منهجاً واحداً تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه ، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة بهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، حتى لم يختلف فيه أثنان ولا تتنازع مريقان ، إلا وهم له مريدون وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون . فاطرد رفع الفاعل ونصب المفعول ، والجـر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجـرم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والاضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه . فتساعلوا . هل يحسن بذي لب أن يعتقد ان هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه ؟ فإن قيل : إننا نرى اللغة ظاهرة الخلاف في (ما) الحجازية والتيممية ، والحكاية في الاستفهام عن الاعلام في الحجازية ، وترك ذلك في التيممية ، الى غير ذلك . قالوا : هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته ، محتقر غير محتفل به ، وإنما هو شيء من المروع يسير ، فاما الأصول ، وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به ، وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق من الله عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف منها شيئاً ، فهل ذلك إلا لانهم يحتاطون ويقتاسون ولا يعرطون ؟ ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه - على قلته وخفته - إلا له من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً وحتواً مهياً ، لكثرت اختلافها ، وتعددت أوصافها ، فجاء عنهم جر الفاعل ورمع المضاف إليه والمفعول به ، والجـرم بحروف النص ، والنصب بحروف الجـزم ، بل جاء عنهم الكلام سدى ، غير محصل وفعلاً من الإعراب ، ولا استفنوا بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه^{١٨٠} . ويذكر ابن جني القصص عن العرب ، التي تؤكد ان التزامهم قواعد لغتهم إنما هو عن إبراك ومعرفة وقصد ، وانهم كانوا يعرفون علل هذا الربط ، ويعرفون مواقع كلامهم ، فيربطون بين مواقعه والأدلة التي وضعوها على هذه المواقع^{١٨١} .

وفي مواجهة هذا الاعتراض ، ذكر النحاة تفسيرين لهذا الربط :
 (١) عللوه بأنه لمراعاة سهولة النطق في الكلام ، ولموازنة الكلام ، فافترضوا
 ان المتكلم يجري في ذهنه عملية وزن وفرز للألفاظ ، ثم يعطي ما ترجح كفته بأن
 تكون نسبته غالبية ، الأخف والأضعف من الأصوات ، وبالعكس ، وذلك ليمتثل الكلام ،
 فأعطوا الفاعل الرفع لقلته ، وأعطوا المفعول النصب لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم
 ما يستقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون . وهكذا جعلوا الأثقل للأقل لقلته وورانه
 على الألسنة ، والأخف للأكثر لكثرة وورانه ، ليسهل الكلام ويمتثل بتخفيف ما يكثر
 وتثقل ما يقل . ولما كانت المجزورات أكثر من المرفوعات ، وأقل من المنصوبات
 أعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة^(٢) ، وذلك ثبوت على الحكمة ، كما يقول
 عبدالقاهر الجرجاني . ومن قال . ان الفاعل كان يجب أن ينصب ، والمفعول أن يرفع ،
 دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة ، ونسب هذا التعليل الى الخليل بن
 أحمد^(٣) . ولقد أكثر النحاة من ذكر هذا التعليل^(٤) . وكانوا يشهرونه سلاحاً عندما
 يعترض على تعليلهم بالفرق حتى في غير الإعراب ، فيذكر أبو البركات الأنباري
 تعليل النحاة لكسر نون التنثية وفتح نون الجمع بأنه للفرق بينهما ، ويورد الرد الذي
 جوبه به هذا التفسير ، بأنهم لو عكسوا لكان فرقاً أيضاً ، فيأتي بالتعليل الذي تمسك
 به النحاة : « ان الجمع أثقل من التنثية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخف
 الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما »^(٥) .

(٢) ربطوا بين الطبيعة الصوتية للعلامات ، والمعاني التي تعبّر عنها . فلقد
 وصفوا هذه الأصوات ، بعضها بالثقل وبعضها بالخفة ، أو بالقوة والضعف ، وذهبوا
 الى ان العرب عبّرت عن المعنى القوي بالصوت القوي ، وعن الضعيف بالضعيف ،
 فالرفع الذي هو أقوى الحركات وأثقلها على الحس قد جُمِلَ للعمد ، والنصب الذي
 هو أضعف الحركات وأخفها قد جُمِلَ للفضلات ، وذلك لكون الفضلات أضعف من
 العمد^(٦) . وهكذا ربطوا بين الصوت وما يستشعرونه من معناه ، والمعاني النحوية
 التي تناسبه . وعندما تحصل هذه المناسبة بين الصوت والمعنى فإن دلالة اللفظ
 على معناه هي دلالة طبيعية أو ذاتية كما سموها . وهي اقتراب بالطبع بين الألفاظ
 ومقاصدها ، فاللفظة تحاكي المدلول ، وتعزّقه بذاتها وبطبيعتها ، مثل قولنا هُدُودٌ
 للطائر الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل المعقق وخريز الماء . وقد
 يكون الانسجام كلياً بين الدال والمدلول ، أو يقتصر على جزء من مركبات الدال ، أو
 مقطع من مقاطعه ، كما في لفظة (زنبور) أو (طنبور) ، إذ يحاكي المقطع الأول

وبهذه المحاكاة التي بين صوت الالفاظ ومدلولها ، فُشروا أصل اللغة ، في رأي من الآراء المتحاورة في هذا الأصل ، وهو رأي قديم قال به من الفلاسفة اليونانيين ، سقراط وافلاطون ، فالصلة بين الأصوات والمدلولات ليهما طبيعية حتمية . وكان سقراط في محاوراته يمُنّي النفس بتلك اللغة المتألية التي تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطاً طبيعياً ذاتياً ، كتلك الالفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة ، من حفيف وخرير وزفير^(٢١) .

وقد جذب موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى اهتمام الهنود ، وأخذ بعضهم بفكرة أن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة قديمة وفطرية أو طبيعية . وربما كان أصحاب هذا الرأي هم أنفسهم الذين يرون أن اللغة نشأت على أساس من محاكاة الأصوات الطبيعية^(٢٢) .

أما العلماء العرب ، فقد اختلفوا كذلك في هذه العلاقة ، فذهب بعضهم الى أنها وصعية ، وأن لا مناسبة بين اللفظ ومعناه غير اختيار الواضح . وبعضهم قال أنها توقيعية إلا أن هناك مَنْ التفت الى هذه الصلة الطبيعية التي بين اللفظ والمعنى ، وهذه المناسبة التي بين صفة الصوت والمعنى المدلول عليه . وقد فُشروا بها نشأة اللغة ، وهو رأي ذكره ابن جنّي يذهب الى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كنويّ الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ونزيف الظبي ، ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهو رأي ينسبه لغيره ، وهو عنده وجه صالح ومذهب مقبّل^(٢٣) .

لقد التعت علماؤنا الى ظاهرة المحاكاة والمناسبة التي بين الصوت والمعنى ، ولكنهم ميّزوا فيها بين المحاكاة غير المقصودة التي تصدر صدوراً طبيعياً غير مقصود عن المتكلّم ، والمحاكاة المقصودة التي يحريها المتكلم بإرادته بين اللفظ والمعنى ، والتي يتم التواضع عليها . وسموا الأولى (الدلالة الطبيعية) أو (الذاتية) ، أما الثانية ، فسَمَوْها المحاكاة^(٢٤) . ويعسّر العارابي غير المقصودة منها بأن المتكلم يطلب بفطرته أو بطبعه من غير أن يتعمد في تلك الالفاظ التي تُجمل دالة على المعاني ، محاكاة المعاني ، فيجعلها أقرب شياً بها . فنفسه تنهض بفطرتها لأن تتحرى في تلك الالفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني^(٢٥) . وقد درسوا علاقة اللغة بطبائع قائلها ، ووجدوا نوعاً من المناسبة غير المقصودة بين اللغة ومدلولها ،

وان اللغة تنعكس عن طبائع أهلها وأمزجتهم ، ويقاعهم وأهوية بلدانهم ، وأبدانهم وأغذيتهم^(٢١) . فقالوا ان الأماكن أوجبت بالطبع على ساكنيها النطق بكل لغة نطقوا بها ، فالكلام هو فعل الطبيعة . ويدحض ابن حزم هذا الرأي ، لانه لو كانت اللغات على ما توجبه طبائع الامكنة لما أمكن وجود كل مكان إلا بلفته التي يوجبها طبعه ، وهذا يرى بالعيان بطلانه ، لان كل مكان في الأغلب دخلت فيه لغات شتى على قدر تداخل أهل اللغات ومجاورتهم^(٢٢) . وقد بيّن القاضي الجرجاني في كتابه (الوساطة) كيف ينعكس أثر الفطرة والطبع في الكلام من غير أن يدري المتكلم . وتكلم على اختلاف الطبائع ، وما يحدثه ذلك الاختلاف من أثر في الشعر ، وان سلاسة اللفظ من سلاسة الطبع ، وان البداوة لا تنتج إلا شعراً جافاً^(٢٣) . فاللغة في جانب منها تعد تعبيراً غير مقصود عن الإنسان ، وان هذا التعبير الذي لم يقصده بالتواضع عليه ، هو ما يسمى بالدلالة الطبيعية . ويمثل الرازي لمتل هذا التعبير ، بالأصوات التي يعبر بها الإنسان عند الراحة أو الوجع ، فيقول : آخ ، وعند السعال قد يقول : اح ، اح ، وكذلك صوت القطا كانه يشبه قول قطا وصوت اللقلق ، وكأنه يقول : لقل لقل ، ودلالة هذه الأصوات على مدلولاتها بالطبع لا بالوضع ، كما يقول^(٢٤) . أما المحاكاة المقصودة ، فنجدتها تتصل لديهم بالقول بالتواضع . وهناك مثال يتردد كثيراً عند الكلام على الدلالة الطبيعية في الكتب ، وهو قول لعباد بن سليمان الصيمري المعتزلي ، يذكر فيه الوضع والواضع الذي يجري هذه المحاكاة ، فهو يذهب الى « ان بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية ، حاملة للواضع على أن يضع . قال : وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح . وكان بعض من يرى رأيه يقول انه يعرف مناسبة الالفاظ لمعانيها ، فسل ما مسمى (انغاع) وهو بالفارسية الحجر ، فقال : « أجد فيه يبساً شديداً وأراه الحجر »^(٢٥) . فلفظة الوضع والواضع تشير الى ان المحاكاة تكون مقصودة عندما تكون بالوضع .

وقد درس الدعاة هذه الدلالة في موضوع (أسماء الاصوات) ، وتردد لديهم تقسيم أهل الفلسفة ، الى قسم الأول وهو ما لم يكن مقصوداً ، مثل له الرصي الاسترأبادي بالقسم الثاني من أقسام هذه الأسماء ، وهي الاصوات الخارجة عن فم الإنسان ، غير موضوعة وضعاً ، بل دالة طبعاً على معاني في انعسهم ، مثل لفظة (أف) فإن المتكوه لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ (أف) . ومن ييزق

على شيء مستكزّه ، يصدر منه صوت شبيه بـ (تف) . وكذلك (آه) للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صائرة منهم طبعاً . وكذلك (اح) لذي السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها نسقوها نسق كلامهم ، وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة^(٣٦) . أي أن ما يدل بالطبع عنده هو ما يخرج بغير قصد من الإنسان . أما المقصود فقد وضعه في قسم ما يحاكي الأصوات الصائرة عن الحيوانات أو عن الإنسان ، أو عن الجمادات ، التي اشترطوا فيها أن تكون مشابهة للمحاكي ، من ذلك (غاق) لحكاية صوت الغراب و (ماء) حكاية صوت الطيبة ، و (طيخ) حكاية صوت الضاحك ، و (طق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ، وغير ذلك^(٣٧) . ولأن ما يدل دلالة طبيعية هو غير ما كان بالقصد أو بالوصع ، لهذا فإن ابن مالك لا يقول عن هذه الأصوات التي تناسب مدلولاتها والتي درسها ضمن موضوع (أسماء الأصوات) أنها تدل بالطبع بل قال عنها أنها للحكاية ، ذلك لأنه ذكر في بدء كلامه على هذه الأصوات أنها موضوعة^(٣٨) . وبهذا فشرّوا قول ابن جني أنه يتردد بين رأيين في قوله بأصل اللغة . بين القول بأن اللغة توقيف ، أو أنها نواضع واصطلاح^(٣٩) ، مع أن له رأياً ثالثاً وهو محاكاة أصوات الطبيعة ، فلم يذكره بوصفه رأياً ثالثاً ، بأن العلة في هذا ، أن الرأي الثالث يحمل على قوله بالاصطلاح والتواضع ، لأنه ذكر أن هذه الأصوات إنما هي محاكاة لأصوات الطبيعة^(٤٠) .

وقد أخرج النحاة ما يدل بالطبع من حد الكلام الذي يدرسه النحو واحترزوا منه بقيد (الوضع) أي بالكلام الذي يدل بالتواضع والاصطلاح^(٤١) . واستبعدوا البلاغيون كذلك ، وأنكروا أن يدل اللفظ بذاته ، لأن هذا يقتضي أن يمنع نقله إلى المجاز ، لأن ما بالذات لا يزول بالغير ، وكذلك جعله علماً ، ووضعه للمتضادين ، كالجون للأسود والأبيض . ولو كانت دلالة ذاتية ، لكان يجب امتناع أن لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها ، بل لدلت كلمات كل اللغات على معانيها ، لأن الدليل لا ينفك عن المدلول ، ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين المتنافيين كالناهل للعطشان وللريان ، لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه . وحاولوا أن يؤولوا معنى الدلالة الذاتية بأنه ما نبّه عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواصاً بها تختلف ، كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينها ، وغير ذلك ، وهي مستدعية في حق المحيط بها علماً أن لا يسوّي بينها ، وإذا أخذ في تعيين شيء

منها لمعنى ان لا يهمل التماسك بينهما قضاء لحق الحكمة ، مثل ما ترى في (الفصم) بالفاء ، الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين ، و (القضم) بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين ، وغير ذلك^(١٢) .

فالبلاغيون يقولون بهذه المناسبة التي بين الالفاظ والمعاني ، والتي يحريها المتكلم بإرادته وقصده ، أي انهم يقولون بالمحاكاة ، وينكرون الدلالة الطبيعية التي يفهم منها ان المعنى يُعرف من اللفظ ، بدون معرفة هذا اللفظ بالتواضع والاكتساب .

لقد درس علماؤنا ومنهم النحاة ، علاقة اللفظ بالمعنى ودلالته عليه ، ودرسوا دلالة اللفظ المفرد من حيث المعنى اللغوي والصيغة الصرفية على معنى الكلام ، ودلالة الجملة عليه . وقد بين سيبويه في كتابه صوراً من علاقة اللفظ بالمعنى في باب عقده لذلك هو (باب اللفظ للمعاني)^(١٣) وفيما عداه ، فإن الكتاب بحث في هذه العلاقة . وقد تحدثوا عنهما منفصلين ، وبينوا الطبيعة الخاصة لكل منهما ، وانقسموا بصدد تفضيل أي منهما على الآخر ، فمال ابن جني الى المعنى متحصناً بموقف العرب ، إذ بين في فصول من (الخصائص) منزلة اللفظ والمعنى عندهم وبأيهما كانوا أكثر عناية ، ورد على من ادعى على العرب عنايتها بالالفاظ وإغفالها للمعاني ، فذكر ان العرب كما تعنى بالفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأهم قدراً في نفوسها ، وإن عنايتها بالفاظها دليل عنايتها بمعانيها لما كانت الالفاظ عنوان المعاني وطريقاً الى إظهار أغراضها ومراميها ، وهي للمعاني أزفة ، وعليها أدلة ، وإليها موصلة وعلى المراد محصلة . فعناية العرب بالالفاظ من أجل المعاني ، وخدمة لها ، لأن الالفاظ خدم للمعاني ، وهي أوعية لها ، وبظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه وتركيبه وتقديسه ، وإنما المبنى بذلك منه الاحتياط للموعى عليه . ويدلل ابن جني على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقديمها في أنفسها على ألفاظها بأدلة يذكرها ، منها ، تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدّموا دليله ليكون تلك إمارة لتمكنه عندهم ، فلو لم يُعرف سبق المعنى عندهم وعُلوه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر نقيضه ، لكان مغنياً عن غيره كافياً^(١٤) .

ومثل ابن جني كان عبدالقاهر الجرجاني يعلني من شأن المعنى ، ويقدمه على اللفظ ، ولا يرى اللفظ إلا كما رآه ابن جني وعاء وخاماً للمعنى وتامعاً . وبرس الجرجاني العلاقة بين الكلام ومعناه ، فبين ان الالفاظ تتبع المعاني في الكلام ، وإن

المعاني تترتب أولاً في النفس ، لتتربط الألفاظ على حذوها في النطق ، وإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق وليس صحيحاً أن نتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ، وإن يكون الفكر في النظم ، فكراً في نظم الألفاظ ، أو أن نحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر نستأنفه لأن نجيء بالألفاظ على نسقها ، فهذا باطل من الظن . فالألفاظ تترتب على حذو المعاني لأنها تابعة لها ، فلا يتصور أن يعرف للفظ موضع من غير أن يُعرف معناه ، ولا أن يتوحي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ، ترتيب ونظم إلا بأن يتوحي الترتيب في المعاني ، ويعمل الفكر هناك ، فإذا تم ذلك أتممتها الألفاظ وقفت آثارها . وإذا فرغ المتكلم من ترتيب المعاني في نفسه ، لم يحتج إلى أن يستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل يحددها تترتب له بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها^(٥٥) ، وأنه حال الظفر بالمعنى فإنه يظفر باللفظ ، ونحن لا نحتاج إلى أن نطلب اللفظ ، بل نطلب المعنى ، فنجد اللفظ إزاءه ، فبطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحال ، ولم يكن المطلوب أبداً إلا ترتيب المعاني^(٥٦) . ويدل الجرجاني على أن المعاني ليست تبعاً للألفاظ محتاجاً من يظن ذلك بأنه نظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ، ظن لذلك أن المعاني تتبع للألفاظ في ترتيبها ، والصحيح أن الألفاظ هي التابعة ، والمعاني هي المتبوعة بالنظر إلى حال المتكلم . ويرد الجرجاني على من يزعم أن الإنسان ، إذا هو فكر في نظم الكلام ، فكر في الألفاظ ، بأن ليست الألفاظ موجودة في النفس إنما معانيها ، وأن المعاني سابقة على اللفظ في الوجود^(٥٧) .

ويصدد بيان فضل طبيعة اللفظ بصفته صوتاً ، على المعنى ، يرفض الجرجاني أن يكون للفظ مجرداً من المعنى فضل في بلاغة الكلام ومصاحته ، فاللفظ لا يفضل غيره ولا يوصف بالفصاحة لصفة تعود إلى صوت الكلمات ، ومن حيث هي ألفاظ ونطق لسان ، وإذا كان ذلك وجب أنه إذا وُجدت كلمة يقال أنها كلمة فصيحة لصفة في اللفظ ، لا توجد كلمة على تلك الصفة إلا وجب لها أن تكون فصيحة^(٥٨) . ويرفض أن يكون صوت الحرف ومداقته وسلامته مما يتقل على اللسان سبباً في بلاغة الكلام ومصاحته . وقد جعلها البلاغيون مقياس فصاحة الألفاظ ، وهذا ما يريه الجرجاني بأنه شبهة ضعيفة يتعلق بها من يقدم على القول بغير روية ، فيدعي أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللغوي وتعديل مزاج الحروف حتى لا يتلاقى في النطق

حروف تتقل على اللسان . ويرى ان اللفظ لا يكون معجزاً حتى يكون دالاً^(١٨) ، أي حتى تكون له علاقة بالمعنى . وأنكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان سبباً في إعجاز القرآن ، إذ من المعلوم أن ليس النظم من مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان في شيء . وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً بالآ يكون في حروفه ما يثقل على اللسان ، لأنه لو كان يصح ذلك لكان يجب أن يكون السوقي والساقط من الكلام والسعساف الرديء من الشعر فصيحاً إذا خفت حروفه . وأعجب من هذا انه يلزم منه انه لو عمد عامد الى حركات الإعراب ، فجعل مكان كل ضمة وكسرة ، فتحة ، فقال : الحمد لله - بفتح الدال واللام والهاء - وجرى على هذا في القرآن كله ، ألا يستبته ذلك الوصف الذي هو معجز به ، بل كان ينبغي أن يزيد فيه ، لأن الفتحة كما لا يحفى أخف من كل واحدة من الضمة والكسرة^(١٩) . وهو ينبغي في (أسرار البلاغة) ان تكون فضيلة الكلام لجرس الحروف ولظاهر الوصف اللغوي ، إنما لتأثيره في القلب ، واستدعائه للفكر أي لمدى خدمته للمعنى بمناسبة له^(٢٠) . وتصدى هؤلاء الدين جعلوا الميزة للفظ دون المعنى . وتخيّلوه معزولاً عن المعنى ، ويصفهم بأنهم يطلقون اللفظ من غير معرفة بالمعنى ، وأنهم ساروا على التوهم والتحيل وعلى تقليد غيرهم حين رأوهم يفردون اللفظ عن المعنى ، ويجعلون له حسناً على حدة ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ، فظنوا ان اللفظ من حيث هو لفظ حسناً ومزية ، وان الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصحة ، وفصلوا بين المعنى الذي هو الغرض ، والصورة التي يخرج فيها^(٢١) . والجاحظ من هؤلاء الذين سار على أقواله المقلدون في شأن إعلاء اللفظ على حساب المعنى . وقد انتهى في ذلك الى ان جعل العلم بالمعاني مشتركاً ، وسوى فيه بين الخاصة والعامة ، وقال انها مطروحة في الطريق ، يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع وكثرة الماء وحبوبة السبك^(٢٢) . وهكذا ردّ الجرجاني على البلاغيين والفقاد الذين يجعلون لصفة الصوت معزولة عن المعنى فضيلة .

لقد تكلم هؤلاء البلاغيون والفقاد على اللفظ والمعنى منفصلين^(٢٣) ، ووصفوا اللفظ بالحلاوة والعدوية ، والرشاقة والرقّة^(٢٤) ، ويعكسها وصفوه بالغلظة والبشاعة ، واستحسنوا فيه حزالته ، وذمّوه بأن يكون متوعراً وحشياً ، أو ساقطاً سوقياً^(٢٥) .

وحببوا فيه الخفة ، فتشوّهوا الى الصوت الخفيض الساكن ونبوا عن الجهير

الهائل^(٥٧) . وميزوا بينه بذلك ، فكما تتميز أصوات الحيوانات ، فمنها صوت الببليل الذي يستلذه السمع ، وهو الحسن ، ومنها صوت الغراب الكريه الذي يتفر منه السمع ، كذلك أصوات الألفاظ ، فهي داخلة في حيز الأصوات ، لذا فإنها تتميز مثلها بالحسن والبشاعة أو الخفة والثقل^(٥٨) . ووصفوا المعاني بأنها جزلة ، عذبة ، حكيمة ، ظريفة ، رائقة بارعة ، فاصلة ، كاملة ، لطيفة ، شريفة ، زاهرة ، فاخرة^(٥٩) وذهبوا الى انه قد يصلح المعنى ويختل اللفظ ، وقد يختل المعنى^(٦٠) .

ولأنهم فصلوا بين الألفاظ والمعاني ، انفصلوا مذاهب في مناصرتها فمنهم من يؤثر اللفظ على المعنى ، فيحمله غاية ووكده ، ومن هؤلاء من يحبذ فخامة الكلام وجزالته ، ومنهم من يحبذ سهولة اللفظ فعني بها واغتفر فيها الركافة واللين المعرط . وكان بجانب هؤلاء من يؤثر المعنى على اللفظ ، فيطلب صحته ، ولا يبالي حيث وقع من حجة وخشونة^(٦١) . وكان كثير منهم على تفضيل اللفظ على المعنى ، لأنه عندهم أغلى من المعنى ثمناً وأعظم قيمة ، وأعز مطلباً ، أما المعاني فهي موجودة في طباع الناس ، يستوي الجاهل فيها والحنق ، ولكن العمل على حودة الألفاظ ، وحسن السبك ، وصحة التأليف ، فلو ان رجلاً أراد في المدح تشبيه رجل لما أخطأ أن يشبهه في الجودة بالفيث والبحر ، وفي الإقدام بالأسد ، وفي المضاء بالسيف ، وفي العزم بالسيل ، وفي الحسن بالشمس^(٦٢) . وهذا يشبه موقف الجاحظ الذي ذكرناه . وقد تمثل فصلهم بين اللفظ والمعنى بأن جعلوا البلاغة صفة للمعنى ، وجعلوا الفصاحة صفة لللفظ ، وقد رفض بعضهم ان تكون الفصاحة صفة لللفظ معزولة عن المعنى ، وهذا ذكرناه عن الجرجاني ، فصحیح ان للفظ طبيعته المادية ، لكنها لا يُنظر إليها إلا من خلال علاقتها بالمعنى . وقد وصف هؤلاء المعاني بأنها أرواح والألفاظ أجسادها^(٦٣) ، فهما من طبيعتين مختلفتين ، ولكنهما يلتقيان التقاء الروح بالجسد ، وعند هذا اللقاء يمطر روض البلاغة ويقجلى البيان^(٦٤) . وقد بذل هؤلاء جهوداً في سبيل الكشف عن العلاقة التي بين اللفظ والمعنى ، والتي تمثلت بظاهرة المحاكاة . وتحدثوا هم واللغويون عن هذه المحاكاة ، أكثر مما تحدث النحاة ، بسبب كونها أقرب الى الدراسات الذوقية والجمالية^(٦٥) .

ونعود الى النحاة بعد ان ذكرنا من خلالها البلاغيين والنقاد ، فإنهم أكلوا هذه المناسبة بين اللفظ والمعنى ودرسوها . ونبّه الخليل بن أحمد الى ان العرب قصدتها في نحو قولها : صرّ الجندب ، وصرصر الاحطب ، فكانهم تؤهموا في صوت الحنذب

مدا ، وهي صوت الأخطب نرجيعاً وتقطيعاً^{١١٦} . وأشار ابن جني إلى ما بيئه عليه
الحليل وكذلك سيبويه ، وإن الجماعة تلقت بالقبول له والاعتراف بصحته^{١١٧} . فلقد
بيئه سيبويه مثل الحليل إلى أمر هذه المناسبة ، ومنها العلاقة التي بين الألفاظ
ومعانيها في المصداق التي جاءت على صيغة (فعلان) فهي تأتي للاضطراب
والحركة ، وكلها على صيغة واحدة تجمعها ، يقول سيبويه : « من المصادر التي
جاءت على مثال واحد ، حين تقاربت المعاني ، قولك النّزوان ، والنّقزان ، والقمران ،
وأما هذه الأشياء فهي زعزعة البدن واهتزازه .. ومثل هذا الغليان لأنه رعزعة وتحرك ،
ومثله الغثيان ، لأنه تجيش نفسه وتورم مثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب
وتحرك .. وقد جاؤا بالعلان في أشياء تقاربت ، وذلك ~~لأنه~~ ^{لأنه} الغليان والحولان ،
شبهوا هذا حيث كان قلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان ، لأن الغليان أيضاً ~~تفتت~~
ما هي القدر وتصرفه . »^{١١٨} ونكر هذا في (باب ما جاء من الأبناء على مثال وجع
يؤجج وجعاً ، وهو وجع لتقارب المعاني) فقد جعلوا ما جاء من الأبناء التي نصيب
البدن والقلب من الذعر والخوف على بناء واحد : « أما ما كان من الجوع والعطش ،
فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان ، ويكون المصدر الفعل ، ويكون الفعل على
فعل يفعل ، وذلك نحو ظمى يظمأ وهو ظمان ، وعطش يقطش عطشاً وهو عطشان ..
وقالوا تكل يتكل تكلأ وهو تكلان وتكلى جعلوه كالعطش لأنه حرارة في الجوع ، ومثله
لهمان ولهي ولهف يلهف لهفأ . وقالوا حزنان وحزنى لأنه غم في جوفه ، وهو كالتكل ،
لأن التكل من الحزن . والندمان مثله وندمى وأما جريان وجري فإنه لما كان بلاءً
أصيبوا به بنوه على هذا ، كما بنوه على أفعل وفعلأ »^{١١٩} .
وقال في (باب ما يبنى على أفعل) أن الألوان « تبنى على أفعل ويكون الفعل
على فعل يفعل والمصدر على فُعلة »^{١٢٠} وذكر مثل هذا في « الحصول التي تكون
في الأشياء »^{١٢١} .

ومما قاله في أمر هذه المحاكاة أن تكثير المبني يقابل تكثير معنى ذلك
المبنى . « تقول كسرثها وقطعثها ، فإذا أريدت كثرة العمل قلت كسرثه وقطعثه
ومرثته .. وأعلم أن التحفيف في هذا جائز ، كله عربي ، إلا أن فعلت إدخالها ههنا
لتبيين الكثير . »^{١٢٢} وقال ذلك في (باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت ، متلحق
الروائد وتبنيه بناء آخر كما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت العمل ، وذلك قولك
في الهذر ، التهذار ، وفي اللعب التلعب »^{١٢٣} .

إلا أن الذي أطلال النظر في أمر هذه المحاكاة ، هو أن حَتَّى ، ويحثها مرات كثيرة ، وعُثِرَ عنها بتقارب الحروف لتقارب المعاني ^{٢٤} ، وتصاقب الالفاظ لتصاقب المعاني ^{٢٥} ، ومساوقة الصيغ للمعاني ^{٢٦} ، ومقابلة الالفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ^{٢٧} ، ومضاهاة أحراس الحروف أصوات الأفعال التي عُثِرَ بها عنها ^{٢٨} وإمساس الالفاظ أشباه المعاني ^{٢٩} ، وتبريل الحروف على احتذاء المعنى المقصود ^{٣٠} . ولاحظ أنهم كثيراً ما يجعلون الكلام عذارات عن المعاني وكلم إردابت العبارة شبيهاً بالمعنى ، كانت أدل عليه ، وأشهد بالفرص فيه ^{٣١} . وأكد أنهم يقصنون هذه المناسبة ، وإلا لكانوا عبروا بغير ما عبروا به « ألا ترى أنهم لو استعلموا لحن ، سكتان نجح ، لقام مقامه ، وأغنى معناه ، ثم لا أدمع أيضاً أن تكون في بعض تلك أغراض لهم عدلوا إليه لها ومن أجلها ، » ^{٣٢} ويرد على من يعتقد به أمر غير مقصود . « فإن قلت فهل أحرزت أيضاً أن يكون ما أوردته في هذا الموضوع شيئاً اتفق ، وأمرأ وقع في صورة المقصود ، من غير أن يُعتقد ، وما الفرق ؟ قيل في هذا حكم بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول ، وتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل . » ^{٣٣} ومن مظاهر هذه المحاكاة ، ما يقول أنه على سمت الصنعة التي تقدمت في رأي الحليل وسيبويه ، أي محاكاة نسبة اللفظ لمعناه ، ويقول أنه وجد أشياء كثيرة من مثل ما مثلاً به ، وذلك في المصادر الرباعية المصنعة التي تأتي للتكرير ، مثل الرعرعة والقلقلة ، فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر ، والمثال الذي تواترت حركاته للأفعال التي تواترت الحركات فيها ^{٣٤} . ومما يورده من هذه المحاكاة التي سبق لسيبويه أن نثنه عليها ، زيادة اللفظ أو المبنى لزيادة المعنى « فإذا كانت الالفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء ، أوحيت القسم له زيادة المعنى به » ^{٣٥} وذكر هذه المحاكاة في (قوة اللفظ لقوة المعنى) « منه قولهم جشش واحشوشش ، فمعنى جشش ، دون معنى احشوشش لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو » ^{٣٦}

ومن مظاهر هذه المحاكاة بسمية الأشياء بأصواتها ، فسموا بعراة عوى حكته لصوته ، والبط بطاً حكاية لأصواتها ، والواق للصرد لصوته ، ذلك أن هذه الأشياء تصدر أصواتاً والمتكلم يسميها بأسماء أصواتها ، وهذا ما مسرو به تشابه اللفظ وهو قال به « أن حَتَّى »

ومن مظاهرها أيضاً ، ما عُثِرَ به عن الأفعال التي تحدث في الحقيقة ، من

بصاهي الأصوات التي تنبعث من حدوث هذه الأفعال وذكر ابن جنّي أنه وجد الكثير من هذه اللفظ بصاهي بأحراس حروفه أصوات الأفعال التي عثره عليها ^{٨٨} . وشبه بعض أصوات الحروف بما يعبر ببعض الأفعال من أصوات « فإنياء لعظها ، نشبه بصوتها حقة الكف على الأرض ، والحاء لصحلها ، نشبه محالب الأسد وبراثر الدب وبحوهما ، إذا عارت في الأرض ، والثاء للبعث والبت للبراب . » ^{٨٩} وقد كوّنوا من مجموع هذه الحروف الفعل (بحث) فعُبروا عنه بالأصوات التي توافي البحث ، بل بهم عثروا ، يتتبع هذه الحروف وتواليها عن توالي مراحل عمليه البحث وتتابعها ، فقدموا ما بصاهي أول الحدث ، وهو صوت الباء ب بصاهي صوت وقوع الكف على الأرض ، ووسطوا ما بصاهي أوسطه ، وهو صوت الحاء ح الذي يصل صوت عرر ، ب محالب في الأرض ، وأخروا ما بصاهي آخره وهو صوت الثاء الذي بصاهي صوت بعث الثراث ^{٩٠} . ويتتبع ابن جنّي هذا النوع من المحاكاة في أمثلة أخرى ^{٩١} .

ومن أمثلة هذه المحاكاة ما أحروه للمناسبة التي بين صوت اللفظ ، والمعنى الذي يعبر عنه اللفظ ، بما يستشعرونه من معنى للصوت ، أي أثره في نفوسهم ، ومن ذلك ما ذكره ابن جنّي في (الاشتقاق الأكبر) من أن التقليل السنة للأصل الثلاثي الواحد تحتج على معنى واحد لأنها مادة واحدة شكّلت على صور مختلفة فكانها لفظه واحدة ، يعبر عن معنى واحد ، ومن ذلك مادة (كلم) و (قول) وما بحيء من تقليب تراكيبيهما ، نحو (ك ل م) ، (ك م ل) ، (م ل ك) ، (ل م ك) ، (ل ك م) ، وكذلك (قول) ، (قل و) ، (و قل) ، (و ل ق) ، (ل و ق) ، أي أن هناك مناسبة بين ألفاظها ومعانيها ولهذا تقارب ألفاظها بتقارب معانيها . ومن هذه المحاكاة ما يذكره من بهم قالوا ، (فصم) في الناس ، و (حصم) في الرص ، وذلك لقوة الفاف وضعف الحاء ^{٩٢} . فاحصم لأكل الرص كالنطخ والقثاء ، وما كان بحوهما من المأكول ارتطب ، ولعصم لصلب ناس ، فقال قصمت الدابة شعيرها ، وبحو دلب فاحناروا الحاء لرحوبها ليرطب ، وبفاف بصلابها للناس ومن دلب قولهم النصح لئماء وبحوه والنصح هو من ينصح ، فحعلوا لئماء برفها لئماء الصعيف والحاء - بعظها - بما هو أقوى منه ومن ذلك العد ، طولا والفظ عرصا وذلك أن انحاء احصر لمصوب ، وأسرع قطعاً له من الدال فحعلوا الطاء بمناحرة لعصع لعرض ، بمرية بمرعنه والدال المماطلة لم ص من لأثر وهو فصعه طولا ومن لب قولهم

الوسيلة والوصيلة ، والصاد أقوى صوتاً من السين لما فيها من الإستعلاء ، والوصيلة أقوى من الوسيلة ، وذلك ان التوصل ليست له عصمة الوصل والصلة ، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومعاسته وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له ، كاتصال الاعضاء بالإنسان وهي أعضائه ، ونحو ذلك ، والتوصل معنى يصعب ويصغر ان يكون المتوصل جزءاً أو كالحزء من المتوصل إليه . فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى ، والسين لضعفها للمعنى الأضعف^{١٣} . وهذا يعني ان للحرف الواحد في الكلمة دلالة على معناها ، فقصم وخصم ، كلاهما للأكل ، إلا ان الحرف الواحد الذي يعزق بين اللفظين هو الذي يعزق بين المعنيين ، فحرف الحاء هو الذي جعل الأكل للرطب ، والقاه جعله لليابس .

وقد اختلف النحاة في دلالة الحرف الواحد ، على معنى الكلمة التي يشارك في تأليفها ، فأنكرها الزجاجي : « فاما حروف المعجم ، فهي أصوات غير متوافقة ولا مقترنة ، ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والأفعال والحروف ، إلا انها أصل تركيبها . »^{١٤} ونكر في تعريف الاسم ان جراه لا يدل على شيء من معناه^{١٥} . وهذا غير ما يقوله ابن جني ، فقد لاحظ انهم جعلوا الحرف الأقوى من اللفظين الدالين على المعنيين المتقاربين للمعنى الأقوى ، والحرف الأضعف للمعنى الأضعف ، أي ان حرفاً واحداً هو الذي يؤثر معنى الفعل من الآخر .

ومن الامثلة التي أكد بها هذا ، الآية الكريمة : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزَهُمْ أَرْأَفًا ﴾^{١٦} أي ترعجهم وتقلقهم ، وهذا في معنى تهزهم هزاً ، إلا انه استعمل الفعل الذي فيه الهمزة ، لا الهاء ، لأن الهمزة أقوى من الهاء ، وهو أراد أقوى من الهر ، لأنك قد تهز ما لا يال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك . معبر بهذا الحرف الواحد عن قوة الهمزة^{١٧} .

لقد أكد ابن جني من خلال كل ما لاحظته ، العلاقة بين الصوت والمعنى ، فالمعاني تعبر عن نفسها من خلال أصوات معينة هي أنسب لها ، وأكثر تعبيراً عنها ، فالصوت له معنى لكي يرتبط بالمعنى الذي تعبر عنه الكلمة . ويسبب هذه العلاقة التي بينهما ، اقترنت حروف معينة بمعاني معينة . وقد ذكر ابن جني أيضاً الذي أعنى على هذا الموضوع بالأدلة ، ان حروف الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون ، إذا ما اقترنت بكلمة جاء في مقدمتها ، أو في نهايتها حرف العاء ، فكثر أحوالها ، ومجموع معانيها انها للوهن والضعف ونحوهما^{١٨} . ولاحظ ان التاء أخفت من الدال

والطاء ، فهي أكثر وهما منهما ، ولذلك «سنعملوها » في ليم إذا حذف لأنه قصد ،
ومسحوف في الحس عن العززد الذي هو النيباك في الأرض وبحوها وجعلوا الطاء
وهي على الثلاثة صوتاً للقرط الذي يسمع وقرط من العر ، وذلك لأنه موصوف بالقله
والدنه قال الله تعالى ﴿ مَقَلْنَا لَهُمْ قُرْدَهُ حَاسِسٌ ﴾^١

وهذا الذي أكده ابن حنّي ، قرره النحاة في در سبهم الوصفية للعه ، مما يؤكد
مخصصه عن دلالة الحرف الواحد ، ويمثل بما ذكره عن دلالة الداء أو الهاء من
حلال استعرائهم للعه فهما تدلان على التانيث ، وهما علم عليه « الهاء التي هي
علامة التانيث »^٢ أو علم التانيث^٣ ، وقالوا ~~« هاء التانيث »~~^٤ و « ناء
التانيث »^٥ . ولقد أكدوا الصلة بينهما لذلك « ولو سميت امرأة تصير ثم حُقِرَتْ
عقب صربية . بحذف الناء وبحيء بالهاء مكانها ، وذلك لأنك لما حُقِرَتْها حنّت
بعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال وكانت الهاء أولى بها من بين علامات
التانيث لشبهها بها ، ألا ترى أنها في الوصل ناء ، ولأنهم لا يؤنثون بالناء شيئاً إلا
سبب علامته فهي الأصل الهاء فالحفت في صريف الهاء حيث حُقِرَتْ لأنه لا تكون
علامة ذلك المثال أثناء كما لا تكون علامة ما يحيء على أصله من الأسماء التاء
« هـ من التحليل »^٦

سأدا اقتربتا باللفظ كان مؤنثاً ، مع ان التانيث قد يكون أصلاً في الكلمة فتكون
مؤنثة وينسب فيها علامة التانيث^٧ ، أي أنها مؤنثة بالنسبة أو الصيغة كالتانيث
عقرب وعناق وشمس ، وبت^٨ ولأنها علم على الأنثى عدوا الهاء بمنزلة كلمة
واحدة عند صاعدها إلى الكلمة لتدل على التانيث « وإنما هي بمنزلة اسم صم إلى
اسم ، فجعل اسماً واحداً . »^٩ وسبب إطلاقهما علامة على التانيث هو
مناسبتهم للمعنى التانيث ، الذي هو فرع على التذكير لدى العرب ، والفرع أضعف من
الأصل أي لدلالتهما على الصعف « ان المدكّر أخف عليهم من المؤنث ، لأن المدكّر
أول ، وهو أشد تمكياً ، وإنما يخرج التانيث من التذكير »^{١٠} ويقولون « إذا اجتمع
مدكّر ومؤنث جعل الكلام على التذكير لأنه الأصل »^{١١} . واقتران الهاء بمعنى
التانيث والصعف ، يذكره ابن حنّي في قول بعض من تحدّث عن بعض الشعر بأن
دحول الهاء الشعر أرخاه ، وأنها ما وُجدت في شيء إلا أرخته ، وأنها خفّتت
دنييه

وكما يدل صوت الحرف على معنى الكلمة ، يدل ما هو أقل منه في الصوت وهو
صوت الحركة على معنى الكلام ، وهو ما سنتكلم عليه

٢ . معرفة الصوت

تكم النحاة في (الدلالة الطبيعية) على طبيعته الأصوات واستشعارهم لصنعها ومعرفتهم لها ، وبهذا رنط علم الدلالة لديهم بنظريه معرفه ، وهي مما بهم به علوم أخرى ارنط بها هذا العلم بعد تطوره وتطورها
لقد قلنا ، انهم وصفوا المحاكاة بأنها محاكاة مقصودة ، وغير مقصوده ، وقد مشرو بهذا الحميد هذه المحاكاة من خلال عملية الإدراك والمعرفة فانتمكلم قد به من إدراكه لهذه المناسبة بين الصوت والمعنى تعبيراً مقصوداً بإرادته وقصده او غير مقصود كأنه يصدر عنه بصورة عفوية . وكان هذا صدئ لارتباط قصيه المعرفة لدى علمائنا ، بقدرة الإنسان على الفعل أو إرادته له وعدم ذلك . وقد افترس هذا الارتباط بنشأة نظرية المعرفة التي اقترنت بنشأة الفرق والمذاهب الإسلامية التي صامت للدفاع عن العقيدة الإسلامية .

وقد انقسموا بشأن قدرة الإنسان على الفعل الى خيرية وقدرية ، وإذا كانوا جميعاً قد اتفقوا على تحديد الإيمان بأنه معرفة الله ، وزعموا ان الكفر بالله هو جهل به ، فلا بد من ان يحتفلوا في قدرة الإنسان على المعرفة ، بناءً على اختلافهم في الجبر والاحتيار . وإذا كان بعضهم قد أكر آية قدرة للإنسان على الفعل ، وذلك لتقيد القدرة لله وحده سعياً الى إقامة مبدأ التوحيد ، وفي مشبهة الله للنشر ، فإن بعضهم الآخر منسقا مع مبدئه في القدر ، ذهب الى ان الإيمان بالله هو المعرفة الثانية . وهذه المعرفة الثانية هي المعرفة الناتجة عن النظر التي تختلف عن المعرفة الأولى التي يجدها الإنسان في نفسه دون نظر أو استدلال وهي ما يطلق عليه في اصطلاح المتكلمين التأخير ، المعرفة الضرورية . وهذا معناه ان معرفة الله عند هؤلاء تعد نتيجة لفعل إنساني هو النظر ، وهو فعل يقع بقدرة الإنسان وبحسب إرادته ويمكننا أن نلمح في هذه المرحلة الباكرة ارتباط قصيه المعرفة بالإيمان من جانب ، وارتباطها بالقدرة الإنسانية وحرية الاحتيار من جانب آخر . وظل هذا الارتباط بين المعرفة والقدرة والإيمان قائماً لدى المعتزلة ، وهي فرقة الإسلامية التي منها كثير من علماء اللغة والنحو ، كأبي علي الفارسي وابن جني ، وابن رمازي ، والجاحظ .. وغيرهم . وما قاله هؤلاء انعكاس بما دار بينهم

وبين الفرق والمذاهب الأخرى من حوار فكري وفلسفي ، دافع فيه كل منهم عن عقيدته . ولقد تكلموا في الفعل الإنساني ، وقالوا أنه ينقسم إلى فعل مباشر ، وهو ما يفعله الإنسان بنفسه ، وفعل متوَلَّد ، وهو ما ينحاز نطاق ذاته ، وذلك كأن يدعي الإنسان بحجر في ماء راكد ، فيتحرَّك الماء بحركة الحجر . فحركة الحجر بعد فعلاً مباشراً للإنسان أما حركة الماء فهي فعل متولد عن حركة الحجر ، وكان النقاش في الفعل المتولَّد ومدى مسؤولية الإنسان عنه ، إمتداداً للنبحث في مسؤولية الإنسان عن فعله نتيجة لقول (المعنلة) بقدرة الإنسان على الفعل . وكان رأي بعض هؤلاء ، المعنلة أن ما يعرف الإنسان كيهيته من الأفعال هو ما يقدر عليه ، ويعد فيما بعد مسؤولاً عنه ، سواء أكان فعلاً مباشراً أم متولِّداً . وأما بعضهم الآخر فقد ذهب إلى أن الفعل المتولَّد ليس فعلاً للإنسان في الحقيقة ، وإنما هو فعل لله جلَّ وعزَّ بإيجاب الحقيقة ، بمعنى أنه تعالى طبع الحجر طبعاً ، إذا دُفع ذهب . وليست فكرة الطبع هذه إلا محاولة لتأكيد القدرة الإلهية الشاملة التي تعبَّر عن نفسها من خلال قوانين طبيعية من صنعها وغير معروضة عليها من الخارج . وبصبح الإنسان نفسه ، بكل قدره على الفعل ، جزءاً من هذا القانون . ويعد الإدراك الذي يتولد عن حركة الحواس ، جزءاً من الأفعال المتولَّدة التي تقع عن الطبع الذي خلقه الله . إدراك المرئيات يتولَّد عن منح العين وبوجهها تجاه المرئي . وكانوا يقولون منه ، أن الله سبحانه يفعله بإيجاب الحلقة . ويذهب الجاحظ - الذي لا يختلف عن هذا ، بمنحى الفكري - إلى أن المعارف كلها ضرورية طبع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد إنما هي من فعل لله ، وإن وقع من الإنسان بطبعه ، باستثناء الإرادة التي يعذبونها هي الفعل الإنساني الذي تترتب عليه مسؤولية الإنسان عن فعله ، ومن ثم استحفاقه للثواب والعقاب .

وإذا كان الإدراك منحصلاً بالطبع ، وبالحواس ، فإنه فعل لله لأن الأفعال المتولَّدة التي تقع عن الطبع لله وليس من أفعال الإنسان ولا ترتبط بإرادته وقصده ، إنما هي شيء طُبِعوا عليه ، وأُحيثوا إليه من غير اعتقاد منهم لعلة ، ولا لفصل من القصور التي نسبت إليهم في قوائمه وأعراضه ، إنما هداهم الله لذلك ووقفهم عليه وجعل في صباغهم قبولاً وانطواءً على صحة الوضع فيه . فهو من المعرفة الإلهامية لا من المعرفة العقلية ، التي هي معرفة إسدلال ونظر وفعل مقصور وهي المرحلة التي عبت المعرفة الحسية . ومن هذا نحددهم بقانون بين المطبوع

والمصنوع في الأدب ، بأن المطبوع يأتي من الطبع المنقاد مسجراً والاسترسال
من عسى الصبح ، وهو غير المصنوع ، المتكلف ، الذي يجهد فيه الفكر والعقل^٢
وهو وصف البلاغيين والنقاد الشاعر المطبوع بالشاعر الملهم ، كأنه يتلقى معرفته
لهاماً ووحياً^٣

فالمعرفة التي تصدر عن الطبع ، لا خيار للإنسان فيها ، وإن تفسير لفظه
(لطبيعة) وألفاظ أخرى تتصل بها في المعنى أمثال (الغريزة) و (السجية)
و (السليقة) و (الحليقة) وغيرها يؤكد معنى الإنقياد والحدسية ، فهي كلها تدل
على الإلف والملاينة ، والإصحاب والمتابعة ، والتعريف على الشيء ، وتلخيص القوي
ببضخ ويوجد ، والإستكراه للشيء ، والإستقرار ، والسكون ، والحدس
والتثبيت^٤ ويذكر الحرحاني قول ساس في الطبع « الطبع لا يتغير ، ولست
بمستطيع أن أخرج الإنسان عما جبل فيه . »^٥ والمعرفة التي بالطبع ، لهذا
معرفة ثابتة ، لا يمكن الانصراف عنها ، وإن الإنسان مطبوع عليها كما يُطبع الديار
والدرهم ولهذا سموها المعرفة الضرورية .

وقد فرق الرمانى بين العلة الضرورية في اللغة والعلة الوضعية ، بأن العلة
الضرورية ليست بجعل حافل ، فهي تصدر صدوراً طبيعياً ، لا خيار أو لا قصد للمتكلم
فيه ، أما العلة الوضعية فهي بجعل حافل ، أي بقصد^٦ . ووصف ابن حنّي
ما طريقه الضرورة بأنه ما لا خيار فيه ، ولا بد منه ، وما لا يجري النحير له
والنحير إليه^٧

والمعرفة لضرورية هي المرحلة الأولى من مراحل المعرفة ، والثانية هي
- كما قلنا - المعرفة المكتسبة وهي الناشئة عن الإستدلال والنظر ، فهي عكس
الضرورية التي يجدها الإنسان في نفسه ، والتي ليست إكتساباً ولا تعلماً مما نواضع
الناس عليه ، فلا تعود إلى اتفاق أو إجماع ونبعية وشرع . يقول ابن حنّي عما مصدر
معرفة الحس والنفس « إن هذا موضع إنما يتحكم فيه إلى الحس والحس ،
ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ، ولا قديم ملّة ، إلا أن إجماع المحويين
في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كل واحد منهم إنما يريدك ويرجع بك فيه إلى
(التأمل والصنع) لا إلى التبعية والشرع »^٨ ولقد أكدوا تساوي البشر في
العلوم الضرورية التي مصدرها الحس ، يقول ابن حنّي « فإن طريق الحس موضع
تتلاقى عليه طبع البشر ، وينحكم إليه الأسود والأحمر »^٩

ومن المعارف التي يتلاقى عليها الحس العام ، العلم بالإعراب ، فالعلم به عند عبدالقاهر الجرجاني مشترك بين العرب ، لأنه ليس مما يستنبط بالفكر ، فيختلفون فيه ، إنما هو أصوات وألفاظ ، وسعال أن يكون للفظ صفة تستنبط بالفكر ، كأنه يريد أن يقول ، إنها تُستشعر بالحس فيحسونها جميعاً ، فيعرفونها معرفة مشتركة ، لأن المعرفة الحسية عامة ، فليس أحدهم بأن إعراب العاقل الرفع ، والمفعول به النصب ، بأعلم من غيره^(١٢١) . فهو من المعارف العامة ، التي يلتقي عليها البشر .

إن العلم الضروري الذي هو العلم الأول ، لا يصح أن يختلف عليه أثنان ، بل لا بد أن يتساوى فيه البشر إذا لم يكن هنالك لبس ، وهو على عكس العلوم النظرية أو الاكتسابية التي يتفاوت فيها البشر نتيجة تفاوتهم في قدراتهم على النظر والاستدلال . وهو من هذه الزاوية علم لا يحتاج إلى إثبات ، ولذلك نجد أن غاية المستدل على شيء ما أن يصل به إلى مرحلة أن يجعله كالمدرَك بالحواس وعندها يستغني في إثباته عن دليل لأن نهاية ما يبلغه المستدل على إثبات الشيء أن يردّه إلى المدرَك بالحاسة الذي هو أصل يستغني عن دليل^(١٢٢) . وهذا أكنه الروماني بتفرقته بين ما يعلم ضرورة ، وما يعلم بدلالة دليل عليه . فلم يقل عما يُعلم ضرورة أنه يعلم بدلالة دليل عليه ، لأنه لا يحتاج إلى دليل . ويقرر أن طريق الدلالة ، غير طريق الضرورة ، فالمعرفة الضرورية هي معرفة الشيء المحسوس بنفسه . أما المعرفة التي بالدلالة ، فهي المعرفة التي تكون بوساطة دليل يدل على الشيء ، فإذا رُئي وجه الشخص ، فالعلم به ضرورة ، وإذا رُئي الشخص من بعيد بالذي يختصه ، صار علامة ودليلاً عليه ، محصل العلم به . وكذلك الطريق المعلم بعلامة إذا رُئيَت العلامة علم ما فيه بدلالته ، وإذا رُئي ما فيه علم ما فيه ضرورة^(١٢٣) . وعبر الزجاجي عن المعرفة الضرورية التي لا تحتاج إلى دليل أو برهان بالمعرفة البديهية التي يجدها الإنسان في نفسه^(١٢٤) .

ومعنى ذلك أن المعرفة الضرورية أو الحسية ، تختلف عن المعرفة الإستدلالية التي هي مرحلة النظر ، هي أنها أكثر وضوحاً وبيّناً^(١٢٥) . وهي أوثق وأشد استحكاماً من المعرفة التي تستفاد من جهة الفكر ، كما يقول عبدالقاهر الجرجاني : « أن إنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خمي إلى جلي ، وتأتيها بصريح بعد مكبي ، وإن تردّها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر ، هي نشأته أعلم - نحو أن تنقلها من العقل إلى الإحساس ، وعما يُعلم بالفكر إلى ما يُعلم بالاضطرار والطبع ، لأن العلم

المستعاد من طريق الحواس - أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حد الضرورة -
يفضل الاستفادة من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام»^(١٢٦).

فهو - إذن - أمس بالنفوس رحماً وأقدم لها صحبة . والمشاهدة إذا كانت
مستفادة من العيان ومتصرفه حيث تتصرف العينان ، تحرك النفس ، وتمكن المعنى
في القلب^(١٢٧) . ولأن المعرفة الحسية ، أمس بالنفس رحماً ، وإنها يجدها الجميع في
نفسه ، وصفوا علل النحو ، بالعلل البرهانية ، لأنها تحتج بما يعود إلى ثقل أو خفة
الاصوات ، أو بما يستشعره حساً ، أي أن معرفته عامة فلا تحتاج إلى برهان عليه
لأن معرفته من الجميع ، برهان عليه . وقالوا عنها أنها أقرب إلى علل المتكلمين منها
إلى علل الفقهاء ، لأن علل المتكلمين تُعرف ويُقام عليها البرهان ، وليست كذلك علل
الفقه أو كلها ، فكثير منها لا يُعمل ولا تُعرف الحكمة من وراءه . أما علل النحو ، فهي
علل معروفة واضحة ، يتركها الجميع ، لأنهم يحتكمون فيها إلى نفوسهم وطباعهم
التي تكون برهاناً عليها . وإن النحاة يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو
خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه ، لأن وجوه الحكمة فيها خفية عنا ،
فلا تُعرف مثلاً الحكمة من جعل الصلاة خمساً دون غيرها من العدد ، ولا يرجع
وجوبها إلا لورود الأمر بعملها . وليست كذلك علل النحويين ، ومنها تعليلهم رفع
الفاعل ، ونصب المفعول ، فهم يحتجون بثقل الحال وخفتها على النفس ، فأكثر علل
النحو ، مواطنة للطباع ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ،
حسية طبيعية ، فناهيك بها ، ولا معمل بك عندها^(١٢٨) .

هناك - إذن - مرحلتان للمعرفة : الأولى حسية لا ترتبط بقدرة الإنسان .
والثانية ترتبط بها ، لأنها عقلية تقوم على التفكير والاستدلال . يقول عبدالقاهر
الجرجاني : « أن العلم الأول أتى النفس أولاً من طريق الحواس والطباع ، ثم من جهة
النظر والرؤية »^(١٢٩) ويسمى الذي يعلم بالحواس والطباع بأنه يعلم على حد
الضرورة ، فللمعرفة وسيلتان ، إحداهما : الحس ، وهو طريق معرفة المحسوس كاللفظ
الذي يُدرك بالسمع ، والأخرى القلب الذي هو وسيلة معرفة المعقول ، أو هي العقل
والفكر ، وليس العقل والفكر هما الطريق إلى تمييز ما يثقل على اللسان مما لا يثقل ،
إنما الطريق إلى ذلك الحس^(١٣٠) .

وما يُعلم بالفكر يبين ما يُعلم بالحس ، من جهة أنه علم إستدلالي يقع بعد نظر
وتفكير في حال المنظور فيه . وإنه - من هذه الزاوية - مباين للعلم الضروري بأنه من

حكمه جواز الرجوع عنه والشك في متعلقه . وهو مباين للعلم الضروري في انه بما يقدر عليه العالم ، فهو علم من فعل العبد ، ويقع تحت قدرته . ولذلك يسمى علماً كسبياً . وبعد ذلك ، فإن العلم النظري ليس علماً مبتدأ كالعلم الضروري ، بل هو علم يبنى على علم الحس والضرورة ، بمعنى انه لا يمكن أن يوجد أو يتوصل إليه إلا بعد وجود العلم الضروري^(١٣١) . ويجب على هذا ان يكون العلم النظري أو علم العقل قاضياً على صحة العلم بالحواس ، لأن به تعلم صحتها . وليست علوم الحواس قاضية على علوم العقل ، وحكماً على صحتها ، إلا على معنى انه لولا العلم بما يدرك بالحواس ، لما صح أن يعلم الإنسان سائر الأمور . أي ان هذه العلوم يرتبط بعضها ببعض ارتباط العلة بالنتيجة ، ولا يقضي الإدراك الحسي على العلوم العقلية ، ولا يحكم بصحتها ، والصحيح ان علوم العقل هي الحاكمة على علوم الإدراك الحسي^(١٣٢) .

ويربط ابن جنّي بين المعرفة الحسية والعقلية ، وان المعرفة العقلية تحكم على صحة المعرفة الحسية ، فيقول ان فصل العرب بين الحركات أدل دليل « على توقعهم الحركات ، واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر ، فهل هذا ونحوه إلا لأنعامهم النظر في هذا الفكر اليسير المتحجر من الأصوات ، فكيف بما موقه من الحروف التوام ، بل الكلمة من جملة الكلام »^(١٣٣) . فهم ينعمون النظر بما يوصل إليهم الحس من معرفة . وتؤكد أحاديث ابن جنّي انهم كانوا يتنوقون الحركات ، ثم يتأملون الكلام ، ويعطون كل موضع منه ما يناسبه من الحركات بناء على تنوقهم لها ومعرفتهم الحسية بها ، فيجعلون في موضع الرفع منها غير ما يجعلونه في موضع النصب ، فكان الإعراب عن بصيرة ، ولم يكن استرسالاً ولا ترجيحاً ، ولهذا اطراد وانقائت مقاييسه^(١٣٤) .

ننتهي من كل هذا الى أن المعرفة النظرية أو المعرفة العقلية ، هي التي ترتبط بقدرة الإنسان أو إرادته ، وقلنا ان المحاكاة المقصودة ترتبط بها ، لأن العقل يكون حكماً فيها على إجراء هذه المناسبة التي بين الصوت والمعنى . أما المعرفة الضرورية أو المعرفة الحسية ، فترتبط بها المحاكاة غير المقصودة التي تصدر عن الحس مباشرة ، وكان العقل غافل عنها ، وهذا ما يسمونه التعبير غير الواعي ، وهو ما عبّر عنه الفارابي بأن القطرة تلتبس بإجراء هذه المحاكاة من غير أن يُعتمد في تلك الألفاظ التي تجعل دالة على المعاني ، محاكاة المعاني . وإذا كانت المعرفة

العقلية تستند الى المعرفة الحسية وتبنى عليها ، فإن المحاكاة المقصودة التي تستند الى المعرفة العقلية تستند الى المعرفة الحسية كذلك . أي ان المعرفة الحسية هي الأصل الذي تستند إليه المحاكاة المقصودة وغير المقصودة . ان معرفة الصوت من المعرفة الحسية التي تستند إليها المعرفة القلبية أو العقلية ، والألفاظ أصوات تُعرف بالحواس ، وقد وصفوها أوصافاً حسية ، فمنتموها بالركة والعحامة ، والخفة والثقل ، وقالوا انه ثقل أو خفة تستشعران بالطبع أو باللسان وبالسَّمْع . فقال الرماني ان الخفة تستشعر باللسان أو بالطبع : « التخفيف : تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع . »^(١٣١) وذكر السكاكي ان الخفة تستشعر بالحس ، وانها مطلوبة بشهادة الحس والعرف^(١٣٢) . أما السَّمْع ، فهو الحاكم المطلق في الحكم على الألفاظ ، وإذا ورد عليه ما يصح ، انسدت طرقه ، ونفاه واستوحش عند حسه به ، وصديء له وتآذى به ، كتآذي سائر الحواس . فالعين تآلف المرأى الحسن وتقذى بالمرأى القبيح الكريه . والأنف يقبل المضم الطيب ، ويتآذى بالمنتن الخبيث . والغم يلتذ بالمذاق الحلو ، ويمج البشع القُر . والأذن تتشوف للصوت الخفيض الساكن ، ويتآذى بالجهير الهائل^(١٣٣) . وعلى العكس من ذلك إذا احلولى الكلام ، كان أسرع ولوجاً بالأسماع^(١٣٤) . وكانت هناك وسائل أخرى لمعرفة الصوت منها ، القريحة والفوق ، فهما وسيلتان للحس المرهف ، وقد عبّر عبدالقاهر الجرجاني عن هذه الوسائل بأنها آلة للفهم^(١٣٥) .

واستخدم ابن جنّي تعبير (نوق الحركات)^(١٣٦) الذي استخدمه الخليل للحرّوف^(١٣٧) ، ليميّز عن كيفية استشعار الأصوات ، فهي معرفة حسية ، وسيلتها التنوُّق ، كما عبّر عنها بالحس والاستشفاف ولطف الطباع ورقتها . ويؤكد ، وهو ما يعد من الدراسة الاجتماعية ان العرب أمة رقيقة الطباع ، ومما يدل على لطفتهم ورقتهم مع تنذّلتهم ، وبذاذة مظاهرهم ، مدحهم بالسساطة والرشاقة ، ونمهم بصدها من الفلظة والغبابة . ويورد ابن جنّي الأحاديث على حدة دكائهم وهراستهم ورقة طباعهم ، فنجدهم يستنقلون حتى الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أمضوا في ذلك الى ان أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك الى ان انتهكوا حرمتها فحذفوها . ثم ميّلوا بين الحركات ، فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجموا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، وما هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم^(١٣٨) . وقد يظنونهم أجفى طباعاً ، وأيبس طيناً من ان يصلوا من النظر الى هذا القبر اللطيف

الدقيق ، الذي لا يصح لذي الرقة والدقة من العلماء أن يتصوره ، إلا بعد أن توضح له أنجازه ، بل أن تشرح له أعضاؤه^(١٤٣) . ويقول انه لو حاول أحد أن يثنيهم عن التماس الخفة ، لعبت طباعهم وما طاوعته : « أفلا ترى الى هذا الاعرابي ، وأنت تعتقده جافياً كزاً ، لا نمثاً ولا طيعاً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو الى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هر ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلني مع سومه وتساند الى سليقيته ونجره »^(١٤٤) .

ويورد ابن حنّي كلمة (الكراهة) ليدل على احتكامهم الى الطبع والنفس ، والنصرافهم عما يستكروهون الى ما يحبون مما يخف على النفس والحس^(١٤٥) . ويعلل المسائل اللغوية من خلال الإستكراه والميل للإستقلال والإستخفاف ، ويضرب الأمثلة ويذكر الأحكام والآراء التي يريد أن يؤكد من خلالها انه يمكن تعليل كل أحكام اللغة وأوصاعها حتى الضرورة من خلالها^(١٤٦) . ودعا الى البحث عن علل ما استكروها عليه ، واضطروا إليه من خلالها . ويحاول هو أن يستعين بها في تفسير بعض ظواهر اللغة ، منها المهمل ، وهو المتروك للإستقلال ، وما رُمض استعماله ، فلتقارب حرومه ، وهذا مما ينفر الحس منه ويشق على النفس تكلفه^(١٤٧) . ويقول ان كل علل اللغة تكمن في الاستقلال والاستخفاف إذا لم نستطع إصدار التعليل العقلي المناسب^(١٤٨) .

إن الخفة والثقل لا تستشعران باللسان فقط ، إنما بالنفس أو بالقلب أو العقل ، ذلك ان ما يُعرف بالحواس يؤول الى معرفة نفسية أو عقلية قد تخرج على حكم المعرفة الحسية وتخالفه ، لذا يفرون من الخفيف الى الثقيل ، وذلك إذا كثر الخفيف في كلامهم حتى يملوه ، فينتقلون من حال الى حال ، لأن المحبوب إذا كثر مل^(١٤٩) . فالمعرفة العقلية توجه الحسية ، وقد قلنا انها حكم عليها . وقد تكلم سييويه على إحساسهم بوقع الكلام من خلال أعاظ (يستثقلون) و (يستخفون) يعبر عن وقعه النفسي لديهم فالنكرة أخف من المعرفة وهذه أثقل ، والجمع أثقل من الإفراد ، والأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول ، وهي أشد تمكناً . والمذكر أخف عليهم من المؤنث ، لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التانيث من التذكير . والكلام بعضه أثقل من بعض كما يقول سييويه ، معبراً عن إحساسهم بالكلام .^{٥٠}

يقول ابن حنّي ان الأسبقية التي منحوها لبعض الأشياء ، إنما هي لقوة

إحساسهم بها ولتأثيرها النفسي فيهم . فرتبة الاسم في النفس ان يكون قبل الفعل ، والفعل قبل الحرف ، وهم يعنون بقولهم ان الاسم أسبق من الفعل ، انه أقوى في النفس ، وأسبق في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان ، فاما الزمان ، فيجوز أن يكونوا عند التواضع قُئِموا الاسم قبل الفعل^(١٥١) .

فالإحساس بالأصوات ومعرفتها هو بالطبع أو الحس وبالنفس ، وهم يعبرون عما يستشعرونه بالنفس أو يعقلونه بما يحسون به ، وقد ذكر الأمدى انهم عندما يعبرون عن إحساسهم بالكلام بانهم يتذوقونه ، فيقولون (فلان حلوا الكلام) و (عذب المنطق) أو (كان ألفاظه فتات السكر) فهذا كلام الناس على هذه السياقة ، وليسوا يريدون اللسان ، ولا عنوبة في الفم ، وإنما يريدون عذبا في النفوس ، وحلوا في القلوب^(١٥٢) .

٣ - الحالة الطبيعية للإعراب

١ - علامات الإعراب : الصوت والمعنى .

قلنا ، ان الحروف والألفاظ تدل على معاني عامة توحى بها أصواتها ، وان المتكلم قد يراعي هذه الدلالة وهو يضع هذه الحروف والألفاظ علامات على المعاني التي تعبر عنها . ومن هنا نشأت ظاهرة المحاكاة ، ودلالة الألفاظ على معانيها دلالة طبيعية . ولقد درس النحاة الصفة الصوتية لعلامات الإعراب وربطوها بالمعاني التي وضعت علامات عليها . ودراساتهم لها مظهر من مظاهر اهتمامهم بالدراسات الصوتية التي نشأت ضئيلة عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما من بصريين وكوفيين ، نحويين وقارئين للقرآن وفلاسفة ، حتى وصلت على يد ابن جني الى مستوى الدراسات المتقدمة ، خاصة في كتابه (سر صناعة الإعراب) .

وقد شاعت آثار الدراسات الصوتية التي قام بها الخليل وسيبويه من بعده وابن جني في نواح مختلفة من الدراسات العربية ، وأول ما نجده من ذلك ، ما صنعه أصحاب المعجمات اللغوية ، فإنهم لم يتركوا شيئا من كلام ابن جني أو من قبله في ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام والحذف والزيادة ، ونحو ذلك إلا نقلوه عنهم ، وسلموا لهم القول فيه ، واعتقدوه القول النهائي فيما هم بصده . وكذلك صنع أصحاب الاداء القرآني (التجويد) ، فقد نظّموا لهم دراسات وقواعد اشتقوها من دراسات الخليل وتلاميذه . ومن دراسات الكوفيين ، وألموا في ذلك كتباً كثيرة . كذلك

استفاد من هذه الدراسات علماء البلاغة والنقد ، وخاصة فيما سموه فصاحة اللفظ المفرد ، وما قالوه في هذا راجع الى ما قاله الخليل أو ابن جني .

ومن أحسن ما عرض له الخليل في دراسة الأصوات ، وصف الجهاز الصوتي ، وهو الحلق والعم الى الشفتين ، وتقسيمه إياه الى مناطق ومدارج ، يختص كل منها بحرف أو مجموعة حروف . وما أشار إليه أيضاً من « نوى الحروف » لبيان حقيقة المخرج . وكذلك قوله في الحركات انها أبعاض حروف المد ، فقد هُدي بذلك المتفوق في ذلك الى مقاييس صحيحة ، أقر كثيراً منها علماء الأصوات المحدثون .

ونجد هذه المباحث عند ابن جني في (سر صناعة الإعراب) موضحة ، مبينة بياناً شافياً ، كما نجد عنده شيئاً جديداً ، لعله اقتبسه من دراسات الفلاسفة للأصوات ، وهو تشبيه الحلق بالناي (المزمار) . وتشبيه مدارج الحروف ، ومخارجها بفتحات هذا المزمار التي توضع عليها الأصابع . وهي لمحة تدل على قوة ملاحظة وصحة فهم ، وتشير منذ قديم الى حاجة دارسي الأصوات الى الاتجاهات العملية التطبيقية المعتمدة على الامتحان الآلي . ويؤن في هذا الكتاب ، ما يعرض للصوت في بنية الكلمة من تغير يؤدي الى الإعلال أو الإبدال ، أو الإغغام ، أو النقل أو الحذف^(١٢٣) . وتكلم في عدد حروف المعجم وترتيبها على مذاقها وتصنعها ، وصحح ما في كتاب العين من خطأ واضطراب في ذلك . وبين الصفات العامة للحروف ومخارجها ، وهي ستة عشر مخرجاً . وبين أقسامها ، فتكلم على المجهور منها والمهموس والشديد والرخو والمتوسط والمطبق والمنفتح ، والمستعلي والمنخفض ، والصحيح والمعتل ، والساكن والمتحرك ، والأصلي والزائد ، والبذل والمبحرف والمكرر ، والمشرب والمهتوت ، وحروف الذلاقة والإصمات^(١٢٤) .

وقد اهتم النحاة بدراسة حروف المد واللين ، أو حروف العلة ، كما سموها^(١٢٥) ، وهي الواو والياء والالف ، وسموها أيضاً الحروف المصوتة^(١٢٦) . وبينوا قرابتها من بعض الحروف كالنون والهاء^(١٢٧) والهمزة^(١٢٨) . وبينوا معنى حروف المد واللين بانها التي يمد بها الصوت^(١٢٩) . واستعمل سيمويه تعبير (بعضها) على الحركات الماخوذة من حروف المد^(١٣٠) . وكذلك ابن جني^(١٣١) ، وغيرهما . وهو تعبير الخليل كما قلنا . ونكر ابن جني ان حركات الإعراب تمتد في الصوت فتكون حروفاً كوامل ، وهذه الحروف قد يمتد بها الصوت ، فتكون أطول صوتاً ، وذلك إذا وقعت بعدهم الهمزة أو الحرف المدغم^(١٣٢) . فهذه الأصوات تختلف في طولها وإمتدادها . ويصف

ابن جنّي الواو والياء والألف بأنها الحروف التي اتسعت مخارجها . وإن أوسعها وألينها الألف ، والصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو « والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال . أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين ، غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر ؛ وأما الياء فتجد معها الاضراس شغلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضفت ، وتفاخ الحنك عن ظهر اللسان ، فجرى الصوت متصعداً هناك ، فلاجل تلك الفجوة ما استطال . وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الإنفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت . فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصخر . »^(١٣٣) فالأصوات تتباين أصداؤها وتختلف أجراسها تبعاً لاختلاف الضغط عليها لاختلاف مخارجها أو مواقعها من الحلق والفم . فالصوت يجري في الألف غغلاً بغير صنعة ، مستطيلاً أملس سائجاً^(١٣٤) لأنه لا يتعرض لضغط أو حصر وهو ما يتعرض له صوت الياء والواو . وهذا هو سبب خفة الألف وثقل الواو والياء على اللسان .

إن الصفات التي ذكرها لهذه الحروف والحركات التي جعلوها علامات على معاني الإعراب ، والتي ارتبطت لديهم بهذه المعاني ، هي صفة الخفة والثقل والضعف والقوة ، فوصفوا بعضها بالثقل ، وبعضها الآخر بالخفة : « لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة »^(١٣٥) ، وبهذه الصفات وصقوا الحروف التي أخذت منها « الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء »^(١٣٦) وإن « الياء أخف من الواو ، والواو أثقل »^(١٣٧) . ويتفق النحاة على أن أثقل الحركات وأقواها ، (الضمة) كما أن أضعف الحركات وأخفها ، (الفتحة) ، وإن (الكسرة) في رتبة بين الضمة والفتحة ، لأنها أخف من الضمة وأثقل من الفتحة^(١٣٨) . وبذلك اختلفت هذه الحركات في قرابتها بعضها من بعض : « أن المفتوح إلى المحفوض أقرب منه إلى المرفوع ، لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها ، فهي إلى الكسرة أقرب »^(١٣٩) . ويقول السيوطي في الجرامه لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب^(١٤٠) . وكما أكد ابن جنّي العلاقة التي بين الألف والياء وإنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو^(١٤١) ، أكد ما بين الواو والياء من القرابة وقوة النسب . وبسبب هذا التقارب الذي بينهما ، فإن كلا منهما تجذب الأخرى ، كما يحدث بين الحرفين إذا تقارب مخرجاها ، نحو الدال والطاء والذال ، فعلمت الواو للكسرة

فيلها ، وانياء للصمة قبلها^{١٢٠} .

ويذكر ابن جني من أمثله التقارب والفتاد الذي يحدث بين الحركات والحروف ان يكون صوب كس منها مشوباً بالآخر ، لكنه لاحظ ان صوتي الواو والياء لا يشوبهما صوب الالف ، كما لاحظ قبل ذلك ان الالف لا تقوى على ان تحذب إليها الواو والياء مدغليهما اليها^{١٢١} . وبفسر هذه الحالة ، بأنه يعود لاختلاف مواقع محارج الحركات ، فمن « الفحة اول ، لحركات ، وأدخلها في الحلق ، والكسرة بعدها ، والصمة بعد بكسرة ، فإذا بدت بالفحة ، وبصعدت تطلب صدر الفم والشفتين ، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والوو ، فجار ان تشمها شيئاً من الكسرة أو الصمة ، لنطرفها إيهما ، وبو تكلفت ان نشم الكسرة أو الصمة رائحة من الفحة لاحتحت الى الرجوع الى أول الحلق ، فكان في ذلك انتفاص عادة الصوت يتراجع الى ورائه وبركه التقدم الى صدر الفم ، والمفود بين الشفتين ، فلما كان في إشمام الكسرة أو الصمة راحة الفحة هذا الانعكاس والبعض ، ترك ذلك فلم يتكلف البتة^{١٢٢} .

نقد كاتب «بصفت الصوتية لهذه الحروف والحركات ، في الثقل والحفة ، قابولاً يحكم وجودها في الكلام ، فكانت العرب تفر من الثقيل الى الخفيف ، ومن ذلك انها تفر من الصمة والكسرة الى الفتح ، وبني هي أخف الحركات ، كما تفر الى السكون فقد صارت الفحة السكون في انهما يهرب إليهما مما هو أثقل منهما^{١٢٣} . فسور بينهما في العدول إليهما عن الصمة والكسرة المستقلتين^{١٢٤} . وبسرر ابن جني من أحاديث الاستتقال والاسنحاف ، كما يقول ، انه لا يجد في الثاني - على قلبه حروفه - ما أوبه مصموم إلا القليل ، وإنما عامته على الفتح ، نحو هل ، ويل ، وقد وكذلك ما جاء من الكلم على حرف واحد ، عامته على الفتح ، إلا الأقل ، ولو عري هذا القليل من المعنى اندي يصطره الى الحركة الأخرى ، لما كان إلا مفتوحاً . ولا نجد في الحروف المنفردة نوات المعاني ما جاء مصموماً ، هرباً من ثقل الصمة^{١٢٥} ومنه أيضاً ان المعنى على الفتح أكثر من المعنى على الكسر ، والمبني على الضم . أقل من المعنى على الكسر^{١٢٦} .

وبسبب من كلام ابن جني ان صفة الثقل لا تعني القوة ، والحفة لا تعني الصعف ، فقد فصل بين ثقل الصمة وقوتها « ان (الضمة) وإن كانت أثقل من الكسرة فإنها أقوى منها »^{١٢٧} . ويعتقد ان صفة القوة والصعف تتصلان بالمعنى

لديه وتتصل صفتا الثقل والحفة بنطق اللسان لهما ، فقد لا يعني ، سنشعار تفهما على اللسان إحساساً بعونها ، إنما قوتها ناعمة مما يدركه العقل أو تستشعره النفس من وقع أصواتها ، إذ تجد بها وقعاً حليلاً تهابه وترفع قدره ، ولذلك تقربها بالمعاني المهيبة الحليمة . ولقد قلنا إن معرفة الأصوات معرفة حسية ، ومعرفة نسبية أو عقلية هي حكم على المعرفة الحسنة ، وإيهما قد تختلفان ، فما يستحسسه الحواس قد تدفع منه النفس وبطله ، كما قرر ابن حني في كلامه سبق . وما تستغله الحواس قد نحلله النفس ونحس له قوة وهيبه .

ولقد قلنا إن النحاة ذكروا في تفسير علم ارتباط معاني الإعراب بالعلامات الدالة عليها هذه المناسبة التي بين ما يستشعرونه من أصواتها بالحس وبالفهم ومعاني الإعراب التي هي ثلاثة معانٍ الفاعلية ، والمفعولية ، والأصافه ^١ ، والتي عتروا عنها بالعمد والوصلات أو المسند والمُسند إليه وغير ذلك وبحسب هذه المعاني تحت ثلاث أو أربع حالات هي ، الرفع والنصب والجر والحرم عند من عده إعراباً سموا بها هذه المعاني ، أو العلامات التي نعتز عن هذه المعاني « وذلك أن الإعراب عناه عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف ثم بهم بما وحدوا هذه الحركات قد أثبت له على معانٍ ، وصار اختلافها علماً لاختلاف المعاني ، كالفاعلية والمفعولية والأصافه ، جعلوا لها في هذا الحد أسماء مفردة ، فالرفع إذا سم للضمه ، المنصبة بحال معلومه ودلاله مخصوصة ، وكذا (انصب) و (الجر) اسمان لفتح والكسرة الدالين على المعنيين المخصوصين « ^٢ فالرفع ليس اسماً للضمه مطلقاً ، ولكن الصمة التي تدل على معنى من معاني الإعراب ، وكذا النصب والجر « فالرفع لفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه » ^٣ وبذلك ميزوا بين الحركات التي نعتز عن هذه المعاني ، وحركات البناء التي لا نعتز عنها بأن ميزوا الأولى بأسماء الحالات الأربع ، وتركوا علامات البناء « فالرفع ، والنصب والجر للمعرب ، ونصب والفتح والكسر للمبني » ^٤ وكان هذا التمييز مذهب البصريين فقد فصل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمى ^٥ حركات الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً وحرماً ، و (حركات البناء) صماً وفتحاً وكسراً ووقفاً للفرق بينهما ، فإذا قيل هذا الاسم مرهوق أو منصوب أو مجرور عم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه ، يجوز رواله ودخول عامل آخر ، يحدث عمله ، ووقع انكساره في الفرق بهذا اللفظ ، وأعنى عن أن يقال صمه حدثت بفعل ، أو

فدحه حدثت بعامل ، أو كسرة حدثت بعامل ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار وقد خالفه الكوفيون ، وسموا (الصمه) اللارمه رصما و (الفدحه) اللارمه نصبا ، و (الكسرة) اللارمه حرا^{٨٦} .

بعد ترك الحاء الحركات التي تقرن بالكلمات المبنية باسمها ، التي قالوا بها مأخوذة من حركة الهم عند إصدارها . فاسم الصمه من صم ، شفتين عند النطق بها ، والفتحة من فتح الهم ، وكأنه ينتصب في نطقها ، والكسرة من حر الفك الى الأسفل فكانه ينعكس أو يسقط ويهوي الى الأسفل^{٨٧} . وذلك لأن حركة الكلمة المبنية لا تعثر عن معنى إعرابي ، بل تعثر عن أنفسها فقط^{٨٨} . أما الحركات التي تقرن بالكلمات المعربة ، فقد قربوها بأسماء الحالات الإعرابية ، حتى سموها هذه لحركات بأسماء الحالات ، فعالوا ، رفعه ونصبة وحره^{٨٩} لأنها تعثر عن المعاني التي تدل عليها هذه الحالات . ولا بد أن تتعلق هذه التسمية كذلك بارتباط المعاني الوظيفية التي تعثر عنها حركات الإعراب والتي تنصوي تحت هذه الحالات بـمعاني اللغوية لأسماء هذه الحالات ، وإلا فلا داعي لهذه التمييز الذي كانوا له فاصدين في التسمية بين حركات الإعراب وحركات أسماء . ولو رجعنا الى المعاني اللغوية لأسماء هذه الحالات الإعرابية ، نوجد ارتباطاً بين معانيها اللغوية والمعاني الوظيفية التي تعثر عنها هذه الحركات ، وسنعمد الى ذكر المعاني اللغوية والوظيفية التي تدل عليها الرفع والنصب والجر والحرم وكذلك المعاني التي تدل عليها في الكلام علامات الرفع والنصب والجر والحرم ، لكي نربط بين المعاني الوظيفية لهذه الحالات والمعاني اللغوية لها أولاً ، ولكي نعمل ثانياً الربط (لغوي ووظيفي) بين هذه المصطلحات التي وضعوها على هذه الحالات والعلامات الإعرابية التي تعثر عنها بما استشعروهم من معانيها التي يبنونها في الكلام ، أي ما استشعروهم من معاني لأصواتها ، لأنهم بمعاني الوظيفية واللغوية لحالات الإعراب ، وهو ما عبر عنه بالدلالة الطبيعية لأصوات هذه العلامات على معاني حالاتها في الإعراب وبعد ذكرنا بهذا فالوا ان الصمه مثلاً ، هي الأصل في الدلالة على حالة الرفع و ن حروف قد تنوب عنها فيها ، هي الواو والألف والنون وينبئنا بما سوف نتكلم في دلالته هذه العلامات على الحالات الإعرابية على علامة التي هي أصل في الدلالة على هذه الحالة نون غيرها ، لكي ننصح بعلاقة بينهما ، أما العلامات التي تنوب عنها فلا بد ان تكون هناك مناسبة بينهما سوغت هذه لبيانها ، فإعراب المصارع الذي هو صم و د

الجماعة وألف الاثنين وياء المحاطمة « في الرفع ثبات النون »^{٨٨} ، وهذه النون تسمى نون الرفع ، وتسقط في الحزم والنصب^{٨٩} . ولقد اختلفوا حرف النون علامة في الإعراب كحروف المد واللين وذلك لمصارعته إياها وأنه يقع كثيراً بدلاً منها^{٩٠} ثم إن حروف المد واللين عثرت في الأفعال الخمسة عن الفاعلين ولهذا احتاجوا إلى إتحاد علامة غيرها للتمييز عن معنى ثبوت الفعل فأتحدوا النون التي هي مربية منها لذلك^{٩١} . وسنداً بحاله الرفع من هذه الحالات الإعرابية

الرفع .

في دلالة اللغوية ضد الوضع ، ونقيض الحفص ، وهو من العلو ، يقال ارفع الشيء ارتفاعاً إذا علا والمرفوع ، المكرم . ومنه القول إن الله يرفع من يشاء ويخفض فهو نقيض الدله وخلاف الصعة ومنه يقال للرجل ربيع ، إذا شرف والرفع بقرب الشيء من شيء ، ومنه يقال . رافعت فلاناً أي الحاكم ، ورافعاً إليه ، ورفعه إلى الحكم ، أي عزّيه منه ، وقدمه إليه ليحاكمه وارتفاع الشيء على هذا عدم ، وليس هو من الارتفاع الذي هو بمعنى العلو ويقال برق رافع أي ساطع^{٩٢}

وليس المعنى الاصطلاحي للرفع ، يعبد عن معناه اللغوي ، فلقد كانوا يقصدون فيه هذا المعنى اللغوي وهناك رواية تذكرها المصادر القديمة ، تفيد أن يحيى بن يعمر بن للحجاج خطاه في مرآة بعض الآيات القرآنية ، إذ كان يقرأ بالرفع حين كان المنصوب ، فقال له « عليك برفع ما يوضع ، ونصب ما يرفع »^{٩٣} وهي رواية أخرى من « » . « » وهو منصوب^{٩٤} . فنعرف من هذا أن مصطلح برفع ضد الوضع أي يعني به النصب ، والنصب وضع ، والرفع ضد الوضع أو الانصاع فهو ارتفاع وهنم والارتفاع والانصاع امران ينصلان بالمعنى ، ولا علاقة لهما بحركة الرفع عند نطق الحركة في الكلمة ، وهو ما يحاول به بعض النحاة تفسير مصطلح برفع ، فالمبني برفع حركته للأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شئيه ، وعند ضم السمع برفع من مكانيهما فالرفع من نوارده الضم وبواعه على هذا^{٩٥} كما يقولون

ومن ارتفاع الرفع لديهم وهونه إن نسبوا إليه العمل ، فذهب النكويون إلى أن المبدأ برفع بحر والجر برفع المستند ، فهما برفعان وفي المحاوره التي حرك بين الحرمي والقرء ذكر لحرمي كلاً من المستند والجر مرفوع في نفسه محار

أن يرفع الآخر أما ما كان في موضع الرفع فلا يقوى على العمل^{١١} ولقد علموا رفع الفعل المضارع بوقوعه في موقع الاسم ، مرفوعاً كان الاسم أو منصوباً أو مجزوراً^{١٢} . وبذلك لأن الاسم أول ، وإن الرفع أول أحوال الاسم ، مما يقع موقعه يرتفع لهذه العلة . وليس عامل الرفع في المضارع هو فقد الناصب والحارم . وهذا ما أبد به الرماني سيبويه وغيره^{١٣} .

ولقد وصفوا المرفوعات بصفات تدل على قيمة معدوية فهي العمد في الكلام لأنها الأقوى ، ووضعوا العصلات بأنها الأضعف « العصلات أضعف من العمد وأكثر منها »^{١٤} . ولقد بين ابن يعيش ، شارح « المفصل » سبب تقديم مؤلفه ، كلامه في الإعراب على المرفوعات « لأنها اللوازم للحملة والعمدة فيها ، والتي لا تحلو منها وما عداها فصلة ، يستقل الكلام بونها ثم قدم الكلام على الفاعل ، لأنه الأصل في استحقاق الرفع . »^{١٥} والفاعل هو الذي قام بالفعل أو هو صاحب أو فاعل الفعل ، كما عثر سيبويه^{١٦} ، فهو المقتدر عليه ، ولهذا استحق الرفع ، ولأنه يأتي أولاً في الكلام ، ويتقدم غيره « قال الخليل أول الحركات الصفة ، لأنها من الشعة ، وأول ما يقع في الكلام ، الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يعتمد أول الحركات لأول الأشياء . »^{١٧} وقال الرماني « حمل الرفع للفاعل لأنه أول لأول ، وذلك تشاكل حسر ، ولأنه أحق بالحركة القوية ، لأنها ترى بصم الشعير من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع »^{١٨} والمستند ، أول ، ولهذا رفع « إن المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الإبتداء ، فأعطى أقوى الحركات وهو الرفع »^{١٩} . وجعلوا الرفع للعمدة . « الرفع : وهو إعراب العمد »^{٢٠} وإن « علة الرفع في الاسم ، ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام »^{٢١} ولصاحب الحديث ، والمسند إليه حديث ، يقول ابن حنبل « ولو شاء لمأطله ، فقال له ولم صار المسند إليه العمل مرفوعاً ؟ كان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والصفة أقوى لحركات ، فجعل الأقوى للأقوى »^{٢٢} ولقد جعلوا الصفة والواو ، دلالة على الفاعل والمستند الذي يشبه الفاعل في كونه مسنداً إليه ومحدثاً عنه^{٢٣} . وهو معنى يدل على قيمة واقتدار ، فدلوا عليه بصوت ناسبه ولكنه قد يُرد على هذا التفسير بأن العرب عثرت على الفاعل في الأفعال الخمسة ، مرة بالواو ، ومرة بالألف ومرة بالياء فنقول لقد استوت هذه العلامات في كونها تدل على الفاعل ، ولكنها اختلفت في كونها في يعملون وتعملون على جماعة الفاعلين الذكور ، وفي يفعلان

على المثنى ، وفي تعليين على الفاعل المفرد المؤنث . ففي الأول اجتمع التذكير والجمع ، وهما عنصرا قوة ، لذا رموا له بالو . أما الثاني فالمثنى أقل من الجمع ولكنه أكثر من المفرد ، لذا رموا له بالالف التي فيها قرب ومناسبة للياء (التي رموا بها للمفرد) إلا أنها ليس فيها كل انكسار الياء واستفعالها . أما الثالث : فالإفراد والتأنيث عنصرا ضعف ، لذا رموا له بالياء . لقد وصفوا الصمة ، كما مر معنا ، بأنها أقوى الحركات ، ووصفوها بالثقل ، ووصفوها بأنها أول الحركات . ولهذا اقتربت هذه الحركه ، بالمعاني القوية والمقدمة ، وبهذا ربطوا بين الصمة ، أو ما يستشعرونه من طبيعتها الصوتية ، ووقعها في حسهم ونفوسهم ، والمعاني النحوية التي تعبر عنها . فالرفع له معنى عام تنصوي تحته كل المرفوعات ، وهذا المعنى العام يناسبه صوت صمة ، معبروا بها عنه بسبب هذه المناسبة التي بينهما ، فهو من هذه المحاكاة التي تحدثوا عنها . وبذلك اهتدى النحاة الى سر الارتباط بين هذه الحركات والمعاني التي تعبر عنها .

ولقد وقف النحاة في استقراءهم للغة على معاني أحرل للرفع في الكلام . تدل على المعنى العام للرفع ، ومن هذه المعاني

إدلاله على وقوع الحدث (في الفعل) قال النحاة ان الفعل يدل على الحدث والرمز ، وذكروا ان اختلاف الحركات في المضارع ، يدل على اختلاف الرمز ولم يجعلوا اختلاف الحركة دليلاً على ما يتصل بوقوع الحدث وعدم وقوعه ، مع أنهم لاحظوا هذه الدلالة في كلام العرب ويمثل سيبويه على حالة الرفع في الفعل المضارع بالفعل الذي اقتربت به أداة الاستقبال ، قائلاً : « الرفع سيعمل »^{١١} والفعل هنا من جهة الرمز للمستقبل ، والمستقبل يكون منصوباً أيضاً ، فهل يكون الرفع هنا دلالة على الاستقبال مع ان النصب دلالة عليه كذلك ؟ ولقد مر بنا أنهم ذكروا أنهم يحالون بين الحركات عند اختلاف المعاني ، والمعاني هنا لم تختلف ، واختلفت الحركات . فهل يكون هذا الاختلاف لمعاني أخرى ؟ لو نهينا هذه الحملة التي ذكرها سيبويه ، بإدائه النفي والاستقبال (لن) لانتصب الفعل ، يقول سيبويه في (باب في الفعل) « وإذا قال سوف يفعل ، فإن نفيه لن يفعل »^{١٢} والعرق الذي نلاحظه بين الفعلين ، ليس في دلاليتهما على الزمن ، فالأثنان للمستقبل ، ولكن في دلالتهم على وقوع الحدث ، وعدم وقوعه . ففي حالة الرفع وقوع الحدث مؤكد . وفي حالة النصب ، فإن عدم وقوعه مؤكد كذلك . فالرفع إذن ، دلالة على وقوع الحدث

هذا ، والفعل المستقبل دلُّ على تحقق الوقوع ، وكان مرفوعاً « فإذا قال : ذهب ، فهو دليل على ان الحدث فيما مضى من الزمان . وإذا قال سيذهب ، فهو دليل على انه يكون فيما يستقبل من الزمان ، فعليه بيان ما مضى ، وما لم يمض منه ، كما ان فيه اسناداً على وقوع الحدث » ^{٢١١} .

لقد لاحظوا ان الرفع يدل على تحقق وقوع الفعل ، وسوف نمثِّل ببعض الأمثلة ، يقول سيويوه . « كتبت إليه ان لا تقل ذلك ، وكتبت إليه ان لا يقول داك ، وكتبت إليه ان لا تقول داك . فاما الحزم فعلى الأمر ، واما النصب فعلى قولك ، لنلا يقول داك . واما الرفع ، فعلى قولك . لأنك لا تقول داك أو بأك لا تقول ذلك ، تحبزه بأن ذا قد وقع من أمره . » ^{٢١٢} يدل الرفع على الوقوع ، ودلُّ النصب على عدم الوقوع « وتقول « حسبته شتمني فاثب عليه » إذا لم يقع الوثوب ، ومعناه . لو شتمني لو ثبت عليه وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قولك ألسنت قد فعلت فافعل » ^{٢١٣} .

وقالوا انه لا يحور في الفعل المضارع الواقع بعد العاء العاصبه العطف على ما قبله ويكون إعرابه كإعراب الفعل الأول الذي قبل العاء . وكذلك يحور فيه القطع من الأول ، ويكون مرفوعاً ، ومعناه انه واجب التحقق ^{٢١٤} ونكروا هذا المعنى للمضارع المرفوع في المثال (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وهو أحد وجوه الإعراب الثلاثة له « ولو رفع لنهاه عن أكل السمك ، وأوجب له شرب اللبن ، أي أنت ممن يشرب اللبن » ^{٢١٥} ، فشرب اللبن واقع في الرفع .

وقريب من دلالة الرفع على التحقق ، دلالته على الثبوت والتمكن والاعتلاء والعلبة ، وهو التفسير الذي يقترحه ابن حنَّي لعلة رفع غير بعض الأفعال المضارعة « وفصل للعربية طريف ، وهو إجماعهم على محيء عين مضارع فعلته إذا كانت من فاعلي مصمومة البتة . وذاك نحو قولهم ضاربي مصريته أضربه ، وعالمبي فعلته أعلمه ، وعاقلي - من العقل - أعقله ، وكارمني فكرمته أكرمه وفاحرسي ففحرت ، أفخره ... ووجه استقرابنا ان حُصَّ مضارعه بالضم ... وإذا كان الأمر كذلك ، فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم ، نحو أكرمه ، وأضربه . وعلته عندي ، ان هذا موضع معناه الاعتلاء والعلبة ، فدخله بذلك معنى الطبيعة والحيزة التي تغلب ولا تغلب ، وتلازم ولا تعارق . وتلك الأفعال بابها . فُعِلَ يفعل ، نحو ، فَعُهَ يعق ، إذا أحاد العقه ، وعُلِمَ يعلم ، إذا أحاد العلم .

ورويها عن أحمد ابن يحيى عن الكوفيين صُرِّت اليَدُ يَدُه على وجه المصالحه وكذالك
بمعتقد نحن في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل
حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بني منه الفعل مقليل ما أفعنه ، نحو
ما أشعره .. وكذلك ما أقتله وأكفره هو عبدا من قتل وكفر تقديرأ ، وإن لم يظهر في
اللفظ استعمالاً « ٢٦ » .

ومن دلالة الرفع على التثبوت واليقين ، ان الحروف الناصبة للمضارع التي نفيد
ما لم يقع ، وما يكون توقعاً لا يقيناً ، لا تستعمل في موقع الرفع « ٢٧ » وهو موقع
اليقين والتثبوت . جاء في كتاب سيبويه « وبلك قولك قد علمت أن لا تقول ذاك . وقد
نيقنت أن لا تفعل ذاك ، كأنه قال انه لا يقول ، وانك لا تفعل .. ولبست « أن النبي
نصب الأفعال ، تقع في هذا الموضع ، لأن ذا موضع يقين وإيجاب « ٢٨ »

وبدلالة الرفع على الثبوت ، فسروا سبب اختيار سيبويه الرفع على النصب في
بعض المواضع : « ولأن الرفع أثبت ، احتار سيبويه في قول القائل رأيت زيدا فإذا
له علم علم العقهاء ، الرفع وفي مثل ، رأيت زيدا فإذا له صوت صوت حمار
النصب . والسر في الفرق بين الرفع والنصب ، ان في النصب إشعاراً بالفعل ، وفي
صيغة الفعل إشعاراً بالتحديد والطور . ولا كذلك الرفع ، فإنه إنما يستدعي اسماً ، ذلك
الاسم صفة تامة ألا نرى ان المقدّر مع النصب نحمد الله الحمد ، ومع الرفع
الحمد ثابت لله أو مستقر « ٢٩ » .

فالجملة الاسمية نفيد الثبوت ، والعلمية ، التثقل والتعير ، فإذا أراد المتكلم أن
يحبر عن حصول دائمة لازمة فيعلم يحث عنهم أحبر بالجملة الاسمية
لا الفعلية « ٣٠ » ، وهذه تقتض بالرفع

ومن معاني الرفع التي أشار إليها المعنى اللغوي ، القرب والدنو والقصر ، ولهذا
فسروا علة نصب المنادى المضاف والنكرة التي يلحقها التنوين بأنهما يصولان
وينتصبان . في حين يرتفع المعرد غير المنون لقصره ، يقول سيبويه « ورغم الحيل
انهم نصبوا المضاف نحو يا عبدالله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً
حين طال الكلام ، كما نصبوا ، هو قبلك ، وهو بذك ورفعوا المعرد ، كما رفعوا قبل
وبعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المعرد كما
تركوه في قبل « ٣١ »

ولعله من دلالة الرفع على القرب والدنو ، لزوم المصارع إذا دل على الحال

لرفع « فلو كان المصارع بمعنى الحال وحب رفعه ، لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً »^{٢٢٢} . فالحال هو الزمان الأقرب إلينا ، لذا رفعوه ، وبصنوا الزمان الأبعد وهو المستقل المسوق بأنوات النصب^{٢٢٣} ، وينسب إلى أن الفتحة علامة الفعل العاصي ، لأنه بعيد .

وقد تكون منزلة المصارع لديهم واستحقاقه للرفع ، أن رتبة أسبق الأرمّة فلا يسبقه إلا العدم . فالأشياء تكون معدومة ، ثم توجد ، لتتحول إلى ماضية فيما بعد ، فالمصارع أسبق من العاصي^{٢٢٤} . ومن هنا كانت رتبته متقدمة هي النفس « أن المصارع أسبق رتبة في النفس من العاصي ، ألا نرى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ، ثم توجد فيما بعد^{٢٢٥} » ولما كان المصارع أول الحوادث ، أعطى أول الحركات ، وهي الرفع . وذكرنا من فصل المصارع عندهم أنه ارفع عن صفة الجاء إلى شرف الإعراب^{٢٢٦} .

ومما يقتضيه الرفع في الكلام ، التعريف ، ففي كلام سيبويه على المنادى تعرف منه أن المنادى معرفة وإن لم يقتضِ بأداة تعريف ، لأن النداء قام مقام التعريف وكان مفروضاً أن يتساوى في هذا التعريف المنادى المرفوع والمنصوب . ولكن سيبويه والخليل يقربان المَعْرِفَ بالرفع ، فما كان معروفاً فهو المرفوع^{٢٢٧} ، وغيره منصوب ، كان المَعْرِفَ إزداد معرفة مما يكسبه إياه النداء من التعريف فاستحق الرفع واقتضاه الرفع بالتعريف إنما هو ميزة مُنَحَت للمَعْرِفَ لمنزله التعريف . ونلاحظ في المنادى النكرة ، أنهم فصلوا بين ما يقصده المتكلم منها وبين ما لا يقصده بأن جعلوا المقصود منها أي المعروف مرفوعاً ، وغير المقصود ، أو غير المعروف منصوباً^{٢٢٨} . وقد يفسر هذا الاقتضاه بين الرفع والتعريف بأن المعرفة ثقيلة لديهم^{٢٢٩} ، والصمة والواو علامتا الرفع ثقيلتان ، فجعل الأثقل للأثقل ومن دلالة الرفع على التعريف ، هو أن الصفة قد تقطع عن الموصوف عند اشتهار الموصوف بالصفة وتكون مرفوعة « بعيد القطع أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد ، فإذا قلت رأيت علياً زين العابدين ، علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تحصى على أحد ويُرَاد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم ، لأن العلم إذا كان لا بتعريف إلا باللقب ، فإنه لا يجوز قطع لقبه ، لأنه لا قطع مع الحاجة . وهذا نظير الصفة المقطوعة ، فإن البعت المقطوع بعيد أن المنعوت اشتهر بهذه الصلة ، وأن المحاطب يعلم من انصافه بها ما يعلمه المتكلم . ولا يصح انقطع في المنعوت إذا كان المنعوب لا يتصح إلا بالبعث »^{٢٣٠}

هذه من المعاني التي تعبر عنها حالة الرفع في الكلام ، وهي سبب الجمع بينها وبين العلامة الأصلية التي وُضعت للدلالة على الرفع . وقد استقرأوا ما تدل عليه هذه العلامة في الكلام فوجدوه يناسب المعاني التي تدل عليها حالة الرفع ، فمن المعاني التي تدل عليها الصمة والواو ، علامتا الرفع ، أن الواو علامة على الجمع^{٢٢٢} والعطف الذي هو جمع ، أو ضم^{٢٢٣} ، أو إدخال حكم اللفظ الثاني في حكم الأول^{٢٢٤} ، أو إشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول^{٢٢٥} ومن المعاني التي تدل عليها الواو التذكير^{٢٢٦} « وإنما جعلتها واواً ، لتفرق بين المدكر والمؤنث »^{٢٢٧} . وقد ذكرنا أن المدكر لديهم هو الأول ، وهو الأصل

ومن المعاني التي تدل عليها الواو والصمة ، التذكير ، فقد تكون الصمة في الاسم دلالة على حال الاسم قبل تصغيره . « لم ضم أول الاسم المصغر^{٢٢٨} قبل لوحيهين (أحدهما) أن الاسم المصغر يتصغر المكر ، ويدل عليه ، فاشبهه فعل ما لم يسم فاعله . فكما بني أول فعل ما لم يسم فاعله على الضم ، فكذلك أول الاسم المصغر . »^{٢٢٩} وهذا يعني أن ما لم يسم فاعله يتصغر الفاعل ، وأن الصمة التي هي أوله دليل على الفاعل المحدوف ، فهي علامة الفاعل وقد تكون الضمة هنا أيضاً دليلاً على التصحيح والإستعظام ، لأن الفاعل غير معروف ومسنبهم ، والنفس يستعظم ما كان مستنبهاً « والشيء إذا كان منهماً كان أعظم في النفس لاحتماله أموراً كثيرة »^{٢٣٠} وانها « متطلعة الى فهمه ولها تشوق إليه . »^{٢٣١} وعن تصغر اللفظ ما يدل على المعنى الذي يرتبط به ذكر النحاة ، أنه إذا قصد أن يُبنى معنى ما ، فإنه لا بد من نصص الكلام ما يدل على المعنى المنهني ، وإلا فإنه لا يقيم المعنى الحديد ، فإذا أُريد تقليل الكثير ، فيجب أن يؤن بالكثر ويُشار الى تقليله ، أي أن دلالة اللفظ على أحد المعنيين المتناقضين ، لا بد أن تنصص الإشارة الى صده . وهذا قالوه عن سبب عمل زُب في النكرة ، فهي « لما كانت تدل على التقليل ، والنكرة تدل على الكثير ، وجب أن تنصص بالنكرة التي تدل على الكثير ليصح فيها التقليل . »^{٢٣٢} فالمعنى الذي يريد أن ينهني ، يجب أن ينهني لينهني .

ومن المعاني التي تقترب بها الواو ، الندبة ، وهي تفجع وتوَجع ، وحال جلى ، لذا استدعى المقام استعمال الواو التي تدل على الأمور الجلية ، هي حين استعملوا الباء في النداء ، وقد استعملوها كذلك في الندبة إلا أن الواو هي التي يحب استعمالها فيها^{٢٣٣} .

النصب .

مثلاً لاحظ النحاة المناسبة التي بين صوت الواو أو الهمزة ، والمعاني الوطيفية التي تجمع كلها تحت معنى (الرفع) ، أو تلتقي كلها في هذا المعنى العام الذي يناسبه صوت العلامات التي وضعوها عليه ، لاحظوا ذلك أيضاً فيما بين صوت الألف أو الفتحة التي وضعوها بأنها أحف الحركات والمعاني التي يجمعها معنى النصب الذي نذكر منه المصادر اللغوية أنه يدل على الإعياء والتعب ، وأنه وضع الشيء ورفعه ، فهو يعني في جانب منه الإصراع وهو المعنى الذي ذكره للنصب في الإعراب نحى بن يعمر وهو يفسر للحجاج كلامه . وقيل النصب أن يسير القوم يومهم ، وهو سير لين ، وقد تصبوا نصاً ، وقال بعضهم معناه جدوا في السير ، وهذا يشير إلى معنى اللين ، ومعنى التعب في النصب . والنصب كذلك صرب من أعالي الأعراب وقد نصب الراكب نصاً إذا غنى النصب ، وهو عناء بهم يشبه الحذاء ، إلا أنه أرق منه وهذا المعنى أشار إليه ابن جني في الحصائص^{٢٤٢} ، فإن أعرابياً فصيحاً ذكر مصطلح النصب مقترناً بصفة الحقة وعشره بأنه من (النصب) الذي هو نوع من الإنشاء حفيف لديهم ، والنصب في الإعراب ، صد الرفع كما بقول الخليل^{٢٤٣} ، أي أنه ضد المعاني التي ذكروها للرفع. ومن معاني النصب المفعولية ، وقد سمو المفعولات المنصوبات ، وهي كثيرة . ومعنى المفعول هو الذي وقع عليه فعل الفاعل^{٢٤٤} . أو أنه يتصل بهذا الفعل أو الحدث انصلاً ما كأن يكون ظرماً بالحدث ، وقع فيه الحدث ، فهو مفعول فيه . أو علته للحدث ، فهو مفعول لأجله . ولقد سموها جميعاً مفعولات لأن الحدث مفعول للفاعل، لأنه فعل الفاعل ، وكل ما ينصر بالحدث مفعول أبصاً . والمفعول بهذا ليس كالفاعل في المعنى ولقد ذكر النحاة هذا سفاوياً بينهما فقالوا أن « الفاعل أقوى من المفعول .. الذي هو الأصعب »^{٢٤٥} وينظروا إلى الفاعل على أنه صد المفعول في معنى^{٢٤٦} ، وبهذا أطلقوا على الكلمات التي لاحظوا فيها معنى «فاعليه ، المرفوعات ، وأطلقوا على الكلمات التي لاحظوا فيها معنى المفعولية والقهر والإحصاع المنصوبات ، أي المتصعات بأن وقع عندها فعل الفاعل ، وهو من المعنى العام الذي نذكره المعجمات للنصب وقد ذكرناه بالمنصوبات بمعنى التي أجهدت وأنصت بفعل الفاعل ، ولهذا مئروا بين منزله المرفوع والمنصوب « ولم بحر لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع »^{٢٤٧} . وسموا بمفعولات والمنصوبات فصلة ، والنصب جعلوه علم المصه^{٢٤٨} . ولقد قلنا أنهم

جعلوا الرفع الذي له أسبق الحركات في الرفع بلعمد التي قالوا «بها أصل في استحقاق الرفع ، لأن الكلام لا يستعني عنها وهي أصل الكلام أما المنصوبات والمحرورات فلهم فائدة ولكن لا يبطل معدمت أصل الكلام فالرفع يستعني عنهم وهم يهتقران إليه ، وبهذا نفدتم المرفوعات لأنها بلوارم للحملة ، وبأحرز المنصوبات وانمحرورات لأن الكلام يستقل دونها ^{٢٤} » ووصف ابن حني المرفوع بأنه الأثقل والأثقل ، والأثقل هو المنصوب ، والأثقل هو المنفرد والمفعول هو المنحدر ، ووصف بضمه بأنها أثقل الحركات وأثقلها ^{٢٥} ، فكانت للأثقل والأثقل وهو مرفوع وجعلوا الحفيف للأخف ، وللأصعب وهو المنصوب ^{٢٦} .

ومن المعاني التي تناقض فيها البصيص الرفع ما لاحظوه من أن الرفع يدل في الفعل على تحقق الوقوع ، أما النصب فيدل على نوقع وقوعه وعدم الثبوت من حيث لأن لأفعال المنصوبة تدل على المستعمل ^{٢٧} وهذا لم يثبت وقوعه وقد مر تحت في (الرفع) ذكر هذا المعنى للنصب الذي أورده له النحاة ولذلك قالوا أن بحروف النصب تدل على المستعمل مع أفعال التثنية (كعلمت) ، لأنه موضع خبر وينب ^{٢٨} . يقول المنزه عن الحروف الخاصة التي (يقع على أفعال المصارع منبذتها وهي صلاتها ولا تقع مع الفعل حالاً لأنها لم تقع في الحان ولكن بعد استيفائها « لا تلحق بعد كل فعل ، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون نوقعاً لا يعيها ، لأن اليقين ثابت وذلك قولك أرجو أن تقوم يا فتي ، وأخاف أن يذهب يا فتي ولو قلت أعلم أن تقوم يا فتي لم يحر ، لأن هذا شيء ثابت في علمك فهذا من مواضع (ن) الثقيلة ، نحو أعلم أنك تقوم يا فتي ^{٢٩} » وكما يدل المستعمل على عدم الثبوت من وقوع يحدث بدن على نفي وقوعه إذا سببه أداة نصب ونفي وهذا هو الفرق بين الفعل المصارع والمفرد بالسير والفعل المنفي بل ، وقد ذكرنا هذا في الرفع .

وإذا كان الرفع يدل على البدو والقرب ، وهو ما يفيد المصارع الدال على الحان يدل نصب على البعد وهو ما يفيد المصارع المنصوب الدال على المستعمل ولقد علل الخليل نصب تذكره والمصاف في المبادئ بضمهم « وقال الخليل أن أريد النكرة فطالب فحلب بضمه المصاف » وإذا دل الرفع على التعريف دل النصب على التكثير وقد قلنا انهد ذكر في المبادئ أن مرفوع معرفة وقالوا في النكرة مرفوعة أنها نكرة مقصودة ، ليمحوها

سبباً للرفع^{٢٥٦} وجعلوا النصب ملزماً للتذكير « لأن التنوين لازم للتذكير على كل حال والنصب »^{٢٥٧} .

الجزء أو الحفص .

وإذا لاحظنا المعاني التي تدل عليها ، المحرورات والياء والكسرة في سبيل أن يصل إلى المعنى العام الذي يضمها ، فإننا نجد هذا المعنى يوصل بالمعنى اللغوي للحر والحفص فالحر في اللغة الحذب ، والحازة هي الإبل التي تحز جزاً أي تقارحطمها وأرقبها ، كأنها محرورة والجحر ، هو المسيل ، والجارور كل مكان ينحط إليه الماء من عل ، وهو في سفل كأنه يحز إليه الماء ، والحر ، التأثير في الأرض^{٢٥٨} أما الحفص فهو بقيص الرفع ، والتحقيص مذك رأس البعير إلى الأرض . وامراه حافصه الصوت ، وحفيصه لصوت حفتة ، لبيته ، وحفص صوته لأن وسهل والحفص الدعة ، والحفص ، لين العنبر وسعته . وحفص عليك أي سهل وسكن قلبك وحفص الطائر جناحه ألامه وصمه إلى حبه لبسكن من طيرانه وحفصي عليك أي هوني عليك ولا تحزني^{٢٥٩} . والكسر في اللغة ، الصعف والعنبر ومنه الحديث . بسوط مكسور أي لين ضعيف . وانكسر العجيين ، أي لأن واخنمر وصلح لأن يحبر . وانكسر الحر هتر، وكسر من طرفه عص منه والكسر أحس القليل ، والكسر عظم لبس عليه كبير لحم ، والكسر في الحساب ما لا يبلغ سهماً ناماً^{٢٦٠} . وقد حاول بعض النحاة أن يفسروا اسم الحر والحفص في الإعراب بأنه من جر الفعل الأسفل أو حفصه عند النطق بالمجرور أي إزاله إلى أسفل ، وهو ما يقابل رفعه^{٢٦١} . وهذا التفسير لا يلاحظ معنى الحر أو الحفص في الإعراب .

ذكر النحاة أن الحر علم الإصافة^{٢٦٢} ، وأن معنى الحر هو الإصافة ، وذلك أن أحروف الجازة تحر ما قبلها فتصيفه أو توصله إلى ما بعدها كقولنا ، مررت بريد ، فالباء أوصلت المرور إلى ريد . وكذلك المال لعبدالله وهذا علام ريد . وسمى تحليل وسبويه حروف الحر حروف الإصافة^{٢٦٣} ، وأنها توصل معنى الفعل وتعييه على المعدي إلى ما بعده . ولأن الحرف يوصل معنى الفعل إلى المجرور أو يعديه إليه ، أو يوقعه عليه ، فإن المجرور في الأصل مفعول للفعل والإصافة مفعوليه إلا أن علامتها الكسرة والياء اللتان هما قريبان من الفتحة والالف وقد لاحظ النحاة كثرة من أمثله هذا التقارب بينهما ، واستقارب بين المنصوب والمجرور فلقد « وافق نصب الحر في الأسماء »^{٢٦٤} منها أن المجرور يعطف عليه بالمنصوب مثل مررت بريد

وعمر^{٢٢٢} ، ومنها ان حذف حرف الجر يوحي انصباب الاسم عند الكوفيين^{٢٢٣} .
وبلاحظ ان النصب يحمل على الجر في الإعراب وبالعكس كما في جر الممنوع
من الصرف ونصب جمع المؤنث السالم^{٢٢٤} . ومنها تشابه علامه إصمار المنصوب
المتكلم وعلامة إصمار المحرور المتكلم^{٢٢٥} . وقد عللوا الإيمانه في الفتح بشبه الباء
بالالف^{٢٢٦} . ومنه استواء الجر والنصب في التثنية والجمع ، وعشر المبرز استواء
الجر والنصب في التثنية والجمع « لاسنوائهما في الكتابه ، يقول مررت بك ورأيتك
وسنواؤهما انهما مفعولان ، لأن معنى قولك مررت برید أي فعلت به هذا »^{٢٢٧} .
وقال الزجاجي « ألا ترى ان قولك ضربت ریداً ومررت برید ، سواء في المعنى في
انهما مفعول بهما . ألا ترى ان أحدهما أوصلك الفعل إليه بغير حفص ، والآخر وصل
إليه بحرف حفص ، فلما استويا في المعنى استويا في التثنية فضم المنصوب في
التثنية الى الحفص لذلك . ألا ترى انهما استويا في الكناية أيضاً في قولك رأيتك ،
ومررت به ، ورأيتك ومررت بك وما أشبه ذلك »^{٢٢٨} ويذكرون أيضاً انهما استويا
بالكناية لمناسبه النصب للجر دون الرفع لأن كلاً منهما فصلة - ومن حيث المخرج -
لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين ، فعملوا
بالتشابه بالمعنى ولعرب مخرج الفتحه من الكسرة ، وعللوه بالتقارب الصوتي بين
الفتحة والكسرة « ان المفتوح الى المخفوض أقرب منه الى المرفوع لأن الصممه أثقل
الحركات والفتحة أحفها فهي الى الكسرة أقرب . »^{٢٢٩} .
ويقول بعض النحاة ان العرب أرابت أن تميز ما يصل إليه الفعل بوساطه
الحرف مما يصل إليه بنفسه ، فعملته محروراً ، إذ لم يبق من علامات الإعراب غير
الكسرة بعد ان استحوت المرفوعات على الصممه ، والمنصوبات على الفتحة^{٢٣٠} .
فالكسرة إذن لمحصص التمييز ، إلا بنا نحد كلاماً لاس حني ، يذهب فيه الى ان العرب
لا تعدل عن حركه الى أخرى إلا لمعنى ، يقول . « وكذلك جميع ما جاء من الكلم على
حرف واحد عاميه على «فتح .. وقليل منه مكسور .. ولو عري ذلك من المعنى الذي
اصطوره الى الكسر لما كان إلا مفتوحاً . »^{٢٣١} لأن كل حركة معترية بمعنى بالرفع من
ان إحداها تنوب عن الأخرى . وانها أكثر التصاقاً بأحد المعنيين وانها تدل عليه في
الأصل ، فالالف والفتحة ، ندلان في الأصل على معنى النصب ، وتدل الياء والكسره
في الأصل على معنى الجر « دلالة الياء على الحر أشبه من دلالتها على النصب
لأن الياء من جنس الكسرة . والكسرة في الأصل تدل على الحر فكذلك

ما أشبهها . « ٢٧٥ » ونحاول من خلال استقراء ما تدل عليه الكسرة والياء في اللغة ان نعرف هذا الفرق في المعنى بين المنصوبات والمجرورات ، بالرغم من تقاربهما ودلالتهما على المفعولية . فمن المعاني التي تعبّر عنها الكسرة وهو قريب من معنى المفعولية ، أن أول أسماء الأدوات التي يعالج بها مكسور وذلك لأن الإنسان يمارس العمل بها ، فكان معنى المفعولية يقترب بها ، قال سيبويه في (باب ما عالجت به) . « أما المقصر و لذي يُقصر به والمقص المكان والمصدر ، وكل شيء يُعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن وذلك قولك محلب ومنتحل ... والمخر ، والمحيط ، وقد يحيى على معال نحو مقراض ومفتاح ومصباح . « ٢٧٦ » ومعنى المفعولية والتذليل لاحظه ابن جنّي في بعض الألفاظ التي يعتدل عليها ، والدلالة عليه الكسرة ، فهي للشيء الموطوء المعتدل عليه ، يقول : « من ذلك قولهم للمسلم : مرقاة ، وللدرجة مرقاة ، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي ، وكسر الميم يدل على انها مما ينقل ويعتدل عليه وبه كالمطرقة والمنزر والمنجل . « ٢٧٧ » .

وعندما بحث ابن جنّي في قوة المعنى لقوة اللفظ ، وجد ان نحو تكثير اللفظ الذي يصحبه تكثير المعنى ، العدول عن معتاد حال اللفظ ، وذلك بالتحول من صيغة الى صيغة . وذكر عن صيغة (فعيل) المتحول عنها الى صيغة (فُعَال) انها أشد انقياداً ، يقول : « ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعَال في معنى فعيل ، نحو طُوال ، فهو أبلغ معنى من طويل ، وغُرَاص ، فإنه أبلغ معنى من عريض .. ففُعَال - لمعري - وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة . فإن فعيلاً أخص بالباب من فُعَال ، ألا تراه أشد انقياداً منه ، تقول جميل ولا تقول حُمَال ، ويطيء ولا تقول . بُطَاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، ولحم عريض ولا يقال غُرَاض . فلما كانت فعيل هي الباب المعطرد وأريدت المبالغة ، عدلت الى فُعَال « ٢٧٨ » .

فصوت الضمة أضفى معنى القوة والمبالغة على اللفظ الذي جعله صوت الياء أكثر انقياداً في الحال السابقة .

ومن معاني الياء والكسرة التصغير أو التحقير ، فالياء علم على التصغير ، أو التحقير كما يسميه النحاة : « لا يكون التحقير إلا بالياء » « ٢٧٩ » وحكم التصغير : أن يُضم أوله ، ويُفتح الحرف الثاني ويلحق بعده ياء التصغير ثالثة . فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ، فعلمة التصغير هي هذه الياء الثالثة « ٢٨٠ » . ولقد ذكروا في كلامهم العلل المعنوية التي تعبّر عنها التصغير أو

التحقير ، والتي من أحلها صغر اللفظ ، قال سيبويه في (ما جرى في الكلام مصغراً وتُرك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره) . « وذلك قولهم جُميل .. فليس شيء يُزاد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير . وسألت الحليل عن كُميت فقال هو بمنزلة جُميل وإنما هي حُمرة محالطها سواد ولم يحصل ما حَقَرُوهَا لأنها بين السواد والخُمرة ، ولم يحصل أن يقال له أسود ولا أحمر وهو منهما قريب وإنما هو كقولك هو نُوين ذلك . »^{٢٨٥} مسبب التحقير عدم كون الشيء محصاً ، وكذلك عدم المشابهة التامة ، وعدم خلوص الشيء في الصفة . قال في (ما يُحقَّر لدنوه من الشيء وليس مثله) : « وذلك قولك هو أصغر منك وإنما أردت أن تقلل الذي بينهما ، ومن ذلك قولك هو نوير ذاك وهو هويق ذاك ومن ذا أن تقول أسيّد أي قارب السواد ، وأما قول العرب هو مُثيل هذا وأميّال هذا وإنما أرادوا أن يحبروا أن المشبّه حقير كما أن المشبّه به حقير »^{٢٨٦} ولقد ذكر الماكي في (شرح الحدود المحوية) نواعي التحقير ، هي إما لتقليل ذات الشيء ، ككليب ، أو لكميته كدريهمات ، أو لمدته كدويهة ، فإن الداهية إذا عظمت أسرع وأقلت مدتها أو لتحقير شأنه وقدره كمويلم أو تقريب لزمانه كقُبيل ويُعيد أو مكانه كفويق وغير ذلك^{٢٨٧} . ومن الحروف الجارّة ما يفيد التقليل وهو رُبّ التي لا تعمل إلا في النكرة لأنها تدل على التقليل^{٢٨٨} .

ومن المعاني التي تدل عليها الياء ، التأنيث حتى سموها « ياء التأنيث »^{٢٨٩} . يقول سيبويه أن العرب أثبتت بالكسر « لأن الكسر مما يُؤنّث به تقول إنك ذاهنة ، وأنت ذاهية ، وتقول هاتي هذا للجارية ، وتقول هدي أمة الله ، واصربي إذا أردت المؤنث ، وإنما الكسرة من الياء . »^{٢٩٠} ومن المسائل الحلامية التي دارت بين البصريين والكوفيين عن الضمير هو وهي ، أن ذهب الكوفيون إلى أن الهاء وحدها هي الأصل والواو والياء مريدتان^{٢٩١} للتذكير والتأنيث ، مراد العرب الياء للأنثى ، والواو للذكر ، لأن الذكر عندهم هو الأصل والأول ، والمؤنث فرع منه « إنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمدكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يُذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون ذكراً ثم تُعرّف ، فالتذكير قبل ، وهو أشد تمكناً عندهم ، فالأول هو أشد تمكناً . »^{٢٩٢} .

ولقد ميّزوا الكاف التي هي علامة المصمر للمذكر والمؤنث بأن جعلوا المؤنث

مكسوراً ، قال سيبويه : « اعلم انها هي التانيث مكسورة وهي المدكرومفتوحة . »^{٢٨٩}
ولاحظوا « ان الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع »^{٢٩٠}
ومن اقتران الياء بالتانيث أن جعل بعضهم ياء تعلين علامة على التانيث فقط
بأن الدلالة على الفاعلية^{٢٩١} .

الذي نتبينه من هذا ان الجر أكثر تدليلاً وخفضاً وانصاعاً من النصب ، ولعل
هذا هو معنى ما ذكره السيوطي من ان الجر ضعف للنصب^{٢٩٢} . ولعلهم لهذا نصبوا
جمع المؤنث السالم بالكسر لأن الأنتى أدنى درجة من الذكر ، والتانيث فرع على
التذكير ، فجعلوا لنصبه الكسرة التي هي أكثر تدليلاً من الفتحة وعزقوا بين نون
الجمع ونون التثنية بأن جعلوا الفتحة علامة للأولى والكسرة للتانية^{٢٩٣} لأن المتن
أقل من الجمع .

أما لماذا يكون الجر أكثر تدليلاً وخفضاً من النصب ، فقد يرجع الى ما في صوت
الياء أو الكسرة من الثقل ، فبالرغم من هذه التقارب الذي لاحظوه في الياء والألف ،
إلا انهم ذكروا ان في صوت الياء والكسرة ثقلاً يقربهما من الواو^{٢٩٤} . وهذا الثقل هو
الذي يعقّق في صوتيهما معنى الإنكسار أو التدليل الذي يوحي به صوتيهما كما ان
الثقل في صوت الواو يعقّق المعنى الذي يوحي به صوتها . ولقد قلنا انهم عزقوا بين
صعتي الثقل والقوة - فالثقل لا يعني القوة التي قلنا انها تدل على المعنى
الجزم :

حاولنا ان نعرف المعاني التي تدل عليها أصوات علامات الإعراب والتي يدل
عليها المعنى العام لكل من الرفع والنصب والجر ، بقي أن نعرف المعنى الذي يدل
عليه السكون حتى أتخذ تعبيراً عن حالة الجرم في الفعل المضارع والتي يعدها
النحاة حالة للإعراب^{٢٩٥} ويعدون السكون من العلامات الإعرابية^{٢٩٦} ، فإن الإعراب
عند الكوفيين قد يكون سكوباً وحذفاً وهو الجزم في الأفعال المضارعة^{٢٩٧}
فما المعنى الذي يدل عليه الجرم ، وما المعنى الذي يعرب عنه السكون الذي يعبر
عن حالة الجرم ؟

قالوا في تعريف الجزم « إن أصله القطع . يقال جزمت الشيء وحزمته وبترته
وحذنته وصلمته وفصلته وقطعته بمعنى واحد . فكان معنى الجزم قطع الحركة عن
الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان يحذف حرف على هذا ، لأن حذف الحركة
وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف . »^{٢٩٨} وبهذا التفسير يفسر ابن جني الجرم

الذي سُمي به الخط المؤلف من الحروف العربية « لأنه جرم من المسند ، أي أحد منه ... فمعنى جزم . أي قطع منه ، وولد عنه ، ومنه جرم الإعراب لأنه اقتطاع الحرف عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب »^{٢٩} . وكان الماربي يقول أن الجزم قطع الإعراب بمعنى جرم الفعل قطع الإعراب عنه فيرجع إلى أصله وهو البناء^{٣٠} . فالجرم إما هو قطع الحركة وقطع الحرف الذي هو من الحركة وهو حرف المد واللين، وحذف النون التي هي مضارعة لحروف المد واللين فتقوم مقامها في الأفعال الخمسة^{٣١} . هذا ما يتصل بالصوت ، فالجرم قطع في الصوت أو حذف له . وقد يعبر عن هذا الحذف في الصوت عن حذف في المعنى . ولكن النحاة لا يدركون للجرم معنى يدل عليه في الكلام بوصفه حالة من حالات الإعراب ، كما تدل حالات الإعراب ، إلا أننا نكتشف من أقوالهم في دراسة اللغة أنه يعبر عن المعنى الذي يدل عليه المعنى اللغوي لكلمة (جزم) الذي لا يشير فقط إلى قطع الحركة والحرف يقول الزجاجي أن ما يثبت في الرفع يحذف في الجرم^{٣٢} ، وهذا معناه أن الجزم ضد الرفع ولقد قلنا أن الرفع يدل في الفعل المضارع على معانٍ معينة ، فهل يدل الجزم على حذفها^{٣٣} .

عبر سيبويه عن السكون الذي هو علامة على الجزم بأنه موت ، والحركة حياة « لكأنت الياء ساكنة وما كانت حية لأن الحرف الذي يجعل وما بعده زيادة واحدة ساكن لا يتحرك »^{٣٤} . ويقول : « ولكنهم أسكنوا الياء وأما توهاء^{٣٥} » فالسكون موت وعدم ، والحركة حياة . ولقد عبر سيبويه عن السكون بأنه وهاء^{٣٦} . وأن « الساكن ليس بحاجز قوي »^{٣٧} ومثله في وصفه ابن جني ، يقول « والإعلال إلى السواكن لصعها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها »^{٣٨} . ويقول : « لا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقربها بالصعف من الساكن »^{٣٩} . وعبروا عن إحساسهم النفسي بالبناء الذي السكون هو الأصل فيه بأنه صعة^{٤٠} . ولأن البناء والسكون يتصان بما نكروا لذلك لم يلحق الأسماء المتمكنة جزم^{٤١} . وسكون ، فالسكون لا يلزم الأسماء المتمكنة : « ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون »^{٤٢} . وعبروا عن السكون بأنه ثبوت أو وقف^{٤٣} ، كما أن الحركة تعبر عن معنى اسمها ، ولقد قيل في تسميتها بالحركات بأنها من حركات الشفتين واختلاف الأوضاع التي تتخذها في أثناء إصدار هذه الأصوات من ضم وفتح وكسر . ويفهم هذا المعنى من أول إشارة إلى هذه الأصوات وربتنا عن أبي الأسود الدؤلي في تلك القصة المشهورة

حين حاول شكل المصحف^(٢١٢) . ولأن السكون ثبت قيل ان أصل البناء هو السكون :
« الأصل في البناء السكون »^(٢١٣) ولما كان المبني هو ما لم يتغير آخره والذي
الأصل فيه السكون ، وهو ضد المعرب الذي يتغير آخره بالحركات^(٢١٤) ، كان السكون
صد الحركة في المعنى ، فالحركة حياة أو وجود للمعنى أو الحدث ، والسكون موت أو
عدم وانتفاء لوجود المعنى والحدث . والحركة تنقل بين المعاني ، والسكون ثبت إذ
لا معاني ولا أحداث . وإذا كانت الحركات تمثل تحققاً وجودياً في الصوت ، فالسكون
لا يملك تحققاً صوتياً في واقع النطق ، لذلك أطلقوا عليه صوت مد صفر^(٢١٥) .
أما الحركات فهي تمثل تحققاً في الصوت وهي تمثل كذلك تحققاً في المعنى ، وإن
المعاني التي تعبر عنها في الأسماء هي الفاعلية والمفعولية والإضافة . أما في
الأفعال فإن الحركات تعبر عن معاني أخرى تتصل بزمان الفعل ، فالمضارع الذي يدل
على الحال مرفوع وعلامة رفعه الضمة والمستقبل المسبوق بأداة نصب منصوب
وعلامته الفتحة . فالحركات الإعرابية تمثل في الفعل انتقاله بين أزمته . وقد
لاحظنا أنه قد تكون لها دلالة على عدم تحققه كما في الفعل المنصوب بأداة
استقبال ونفي . ونلاحظ مثل هذه الدلالة للسكون في الفعل المضارع المجزوم والحدف
فيه ، فهو يدل على عدم تحقق الحدث . ولقد ذكر النحاة أن الجزم في الأفعال
الخمسة يناظر النصب فيها لأن علامة الاثنين هو حذف النون في الأفعال
الخمسة^(٢١٦) . والتوافق الذي بين النصب والجزم في الحذف إنما هو تشابه لفظي
ومعنوي فالحدف للدلالة على انتفاء الحدث في الأفعال المجزومة وفي الأفعال
المسبوقة بأنوات الاستقبال التي تتضمن النفي والمستقبلية وحتى التي لا تتضمن
النفي ، فإن المستقبلية تعني عدم التحقق من وقوع الحدث . ولقد أشار النحاة إلى
العلاقة الدلالية التي بين السكون والفتحة في انهما الاثنين يدلان على الثبوت^(٢١٧) ،
والى العلاقة الصوتية وانهما يشتركان في الخفة ، ولهذا يهرب إليهما من ثقل الضمة
والكسرة^(٢١٨) . فالجزم يعني إذن قطع حدوث الفعل ، ولهذا قالوا إنه صد حالة الرفع
في المصارع التي عرفنا أنها تعني تحقق حدوثه .

ونحن نعرف أن المصارع يجزم إذا سبقته أدوات الجزم وهي لم ، لما ، ولام الأمر
ولا الناهية .. فلم تعني عدم تحقق الفعل في الماضي ، ولما تعني تحققه في الماضي
الممتد إلى الحاضر ، ولا الناهية ، أمر بعدم تحقيق الفعل ، ولام الأمر ، أمر بتحقيقه ،
أي أنه غير متحقق في وقت الأمر به . وإن نل العمل على الأمر بنفسه أي بصيغته ،

مثل اكتب فهو مثل الفعل المسبوق بلام الأمر . أما هي صيغة الشرط مثل : إن تدرس تدحج ، فهي تعني عدم تحقق الدراسة والنجاح الى وقت التكلم .
أما عدم جزم الفعل المضارع المسبوق ببعض أنوات النفي ، كما النافية مثلاً التي يرتفع بعدها المضارع وهي تنفي تحقق الفعل كذلك ، فقد نجد لديهم له تفسيراً بأن (ما) تفيد نفي الحال ، فهي تتصل بالحال الذي يقترن بالرفع ، فالمضارع إذا بل على الحال ارتفع^(٢٢) .

فالسكون عدم في الصوت ، يحاكي عدماً في المعنى . وإذا كان علامة إعرابية في الأفعال المضارعة المحزومة ، وإن العربية استعملته استعمال أصوات المد القصيرة ، إذ كان أحد عناصر التمييز بين المواقع الإعرابية^(٢٣) ، فإن المعنى الذي اكتسبه كان من كونه نقيضاً للوجود الذي تمثله الحركة . فالعدم يستمد تعريفه من الحركة بوصفه نقيضاً لها في الصوت والمعنى . فاحد النقيضين يتعرف بالآخر ، ولكنه مع ذلك يبقى عدماً في صفته ، ولقد مر معنا كيف ميز ابن الأنباري بين الثبوت والمعي بثوين صيغ أحدهما وترك صيغ الآخر ، ولكن هذا الآخر غير المصبوغ بتمييز من المصبوغ وهذا التمييز يعني تعيناً .

٢ — علامات الإعراب : الرسم والصوت والمعنى .

اللغة أداة يعبر بها الإنسان بهيئة صوت ورمز مكتوب يعبر عن هذا الصوت ، أو عن المعنى الذي يعبر عنه الصوت . فما نراه مكتوباً ليس إلا صورة الكلمات التي نسمعها^(٢٤) آذاننا تعبيراً عن معانٍ نعقلها . وقد تكلم علماءنا في دلالة الكتابة واختلفوا فيها كما اختلفوا في أنواع دلالة الألفاظ أو الأصوات ، ونكروا أن الكتابة التي تعبر عن الصوت الذي وضع علامة على المعنى ، وهي الكتابة الحرفية ، دلالتها وصعية . وتحدث ابن جنّي عن وضع الخط وواضع الخط^(٢٥) ويقول أن الخط أصله اللفظ أو الصوت^(٢٦) . أما ابن فارس الذي قال بالتوقيف في دلالة اللغة ، فهو يرى أن الكتابة تدل بالتوقيف كذلك وإن الذي علم آدم الأسماء كلها هو الذي عرفه الحروف كذلك ، واستدل على ذلك بالآية الكريمة ﴿ وَعَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ ، وإن أول البيان الخط والكتابة^(٢٧) . كذلك تكلموا على المحانسة بين رسم الألفاظ ومعانيها ، وهو ما تعبر عنه الدراسات الحديثة بالكتابة التصويرية التي تجعل العين تحس بفكرة الشيء بوقوعها عليه . وهي تشبه دلالة الألفاظ بأصواتها على معانيها بسماعها من أية لغة كانت ، فهي كهذا النوع من الكتابة التصويرية التي تتميز بأن قراءتها في متناول

أناس يتكلمون لغات مختلفة^{٢٢٦} .

ولاحظوا في رسم علامات الإعراب هذه المناسبة مع معانيها الدالة عليها ، أو مع أصواتها التي يعبر عنها رسمها . ولقد مر معنا أنهم قالوا ان أصوات المد القصيرة أو الحركات أخذت أسماءها من الأوصاف التي يتحدها الفم أو الشفتان في أثناء إصدار هذه الأصوات من ضم وفتح وكسر ، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع شفتيه . والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كانه قد نصبه لأبانة أحدهما عن صاحبه . أما الجر أو الخفض فإن الكوفيين فسروه نحو تفسير الرفع والنصب ، فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى الجهتين^{٢٢٧} . وقد يكون أبو الأسود الدؤلي قد استدل بالشكل الذي يأخذه الفم عند نطق الحركات في اختياره لمواضع كتابة رموز هذه الحركات من نحو وضعه رمز الصمة إلى جانب الحرف ، ورمز الفتحة فوق الحرف ورمز الكسرة تحت الحرف . ويرى بعض الباحثين أن هذا الوضع مقتبس من نظام الشكل في كتابة لغة أخرى كالعبرية والسريانية ، ولكن أمر هذا القائل يردده آخرون بأنه غير موثق بأسانيد تاريخية وأنه يظل تخميناً . وثمة آراء في تاريخ الشكل ، منها ما ذهب إلى أن الشكل قديم في العربية ، ويمرر أصحاب هذا الرأي رأيهم بأن الذين وضعوا نقط الشكل ، نقطوا بلون مخالف للون الحروف ، فكان ذلك كان خوفاً من التباسه بنقط آخر . ومنها ما يذهب إلى أن المنتدىء بذلك هو أبو الأسود الدؤلي . ولكن هناك تفسيرات تقترح أن رسم الحركات بهذه الطريقة يرتبط بالمعاني التي تعبر عنها أيضاً محاكى أبو الأسود برسمها ما تعبر عنه من معاني ، وهي المعاني التي ربما حاكها المتكلمون بهذه اللغات التي قيل بتأثر أبي الأسود برسمها لو كان قد تأثر بها حقاً . أن رغبتهم في محاكاة هذه المعاني هو الذي جعلهم يرفعون مكان الصمة ، وكذلك الفتحة ، وجعلهم يزلون بالكسرة إلى ما تحت الحرف . وقد يؤكد هذا أن الإصلاحات التي حرت على الخط العربي ، وظهور نظام جديد للشكل على يد الحليل بن أحمد ، حافظت على رسم علامات الإعراب في مواضعها السابقة ، فالصمة واو صغيرة في أعلى الحرف ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف^{٢٢٨} . وهذا قد يعني أنه أدرك صواب الطريقة القديمة في رسم الحركات لأن لها عللها التي يدركها ، وهو الذي أعلن في دعونه لتعليل اللغة ، أن الحكمه لا تعارق أوصافها ومسائلها ، مسار على طريقة

أبي الأسود لأنها مما هداه إليها فكره . وإذا افترضنا أنهم استدلوا بالأوصاف التي يتحدوها لهم عند اصدار الحركات ، أو استدلوا بمخارج هذه الحركات فهذا يعني أن رسم الحركات حاكى معنى يتصل بالصوت ، فلأن مخرج الفتحة أعلى في الحلق من مخرج الكسرة ، رسمت الفتحة في أعلى الحرف والكسرة في أسفله . يقول الداني مفسراً طريقتهما في رسم الحركات : « أن الحركات ثلاث ، فتحة ، كسرة ، وضمة ، فموضع الفتحة من الحرف أعلاه لأن الفتحة مستعلية ، وموضع الكسرة منه أسفله . لأن الكسر مستفل ، وموضع الضمة منه وسطه ، أو أمامه ، لأن الفتحة لما حصلت في أعلاه ، والكسرة في أسفله لأجل استعلاء الفتح وتسفل الكسر ، بقي وسطه مزار موضعاً للضمة^(١٢١) » فلقد بيّن هذه المجانسة بين رسم الحركات والمعاني التي تتصل بأصواتها مع أنه قال في رسم الضمة (بالخلاف) الذي علل به النحويون كثيراً ، أي أنهم اختاروا له هذا الموضع ليمتثل عن الفتحة والكسرة ، لا للمعنى الذي يتصل بالصوت وقد أوضح السيرافي ، أنهم يراعون المناسبة بين رسم اللفظ والصوت المعبر عنه الرسم ، وهو يشرح قول سيديويه أنهم جعلوا للاشمام نقطة « وأما النقطة للاشمام فلأن الاشمام أصعب من الروم فجعل للاشمام نقطة وللروم خطأ لأن النقطة أنقص من الخط^(١٢٢) » .

والسكون يُعبر في رسمه عن هذه المناسبة التي بين الرسم والصوت ، فلقد قلنا أن الحركات الإعرابية تمثل تحقّقاً وجودياً ، وأن صوتها ورسمها يعبر عن معاني هذا التحقّق الوجودي أما السكون ، فهو لا يملك هذا التحقّق الوجودي فهو انعدام الحركة وانعدام الوجود ، ولقد قلنا أن بعض الدراسات تطلق عليه مصطلح صوت مد صفر ولهذا رموا إليه برمز دائرة صغيرة ، هي الدائرة التي تعبر عن الصفر أيضاً . يقول ابن يعيش . « والدين جعلوها دائرة فوجهها عندي أن الدائرة في عرف الحساب صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد فجعلوها علامة على الساكن لحلوه من الحركة^(١٢٣) » فالسكون هو عدم الحركة ، هو الحلو من الحركة ، أو هو ضد الحركة . ومن كونه ضدّاً للحركة يتميز السكون ويصبح علامة مع أنه في ماهيته يعني العدم . وهذا يوضحه ابن جني وهو يشرح سبب تسمية حروف المعجم بهذا الاسم مع أن بعضها غير معجم ، فيذهب إلى أن ترك علامة التمييز تمييزاً أيضاً ، لأن المبروك يصح تمييزاً بالنسبة إلى غير المبروك^(١٢٤) .

ومما يؤكد أن اللعويين راعوا هذه المناسبة بين أصوات الحركات والمعاني التي

تعبّر عنها بطريقة رسمها من حيث موضعها من الحرف ، ان كتبت القرآن الكريم راعوا هذه المناسبة في كتابة حروف المد - التي الحركات بعض منها - فقد ربطوا بين الصوت والرسم ، بين طوله وقصره والرسم المعبر عنه . فهم يعبرون عن أصوات حروف المد واللين بالحروف الموضوعة لرسمها . وقد يجترأون عنها بالحركات إذا كان صوتها قصيراً . كما أنهم ربطوا بين طول الصوت وقصره والمعنى الذي يعبر عنه . وبهذا يكون الرسم معبراً عن المعنى والصوت معاً . يقول صاحب (البرهان في علوم القرآن) مفسراً أسرار الرسم القرآني في اختلاف رسم الكلمات والحكمة فيه ، وانه ورد على وجوه ، منها ما زيد فيها على اللفظ ، ومنها ما نقص ومنها ما كُتب على لفظه ، وذلك لحكم خفية وأسرار بهية . ويؤيد ان اختلاف رسم حروف هذه الكلمات لاختلاف معانيها^(٣٣٢) . فقد تحذف الواو ويكتفى بالضمة « تنبيهاً على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المتفعل المتأثر به في الوجود »^(٣٣٣) . ويمثل على ذلك بأربعة أفعال وردت في القرآن . « أولها (سدغ الزبانية) فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش ، وهو وعيد عظيم ذكر مدوّه وحذف آخره . ويدل عليه قوله تعالى . ﴿ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر ﴾ وتانيها . ﴿ ويصع الله الباطل ﴾ حذفت منه (الواو) علامة على سرعة الحق وقبول الباطل له بسرعة بدليل قوله : ﴿ ان الباطل كان زهوقاً ﴾ وليس (يمح) معطوفاً على (يختم) الذي قبله ، لانه ظهر مع (يمح) الفاعل وعطف على الفعل ما بعده ، وهو . ﴿ ويحق الحق ﴾ ... وثالثها : ﴿ ويدع الإنسان بالشّر ﴾ حذف الواو يدل على انه سهل عليه ويمسار فيه ، كما يعمل في الخير ، وإتيان الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير . ورابعها : ﴿ يوم يذع الذاع ﴾ حذف الواو لسرعة الدعاء وسرعة الاجابة .^(٣٣٤)

ويقول في سقوط الالف بعد الواو في الاعمال : « وقد تسقط في مواضع للتنبيه على اضمحلال الفعل نحو . ﴿ سمؤ في آياتنا معاجرين ﴾ فإنه سعي في الباطل لا يصح له ثبوت في الوجود . وكذلك . ﴿ وجاءو بسحر عظيم ﴾ ، و ﴿ جاءو ظلماً ونوراً ﴾ ، و ﴿ وجاءو أباهم ﴾ ﴿ وجاءو على قميصه ﴾ فإن هذا المجيء ليس على وجهه الصحيح . وكذلك ﴿ فإن فاء ﴾ وهو فيء بالقلب والاعتقاد ..^(٣٣٥) .

أما عن زيادة الصوت حتى يتحول حرفاً مضافاً في اللفظ وفي الرسم فهو لمناسبة المعنى كذلك كما يذكر لنا صاحب (البرهان في علوم القرآن) : « إنما

كُتِبَتْ « باييد » بياءين فرقاً بين « الأيد » الذي هو القوة ، وبين الأيدي (جمع) (يد) ، ولا شك ان القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت هي الوجود من الأيدي فزيادة الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر في إدراك الملكوتي في الوجود . «^{٣٣٧} وكذلك فسّر زيادة الألف في الرسم : « وهي إما ان تُراد من أول الكلمة أو من آخرها أو من وسطها . فالأول تكون بمعنى رائد بالنسبة الى ما قبله في الوجود مثل « لا أذبحنه » و (لا أوضعوا خلالكم) ريدت الألف تنبيهاً على ان المؤخر أشد في الوجود من المقدم عليه لفظاً ، فالذبح أشد من العذاب ، والايصاع أشد إفساداً من زيادة الحيال . «^{٣٣٨} باختلاف الرسم كان يعبر عن اختلاف المعنى وكذلك اختلاف الصوت ، ولهذا كان اختلاف القراءة حجة لدى الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد^{٣٣٩} .



هوامش الفصل الثالث (الدلالة الطبيعية)

١ — الدلالة الطبيعية لدى علمائنا القدماء .

- (١) يُنظر (النحو العربي العلة الحوية) ٥ - ٦ ، ٥١ ، ٦٣
- (٢) يُنظر (الأصول) ١٠ / ٣٧
- (٣) يُنظر (الحدود في النحو ضمن رسائل في اللغة والنحو) ، ٥٠ .
- (٤) يُنظر (الخصائص) ، ١٧٤ / ١ .
- (٥) المصدر السابق ، ٤٩ / ١ ، ٨٩ .
- (٦) نفسه ، ١٤٦ / ١ .
- (٧) نفسه ، ٨٩ / ١ .
- (٨) يُنظر (الايضاح في علم النحو) ، ٦٤ - ٦٥
- (٩) يُنظر : (الرد على الفحاة) ، تحقيق د. محمد ابراهيم الما ، ١٢٧ - ١٢٩
- (١٠) يُنظر (البحث اللقوي عند العرب) ، ١١٠ - ١١٢ .
- (١١) يُنظر (الرد على الفحاة) ، ١٣٣
- (١٢) الخصائص ، ١٥١ / ١
- (١٣) يُنظر : (أسرار العربية) ، ٣٩٧ . ويُنظر كذلك ص ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٤٠٤
- (١٤) المصدر السابق ، ٥٦ .
- (١٥) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢ / ١٠٦
- (١٦) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٢٤ .

- (١٧) يُنظر (الخصائص) ، ٥٠/١ و (أسرار العربية) ، ٧٧ .
- (١٨) يُنظر (الخصائص) ، ٢٣٨/١ - ٢٤٥ .
- (١٩) يُنظر المصدر السابق ، ٧٧/١ ، ٢٥١ .
- (٢٠) يُنظر (الاشياء والمظاهر) ، ١٦٠/١ .
- (٢١) يُنظر ، (المقصد في شرح الايضاح) ٣٢٧ ، ٣٢٦/١ .
- (٢٢) يُنظر مثلاً (شرح المفصل) ، ٧٣/١ و (جمع الهوامع) ، ٦٤/١ .
- (٢٣) أسرار العربية ، ٥٦ و يُنظر ص ٤٩ .
- (٢٤) يُنظر (شرح الكافية) ، ٢٠/١ .
- (٢٥) يُنظر (شرح الفارسي لكتاب ارسطو في العبارة) ، ٥٠ .
- (٢٦) يُنظر (دلالة الالفاظ) ، ٥٢ ، ٥٩ .
- (٢٧) يُنظر (البحث اللغوي عند الهنود) ١٠١ - ١٠٢ .
- (٢٨) يُنظر (الخصائص) ٤٧/١ - ٤٨ .
- (٢٩) يُنظر (شرح الكافية) ، ٧٩ - ٨٠ و شرح الالفية لابن المظفر ٢٢٨ - ٢٣٩ و (الاحكام في اصول الاحكام للامدي ٤٨/١ و (المرمر في علوم اللغة وأنواعها) ٤٨ ، ١٦/١ .
- (٣٠) يُنظر (الحروف) ، ١٣٨ - ١٣٩ .
- (٣١) يُنظر (رسائل اخوان الصفا) ١٥٩ / ٢ - ١٦٠ .
- (٣٢) يُنظر (الاحكام في اصول الاحكام) ، ٢٩/١ .
- (٣٣) يُنظر (البساطة) ١٧ - ١٨ .
- (٣٤) يُنظر (التفسير الكبير) ، ١٨/١ و يُنظر (شرح المفصل) ، ١٩/١ .
- (٣٥) يُنظر (المزهر) ، ٤٧/١ .
- (٣٦) يُنظر (شرح الكافية) ، ٨٠/٢ و شرح المفصل ، ١٩/١ .
- (٣٧) يُنظر (شرح الكافية) ، ٧٩/٢ - ٨٠ و شرح ابن الناطم ، ٢٢٨ - ٢٣٩ .
- (٣٨) يُنظر (تسهيل الموائد وتكميل المقاصد) ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٣٩) يُنظر (الخصائص) ، ٤٨/١ .
- (٤٠) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ٧٨ .
- (٤١) يُنظر (شرح المفصل) ، ١٩/١ .
- (٤٢) يُنظر (مفتاح العلوم) ، ١٦٩ و (الايضاح في علوم البلاغة) ، ١٥٢ .
- (٤٣) كتاب سيبويه ، ٧/١ - ٨ .
- (٤٤) يُنظر (الخصائص) ٢١٦/١ - ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ - ٢٢٦ و ٢١٣ .
- (٤٥) يُنظر (دلائل الاعجاز) ٩٥ - ٩٦ .
- (٤٦) يُنظر (المصدر السابق) ، ١٠٢ .
- (٤٧) بمسح ٣٤٧ ، ٣٧٩ .

- (٤٨) نفسه ، ٤١٠ - ٤١١
- (٤٩) نفسه ، ٩٨ - ١٠٠
- (٥٠) نفسه ، ٤٥٢ - ٤٥٤
- (٥١) يُنظر (اسرار البلاغة) ، ٣
- (٥٢) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٢٤١
- (٥٣) المصدر السابق ، ٢٥٦ - ٢٥٧
- (٥٤) يُنظر (الرسالة العدراء) ، ٤٠ وكتاب (الصاعنين) ، ١٦٧
- (٥٥) يُنظر (الرسالة العدراء) ، ٣٧
- (٥٦) يُنظر (البيان والتبيين) ، ١٢٦/١ - ١٢٧
- (٥٧) يُنظر (عيار الشعر) ، ١٤
- (٥٨) يُنظر (امثل لسائر) ، ١١٤/١ - ١١٥
- (٥٩) يُنظر (شرح ديوان الحماسة) ، ٧/١
- (٦٠) يُنظر (العمدة) ، ٨٠/١
- (٦١) يُنظر المصدر السابق ، ٨٠ - ٨٢
- (٦٢) نفسه ، ٨٢/١
- (٦٣) يُنظر (رسالة العدراء) ، ٤٠
- (٦٤) يُنظر (شرح ديوان الحماسة) ، ٨/١
- (٦٥) يُنظر (الاصول) ، للكنوز تمام حسان ٣٢٣
- (٦٦) يُنظر (كتاب المعين) ، ٨١/٧ - ٨٢
- (٦٧) يُنظر (الحصائص) ، ١٥٤/٢
- (٦٨) كتاب سيبويه ، ٢١٨/٢
- (٦٩) المصدر السابق ، ٢١٩/٢ - ٢٢٠
- (٧٠) نفسه ، ٢٢٢/٢
- (٧١) نفسه ، ٢٢٣/٢
- (٧٢) نفسه ، ٢٣٧/٢
- (٧٣) نفسه ، ٢٤٥/٢
- (٧٤) يُنظر (الحصائص) ، ١٤٨/٢
- (٧٥) المصدر السابق ، ١٤٧/٢
- (٧٦) نفسه ، ١٥٧/٢
- (٧٧) نفسه ، ١٥٩/٢
- (٧٨) نفسه ، ٦٦/١
- (٧٩) نفسه ، ١٥٤/٢
- (٨٠) نفسه ، ١٦٢/٢

- (٨١) نفسه ، ١٥٦/٢ .
- (٨٢) نفسه ، ٦٦/١ .
- (٨٣) نفسه ، ١٦٦/٢ .
- (٨٤) نفسه ، ١٥٥/٢ .
- (٨٥) نفسه ، ٢٧١/٣ .
- (٨٦) نفسه ، ٢٦٧/٣ .
- (٨٧) نفسه ، ٦٦/١ .
- (٨٨) نفسه ، ١٦٥/٢ .
- (٨٩) نفسه ، ١٦٤/٢ - ١٦٥ .
- (٩٠) نفسه ، ١٦٥/٢ - ١٦٦ وقد شبه ابن سينا أصوات الحروف بالأصوات التي تتبع من الحركات غير النطقية . يُنظر (أسباب حدوث الحروف) ، ٢٠ - ٢٢ .
- (٩١) يُنظر : (الخصائص) ، ١٣٦/٢ - ١٣٧ .
- (٩٢) المصدر السابق ٦٦/١ .
- (٩٣) نفسه ، ١٦٠ - ١٦٢ .
- (٩٤) الايضاح في علل النحو ، ٥٤ .
- (٩٥) المصدر السابق ، ٤٩ .
- (٩٦) سورة مريم ، الآية ٨٣ .
- (٩٧) يُنظر : (الخصائص) ١٤٨/٢ .
- (٩٨) المصدر السابق ، ١٦٨/٢ - ١٧٠ .
- (٩٩) نفسه ، ١٦٠/٢ .
- (١٠٠) كتاب سيبويه ، ١٧١/٢ .
- (١٠١) يُنظر (المقتضب) ، ٦/١ .
- (١٠٢) كتاب سيبويه ، ٩٥/٢ ، ٩٦ . ويُنظر كذلك ص ١٠٧ .
- (١٠٣) المصدر السابق ، ٩٦/٢ ، ١٠٢ - ١٢٤ .
- (١٠٤) نفسه ، ١٢٤/٢ .
- (١٠٥) نفسه ، ١٧١/٢ .
- (١٠٦) يُنظر (المقتضب) ، ١٥٧/٢ . و (سر صناعة الإعراب) ، ١٦٦/١ .
- (١٠٧) كتاب سيبويه ، ١٠٩/٢ .
- (١٠٨) المصدر السابق ، ٧/١ .
- (١٠٩) المقتضب ، ١٨٢/٢ . ويُنظر (أسرار العربية) ، ١٠٨ .
- (١١٠) يُنظر : (الخصائص) ، ٢٩٦/٣ .
- ٣ - معرفة الصوت .
- (١١١) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٤٧ - ٥١ .

- (١١٢) يُنظر (الخصائص) ، ٢٣٩/١ - ٢٤٠ .
- (١١٣) يُنظر (البصائر والنجاة) ، ٣٦٦/١ .
- (١١٤) يُنظر (الخصائص) ، ٣٩٤/٢ .
- (١١٥) يُنظر . المصدر السابق ، ١١٥/٢ - ١١٨ .
- (١١٦) دلائل الاعجاز ، ٣٨٤ .
- (١١٧) يُنظر (الحدود في النحو) ، ضمن رسائل في اللغة والنحو ، ٥٠ .
- (١١٨) يُنظر (الخصائص) ، ٩٦/١ .
- (١١٩) المصدر السابق ، ٣٢٨/٢ .
- (١٢٠) نفسه ، ٩١/١ .
- (١٢١) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٣٦٢ .
- (١٢٢) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٦١ - ٦٢ .
- (١٢٣) يُنظر (شرح الرماني على كتاب سيوييه) ، ١٤٠/٢/١ والنص من (الرماني النحوي) ، ٢٣٩ .
- (١٢٤) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٤٢ .
- (١٢٥) يُنظر ، (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٦٢ .
- (١٢٦) أسرار البلاغة ، ١٠٩ - ١١١ .
- (١٢٧) المصدر السابق ، ١١٣ .
- (١٢٨) يُنظر ، (الخصائص) ، ٤٩/١ - ٥٢ .
- (١٢٩) أسرار البلاغة ، ١٠٩ .
- (١٣٠) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٤٥٣ .
- (١٣١) يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٥٦ .
- (١٣٢) يُنظر المصدر السابق ، ٦٣ .
- (١٣٣) الخصائص ، ٧٦/١ .
- (١٣٤) المصدر السابق ، ٧٦/١ - ٧٩ .
- (١٣٥) الحدود في النحو (ضمن رسائل في اللغة والنحو) ، ٤٠ - ٤١ .
- (١٣٦) يُنظر (مفتاح العلوم) ، ٦٦ .
- (١٣٧) يُنظر (عيار الشعر) ، ١٤ .
- (١٣٨) يُنظر (الرسالة العداء) ، ٣٧ .
- (١٣٩) يُنظر (دلائل الاعجاز) ، ٤٧٩ .
- (١٤٠) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ٥٠/١ و (الخصائص) ، ٢٣٥/١ .
- (١٤١) المصدر السابق ، المقدمة ، ص ١٣ .
- (١٤٢) يُنظر (الخصائص) ، ٧٨/١ ، ٧٩ .
- (١٤٣) المصدر السابق ، ٧٣/١ .

- (١٤٤) نفسه ، ٧٧/١
 (١٤٥) نفسه ، ٨٤/١
 (١٤٦) نفسه ، ٨٧ ٨٤/١
 (١٤٧) نفسه ، ٥٥ - ٥٤/١
 (١٤٨) نفسه ، ٧٩ - ٧٨/١
 (١٤٩) نفسه ، ٨٨/١
 (١٥٠) يُنظر (كتاب سديويه) ٧ ٦/١
 (١٥١) يُنظر (الحصائص) ٣٢/٢
 (١٥٢) يُنظر (الموارد) ٢٤٢
 ٣ ادلالة لطبيعية للإعراب
 (١٥٣) يُنظر (سر صناعة الإعراب) بمقابلة الناشرين ١٩ - ١٣/١
 (١٥٤) (المصدر السابق) ٥ - ٥٢ و ٦٨ - ٧٤ يُنظر (المدح في التصريف) ٢٥٩ -
 ٢٦١ و (إرشاف الصواب) ١٠/١ - ١٣
 (١٥٥) يُنظر (كتاب سديويه) ١١١/٢ و (سر صناعة الإعراب) ٧١/١
 (١٥٦) يُنظر (المقتضب) ١٩٩/١
 (١٥٧) المصدر السابق ، ٢٢٧/١
 (١٥٨) يُنظر (كتاب سديويه) ، ١٦٥/٢
 (١٥٩) (المصدر السابق) ، ١١١/٢
 (١٦٠) نفسه ، ١٦٥/٢
 (١٦١) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ١٩/١
 (١٦٢) يُنظر المصدر السابق ، ١٩/١ - ٢٠
 (١٦٣) نفسه ، ٨ - ٩
 (١٦٤) نفسه ، ٩ - ١٠
 (١٦٥) (المقتضب) ١١٧/١
 (١٦٦) كتاب سديويه ، ٢٥٨/٢ ويُنظر ص ٢٩٧ والمقتضب ١٨٩/٢
 (١٦٧) أسرار العربية ، ٦١
 (١٦٨) يُنظر (شرح الكافية) ٢٠/١
 (١٦٩) لا يصاح في علل النحو ، ١٢٨
 (١٧٠) يُنظر (معجم الهوامع) ، ٦٤/١
 (١٧١) يُنظر (الحصائص) ، ٩٧/٢
 (١٧٢) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ٢٤/١
 (١٧٣) يُنظر (المصدر السابق) ٢٤/١ ، ٥٨
 (١٧٤) نفسه ، ٦٠/١ - ٦١

- (١٧٥) يُنظر (الخصائص) ٦٠/١ .
- (١٧٦) يُنظر (الاشباه والنظائر) ١٦٤/١ .
- (١٧٧) يُنظر (الخصائص) ٦٩/١ - ٧١ و (سر صناعة الإعراب) ١٦٠ .
- (١٧٨) يُنظر (الاشباه والنظائر) ١٦٤/١
- (١٧٩) الخصائص ، ٧٠/١
- (١٨٠) المقصد في شرح الإيضاح ٢١٠/١ .
- (١٨١) المصير السابق ١/١ ١-٢
- (١٨٢) نفسه ، ٢١٠/١
- (١٨٣) نفسه ، ١٠٠/١ .
- (١٨٤) يُنظر (شرح المفصل) ٧٢/١ - ٧٣ .
- (١٨٥) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ٩٣ ، (شرح الكافية) ٢٤/١ .
- (١٨٦) يُنظر (المقصد في شرح الإيضاح) ١٠١/١
- (١٨٧) يُنظر (كتاب سيويه) ٢٩٧/٢ و (الخصائص) ٦٠/٣ ، و (معجم الهوامع) ٦٦/١
- (١٨٨) كتاب سيويه ٥/١
- (١٨٩) يُنظر (منازل الحروف - صمد ، رسائل في اللغة والنحو) ٥٦
- (١٩٠) يُنظر المقنص ٣١٢/٢
- (١٩١) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ٧٣
- (١٩٢) يُنظر (كتاب العين) ١٢٥/٢ ، ولسان العرب (رفع) ١١٩٧/١ ، ١١٩٨
- (١٩٣) وفيات الأعيان ، ١٧٤/٦
- (١٩٤) روضة الألباء ، ١٧
- (١٩٥) يُنظر (الإيضاح في علل النحو) ٩٣ - ٩٤ وشرح الكافية ٢٤/١
- (١٩٦) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ٤٤/١ ، ٤٩
- (١٩٧) يُنظر (كتاب سيويه) ٤١٠/١ ، و (المقنص) ٥/٢
- (١٩٨) يُنظر (الرماني النحو) ص ٣١٤
- (١٩٩) شرح النكاحية ٢٠/١
- (٢٠٠) شرح المفصل ٢٠/١
- (٢٠١) يُنظر (كتاب سيويه) ١٢/١ - ١٤
- (٢٠٢) الاشباه والنظائر ، ١٦٤/١
- (٢٠٣) الحدود في النحو (صمد رسائل في اللغة والنحو) ٥٠
- (٢٠٤) أسرار العربية ، ص ٦٩
- (٢٠٥) معجم الهوامع ٦٤/١
- (٢٠٦) يُنظر (الحدود في النحو) ٥٠ .

- (٢٠٧) الخصائص ، ١٧٤/١
- (٢٠٨) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ٨٨/١
- (٢٠٩) كتاب سيبويه ، ٣/١ .
- (٢١٠) المصدر السابق ٤٦٠/١
- (٢١١) نفسه ، ١٥/١
- (٢١٢) نفسه ، ٤٨١/١
- (٢١٣) الرد على النحاة ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ١٢١
- (٢١٤) المصدر السابق ، ١١٩ - ١٢٠ .
- (٢١٥) نفسه ، ١٢٢
- (٢١٦) الخصائص ، ٢٢٥/٢ ، ٢٢٧ .
- (٢١٧) يُنظر (المقتضب) ، ٣٠/٢
- (٢١٨) (كتاب سيبويه) ، ٤٨١/١ .
- (٢١٩) الكشاف ، ٤٦/١ - ٤٧
- (٢٢٠) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ١٦١/١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ .
- (٢٢١) المصدر السابق ، ٣٠٢/١
- (٢٢٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ، ٢٧٦
- (٢٢٣) يُنظر (جمع الهوامع) ، ٦/٢ والمقتضب ، ١١/٢ .
- (٢٢٤) يُنظر (الخصائص) ، ٣٦/٢ .
- (٢٢٥) المصدر السابق ، ١٠٧/٣
- (٢٢٦) نفسه ، ٨٥ / ٢ .
- (٢٢٧) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٣١٠ / ١
- (٢٢٨) يُنظر (أسرار العربية) ، ٢٢٨ .
- (٢٢٩) يُنظر كتاب سيبويه ، ٦ / ١ (و ٢/٢) .
- (٢٣٠) شرح الكافية ، ٢٤٦/١
- (٢٣١) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ١٥٤/٢
- (٢٣٢) المصدر السابق ، ٣٠٤/٢ ، و ٢٤١/١
- (٢٣٣) يُنظر الرد على النحاة ، ١١٠ .
- (٢٣٤) يُنظر (المقتضب) ، ١٠ / ١ .
- (٢٣٥) يُنظر المصدر السابق ، ٢٦٨/١ .
- (٢٣٦) كتاب سيبويه ، ٢٢٣/١
- (٢٣٧) أسرار العربية ، ٣٦١ .
- (٢٣٨) المصدر السابق ، ١١٢
- (٢٣٩) الطرر ، ١٤٢/٢

- (٢٤٠) أسرار العربية ، ٢٦٢
 (٢٤١) يُنظر (كتاب سيبويه) ٣٢١/١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
 (٢٤٢) يُنظر الخصائص ، ٧٩/١ ولسان العرب (نصب) ، ٦٤٢/٣ ، ٦٤٥
 (٢٤٣) يُنظر (كتاب العين) ، ١٣٥/٧
 (٢٤٤) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٢١
 (٢٤٥) المصدر السابق ٧٨
 (٢٤٦) نفسه ٨٨
 (٢٤٧) كتاب سيبويه ١٦٦/١
 (٢٤٨) شرح بكفية ٢٠/١ ، ١٠٩
 (٢٤٩) يُنظر (الابصاح في علل النحو) ١٢٤ وامتقصد في شرح الابصاح ، ٢٠٩/١ -
 ٢١ وشرح الكافية ، ١/٧
 (٢٥٠) لخصائص ٥٦/١
 (٢٥١) يُنظر (شمع الهومع) ، ٦٤/١
 (٢٥٢) المصدر السابق ٦٢٢ والمقتضب ١١/٢ وشرح ابن النائم ٢٧٦
 (٢٥٣) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٤٨١/١
 (٢٥٤) المقتضب ٣٠/٢
 (٢٥٥) كتاب سيبويه ٣١١/١
 (٢٥٦) يُنظر (أشهر للعربية) ، ٢٢٨
 (٢٥٧) كتاب سيبويه ٣١٣/١
 (٢٥٨) كتاب العين ٧٠/٦ ولسان العرب (جز) ، ٤٢٥/١ - ٤٢٨
 (٢٥٩) العين ١٧٨/٤ ولسان العرب (خمس) ، ٨٦٦/١
 (٢٦٠) كتاب العين ٣٠٦،٥ ولسان العرب (كسر) ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦
 (٢٦١) شرح الكافية ٢٤/١
 (٢٦٢) الابصاح في علل النحو ٦٩
 (٢٦٣) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ١٤٣/٢
 (٢٦٤) المصدر السابق ٥/١
 (٢٦٥) الخصائص ٢٤٢،١ - ٢٤٣ ويُنظر (أسرار العربية) ، ١٥٥
 (٢٦٦) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٤٣ والمقتضب ٣٢١
 (٢٦٧) يُنظر (المقتضب) ، ٦/١ وأسرار عربية ٢١٦
 (٢٦٨) يُنظر كتاب سيبويه ، ٢٨٦/١
 (٢٦٩) المصدر السابق ٢٦٢/٢
 (٢٧٠) المقتضب ١/١
 (٢٧١) الابصاح في علل النحو ١٢٨

- (٢٧٢) المصدر السابق .
- (٢٧٣) يُنظر (شرح الكافية) ، ٢٠/١ - ٢١ .
- (٢٧٤) الخصائص ، ٧٢/١ .
- (٢٧٥) أسرار العربية ، ٤٩ - ٥٠ .
- (٢٧٦) كتاب سيوييه ، ٢٧٢/٣ .
- (٢٧٧) الخصائص ، ١٠٢/٣ .
- (٢٧٨) المصدر السابق ، ٢٧٠/٣ - ٢٧١ .
- (٢٧٩) المقتضب ، ٢٨١/٢ .
- (٢٨٠) المصدر السابق ، ٢٣٧/٢ .
- (٢٨١) كتاب سيوييه ، ١٣٤/٢ - ١٣٥ .
- (٢٨٢) المصدر السابق ، ١٣٥/٢ .
- (٢٨٣) يُنظر (شرح الحلو النحوية) ، ١٤٥ .
- (٢٨٤) أسرار العربية ، ٢٦٢ .
- (٢٨٥) يُنظر (كتاب سيوييه) من شرح السيرامي عليه ، ١٥٤/٢ .
- (٢٨٦) المصدر السابق ، ٢٨/٢ .
- (٢٨٧) يُنظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ، ٦٧٧/٢ - ٦٧٨ ، مسألة (٩٦)
- (٢٨٨) كتاب سيوييه ، ٢٢/٢ .
- (٢٨٩) المصدر السابق ، ٢٩٥/٢ .
- (٢٩٠) نفسه ، ٢٨٨/١ .
- (٢٩١) يُنظر (مرآة الالباء في طبقات الالباء) ، ٢٣٦ .
- (٢٩٢) يُنظر (جمع الهوامع) ، ٦٤/١ .
- (٢٩٣) يُنظر (المقتضب) ، ٦/١ .
- (٢٩٤) المصدر السابق ، ١١٧/٢ .
- (٢٩٥) اللمع في العربية ، ٥٧ .
- (٢٩٦) يُنظر (حاشية الخصري على شرح ابن عقيل لالامية ابن مالك) ٣٤/١ .
- (٢٩٧) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٧٢ .
- (٢٩٨) المصدر السابق ، ٩٣ - ٩٤ ، ولسان العرب ، ٤٥٦/١ .
- (٢٩٩) (سر صناعة الإعراب) ، ٤٥/١ .
- (٣٠٠) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٩٤ .
- (٣٠١) المصدر السابق ، ٧٢ - ٧٤ .
- (٣٠٢) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٧٣ .
- (٣٠٣) كتاب سيوييه ، ٣٢٩/١ .
- (٣٠٤) المصدر السابق ، ٢٢٢/٢ .
- (٣٠٥) نفسه ، ١٦٤/٢ .

- (٣٠٦) نفسه ٢٥٩/٢
- (٣٠٧) لخصائص ، ٩٠/١
- (٣٠٨) سر صناعة الإعراب ، ٥٤/١ ، ويُنظر ص ١٤٩ .
- (٣٠٩) يُنظر (الخصائص) ، ٨٥/٣
- (٣١٠) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢/١
- (٣١١) المصدر السابق ، ٢٨٧/١
- (٣١٢) نفسه ، ٤/١
- (٣١٣) يُنظر (المحكم سدي) ، ٤
- (٣١٤) جمع الهومج ، ٦٢/١
- (٣١٥) يُنظر (الحدود في النحو صم) ، رسائل في اللغة والنحو ، ٢٨ .
- (٣١٦) يُنظر (في الأصوات القوية ، براسة في أصوات المد العربية) ، ٢٣٦
- (٣١٧) يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٥/١
- (٣١٨) يُنظر (الخصائص) ، ١٠٢/٣ - ١٠٢
- (٣١٩) المصدر السابق ، ٦ /١ .
- (٣٢٠) رلائس الاعجاز ، ٦٦ - ٦٨ ، والخصائص ، ١٦٨/١
- (٣٢١) يُنظر (براسة في أصوات المد العربية) ، ٢٣٦
- (٣٢٢) يُنظر (اللسان العربي) ، ٢٨٥
- (٣٢٣) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ٤٩/١
- (٣٢٤) المصدر السابق ، ٥٠/١
- (٣٢٥) يُنظر (الصاحبي في عقه لغة) ، ٣٦
- (٣٢٦) يُنظر (اللسان العربي) ، ٢٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢
- (٣٢٧) يُنظر (الايضاح في علل النحو) ، ٩٣
- (٣٢٨) (المحكم في نقط المصاحف) ، ٧
- (٣٢٩) المصدر السابق ، ٤٢
- (٣٣٠) كتاب سيبويه ٢٨٢/٢ ، ويُنظر (شرح المفصل) ، ٦٨/٩
- (٣٣١) شرح لمفصل ، ١٨/٩
- (٣٣٢) يُنظر (سر صناعة الإعراب) ، ٤٥/١
- (٣٣٣) يُنظر (البرهان في علوم العرب) ، ١٠ ، ٣٨٠
- (٣٣٤) المصدر السابق ، ٣٩٧/١
- (٣٣٥) نفسه ، ٣٩٧/١ - ٣٩٨
- (٣٣٦) نفسه ، ٣٨٢/١
- (٣٣٧) نفسه ، ٣٨١/١
- (٣٣٨) نفسه ، ٣٨١/١
- (٣٣٩) يُنظر رسم مصحف والاصحاح به من لقرءان ، ٥١ - ٥٢

الفصل الرابع :

الدلالة البلاغية

١ - معاني الكلام : المعاني البلاغية

تبحث البلاغة في دلالة الكلام ، وهي الإبانة عن المعاني والدلالة عليها وتوصيلها . وتهتم علوم البلاغة الثلاثة ، المعاني ، والبيان والنديع بهذه الغاية ، فعلم المعاني يبحث في مطابقة اللفظ لمقتضى الحال . ويبحث علم البيان في إيراد المعنى الواحد بطرق تختلف في وصوح الدلالة عليه ، مع مطابقتها لمقتضى الحال^(١) . ويبحث علم النديع في المحسنات التي تزيد الكلام حسناً وبهاءً بعد مطابقتها لمقتضى الحال أيضاً^(٢) . والفصاحة مثل البلاغة في الاهتمام بالمعنى ، وهي عندما تبحث في أصوات الالفاظ من حيث تلاؤمها وتنافرهما وخفعتها وثقلها فإنها تبحث في مناسبة أصواتها لمعانيها ، ولقد اشترطوا في الفصاحة ، أن يكون معنى الكلام واضحاً ، ظاهراً^(٣) . فالفصاحة لا تبحث في الصفة اللفظية للكلمات فقط ، بل تتناول المعنى أيضاً وعلاقة اللفظ به . ومن مفاهيمها التي تبحث هذه العلاقة (غرابة الاستعمال) وهو كون الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى المقصود ، وانها تتربد بين أكثر من معنى بلا قرينة ترجح المقصود . ومن هذه المفاهيم أيضاً (التعقيد اللفظي) وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المقصود لأن الالفاظ غير مرتبة على وفق ترتيب المعاني^(٤) . فالفصاحة كالبلاغة^(٥) ، كما أن البلاغة لا تصد عما تهتم به الفصاحة ، ولذلك كانت الفصاحة شرطاً في حد البلاغة : « وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته »^(٦) .

لقد ذكرنا في الفصل الأول ، أن النحو يبحث في دلالة الكلام . وعرفنا أن الكلام في النحو تمثله الجملة . وقلنا كذلك أنه إذا كان النحوي درس دلالة الجملة ، فإنه لا يبصرف عن دلالة الكلمة المفردة ، فهو يقف على دلالتها المعجمية ودلالاتها النحوية . التي تعني ما تستفيده من معنى عند تأليفها في الكلام . فالدلالة النحوية هي الدلالة المعجمية مصحفاً إليها الدلالة الباشئة من ترابط الكلام . ولقد عرفنا في كلامنا على العامل ، أن معنى عمل العامل أنه يحدث في المعمول المعنى الذي يقتضي الإعراب ، وأن معنى الكلمة يرتبط بمعنى العامل فتتشأ المعاني النحوية . وقد تُصاف إلى هذه المعاني ، معاني أخرى عندما يتجاوز الكلام دلالاته الظاهرة التي وُضع لها في أصل اللغة - والتي يقف عندها النحو - إلى الدلالة البلاغية ، التي هي دلالة جديدة ، مضافة ، كما قلنا .

لقد بيّنا في حديثنا عن (المعاني النحوية) أنها تعني المعاني الناشئة عن التركيب ، وحددنا هذه المعاني الناشئة عن التركيب من خلال آراء العلماء ، ووقعنا عند تحديد عبدالقاهر الجرجاني لها في (دلائل الإعجاز) وذكرنا أنها تعني لديه المعاني الناشئة عن النظم ، أو هي التي يتوخاها بين أجزائه فيبتظم نظمه وتأليفه . وهي ضربان : ضرب نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وهو المعنى الأولي أو الأصلي أو الحقيقي وصرّب لا نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ الحقيقية وحدها ، ولكن بدلالة مضاعفة أو دلالة ثانية ، هي المقصودة . فالمعاني النحوية عند الجرجاني تشمل هذين الضربين ، وإن كان قد حُيّن أن المعنى المضاف الذي سقاه (معنى المعنى) هو الذي يكسب الكلام صفة البلاغة والفصاحة ، أي أنه معنى بلاغي . أما لدى علماء آخرين فالدلالة النحوية تعني الصرب الأول ، أي المعاني التي تفيد في أصل الوضع اللغوي ، وهي كذلك لدى هذا البحث لأنه أراد أن يدرس دلالة الإعراب على المعاني الثابتة المضاعفة معروفة عن دلالتها على المعاني الأصلية الحقيقية وقد سماها الدلالة البلاغية لأنها معاني تهتم بالبلاغة بدراساتها ، لأنها معاني ترتفع بالكلام عن مستوى الإفادة إلى مستوى التأثير .

لقد عمد البلاغيون والنحاة إلى تحديد جوانب الدلالة البلاغية وهم يقابلون بينها وبين الدلالة النحوية أو الأصلية ، ويوضحون جوانب الدلالات من خلال ما تختلفان فيه . فسموا التركيب الذي يؤدي أصل المعنى مطلقاً (الحقيقة) . ويقابله في البلاغة (المجاز) وهو ما يخرج إليه الكلام من دلالة جديدة بالانتقال من الحقيقة وتجاوزها إلى دلالة طارئة^(٧) . وقد ورد تعبير المجاز أو التجويز والإتساع بمعناه الواسع القريب من معناه اللغوي في الدراسات النحوية والبلاغية المتقدمة ، ليبدل على الأساليب التي تخرج على التعابير الحقيقية . فورد كذلك في كتاب سيدييه واستمر في كتب النحو اللاحقة ، وكان لفظ المجاز يقترن بالإتساع أو التوسع^(٨) . فالبلاغة - إذ تتميز بالمجاز تقوم على أساس التفسير في الدلالة بدقل الألفاظ والعبارات من دلالتها الحقيقية إلى دلالة أخرى . وقد عرّف عبدالقاهر الجرجاني (المجاز) بأنه نقل الكلام إلى دلالة أخرى . « لأن قولنا « المجاز » يعيد أن تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع وتنقلها عن دلالة إلى دلالة »^(٩) . ويقول : « وأما المجاز ، فقد عوّل الناس في حده على حديث النقل ، وإن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز » . ويقول ذلك عن (مجاز الحكم) .

ويعرف الرمانى (المبالغة) ، وهي من أقسام البلاغة ، بأنها : « الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة »^(١١) .
واشترط الجرجاني في (أسرار البلاغة) في (العجاز) ، أن يغير النقل فيه حكم الكلام . ولهذا لا يمكن أن تكون محض الزيادة أو الخذف ، مجازاً ، لأنه تبديل حكم الكلام أو دلالة مضافة ، أما الزيادة والخذف اللذان لا يغيران من أحكام الكلام فإن المعنى الأصلي باقٍ على وضعه^(١٢) . وذكر في دلائل الإعجاز أن شرط النقل أن يكون هناك مجاز واتساع أي أن يُغَيَّر في أحكام الكلام : « فلو أن قائلًا قال « رأيت الأسد » وقال آخر . « لقيت الليث » لم يجز أن يقال في الثاني ، أنه صور المعنى في غير صورته الأولى ولا أن يقال : أبرزه في معرض سوى معرضه ولا شيئاً من هذا الجنس ، وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يزداد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة »^(١٣) .
وإذا كانت البلاغة انتقال في المعنى ، فإن المعنى النحوي موجود ، والدلالة البلاغية دلالة تضاف إليه : « ليس المعنى إذا قلنا أن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد ، فليست ... المزية التي تراها لقولك « رأيت أسداً » على قولك « رأيت رجلاً » لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجراسته » أنك قد أفدت بالاول زيادة في مساواته الأسد بل أنك أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة وفي تقريرك لها ، فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته بل في إيجابه والحكم به »^(١٤) .

ولقد مر معنا أنهم يعرفون النحو بأنه تانية أصل المعنى مطلقاً ، وما هو أصل هو السابق أما اللاحق فهو من نتائج إمتناع إجراء الكلام على الأصل ، وهو ما تخرج إليه البلاغة^(١٥) .

ولأن الأصل الذي هو الحقيقة ، هو السابق ، لذا فإن الدلالة البلاغية التي هي دلالة مضافة ، مسبوقة لا بد لها مما هو أصل ، لذلك قالوا في الإستعارة : « وكل إستعارة فلا بد لها من حقيقة ، وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة »^(١٦) . ويقول عبدالقاهر الجرجاني في الكناية ، أن المتكلم يريد أن يثبت فيها معنى من المعاني « فلا ينكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردف في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه »^(١٧) . ولقد كان البلاغيون

يدلّون على ما هو أصل للتعبير المجازي ، وهو التعبير الحقيقي ، وهم يحللون الكلام الدليغ « الأصل في قولك : رأيت أسداً ، « رأيت رجلاً كالأسد » ، ثم جعل كانه الأسد على الحقيقة »^(١٦) .

ويستعمل الجرجاني تعبير (الصورة الأصلية) أو (الصورة الأولى) و (أصل المعنى) في الدلالة على الحقيقة ، أو الدلالة النحوية وإن المعنى البلاغي زيادة في هذا المعنى الأصلي أو الحقيقي ، وخصوصية فيه^(١٧) . وهو بهذا دلالة ثانية على الدلالة الأولى ، الحقيقية : « فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الالفاظ هي المعارض والشوي والحلي وأشباه ذلك . والمعاني الثواني التي يوما إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض وتزيّن بذلك الشوي والحلي »^(١٨) .

وإذا كانت الدلالة البلاغية تقوم على أساس التقدير الدلالي ، بنقل الالفاظ والعبارات من دلالتها الحقيقية الى دلالة غير حقيقية ، فإن هذه الحرية في نقل الالفاظ والعبارات تشترط أن يكون بين المعنى المنقول إليه اللفظ والمعنى المنقول عنه علاقة ما . ولقد ذكرنا شرط العلاقة بينهما^(١٩) ، والعلاقة بين المعنيين ، إما أن تكون علاقة مشابهة كما في الإستعارة^(٢٠) ، أو غير مشابهة كما في المجاز المرسل .

فعندما تضيف الدلالة البلاغية الى الدلالة الأولية أو النحوية ، فإنها تبقى تحتفظ برابطة مع الدلالة الأولى ولا تلغيها لأنها ليست ضدّاً لها ، وإلا فإن الدلالة الطارئة تلغي الأولى ، كما يحدث إذا اجتمعت على الكلام دالتان متناقضتان وهذا ما قاله ابن جني في (خصائصه) من أن الحكم للطارئة . وظلّ يكرر هذا المفهوم بأنه لا يجتمع ضدان على المحل الواحد^(٢١) . ويسمى عبدالقاهر الجرجاني المعنى البلاغي ، وهو المدلول عليه ، (معنى المعنى) ، والدال هو المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بغير وساطة . أما معنى المعنى ، فهو أن يعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضي ذلك المعنى إليه . فالكلام على ضربين : ضرب نصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدنا أن نخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة . فنقول . خرج زيد ، وبالاتطلاق عن عمرو ، فنقول : عمر منطلق ، وعلى هذا القياس . وضرب آخر لا نصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدل اللفظ على معنى الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية نصل بها الى الغرض من طريق الإستدلال بالمعنى الأول^(٢٢) . ولذلك يسميها السكاكي الدلالة العقلية ، لأنها يتوصل إليها بالإستدلال العقلي^(٢٣) ، وبالتأويل ، إذ تخرج الجملة الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل^(٢٤) .

ولقد سموا المعنى الاول ، الظاهر ، أما المعنى البلاغي ، فهو يحتاج الى أعمال الفكر لفهمه لأنه معنى عميق يُستعان عليه بالنظر ويوصل إليه بالفكر ، ويسندعي حدة الدهس . فالمجاز يتطلب أعمال الفكر ، ولا يدل عليه بظاهر اللفظ ، وفيه ينحصر المعنى ، وكذلك الإستعارة يعرف موضوعها لا من ظاهر اللفظ^{٢٨} . ويقسم السكاكي الدلالة العقلية على دلالتيين ، دلالة تضمن ودلالة التزام ، في حين يسمي الدلالة الوصفية دلالة المطابقة . وهو بهذا يأخذ بالتقسيم الثلاثي الذي أخضعوا له الدلالة اللفظية التي تكلم فيها على نوع واحد من أنواع الدلالة التي يمكن أن تدل عليها في حين جعل قسميها الآخرين للدلالة العقلية البلاغية . ويتكلم السكاكي على علاقة التزام التي بين الدال والمدلول والتي هي إما عقلية ، يقيمها العقل أو عرصية يقيمها العرب^{٢٩}

والمعنى البلاغي يفصل الحقيقي بأنه يوجب بياناً لا تقتضيه الحقيقة ، وإلا لم يعدل عن الحقيقة إليه . « وكل إستعارة حسنة فهي توجب بلاغة بيان لا تنوب مدسه الحقيقة ، وذلك انه لو كان تقوم مقامه الحقيقة كانت أولى به ، ولم نحر الإستعارة »^{٣٠} .

وقد بين ابن الأثير ، وهو يقارن بين موضوع علم النحو ، وموضوع علم البلاغة ، ما يتميز به أحدهما من الآخر ، وموضوع النحو ، هو الألفاظ والمعاني ، والنحوي يُسال عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية . وموضوع علم البيان ، هو الفصاحة والبلاغة ، وصاحبه يُسال عن أحوالهما اللفظية والمعنوية . وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوصف اللغوي ، وتلك دلالة عامة وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة ، وهي دلالة خاصة . والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب . فالنحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور ، ويعلم مواقع إعرابه ، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة . ومن هنا غلط مفسرو الأشعار في اقتصارهم على شرح المعنى ، وما فيها من الكلمات اللغوية ، ونبين مواضع الإعراب منها دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة^{٣١} . والمعنى البلاغي يتفاوت في الفضل والمزية ، وليس كذلك المعنى الحقيقي الذي يدل دلالة وضعية فلا يتفاوت في الوضوح . ولذلك قالوا إن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان غير ممكن بالدلالات

الوضعية . فإذا أُريد تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلاً ، فقليل : خد يشبه الورد ، ثم أقيم مقام كل كلمة منها ما يُرادفها ، فالسامع يفهم منها ما يفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح . أما الكلام الذي يدل بالدلالات العقلية ، فإنه يتفاوت في الوضوح والإخفاء^(٣٢) ، ويتفاوت في الفضل ، فليس هو كالمعنى الحقيقي . فهناك في الإستعارة العامي المبتذل كقولنا : رأيت أسداً ، ووريت بحراً ولقيت بديراً ، والخاصي النادر الذي لا يوجد إلا في كلام الفحول ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال^(٣٣) . في حين أن إيراد المعنى الواحد بدالتين وصعيتين ، لا يجعله مختلفاً ، فلا يقال في الدلالة الثانية ، أن المعنى صور فيها في غير صورته الأولى ، أو أبرز في معرض سوى معرضه ، لأن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك إتساع ومجاز ، وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة^(٣٤) . فالدلالة الحقيقية تفيد أصل المعنى مطلقاً ، وهذا لا تفاضل فيه . لذا يصفه الجرجاني بأنه غفل ساذج ، ويصف المعاني البلاغية ، بأنها حلية له ، وإليها يرجع الفضل في تأثير المعنى البليغ . ولهذا يرى أيضاً أن لا مزية للكلام إلا إذا احتتم وجهاً غير وجهه الظاهر الذي يخرج به إلى مرتبة الكلام البليغ^(٣٥) . وهو عندما يُفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لا يرى في الحقيقي فضلاً وقدرة للمتكلم ، لأنه علم باللغة وبالكلم المفردة والإعراب ، ولا مزية فيه لأنه يعلم بالحفظ ، والمزية فيما يستعان عليه بالنظر ويوصل إليه بالفكر ، وهو المعنى الذي يؤديه الكلام البليغ^(٣٦) . وهذا يحتتم التأويل لأنه يحتتم غير معناه الظاهر ، والحقيقي لا يحتتم إلا معناه ، فلا يدخله تأويل .

وقد تحدث ابن جني عن الأغراض التي يعمل لأجلها عن الحقيقة إلى المجاز ، ويراد المجاز أو يقصد بون الحقيقة ، وبها يفضل الحقيقة ، وهي : الإتساع والتوكيد والتشبيه ، فإن عُلم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة^(٣٧) . وعن قيمة المعنى البليغ يقول الجرجاني في فضل الإستعارة ، أنها تبرز البيان أبداً في صورة مستجدة تزيد قدره نبلاً فنجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد . ومن خصائصها أنها تعطي الكثير من المعاني باليسير من الألفاظ ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدداً من الدرر ، وهذا ما أشاروا إليه بالتخفيف والاختصار . ولها فضل التجسيم ، وجعل الخفي جلياً ، والجلي روحانياً ، لا تناله إلا الظنون^(٣٨) .

لأنه إن كان حسناً أثر سروراً في النفس ، وإن كان قبيحاً أثر حزناً ، وغير المعيد لا تأثير به في النفس^{٤٤} . ويسبب مراعاة التأثير تحدثوا في معرفة الكلام عن الذوق والحس والقلب ، لا العقل والعكر^{٤٥} .

ويسبب من مراعاة التأثير أصبحت البلاغة تعنى بالمتأثر أو السامع وبالمتكلم البليغ أو المؤثر . ولقد اشترطوا في السامع الذوق والقريحة والطبيعة القابلة لاستشعار مواطن الجمال وتدوقها ، ولكن من له هذه الطبيعة قليل في الناس لكي يستشعرها ، وهذا هو الداء العياء كما يقول عبدالقاهر الجرجاني وبهذا يقرر أن معنى النص يبقى كامناً حتى يجد من له القدرة على إستشعاره ، أي أن عملية إبداع تشترط القارىء لأن النص الحميل ليس جميلاً حتى يتلقاه من له إحساس بالجمال وتبقى هذه المبادئ الجمالية والنوقية ، لا يعترف بها القارىء غير المتدق لأنها لا تعلم إذ لا تعتمد على العقل ، بل هي أمور حفية ومعار روحانية لا يمكن أن يسه السامع لها ويحدث له علم بها ، حتى يكون مهيناً لإدراكها وتكون فيه طبيعة قاتلة لها ، وله ذوق وقريحة وطبع إذا قدحه الجمال ورى^{٤٦}

وبهذا أصبحت البلاغة اتصالاً بين المتكلم والسامع ، وبه عرفت البلاغة ، فقالوا في أمرها بها لا يؤتى السامع منها من سوء إهمام الناطق ولا يؤتى الناطق من سوء مهم السامع . إلا أنه قد يرد على هذا بأن البلاغة لا تشترط الطرفين ، لأن الإهمام قد يقع من الناطق ولا يكون بما أفهم نبيهاً ، والمهم قد يقع للسامع ولا يكون بليغاً ، وليس اشتراكهما في التهام بلاغة إنما البلاغة أن يصيب الناطق بالطبع الجيد ، أو الصناعة المحتللة ، أو بهما ، وإن ساء مهم السامع لقصور طماعه أو نعدده عن أسباب العصيلة^{٤٧} .

قلنا أن البلاغة تتجاوز الدلالة الأصلية للكلام إلى دلالة ثانية تُضاف إلى الدلالة الأولى ، وقلنا أن هذه الدلالة الثانية تكسب الكلام مضمناً وتميزاً بما تصيفه من زيادة وخصوصية في المعنى أما لماذا يعدل بالكلام عن دلالة الظاهرة ، فذلك لأمر تراعيه البلاغة وهو ، الحال والمقام الذي يعبر عنه الكلام ، فلا تنطلق من محص المعنى الذي وُضع له الكلام في أصل وضعه وهو ما يؤديه النحو ، ولأنه السبب الذي عبر به عن المعنى الحقيقي ، عرفت به البلاغة « وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، ومقتضى الحال مختلف^{٤٨} » ومن خلال مراعاة المقام عزموا البليغ ، فهو « لا يكلم الملوك بكلام السوق ، وإن يكون في قوته التصرف في كل طبقة^{٤٩} »

وحصوا علم المعاني بهذه الغاية ، فهو : « تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره . »^(٥٠) وراعوا ذلك في علمي البيان والبديع . ولقد فسروا الكلام بمقاماته وقرنوه بها ، فالتوكيد مثلاً من مواضع الإطناب والإسهاب ، ولا يليق به الحذف والاختصار^(٥١) . وذهبوا إلى أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه ، بعدم مطابقته له^(٥٢) . ورُتبوا التراكييب حسب اختلاف مقاماتها ، وعيّنوا ما هو أصل لها وسابق عليها . فمقتضى الحال يتفاوت ، فتارة يقتضي ما لا يفتقر في تاديته إلى مزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم الذعيق وهو الذي سُمي في علم النحو أصل المعنى . وأخرى يقتضي ما يفتقر في تاديته إلى مزيد . والسابق في الاعتبار الذي هو من الدلالات الوضعية شيئان الخبر والطلب ، فالخبر والطلب هما السابقان . ولكنهما قد يخرجان عن الأصل ، فالخبر قد يخرج على الأصل إلى أغراض تستفاد من المقام والسياق ، ويبقى الأصل في الخبر هو ما يُلقى إلى من هو خالي الذهن ، ويسمى الخبر الابتدائي . ويستغني فيه الكلام عن مؤكّدات الحكم^(٥٣) .

وفي سبيل مناسبة المقام لا تخرج البلاغة على الأصل النحوي فقط ، بل إنها تخرج على ما هو من قواعد البلاغة ، مما هو أصل من الأصول التي يراعونها في بلاغة الكلام (الإيجاز) ، إلا أنهم يخرجون على هذا الأصل متى ما اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة . فمع ملالتهم من الإطالة ، إلا أنهم قد يأخذون بها للضرورة الداعية إليها ، مع أنهم إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد^(٥٤) .

أن الذي ذكرناه لا يعني أن النحو لا يحتكم إلى المقام ودلالة الحال ، بل أنه يلتجئ إليهما لتفسير الكلام ، ولقد ذكرنا أن المعنى النحوي تقوم على توضيحه قرائن معينة منها دلالة الحال^(٥٥) . وكانوا يستعينون بها ، مثلاً ، على معرفة المحذوف من الألفاظ^(٥٦) ، التي إن عُريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز^(٥٧) . وكانوا يستعينون بدلالة الحال على تفسير بعض صور الكلام التي تناولتها قواعدهم ، ففي تفسير ورود بعض الأعمال بصيغة الماضي ومعناها المستقبل ، يذكرون تفسيراً يراعي مطابقة الكلام لمقامه الذي قيل فيه . فمع الشرط يؤتى بالماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له ، أي أن هذا وعد موفى به لا محالة .

كما ان الماضي واجب ثابت لا محالة . ونحو من تلك لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع ، نحو أئذك الله وحرسك الله ، إنما كان ذلك تحقيقاً له وبماؤلاً بوقوعه أي ان هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شك . وعلى ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريداً لمعناه وقع إن شاء الله ، ووجب لا محالة أن يقع ويجب^{٥٥}

غير ان النحاة كانوا ينمسون بالدلالة الحقيقية للكلام . أما المعنى الآخر الذي قد يكون خلف المعنى الظاهر والذي يقتضيه المقام فقد لا يهمهم ، وقد يكون عدم مراعاته سبباً في الحكم على المعنى الظاهر بأنه معنى لا يصح في العقل . ولكن بين الفرق بين انعام النحو وانعام البلاغة تعرض ما قاله سيبويه في (باب الإسقامه من الكلام والإحالة) في كتابه ، إذ قسم الكلام على قسمين بما يدل عليه . فهو مستقيم ومحال ، وقسم هذين القسمين على خمسة أقسام « فمعه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فاما المستقيم الحسن فقولك أنتيك أمس ، وسأتيك عداً . وأما المحال ، فأن تنقص أول كلامك بأخره ، فتقول أنتيك عداً ، وسأتيك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الحمل وشربت ماء البحر ونحوه . وأما المستقيم القبيح فأن تصع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيداً رأيت ، وكى زيداً يأتيك وأشياء هذا ، وأما المحال فكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس »^{٥٦} .

سببويه يحكم على هذه الصور من الكلام بأنها متناقضة وغير مستقيمة لأنه يراعي المعنى الحقيقي وهو ما ينشغل به النحو . وهو هنا لا يراعي معنى المقام أو الحال التي قد تجعل ما هو محال من وجهة نظر النحو مستقيماً من وجهة نظر البلاغة . فلقد حدث ابن حنّ عن هذا الموضوع في (المستحيل وصحة قياس الفروع ، على فساد الأصول) ، وفُسر صور الكلام هذه بدلالة الحال الخارجية عليها^{٥٧} ، وإن أمس اللبس يجوز وقوع المحال ، ويكون بدليل من اللفظ أو الحال . ويبيّن ابن حنّ الفرق بين نظرة النحوي ونظرة البلاغي في تفسير الكلام . « فإن قلت . فعد أحال سيبويه قولنا أشرب ماء البحر ، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدع شياعه وانتشاره . قيل إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم ، إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر . فاما إن أراد به بعصه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه ، فلا محالة من جوازه . ألا ترى إلى قول الأسود بن

يعمر

نزلوا بأنقرة يسيل عليهم

ماء الفرات يجيء من أطوار

فلم يحصل هنا جميعه ، لأنه قد يمكن أن يكون بعض مائه مختلفاً قبل وصوله الى أرضهم يشرب أو يسقي زرع ونحوه ، فسيبويه إذا إنما وضع هذه اللفظة في هذا الموضع على أصل وضعها في اللغة من العموم ، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص . «^(١١) فاللفظ ليس على ظاهره لدى ابن جني ، فلقد أراد المتكلم معنى الجزء في حين أطلق الكل ، ومع إرادة هذا المعنى يكون الكلام من المجاز وليس من الحقيقة ، التي راعاها سيبويه فأخذ بظاهر معنى الكلام .

٢ - البحث البلاغي في النحو

كان القرآن الكريم أساساً لدراسة كثير من علوم العربية . لغة ونحواً وبلاغةً ونقداً . فقد شغل به العرب منذ أن هبط به الوحي واستمع إليه الناس . وكانت غاية هذه الدراسات المحافظة على لغة القرآن ، وتفسيره وشرح غوامضه ، ثم معرفة سر إعجازه ليُنافح عنه ضد اتهامات الأعداء . وقد هيات قضية الإعجاز لدراسات بلاغية كان لها أثر كبير في إستنباط المبادئ الجمالية للكلام مما دفع بالبلاغة وقوانينها أشواطاً بعيدة نحو الفصح والترقي^(١٢) .

لقد أثارت بعض محتويات الصور القرآنية - التي عُبر عنها بالعمل - جدلاً وإستذكراً واعتراضاً من غير المسلمين ، وقد عبّر القرآن نفسه عن هذا الاعتراض . كما أثارت تلك الجذوة الأسلوبية التي تميز بها القرآن إعجاب العرب وحيرتهم في الوقت نفسه حتى اضطربوا في تحديد تلك السمة المميزة للقرآن ، ومن ثم حاولوا ربطه بالشعر والسحر والكهانة . ولم يكن الجدل في القرآن وقفاً على الجدل بين المسلمين وغيرهم من أهل الأديان ، بل توقف كثير من المسلمين عند بعض آيات القرآن الكريم ، متسائلين عن المعنى الحقيقي وراء صورتها اللفظية . وكان هذا مما انشغلت به الدراسات التي قامت حول القرآن ، والتي تمثلت بالكثير من البحوث والكتب ، منها كتب (الوجوه والنظائر) ، التي كانت فرعاً من فروع الدراسات القرآنية كالنسخ والمنسوخ . وتبحث هذه الكتب في تعدد دلالات اللفظ الواحد تبعاً

لتعدد السياقات واختلافها . فهي تذهب الى ان للفظ الواحد معنى محدداً أو وجهاً محدداً ، وان باقي الوجوه أو المعاني فروع لذلك المعنى أو الوجه الذي هو المعنى المباشر أو الاصلي. فكانت تشير الى الوجوه الفرعية أو الدلالات غير المباشرة ، كما تشير الى الوجه الاصلي أو الدلالة المباشرة ، ثم وجه العلاقة بينها ، وبذلك قرئت هذه الدراسات المفسرين من مفهوم المجاز بمعناه الاصطلاحي^(١٣) .

والى جانب هذه الدراسات ، كانت الكتب التي وضعت في إعجاز القرآن ، ومنها كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) ، و (معاني القرآن) للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، يمثلان جفود الدراسات البلاغية في هذه الدراسات القرآنية . ومي هذين الكتابين نجد ان مهمة مفسري القرآن قد اختلفت عن ذي قبل ، فكان على هؤلاء المفسرين أن يخوضوا في مباحث بلاغية واسلوبية أكثر إتساعاً مما تعرض له المفسرون السابقون^(١٤) . وكان مفهوم المجاز لدى أبي عبيدة الذي جعله عنواناً لكتابه ، هو طريق العرب في التعبير عن مقاصدهم وأغراضهم وبيان ما قد يطرأ على الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو نحو ذلك . ومعنى ذلك ان مفهوم المجاز عند أبي عبيدة يتسع ليشمل كل ما ينتج تحت دراسة الأساليب . ومن الظواهر الاسلوبية التي نرسها أبو عبيدة ، ظاهرة الحذف . ولقد اشترط في الحذف أو في المحذوف أن يكون مما يمكن أن يعلمه المخاطب . وأوضح ان وظيفة الحذف ، هي الاختصار . وهو وإن كان لم يبيّن الفارق الدقيق بين مستويي التعبير المجازي والحقيقي ، فإن توقفه أمام هذه النماذج ووضعها إياها تحت المجاز يعد نقلة كبيرة في إنضاج مفهوم المجاز وتطويره . وإذا تركنا أبا عبيدة وانتقلنا الى معاصره الفراء ، فسنجد تحديداً أبقى لمفهوم المجاز أو التجاوز في الدلالة . وإذا كان الفراء لم يستخدم كلمة (مجاز) التي استخدمها أبو عبيدة ، فإنه استخدم صيغة الفعل « تجوّز » وذلك حين تعرض لقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحُهُمْ تَجَارَتْهُمْ ﴾ إذ يرى إسناد الريح الى التجارة تجوّزاً في التعبير . وهذا الاستعمال للفعل « تجوّز » في هذا السياق يعني . ان مفهوم « المجاز » أو « التجوّز » قد تقدم على يد الفراء بعد أبي عبيدة ، وذلك ان معنى « تجوّز في كلامه أي تكلم بالمجاز » . لقد التفت الفراء لمعنى التجاوز واستخدم كلمة « التجوّز » التي هي أقرب الى مصطلح (مجاز) ، وأدرك العلاقة بين المجاز والحقيقة في إسناد الفعل الى غير قاعله وذلك لوجود علاقة بين الفاعل الاصلي والفاعل النحوي . ولقد عدّ التشبيه أساس كل مجاور في

دلالة اللفظ والعبارة . وهو يشترط أيضاً وضوح المعنى في إقامة هذا التحاوز في الكلام .

ولا يقف الفزاء عند التحاوز في الإسناد فقط ، بل يقف عند نوع آخر من التحاوز يكون في دلالة الصيغة الصرفية ، فصيغة (فاعل) تدل على الفاعل ، ولكنها قد تدل على اسم المفعول على سبيل التجوز . وهو يحدد وظيفة للانتقال بالصيغة عما وضعت له ، هذه الوظيفة هي المدح أو الذم . والمقصود بالمدح والذم هنا هو التعبير عن شيء وراء الوصف الظاهري ، ويدون هذا الشيء لا يصح استخدام الصيغة في غير ما وضعت له . ويتوقف الفزاء كذلك أمام ما سيطلق عليه فيما بعد اسم (المحاز المُزسل) . ويعمل ذلك شأن معاصره أبي عبيدة أمام مجاز الحذف ، وهو يسلك مسلكه في الحرص على تعيين المحذوف وتحديدته . ويهتم كذلك بوضوح المعنى الذي يجوز الحذف . وقد استطاع أبو عبيدة والفزاء بما كشعاه عن هذه الأساليب المحارية أن يحددا كثيراً من عناصر المجاز التي لم تتفصل عنه بعد ذلك وبذلك مهدا الطريق من بعدهما للجاحظ وابن قتيبة والقاسي عبد الجبار ، وغيرهم ليفيدوا من هذه الجهود^{٦٥} .

وقد أفادت البلاغة كذلك من الدراسات اللغوية أيما فائدة ، سواء في الكلمة الواحدة من حيث حروفها ، أو في الكلمات محتمة من حيث تعادلها في الخفة أو الثقل . كما عرضت للكلمة من حيث كونها مألوفة مستعملة ، أو وحشية مهجورة لا يظهر معناها إلا بالتنقيب عنها في كتب اللغة ، أو بادرة الاستعمال بين حمهرة العرب ، أو غير ذلك مما يبعدها عن الفصاحة ويؤذي شأنها .

وكانت هناك ، إلى جانب اللغويين ، طائفة أخرى أبعد أثراً ، وأرفع صوتاً في تكوين مصطلحات البلاغة وإقامة دعائمها ، وتعني بها طائفة المتكلمين ، وأهل الفلسفة ، الذين كان لهم نشاط خصب في البيان العربي . ويرجع إليهم العصل في وضع كثير من مصطلحات البلاغة التي أخذ بها المتأخرون^(٦٦) .

وأخيراً ، فإن الدراسة البلاغية كانت تتداخل مع الدراسة النحوية في الكتب النحوية الأولى . من هنا يتضح لنا أن البلاغة نشأت في أحضان الدراسات المختلفة ، التي نشأت حول القرآن الكريم ، وذلك قبل أن تتفصل عنها علماً مستقلاً . فلهذه الدراسات الفضل في ولادة هذا العلم واحتضانه حتى قوي واشتد ساعده . ولعل أوثق هذه العلاقات ما كان بين البلاغة والنحو ، فلقد مهدت الدراسات النحوية

الأولى لمباحث البلاغة ، حتى ان علماً متكاملًا من علومها وهو علم المعاني قد نحده ميثوثاً في بحوث النحو ، ولا نعلم أن نجد بدور العلمين الآخرين فيها .
ومن البحوث النحوية المتقدمة التي تضمنت أصولاً من الدراسة البلاغية ، كتاب سيبويه ، الذي نؤكد عليه عند وقفنا على البحوث النحوية التي تضمنت بنور البلاغة ، بوصفه أقدم ما وصل إلينا من هذه البحوث ، ولاهيمته الكبيرة ، ولما يحتويه من تحليل رائع وإحساس دقيق بعقده اللغة وأساليبها وأسرار تراكيبيها . فهو لا يسجل أصول النحو وقواعده حسب ، وإنما يلاحظ العبارات ويتأملها ويستنبط خواصها ومعانيها بما وهب من حس دقيق مرهف ، حتى لنعده مصدراً للدراسات البلاغية الأولى التي وقفنا عليها في كتب إعجاز القرآن . ولهذا يرى بعض الناحثين أن أبا عبيدة لم يفعل في كتابه « مجاز القرآن » أكثر مما فعله الذين سبقوه من اللغويين من ربط النحو بالأساليب والتركييب^(١٧) .

فإذا كان علم البلاغة يدرس الأساليب التي تتجاوز أصل الوضع الذي تكفل به النحو ، لكي تطابق مقتضى الحال أو المقام ، فقد اهتم النحو أيضاً بهذه المطابقة ، فدرس النحويون خروج الكلام على أصوله الموضوعية . فقد يخرج الأمر والنهي الحقيقيان بصيغتهما الموضوعية في أصل اللغة ، إلى الدعاء ، فيقال : « اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يد زيد ، وليغفر لخالد ، ولا يسميان هنا أمراً ونهياً ، إنما طلباً ، فلا يصح أن يقال : (أمرت الله) ، وإنما (سألت الله) . وكذلك لا يقال عن الخليفة مثلاً : (أمرته) إنما سألته »^(١٨) .

وكان النحويون يحددون وجوه الإعراب من خلال تفسير النص يربطه بظروفه الخارجية فضلاً عن مراعاة السياق اللفظي ، فلم يكن النحو غاملاً عن المقام ولا مفعلاً له ، ذلك ان القرائن الحالية تقف هي النحو جنباً إلى جنب القرائن المقالية^(١٩) . جملة « أنا عبدالله مطلقاً » يراها سيبويه من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجلاً من إخوان السامع ومعارفه ، وأراد أن يخبره عن نفسه بأمر فقال هذه الجملة ، لأنه لم يقل (أنا) حتى استغنى السامع عن التسمية لأن (أنا) علامة للمضمر ، وهو يضمن إذا علم أن السامع قد عرف من يعني . ويعد سيبويه هذه الجملة من الكلام الحسن إذا كان الناطق بها رجلاً خلف حائط مثلاً ، أو في موضع يجهله المتكلم ، فيقول له : من أنت ؟ فيجيب : أنا عبدالله مطلقاً في حاجتك^(٢٠) . والتعبير الواحد يختلف باختلاف المقام ، فيكون مرة حسناً مقبولاً ، ومرة محالاً مرموضاً .

وكان النحاة يعمدون في سبيل تفسير النص لتحديد المعنى ثم وجه الإعراب ، الى ذكر التفصيلات الواقعية وتحسيم الأحداث في سبيل تمثيل المعنى قال سيدييه في إعراب « يا دار أقوت بعد إصرامها ... » : « فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار ، ولكنه قال يا دار ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها ، فكانه لما قال يا دار أقبل على إنسان فقال ، أقوت وتغيرت ، وكأنه لما ناداها ، قال إنها أقوت يا فلان ، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن أقوت ليس بصفة . »^{٧١} فهو يفسر الإعراب بدلالة الحال ، ويفسر الكلام بحسب تفسيره للواقع الخارجي ، وإن الكلام يطبق على هذا الواقع ، وهو يفسر الكلام ثم يفسر الإعراب .

وكابوا يستدلون بالحال على تعيين المحذوف ، فهي تعبر عن معنى الفعل مثلاً ، أو تعوض عنه ، فيستقضى بها عنه^{٧٢} . وقد تحدث سيدييه عن دلالة الحال على الإعراب في مواضع متعددة من الكتاب .

ومما قرره سيدييه من ضرورة مراعاة الكلام لمقتضى الحال ، ما ذكره من شروط الندبة . فقال في (باب ما لا يجوز أن يندب) ، أنه قبيح أن يبهم المتكلم في الندبة ، لأنه إذا ندب فإنه ينبغي أن يندب أو يتفجع بأعرف الأسماء ، وإن يحتص ، فلا يجوز أن يندب النكرة ، فيقول (وارجله ، وبأرحله) لأن الندبة على البين ، وقد تعاوش عندهم أن يتفجعوا على غير المعروف . فلا يعذر أن يتفجع وبيهم ، كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره^{٧٣} . فمقام الندبة يستدعي نداء المندوب بأعرف أسمائه وأشهرها . وقد ذكروا أن الندبة مما يناسب النساء لضعفهن^{٧٤} . وبذلك بحثوا في مناسبة الكلام للمتكلم ، كما راعوا مناسبة السامع . ولقد وجدنا لدى سيدييه استعانة بالسياق التاريخي لتفسير النص ، في تفسيره للآية الكريمة ﴿ وَإِذَا حَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً ﴾^{٧٥} وذلك استكمالاً لكل الأبعاد الخارجية للنص التي تساعد في توضيحه .

ومن النحاة من يتداخل لديهم الدراسة النحوية والبلاغية بشكل واضح ، ومنهم الرقاسي^{٧٦} ، ومن يطالع رسالته « الحدود في النحو » يرى كيف تختلط المعاهيم النحوية والبلاغية . ومنهم أيضاً ابن حنّي في كتابه « الحصائص » ومثلاً على ما كذب فيه من مباحث يعالج فيها خروج الألفاظ عن معانيها الأصلية الى معبر مجارية ، ما جاء في باب « إقرار الألفاظ على أوصاعها الأول ، ما لم يدع داع الى الترك والتحول . »^{٧٧} وقد حدد لديه وقفات مثلها يعالج فيها مطابقة الكلام لمقتضى

الحال هي « سر صناعة الإعراب »^(٧٨) .

ولقد وقف النحاة عند ظاهرة الحذف في الكلام ، والحذف يؤكد نهجاً للعرب
غُرموا به هو الإيجاز ، وهم يؤكدون هذا النهج للعرب . « لأنهم أبدأ يتوخون الإيجاز
والاختصار في كلامهم . »^(٧٩) ولأنهم يتوخون ذلك في كلامهم ، كثر الحذف^(٨٠) . ولقد
وقف سيبويه على ظاهرة الحذف ، ويئن قبل أبي عبيدة والغزاة أن الذي يجوز الحذف
هو العلم بالمحذوف ، فيقول عما ينتصب بفعل متروك إظهاره في غير الأمر والنهي ،
إن فعله هذا كثر في كلامهم واستكملوا واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم^(٨١) . فمن
الكلام ما يُستغنى عنه لكثرة استعماله وإبذاله وقد يستغنى عنه بغيره ، أو يعوض عنه
بغيره ، وهو بذلك يضع قاعدة الحذف لديهم : « ويحذفون ويعوضون ويستغنون
بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً . »^(٨٢)
ومما يسوغ الحذف أن يتقدم المحذوف في الكلام ما يدل عليه^(٨٣) . ومما يلجئهم إلى
الحذف ضرورة الشعر^(٨٤) . ولأنهم يميلون إلى التخفيف فإن طول الكلام يسوغ الحذف
لديهم : « فإذا طال الكلام احتتم الحذف »^(٨٥) . لأن زيادة الكلام عوض عن
المحذوف . « فيجبرون الحذف مع طول الكلام ، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما
حذف . »^(٨٦) وتحدثوا عن الحذف في الحروف وزيادتها ، وزيادة الحرف عوضاً من آخر
محذوف^(٨٧) .

وتكلم سيبويه في صدر كتابه على التقديم والتأخير ، وذكر سره الدلالي . ولقد
تناول علماء النحو والبلاغة هذا الموضوع . وهي البلاغة بحده في موضوعات علم
المعاني . لكنه في أساسه من صنع سيبويه فهو أول من أشار إليه ، وطرق بابه ،
وهذا ما جعله من الرؤاد الذين أسهموا في تأسيس علم البلاغة . ولم يقتصر حديث
سيبويه في الكتاب على الموضوعات التي اختص بها علم المعاني من موضوعات
النحو ، إنما تناول أيضاً بعض مباحث علم البيان ، كالتشبيه ، والإستعارة والمجاز
والكناية وغير ذلك^(٨٨) .

ولقد عبّر سيبويه عن بعض صور الكلام التي لا تجري محرى التعبير الحقيقي
أو الأصلي بأنها على سبيل الإلتساع أو السعة في الكلام ، يشير بذلك إلى تعدد
الدلالة والمعاني في هذه التباير^(٨٩) . فالكلام عنده على أمرين ، ما هو على أصل
الوضع ، وما يتسع فيخرج على هذا الأصل . وهو يجعل في (الإلتساع) ما أُصطلح
على تسميته فيما بعد في علم البلاغة بالمجاز العقلي أو المجاز في الحكم

والإسناد ، فيقول : « ومثل ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف ، قوله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ فالليل والنهار لا يمكنان ولكن المكر فيهما »^(١١) . ويجعل فيه ما أستخدم على تسميته فيما بعد بالمجاز الخُزَل ، فقال في « باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، ولإيجاز الاختصار » . « ومما جاء على إتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ﴿ وَاشْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ... إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل العمل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا . »^(١٢) وهو يشير بقوله (للإيجاز والاختصار والاستخفاف) الى مائدة المجاز . وقوله (ان الفعل عمل في اللفظ لا في المعنى) يشير الى احتمال الكلام لأكثر من معنى . فالفعل يعمل في لفظ وهو في الحقيقة عامل في معنى لفظ . محذوف . فهناك معنيان ، ولقد عبّر عن هذا في مثال آخر ، يقول : « شبهوه بالشيء الذي تلغظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك يطوهم الطريق ، وصيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير في الكلام . »^(١٣) فهناك معنى مذكور ، وآخر مقصود . ولقد عبّر السيرافي - في شرحه لكلام سيديويه - عن هذين المعنيين بأنهما معنى محذوف ، وآخر أقيم مقامه : « قوله : نحو قولك : يطوهم الطريق ، يريدون يطوهم أهل الطريق الذين يمرون فيه ، محذوف أهلاً وأقام الطريق مقامهم . ومعنى يطوهم الطريق ان بيوتهم على الطريق فمن جاز فيه رآهم . وقوله صيد عليه يومان ، معناه ، صيد عليه الصيد في يومين فحذف الصيد وأقام اليومين مقامه »^(١٤) .

ولقد التزم البلاغيون فيما بعد بتمبيرهم عن المجاز بما عبّر به سيديويه ، فذكر عبدالقاهر الجرجاني ان المتكلم في المجاز يلفظ بالشيء وهو يريد شيئاً آخر ، أو ان اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره^(١٥) .

وقول سيديويه في الآية ﴿ وَاشْأَلِ الْقَرْيَةَ ... ﴾ ان الفعل عمل في (القرية) كما كان عاملاً في (الأهل) ، يشير الى ان الحذف يصحبه تغيير حكم الكلام . فالفعل عمل في لفظ (القرية) وأصبح مفعولاً به ، وانتقل من حكم المضاف إليه الذي كان عليه في الأصل . وهو هنا يقرر ما اشتراطه البلاغيون فيما بعد في (المجاز بالحذف) ، فالكلام ينتقل الى التعبير المجازي من التعبير الحقيقي إذا كان فيه حذف يصحبه تغيير حكم الكلام : « فإن الحذف إذا تجرّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً . »^(١٦) .

ومما اشتراطه سيديويه للإتساع في الكلام ، والتجاوز فيه ، علم المخاطب

بالمعنى ، يقول . « ولكنه جاء على سعة الكلام والإبحار لعلم المخاطب بالمعنى . »^{١٠} وعلم المخاطب بالمعنى يعيده السياق ، من خلال القرينة التي تعيّن المقصود ، وهو ما ذكره البلاغيون فيما بعد .

ولم يقتصر سيبويه على ذكر أنواع من (المعاني والديان) بل تجاوز تلك إلى بعض ألوان من (البديع) في عرف المتأخرين . ويمكن القول ان سيبويه قد صرر كتابه عرساً لكثير من صور الكلام التي عسرها تعسيراً بلاغياً ، بل نراه أحياناً يتناولها بالطريقة عسها التي سلكها علماء البلاغة من بعد في مباحثهم ، إلا انه لم يذكر لها أسماء اصطلاحية . وذكر المصطلحات في عصر سيبويه لم يكن ذا شأن خطير بالعلوم والعنون في القرن الثامن الهجري لم تكن قد تحددت بعد ، أو دخلت في دور التنسيق والتصنيف والتقسيم ، ووضع المصطلحات هنا وهناك عنواناً على كل قسم وتمييزاً له من سائر الأقسام ، وإنما كانت العلوم والعنون وقتئذٍ منداحله ، يصب بعضها في بعض ، ويثري بعضها بعضاً . فاللغة والنحو والبلاغة كلها بمنزلة روافد متعددة تصب في مجرى واحد هو إثراء اللغة ، والمحافظة على سلامتها ، وإبرار جمالها . ولا يحق لمنصف أن يتنكر لجهود سيبويه التي قنمها لخدمة البلاغة العربية ، بدعوى انه لم يذكر لها مصطلحات ، أو انه لم يضع لها قوانين كالتي عرفها فيما بعد . وإنما يحق لنا أن نقول دون إدعاء أو مبالغة ان سيبويه كان حجر الأساس في بناء البلاغة العربية بما ذكره من موضوعات تدخل في علم المعاني ، فلم يفته أن يتناول أسرار تراكيب الكلام وتآليف الألفاظ وصوغ العبارات وإبرار العرق بين تعبير وآخر ولم يكن اهتمامه قاصراً على أواخر الكلمات وبيان إعرابها وبنائها ، وإنما تجاوز ذلك إلى نظم الجملة والجمل فربط النحو بالمعاني ، حتى تطور هذا الربط إلى أقصى درجاته على يد عبدالقاهر الجرجاني . ومما تناوله في (البيان) مثلاً ، التشبيه ، والاستعارة ، والاستعارة في الحروف والمجار بالحذف ، والقناية . وإن كانت بمعناها اللغوي . ومما ذكره في (البديع) تأكيد المدح بما يشبه الذم . ولا شك ان المسائل البلاغية التي طرقها سيبويه في كتابه تمثل كثيراً من موضوعات البلاغة ولذلك فإن كثيراً من العلماء الذين يعتد بهم في تاريخ البلاغة قد اغترف من هذا البحر الراخر الذي لا ينضب له معين .

لقد أسهم سيبويه في وضع علم المعاني وساعد في وضع الأساس لعلم البيان ، ونبّه على البديع . وربما يزعم زاعم أن سيبويه حين نثر هذه المسائل

البلاغية لم يقصد الى علم غير النحو ولم ير علماً خاصاً هو البلاغة ، أو أحد فنونها الثلاثة . والرد على هذا الزعم سهل ميسور ، فإن سيوييه لم يكن يعرق بين النحو والبلاغة ، ولم يكن النحو عنده نظراً في أواخر الكلمات من جَيِّت الإعراب والبناء ، وما فيهما من حركات وسكنات ، وإنما النحو عنده يشمل هذا ، ويشمل أيضاً تأليف الجملة ونظمها وسر تركيبها وبيان ما فيها من حسن أو قبح ، ولا شك أن هذا لا يخص علم النحو فقط ، بل يخص البلاغة . وبهذا يكون سيوييه قد أسهم بكتابه في وضع أسس هذا العلم ١١ .

٣ - الحالة البلاغية للإعراب

انتهينا الى أن البحث النحوي عرف المعاني التي اهتمت البلاغة بدراستها ، وأنه مُمَيِّز بينها وبين المعاني النحوية . ثم انه يتَّين أن الإعراب قد يعبر في بعض صورهِ عن هذه المعاني فضلاً عن تعبيره عن المعاني النحوية الأصلية . لقد قلنا أن النحو يعنى بما يفيد تركيب الكلام من أصل المعنى الذي تفيدهِ الدلالة الوضعية . ولقد راعى النحاة في المعنى الأصلي جملة من الأصول ، منها : أن الأصل في الفعل أن يتقدم في الجملة وأن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل . وأن الأصل في المفعول أن يأتي بعد الفاعل . والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والأصل في الخبر أن يتأخر . والأصل في الإخبار هو الفعل . والأصل في الخبر هو الجملة الخبرية . كما أن الأصل في الإستعهام هو الجملة الإستفهامية . وأن الأصل في الرفع للعمد التي منها الفاعل والمبتدأ والخبر . والأصل في النصب للعصلات التي منها المفعول . والأصل في الجر لما بين العمدة والفضلة ، أو للفضلة التي بالوساطة ، الى غير ذلك من الأصول التي حددوا بها المعنى الأصلي وعلاماته . ولقد أوضح الزحاجي أن ما يحتكمون إليه في تعيين ما هو أصل بالنسبة الى ترتيب عناصر الجملة ، وتقدمها بعضها على بعض أو تأخرها ، جملة أمور ، منها ما يعود الى التفاصيل والاستحقاق والطبع ، أو حسب ما يوجبه العقل^(١٢) . ولكن ما هو أصل ومتقدم في حكم العقل ، قد بصَّره أصل من أصولهم الموضوعية تابعاً ، فالقياس « في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل ، لأن وجوده قبل

وجود فعله ، لكنه عرض للفعل ان كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتصائه إياهما ، وكانت مرتبة العامل قبل المفعول مقدم الفعل عليهما لذلك ، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موحده ثانياً ، ماغنى عن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل «^{١٨٦}» .

لقد راعى النحوا الالتزام بهذه الأصول ، في حين كان الخروج عليها مما تهتم به البلاغة لأنها تعنى . كما قلنا ، بالدلالة المضاعفة الى الدلالة الأصلية التي قد حصل بهذا الخروج ولقد عيّن النحاة مواطن الخروج على هذه الأصول ، ووقعوا عندها ، ولذلك قلنا ان الدراسة البلاغية نشأت في أحضان الدراسة النحوية ، وان السحاة اهتدوا الى المعاني البلاغية قبل البلاغيين .

ومن مواطن الخروج عن الأصل ، تقديم ما حقه التأخير في أصولهم ، الذي حصصه دور مواطن الخروج بوقعتنا عليه ، لأن الإعراب يعثر عن هذه الغاية البلاغية في بعض صور التقديم متمثلة بالتقديم الذي يعيده معنى الإبتداء عند البصريين . وقد بيّنوا صور التقديم : « كتقديم المفعول على الفاعل قارة ، وعلى الفعل الناصبه أخرى ، كضرب زيداً عمرو ، وزيداً ضرب عمرو . وكذلك الظرف نحو قام عندك زيد . وعندك قام زيد وسار يوم الجمعة جعفر ، ويوم الجمعة سار جعفر . وكذلك الحال نحو جاء ضاحكاً زيد ، وضاحكاً جاء زيد . وكذلك الاستثناء ، نحو ما قام إلا زيداً أحد . ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له ، لو قلت : إلا زيداً قام لقوم ، لم يحر لمضارعة الاستثناء البذل ، ألا تراك تقول ما قام أحد إلا زيداً ، وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما حارى الاستثناء البذل امتنع تقديمه . »^{١٨٧} .

ونلاحظ انهم لم يعدوا المبتدأ من جملة ما يقدم عن أصل في التأخير ، بل هو أصل في التقديم لديهم ، حتى إن كان ذلك المبتدأ مفعولاً به في الأصل أو فاعلاً : « صرّيتُ زيداً ، وزيد ضريته لم تقدم زيداً على ان يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكي على ان ترفعه بالإبتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر به »^{١٨٨} فلم يعدوه من مواطن تقدم المفعول به أو الفاعل مع انهم أشاروا الى هذه المواطن . وما نلك إلا لأنه خرج من حكم الى حكم ومن باب الى غير باب وإعراب غير إعرابه كما يقولون^{١٨٩} . وما خروجه عن حكمه وبابه إلا لأن إعرابه تغير . فأصبحت حركة ما كان أصله مفعولاً به مثلاً الصمة أو ما يندوب عنها . أما معناه الأصلي فهو يحتفظ به ، لكن علامة الإعراب أصبحت لا تعبّر عنه ، لأن ما تعبّر عن المفعول به هو

العتحة أو ما يبوب عنها . فقالوا ان هذه العلامة تعبر عن حكم حديد انتقل إليه وهو كونه مبتدأ . وما هو معنى الابتداء ؟ قالوا انه تقديم وأولية لمعنى اللفظ المقدم للاهتمام والعناية به . وإذا كان الإعراب لا يكون إلا عن عامل ، قالوا ان العامل هو الابتداء . وقالوا ان الإعراب في المبتدأ يعبر عن معنى الابتداء . وبلاحظ ان معنى الابتداء كما فسروه ليس كالمعاني النحوية التي قالوا ان الإعراب يعبر عنها والتي حديدها عبدالقاهر الجرجاني في الأسماء بثلاثة معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والاصافة^{١٢} ، والتي تنشأ من تعلق معاني الكلمات بمعاني العوامل فيها كما فسرها الجرجاني في نظرية النظم . فلا يتعلق معنى اللفظة التي يبتدأ بها بمعنى العوامل (من الأسماء والأفعال والحروف) لينشأ عن التعلق معنى نحوي أو وظيفي هو معنى آخر غير المعنى المعجمي للفظة المعربة ، وغير المعنى المعجمي للفظة العامل . وإذا كان لا بد للإعراب أن ينشأ عن عامل ، قالوا ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وهذا ليس معنى يمكن أن يتفاعل معه معنى لفظة المفعول لينتج عن التفاعل معنى يعبر عن هذا التفاعل أو التعلق . ثم اهتم قريروا ان العلاقة ما زالت قائمة بين معنى العامل الأصلي والمفعول (المبتدأ) ، ففي : ريد حضر ما زال إسناد الحضور الى زيد قائماً ، لكنهم قالوا انه ليس هو العامل كما في (حضر زيد) ، وليس هو المؤثر في حركة الإعراب . ان المؤثر فيها هو معنى جديد ، هو معنى الابتداء . وقد بينا ان معنى الابتداء ليس كالمعاني النحوية التي تنشأ من التعلق بين المعاني المعجمية للكلمات . ولوعرضنا معنى الابتداء على غير المعاني النحوية لوجدنا انه من المعاني التي تهتم البلاغة بدراستها أي المعاني البلاغية لأنها معانٍ مضافة الى المعاني الأصلية ، والابتداء معنى مضاف الى المعنى الأصلي الناشئ عن الإسناد والذي ما زال الكلام يحتفظ به . والإعراب يعبر عن هذا المعنى المضاف الذي هو الابتداء والتقديم ..

درس علماء اللغة التقديم والتأخير وهو نهج للعرب في كلامهم ، يقول سيبويه « ضرب زيداً عمراً حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل .. وإن قدمت الاسم فهو عربي حيد ، كما كان ذلك عربياً حيداً وذلك قولك ريداً صريت^{١٣} » ولقد عذبه ابن قتيبة من المجاز ومن طرق العرب في الإتساع في الكلام^{١٤} . واستقر في علم البلاغة ضمن أقسام علم المعاني . وقد تكلم ابن حنّي على التقديم والتأخير في كلام العرب . ويؤنّ ضروب التقديم واته على صريين . أحدهما ما يقبله القياس ، والآخر ما يسهله

الاضطرار . ثم بين وجوه التقديم والتأخير ، مما يصح ويجوز تقديمه ، حبر المبتدأ على المبتدأ ، وحبر كان وإخواتها على أسمائها وعليها أنفسها . ومما لا يجوز تقديمه المفعول معه على الفعل ، والفاعل على الفعل ولا يحوز تقديم المصاف إليه على المصاف . ومما يصعق تقديمه ، المعطوف على المعطوف عليه ، ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الفاصِل له فعلاً متصرفاً^{١٥} .

وتحدثوا عن أنواعه بحسب النية في تقديمه أو تأخيره ، فهو إما متقدم في اللفظ دون النية ، أو في النية دون اللفظ ، أو في اللفظ والنية معاً . ويحدثوا في ما يعيده التقديم في الكلام المثبت وكذلك في المسمي وفي الإستفهام^{١٦} .

ولم يكتفوا بتبيين وجوه التقديم والتأخير وحصر أنواعه ، وإنما عسروا دلالة وهي الدلالة التي يكتسبها اللفظ الى جانب معناه الوظيفي أو الحوي ، وذكروا انها الاهتمام والعناية^{١٧} . يقول سيدي في كلامه على تقديم الفاعل والمفعول به ، انهم « يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أعنى . وإن كانا جميعاً يهملانهم ويعنيانهم »^{١٨} . فهو يقرر ان المتكلم يعنيه جميع كلامه ، لأنه يريد أن يؤدي به المعنى الذي يريد إبلاغه ، وبه يريد الإيهام ، غير انه يقدم الذي بيانه أهم لغاية يعتضيه المعنى . إلا ان عبدالقاهر الجرجاني أحد على النحاة ، وذكر سيدي فيهم ، انهم يكتفون بذكر العناية والاهتمام ، ولا يفصلون كما فعل هو^{١٩} . فقرر كل صورة من صور التقديم بدلالاتها ، ومقامها ، فذكر مثلاً لتقديم الاسم المخبر عنه ، وتأخير الفعل المخبر به ، المناسبات التي تستدعي تأكيد الخبر ، وذلك بأن « يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو ان يقول الرجل . ليس لي علم بالذي تقول ، فتقول له : أنت تعلم ان الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل الى خصمي وكقول الناس هو يعلم داك وإن أنكروا ... فالموضع موضع تكذيب ... ومما يحسن ذلك فيه ويكثر ، الوعد والصمان كقول الرجل . أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك ان من شأن من تعده ونضمن له ان يعتز به الشك في تمام الوعد وفي الوفاء ، وهي الوفاء به فهو من أحوج شيء الى التأكيد . وكذلك يكثر في المدح كقولك أنت نعطي الجريل ، أنت تقري في المحل ، أنت تجود حين لا يجود أحد ... وذلك ان من شأن المادح أن يسمع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المعسر ويريدك بياناً انه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا يتكر بحال لم يكذب بحيء على هذا الوجه ولكن يؤتى به غير مبني على اسم ، فإذا أحبرت بالحروج مثلاً عن رجل من

عادته أن يخرج في كل غداة ، قلت : قد خرج ، ولم تحتج الى أن تقول : هو قد خرج ،
ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع محتاج أن تحققه والى أن تقدم فيه ذكر
المحدث عنه .. « ١١٦ » .

وبهذه المناسبة بين المقال والمقام ، ويان يخرج الكلام على أصله في الوضع
تكون البلاغة « إنما الكلام البليغ هو ان تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه ... ومما هو
بهذه المنزلة هي انك تحد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل
على الاسم قوله تعالى ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ ...
فإنه لا يخفى على من له نوق انه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم .
لوجد اللفظ قد بنا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي ان
يكون عليها « ١١٧ » فالمعنى الملاغى الذي يعيده التقديم الى حائب الإخبار عن
الحقيقة ، هو هذه الخصوصية في المعنى التي تناسب المقام ، والتي تعني الاهتمام
بالمقدم والعناية به . « فلم قدم المشار إليه الغائب ؟ قيل ؟ عناية بالمسؤول
عنه » ١١٨ . وقد يعني أغراضاً أخرى منها التنبيه : « لأنك تتدنه لتنبه
المخاطب . » ١١٩ .

لقد أكد النحاة كالبلاغيين الغاية البلاغية للتقديم وانه لقوة العناية بالمتقدم
ولاهميته ولتمكنه في نفوسهم ، فهم يقدمون حرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة
العناية به بسبب تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه اللفظ عندهم ، فقدموا بليته
ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم . وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل
« إِنْ كُنْ دَلَّ عَلَى الْفَاعِلِينَ . مَنْ هُمْ ، وَمَا هُمْ ، وَكَمْ عَدَّتْهُمْ ، نَحْوَ أَفْعَلْ ، وَفَعَلَ ،
وَتَفَعَّلَ وَفَعَّلَ . وَحَكَمُوا بِضَدِّ هَذَا لِلْفِعْلِ ، فَزَيَّ حُرُوفَ الْمَعَانِي بِأَبْهَاا التَّقْدِيمِ وَحُرُوفِ
الْإِلْحَاقِ وَالصَّنَاعَةِ بِأَبْهَاا التَّأَخُّرِ . فَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ سَبْقُ الْمَعْنَى عَنْدهُمْ ، وَعَلَوُهُ فِي
تَصَوُّرِهِمْ ، إِلَّا بِتَقْدِيمِ دَلِيلِهِ ، وَتَأَخُّرِ دَلِيلِ نَقِيصِهِ لَكَانَ مَغْنِيًّا مِنْ غَيْرِهِ كَافِيًّا . » ١٢٠
فالتقدم عناية وسبق وعلو .

وتحدثوا عن أثر التقديم - الذي يعني الاهتمام والعناية - في العمل وتغيير
الإعراب ، فذكر سيبويه ان من الأعمال ما يستعمل ويلقى ، وهي (ظننت وحسبت
وحلت وأريت ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن) ، وانها عندما تكون مستعملة
مهي بمنزلة (رأيت وضررت وأعطيت) في الأعمال والبناء على الأول ، وفي الخبر
والإستعهام وكل شيء . وذلك في قولنا مثلاً : أظن زيدا مطلقاً ، وأظن عمراً

ذاهباً^(١١٥) . وهي تكون مستعملة ، أو عاملة إذا تقدمت : « الحد أن يكون الفعل مبتدأ
 إذا أُعْمِلَ »^(١١٦) أما « إذا أُرِيت الإلغاء فكلما أُخِّرَت الذي تلغي كان أحسن وإذا أُرِيت
 أن يكون مستقراً تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن لأنه إذا كان عاملاً في شيء
 قدمته كما تقدم أظن وأحسب ، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان
 شيئاً ، والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام
 مثله فيما نكرت لك في باب الفاعل والمفعول . وجميع ما نكرت لك من التقديم
 والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير . »^(١١٧) فعندما لا يُراد إعمال الفعل ،
 يؤخر . ومعنى عدم إعماله ، عدم توخي معناه ، أو إرادة معناه فيما يعمل فيه .
 فالمتكلم لا يريد أن يعلق ما يعمل فيه الفعل بمعنى الفعل ، فيؤخره ، لكي لا يصل
 معناه إلى المصموم . فإذا ألغى المتكلم أفعال الشك وأخرها ، رفع ما تقدم هذه
 الأفعال من الألفاظ التي كانت منصوبة بها ، والعامل فيها الرفع هو عامل آخر ، هو
 اليقين لا الشك : « وإنما كان التأخير أقوى لأنه إما يجيء بالشك بعدما يمضي
 كلامه على اليقين أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول عبد الله
 صاحب ذاك بلغني ، وكما قال من يقول ذاك تدري ، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه .
 وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري . »^(١١٨) فعندما
 يريدون إلغاء الفعل يؤخرونه عن الاسم العامل فيه : « ولو أرادوا الإعمال لما ابتدؤوا
 بالاسم »^(١١٩) لكنهم أرادوا الإلغاء حين الإبتداء به : « فإن ألغيت قلت عند الله أظن
 داهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك . وكلما أُرِيت الإلغاء ، فالتأخير أقوى وكل
 عربي جيد . »^(١٢٠) إن هذا يعني أن الملغى يتأخر عن الكلام الذي كان عاملاً فيه ،
 وقد يكون في إضعافه : « فالذي تلغيه لا يكون مقدماً ، إنما يكون في إضعاف الكلام ،
 ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ، لأنك إذا قدمت الظن وإنما تبني كلامك على
 الشك . »^(١٢١) فعندما تقدم هذه الأفعال ، تكون عاملة ، لأن معناها مقصود ومؤكد ،
 والعناية به قائمة ، لذا تتعلق به الألفاظ بعده ، ويكون عاملاً فيها . ويؤيد أن قصد
 المعنى يغني عن التقديم لكي يكون الفعل عاملاً ، فهذه الأفعال قد تعمل مع تأخرها ،
 لأن معناها مقصود ، يتوخاه المتكلم : « فإذا ابتدأ كلامه على ما هي نيته من الشك
 أعمل الفعل ، قدم أو أخر ، كما قال زيداً رأيت ، ورأيت زيداً . »^(١٢٢) فهو يقصد أن
 تقديم الشك الذي يفيد فعل الظن في البية - وهذا اهتمام به - هو الذي يعمل .
 فالاهتمام هو الذي يعمل ، والتقديم يؤكد هذا الاهتمام ، لأن التقديم اهتمام وعناية

عندهم ، ولذلك لا يجوز الإلغاء مع التقديم لأن الشيء لا يكون هو وضده ، لذلك أكدوا وجوب إعمال (ظننت) وإحوايتها متقدمة ، وذكروا أن السبب يعود الى أمرين : الأول هو أنها : « إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ولم يجز الغاؤها . والتالي أنها إذا تقدمت بل ذلك على قوة العناية ، والغاؤها يدل على إطرأها ، وقلة الاهتمام بها ، فلذلك لم يجز الغاؤها مع التقديم ، لأن الشيء لا يكون معدياً به مطرحاً ... وأما من أعملها إذا تأخرت فعملها متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة اللفظ مجازاً وتوسماً » (١٢٢) .

ومثل ظننت وإحوايتها في وجوب الإعمال ، متقدمة (كان) فلا يجوز الغاؤها « إذا وقعت مبتدأة ، نحو « كان زيد قائماً » بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو « زيد كان قائماً » فدل على أن الإبتداء له أثر في تقوية عمل الفعل » (١٢٣) .
وتحدثوا عن أثر العناية والتقديم في العمل ، عندما اختلفوا في (أي العاملين في التنازع أولى بالعمل) ، فذهب بعضهم الى « أن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » (١٢٤) .

إن عمل الأفعال عبّر هنا عن أثر العناية في العمل فتقدمها بوجوب إعمالها ، لأن هناك اهتماماً بمعناها ، وهذا الاهتمام قوة لها ، وتأخيرها يلغي تأثيرها بمضمونها المتقنم ويفك علاقة معناه بمعنى عامله ، فإذا قال المتكلم : عبد الله أظن داهب ، فإنه يلغي علاقة (الظن) بلفظة (عبد) المتقدمة . فعندما ينطقها فإنه يربطها باليقين لا الشك الذي لم يكن بعد قد تفوه به لفظاً ، ولم يكن قد قصده في إبتداء حديثه ليصح له إعماله في اللفظ المتقنم . وهنا كان على النحاة أن يجيبوا عن علة رفع هذا اللفظ المتقنم الذي ابتدأوا به الكلام وسموه المبتدأ ، وعن العامل فيه الرفع لأنهم ربطوا الإعراب بالعامل . ويتضح مما تكلم به البصريون أن الإبتداء هو علة رفع المبتدأ وهو العامل فيه : « الإبتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة المبتدأ ، أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء . مثال ذلك ، زيد منطلق ... فزيد ارتفع بتمريه من العوامل الظاهرة نحو إن وكان وظننت ، وبإسناد الإنطلاق والذهاب ونحوهما إليه .. أن التمري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر إذ الاسم لا يعرّى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه ، فإن لفظ بزيد من غير خبر مظهر أو مضمّر لم يكن مبتدأ ، بل كان بمنزلة أن تصوت صوتاً ، وذلك لا يكون له إعراب وإنما تقول زيد وتسكت » (١٢٥) .

فالإبتداء يكون بالتعري من العوامل ، مع الإسناد الذي يشترط مع التعري كما يقولون ، أي انه لا بد للمتقدم من كلام يتقدم هو عليه ، وإلا فإنه - منفرداً - كصوت يصوت به المتكلم لا معنى له ، ولكن ابن يعيش يخبرنا ان من البصريين من لم يشترط الإسناد « وذهب النصريون الى ان المبتدأ يرتفع بالإبتداء ، وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية . وقال آخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه »

١٠ المبتدأ في قول فريق منهم ينطلب أمرين أن يكون مسنداً له شيء ، وأن يعري من العوامل اللفظية في العمل^(١٨) وهذا الأمر الثاني اشترطوه في العمل ، وهو يعني عدم نسلط العوامل اللفظية على المبتدأ ، أما الإسناد ، فهو يعني نسلطها ، ولكنهم مع المبتدأ كفوه عن العمل ، ولهذا اكتفى فريق من البصريين بالتعري فقط في تعريف الإبتداء ، لأن التعري - كما قالوا - هو عدم العوامل ، أو عدم نسلط العوامل على المبتدأ ، أي ان الأثر الإعرابي الذي يظهر عليه ، ليس بتأثير من اللفظ الذي اشترطوا وجوده معه في الكلام ، والذي يرتبط به في المعنى ، وهو المسند أو بحبر ولقد ذكر سيبويه في حد المبتدأ أنه ينسب عليه غيره في الكلام^(١٩) فهو لا يعري من علاقته بغيره . ولكن هذه العلاقة لا تؤثر في العمل ، فليست حركة المبتدأ عند البصريين بتأثير عامل ملحوظ موجود معه في تأليف الكلام وهو ما عرفوا به الإعراب في غير المبتدأ ، مما ذكروا فيه انه أثر عن عامل ، وأنه تعبير عن معنى يوجد في المعمول العامل الذي يتعلق به ، فيتكون الكلام من هذا التعليق أو الإرباط بحركة المبتدأ إن ، ليست تعبيراً عن المعنى الذي يولده مثل هذا العامل (المسند) في المعمول ، مع انه موجود ، لانهم اشترطوا الإسناد ، فالمبتدأ يرتبط بالمسند ، وليس معنى التعري الذي يعيده الإبتداء ، هو تجرده من علامته بغيره ، ووجوده منفرداً لأنه عندها وصوت بصوته سواء كما قالوا ونعرف من تفسيرهم لإسناد انهم اشترطوه ليؤكدوا ان هنالك مستويين للمعنى المستوى الأول هو الحاصل من الإسناد والذي يقصد به الاحبار ، وهذا هو المعنى الحقيقي والأصلي للكلام والمستوى الثاني هو الذي يعبر عنه الإبتداء ، والإبتداء قالوا عنه به معنى يعني أولية في التقدير تعني اهتماماً وعناية بالمقدم ، وهذه الأولوية ناشئة من تعري ترتيب الكلام بحمل بعضه بسبق بعض ، فيكون هو الذي يبتدأ به الكلام ثم يتم بشرطوا الإسناد ليؤكدوا معنى التعري ، الذي اكتفى به بعض البصريين عاملاً

والذي هو تجرد من العوامل الظاهرة ، وهو بهذا أولية في المعنى . فلكي يكون المبتدأ أولاً لا بد له أن يكون متجرداً عن غيره . ولكي يكون أولاً كذلك لا بد له من ثانٍ يكون هو به أولاً . وقد فسّر عبدالقاهر الحرجاني التعري الذي يعنيه الابتداء بأنه أولية في التقدير والمعنى ، وهو يورد قول بعض شيوخ النحو في رافع المبتدأ الذي هو هذه الأولية . « أن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثاني ، ذلك الثاني حديث عنه ، فهو بمنزلة أن تقول « أن العامل فيه تعريه من العوامل الظاهرة لأنه لا يتعري من العوامل حتى يكون أولاً لثاني هو حديث عنه ، فاعرفه »^{١٢} فتعري المبتدأ من العوامل يلزمه كونه أولاً لثاني « المبتدأ ما حرّته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان المقصد فيه أن تجعله أولاً لثاني ، مبتدأ به بوزن الفعل ، يكون ثانيه خبره »^{١٣} . فالابتداء أولية في التقدير والمعنى . والمبتدأ يذكر أو يقصد قبل أن يذكر غيره أو يقصد ، أو أنه يُعري عن غيره في التقدير « ويعري الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره »^{١٤} أن حركة المبتدأ لا تُعبر عن المستوى الأول من المعنى ، لا تُعبر عن الإسناد وعن المعاني النحوية الناشئة من تعلق الكلمات بعضها ببعض في الكلام ، إنما هي تعبير عن معنى آخر يضاف إلى المعنى الذي يصرح به الإسناد ، وهو كون المبتدأ أولاً في الكلام بما تعنيه الأولية من الاهتمام والعناية .

وبود أن نشير إلى أن الكوفيين لم يقتنعوا بقول البصريين بالابتداء عاملاً ، ويتضح من كلامهم أنهم لا يتصورون العامل ، كما تصوره البصريون في الابتداء من كونه متجرداً أو عندما ، لأن العامل في الاسم الرفع لا بد أن يكون موجوداً غير معدوم والقول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء وتفسير هذا بأنه التعري ، يعني أنه عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، وهذا يعني أنهم يفهمون العامل بأنه شيء غير محدد ، بالرغم من أنهم قالوا بالعامل الممبوي أي غير المتمثل بالألفاظ ، ولكن ليس على هذا النحو من الفهم . وهم يقولون بالعامل اللفظي وهذا عندهم ، أما اسم أو فعل أو أداة ويتصور الكوفيون الابتداء ابتداءً لفظياً ، أو مكانياً عندما يردون على البصريين بأنه لو كان الابتداء يوجب الرفع لارتفعت المنصوبات ، والمسكيات ، والحروف التي وجدوا أعرب يبتدئون بها الكلام ، فلما لم ترتفع ، دلّ ذلك على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع^{١٥} . فالابتداء هو ابتداء لفظي في تصور الكوفيين ، وهو لا يرفع المبتدأ ، أما رافع المبتدأ لديهم ، فهو الخبر ، كما أن الخبر يرفع المبتدأ فهما يتراءعان^{١٦} ويفسر الرصي الاستراديدي تراءعهما بالتقدم الذي في كل منهما ، وانقبضة

المعنوية التي لكل منهما ، وليست للمبتدأ فقط ، وهو ما فُسرنا به معنى تقدم المبتدأ لدى البصريين - « ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر .. وأما تقدم المبتدأ ، فلان حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه وعرعاً له . وأما تقدم الخبر ، فلانه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، لانك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود إلا انه متقدم في القصد ، وهو العلة الغائية ، وهو الذي يقال فيه أول الفكر آخر العمل ، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه » ١٣٠ .

إن إعراب المبتدأ لدى البصريين يعبر ، إذن ، عن معنى التقدم أو الأولوية ، وهو معنى آخر يضاف الى المعنى الذي يكتسبه الكلام بالإسناد ، وهو المعنى الاول ، وهذا المعنى المضاف يجعل الكلام أكثر تأثيراً ، وأكثر فضلاً بهذه الزيادة أو الخصوصية في المعنى التي تجاور به مستوى الكلام الذي يقصد به الإخبار أو الإفادة فقط ، وهي ما يميز المعنى البلاغي من النحوي .

إن هذه الأولوية في المعنى ، تعني اهتماماً بذلك المعنى المقدم وهذا هو علة ارتفاعه ، وقد مر ذكر عبدالقاهر الجرجاني هذا الرأي لبعض شيوخ النحو . ولقد ذكر ابن يعيش - وهو يعرض رأي غيره في رافع المبتدأ - ان الصحيح هو ان رافعه ، الاهتمام بتقديمه ، وان هذا الاهتمام والأولوية ، قوة له ، ارتقت به الى درجة مشابهه الفاعل ، يقول : « وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم ، يعني من الإخبار عنه ، قال لان الاسم لما كان لا يد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ . والصحيح ان الابتداء ، اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه . والأولوية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به العاقل ، لان الفاعل شرط تحقق معنى العمل ، وان الفاعل قد أسند إليه غيره ، كما ان المبتدأ كذلك إلا ان خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء . » ١٣١ . فإذا كان مرتبهاً بغيره ، وتقدم غيره ، فإن هذا التقدم قوة له ، لانه يعني اهتماماً به ، وهذا هو رافعه . ويعني انه أول في المعنى ، وانه شرط لتحقيق معنى غيره .

إن المبتدأ لا يمثل اهتماماً بالمعنى المقدم فقط ، بل انه يعبر عن أعلى مراتب الاهتمام به ، نكر النحاة ذلك عندما تحدثوا عن مراتب الاهتمام بالتقديم التي انعكست في اختلاف الإعراب . وقد عرضوا في (باب الاشتغال) لاختلاف إعراب

المتقدم ، المشغول عنه وحسروا ذلك في خمسة أقسام : « أحدها ما يجب فيه
النصب ، والثاني ما يجب فيه الرفع ، والثالث ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ،
والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس ما يجوز فيه الأمران على
السواء . »^{١٣٧} إلا أنهم في غالب بحوثهم لم يقرنوا هذه الحالات بتفسيرها الدلالي ،
بل كانت بحوثهم وصفيّة تقرن الحالة بملازماتها اللغوية كما فعلوا في حالات وجوب
التقديم وجوازه . أما الدراسات التي تلتصق للكلام دلالاته ، فإنها ترى أن لكل تقديم
دلالة ، وله فائدة . « واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخير
قسمين : فيجعل مفيداً في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ، وإن يعلل تارة
بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قواعده ، ولذا
سجده . ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى .
فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً ، على الفعل في كثير من الكلام أنه قد احتص
بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء ،
وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي أنه كذلك في
عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة في بعضها ، وللتصرف
في اللفظ من غير معنى في بعض فمما ينبغي أن يرغب عن القول به . وهذه مسائل
لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه . »^{١٣٨}
هنا تأكيد أن التقديم يحصل لفائدة ، وليس هنالك تقديم بلا فائدة لأن الكلام لا يدل
مرة ولا يدل أخرى ، مع كل تقديم دلالة ومعنى ، حتى لو لم يتغير الحكم المحوي
للفظ المقدم : « واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعني تقديم الاسم
المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع
به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت : أزيداً تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن
يُضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه . »^{١٣٩}

إلا أن التقديم يختلف في الأهمية ، فالذي لا يتغير فيه الحكم النحوي ، له
دلالة كما قلنا ، وله فائدة ، ذكروا أنها التوكيد والاختصاص والعناية . أما الذي يتغير
فيه الحكم النحوي فهو في أعلى مراتب الاهتمام والعناية : « الفرق بين ضربت زيدا ،
وزيد ضربته ، أنك إذا قلت ضربت زيدا ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين
وقع فعلك . وإذا قلت زيد ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد . »^{١٤٠} فقد أصبح
المفعول في (زيد ضربته) مدار الحديث كما كان الفاعل فهما سواء في الأهمية .

ولقد وصف الجرجاني التقديم الذي يتغير معه الحكم الإعرابي بأنه على نية التقديم ، أي أنه يقتزن بنية المتكلم في تقديمه وقصده ، وهو يختلف عن التقديم الذي على نية التأخير : « أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال أنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر مبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمراً زيد ، معلوم أن « منطلق » و « عمراً » لم يخرجاً بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخرت . وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنتقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابيه وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تحيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه زيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق . وأخرى : المنطلق زيد ، فانت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان . بل على أن تنتقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ . وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً . وأظهر من هذا قولنا : ضربت زيدا ، وزيد ضربته . لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالإبتداء وتشغل الفعل بصميره وتجعله في موضع الخبر له «^(١١)» . يخبرنا نص الجرجاني أن التقديم الذي يصحبه تغير الحكم النحوي هو الذي يكون المتكلم ينوي فيه التقديم ويقصده . وما لا يتغير فيه هذا الحكم فهو الذي لا ينوي المتكلم تقديمه . ولكن الجرجاني أخبرنا في كلام سابق أنه لا يقع تقديم بغير فائدة ، وما دامت نية التقديم لا تعني الفائدة وعدم الفائدة ، لأن الفائدة واقعة على كل حال ، فإنها تعني زيادة الاهتمام والعناية ، بل أنها تعني أعلى درجات ذلك . فالعناية تتفاوت ، والإعراب لا يتغير إلا في أعلى مراتب هذه العناية . وهذا معسر به قول عبد القاهر الجرجاني بأن ما ينقل اللفظ المتقدم إلى غير ناه وإعرابه هو نية تقديمه ، وما يبقيه على ظاهر حاله هو عدم توفر هذه النية . فنقول أن كل تقديم يحصل لفائدة كما قال الجرجاني هي العناية باللفظ ، ولكن ما بغير الإعراب ، وينقل اللفظ إلى باب غير ناه ، هو أعلى مراتب الاهتمام باللفظ المتقدم . وهذا ما بينه واضحاً ابن جني فقد رتب للعناية بالمفعول مراتب عدة ، وإن أعلاها

يتغير معه إعرابه ، يقول . « أن أصل وضع المفعول ، أن يكون مفضلة وبعد الفاعل كضرب زيد عمراً ، فإذا غناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا : ضرب عمراً زيد . فإذا إزدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصب ، فقالوا عمراً ضرب زيد . فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة ، وتجاوزوا به حد كونه فضلة ، فقالوا عمرو ضربه زيد . فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة ، ثم رادوه على هذه الرتبة ، فقالوا . عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره ونووه ، ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كون عمره صاحب الجملة . ثم انهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاعوا الفعل له وبينوه على أنه مخصوص به وألفوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً ، فقالوا ضرب عمرو ، فأطرح ذكر الفاعل ألفته ، نعم وأسندوا بعض الأعمال إلى المفعول دون الفاعل ألفته ، وهو قولهم : أولعت بالشيء ، ولا يقولون أولعني به كذا . وقالوا ثلج فؤاد الرجل ، ولم يقولوا ثلجه كذا ، وامتنع لونه ، ولم يقولوا : امتنعه كذا ، ولهذا بظائر . فرفض الفاعل هنا ألفته ، واعتماد المفعول به ألفته دليل على ما قلناه . « ١١٢ » فأول مراتب الاهتمام بالمفعول به هي أن يتقدم على الفاعل ، والثانية هي أن يتقدم على الفعل الناصب له ، وهو في هاتين يبقى على إعرابه . وفي الثالثة ، يتغير إعرابه ويرتفع على أنه مبتدأ ، لأن درجة العناية به ارتفعت . وفي الرابعة كذلك . وفي الخامسة صاعوا الفعل له وأطرحوا ذكر الفاعل وجعلوه في مكانه ، وهذه مرتبة أعلى في العناية بالمفعول . ولقد ذكروا أن العناية بالمفعول تتجلى في الكلام بالجهل بالفاعل ، أي عند بناء الفعل للمجهول ، وإقامته مقامه (١١٣) ، بل عندما تلح عنايتهم به درجة كبيرة كما يقرر ابن جني فهو يبقى احتكاماً إلى المعنى معمولاً به (١١٤) . أما الحال الجديدة التي ظهر بها ، من اكتسابه الرفع وتخليه عن النصب ، فهي بسبب الدلالة المضافة التي اكتسبها المفعول ، والتي تعني اهتماماً كثيراً به ، لنبايته عن الفاعل . وهي السادسة ، تصاعد الاهتمام به فجعلوه هو الفاعل ، والفاعل أعلى مرتبة من المفعول كما هو معروف .

لقد نَجَّه النحويون إلى أن هذا المبتدأ لا يمثل معنى وظيفياً آخر غير ما نصوا عليه ، فهو الفاعل ، أو المفعول ، أو المسند إليه ، أو غير ذلك . أما تصويره وكأنه يمثل معنى نحويّاً آخر يضاف إلى المعاني التي نعرفها كالفاعل والمفعول والمصنف إليه ، فهذا من صناعة اللغز ، وإلا ، فإن المبتدأ ليس إلا ما ذكرناه من المعاني

الدخوية مقدماً ، ولكن الذي يراعي اللفظ لا المعنى يسميه مبتدأ كما يقول ابن جني . ولقد أكد ابن جني أن صناعة الإعراب لفظية قد لا تراعي المعنى ، وقال إنها لقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا^(١٤٥) . وأوضح في موضع من خصائصة أن الصنعة والصناعة بمعنى البعيدة عن المعنى ، فهي طريق اللفظ لا المعنى^(١٤٦) . ويقول : « أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغييرها . فاما المعاني فامر ضيق ، ومذهب مستصعب ، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى ، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاحتلعت السمة . فاما المعنى فواحد ، فقد ترى الى سمة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى . »^(١٤٧) فهم يحتكمون الى صنعة اللفظ ليميزوا بين المبتدأ والفاعل وإلا فهما واحد . وقال في (العرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) : « وكذلك قولنا ، زيد قام . ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى »^(١٤٨) .

لقد ترددت لديهم تعبيرات مثل (الفاعل في المعنى) و (المفعول في المعنى) أي المعنى الأول الذي يفيد أصل وضع الكلام . أما الإبتداء فهو معنى آخر يكتسبه اللفظ ، ويبقى مع ذلك محتفظاً بدلالته القديمة ، فهو متلاً مبتدأ ، لكنهم يذكرونه بأنه فاعل باعتباره أصل معناه « فإذا عمدت الى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت العمل عليه فقلت . زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد الى الفاعل »^(١٤٩) .



لقد مررنا في الفصل السابق أن النحاة تكلموا على قيمة الحركات ، ومزجتها في الكلام بسبب ما يستشعرونه من طبيعة أصواتها . وقد حكموا للصمة بالسبق عليها لقوتها وثقلها وتعكنها فكانت علامة للأمكن ، وهو (المرفوعات) التي حكموا لها بتقدم الرتبة . وهي تتقدم لأنها (العمد) فالرفع علامة العمد ، وهو علامة الأقوى ، وهو علامة الأول في الكلام ، ومن هنا منح المبتدأ الرفع لأنه أول : « رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، وبصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ ، والفاعل . »^(١٥٠) وقالوا إنهم أعطوه برفعه أولى الحركات ، لأنه أول الكلام « لأن الإبتداء أول الكلام ، والرفع أول الإعراب ، فاتبع الأول الأول . »^(١٥١) وإعطاء أول الحركات لأول الأشياء

هو من حمل الكلام على المشاكلة ، كما ذهب الخليل ^{١٥٢} . ان القوة التي اكتسبها المبتدأ كانت لتقدمه ، وقد سمي مبتدأ لهذا التقدم ، وُسِّح الحركة المتقدمة . « ولعل من يقول : ان الاصل المبتدأ في الرفع ينظر الى اللفظ ، فيقدر انهم لما سموه مبتدأ كان هو المقدم وذلك من سلامة الحائظ » ^{١٥٣} .

ولقد قلنا ان اللفظ المتقدم الذي يصبح مبتدأ ، قد يكون فاعلاً مثلاً أو مفعولاً في المعنى ، والفاعل يبقى محتفظاً بالعلامة نفسها ، وهي الصمة . أما المفعول فإنه يكتسبها بتقدمه ، وهذا خروج على ما تعارفوا عليه من ان يكون المفعول منضوياً بالفتحة ، فهو عندما يتقدم ليكون مبتدأ ، يكون مرفوعاً بالصمة ، وهذا خروج على الاصل كما قلنا ، دعت إليه المناسبة بين الدلالة البلاغية التي خرج إليها الكلام بتقدم المفعول ، وحركة الإعراب ، التي تناسب الدلالة التي اكتسبها المفعول ان مناسبة الصمة لمعنى الأهمية الذي اكتسبه المفعول يؤكد ما قلناه في الفصل السابق من التناسب بين صوت الحركة والمعنى الذي تدل عليه بالحركة هنا ، يدل ندل دلالة طديعية على معناها . كما ان لها دلالة بلاغية ، إذ تعبر عن معنى مصف الى المعنى النحوي أو الوظيفي الذي ما زال اللفظ يحتفظ به



هوامش الفصل الرابع (الدلالة البلاغية)

١ - مصابي لكلام المعاصي البلاغية

- (١) يُنظر (معناج العلوم) ، ٧٧
- (٢) يُنظر (الايصح في علوم البلاغة) ١٩٢
- (٣) المصدر السابق ٨ ودلائل الاعجاز ، ٣٦٦ و سر الفصاحة ، ٢١٢
- (٤) يُنظر (الايصح في علوم البلاغة) ، ٤ - ٥
- (٥) المصدر السابق ، ٧
- (٦) يُنظر (معناج لعلوم) ، ٢٧ .
- (٧) يُنظر (أسرار البلاغة) ، ٢٢٤ ٢٢٥
- (٨) يُنظر (أسرار العربية) ، ١٦١ و (دلائل الاعجاز) ، ٢٦٤
- (٩) أسرار البلاغة ، ٢٨٥
- (١٠) دلائل الاعجاز ، ١٠٥ - ١٠٦

- ١١١ ، يُنظر (أسرار البلاغة) ٢٨٢
- ١٢١ ، المكت في إعمار القراء ٩٦
- (١٣) ، يُنظر (أسرار البلاغة) ٢٨٣ - ٢٨٤
- ١٤١ ، دلائل الاعجاز ٢٦٤ .
- (١٥) ، المصدر السابق ، ١٠٩ - ١١٠
- (١٦) ، يُنظر (مفتاح العلوم) ٧٨
- (١٧) ، المكت في إعمار القراء ٧٩ ويُنظر (الصاعتيين) ٢٧٦
- ١٨ ، دلائل الاعجاز ١٥
- (١٩) ، المصدر السابق ، ١٧
- (٢٠) ، يُنظر (أسرار البلاغة) ١٠١ - ١٠٢ و (دلائل الاعجاز) ١٢٢ ، ٢٦٥
- (٢١) ، دلائل الاعجاز ٢١٢ - ٢٦٤
- (٢٢) ، يُنظر (الصاعتيين) ٢٧٧ و (مفتاح العلوم) ١٥٧
- (٢٣) ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ١٠٦
- ٢٤١ ، يُنظر (الحصائص) ٤٥/١ و ٦٤/٣
- (٢٥) ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ٢٦٢ - ٢٦٣
- (٢٦) ، يُنظر (مفتاح العلوم) ١٥٧
- (٢٧) ، يُنظر (حسن التوسل إلى صناعة النرش) ١٠٥
- (٢٨) ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٩ - ٣٩١ و (أسرار البلاغة) ٣١٤ - ٣١٥
- (٢٩) ، يُنظر (مفتاح العلوم) ١٥٧
- (٣٠) ، المكت في إعمار القراء ٧٩ ويُنظر (الصاعتيين) ٢٧٤
- (٣١) ، يُنظر (المثل السائر) ٣٩/١ - ٤٠ .
- (٣٢) ، يُنظر (مفتاح العلوم) ١٥٦
- (٣٣) ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ١١٢
- (٣٤) ، المصدر السابق ، ٢٦٤ .
- ٣٥١ ، نفسه ٢٩٦ - ٢٩٧
- (٣٦) ، نفسه ٣٦٣ ، ٣٦٥ - ٣٦٧
- (٣٧) ، يُنظر (الحصائص) ٤٤٤/٣
- (٣٨) ، يُنظر (أسرار البلاغة) ٤١
- (٣٩) ، يُنظر (الصاعتيين) ٢٧٤
- ٤٠١ ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ١٢٠
- ٤١١ ، الصاعتيين ٢٧٥
- (٤٢) ، يُنظر (أسرار البلاغة) ١٠١ - ١٠٢ .

- (٤٣) ، لنك في عجار القوار ٦٩
- (٤٤) ، يُنظر (شرح المعصل) ، ٢١/١
- (٤٥) ، يُنظر (سر العصاحه) ٢٧٩
- (٤٦) ، يُنظر (دلائل لاعجار) ، ٤٧٦ - ٤٧٨
- (٤٧) ، يُنظر (البصائر والدخائر) ، ٣٦٢/١ - ٣٦٣
- (٤٨) ، لا يصح في عموم البلاغه ٧ - ٨
- (٤٩) ، البصائر والدخائر ، ٣٦١/١
- (٥٠) ، مفتاح العلوم ٧٧
- (٥١) ، يُنظر (سر صناعه الإعراب) ، ٩٢/١
- (٥٢) ، يُنظر (لايضاح في عموم البلاغه) ، ٧
- (٥٣) ، يُنظر (مفتاح العلوم) ، ٧٧ - ٧٨ ، ٨١ - ٨٢
- (٥٤) ، يُنظر (الحصائص) ، ٨٤/١ ، ٨٧
- (٥٥) ، يُنظر (المصدر السابق) ، ٣٦/١
- (٥٦) ، يُنظر (أسرار العربيه) ، ٢٦٣
- (٥٧) ، يُنظر (الحصائص) ، ٣٧٢/٢
- (٥٨) ، المصدر السابق ، ٣٢٣/٢ - ٣٣٥
- (٥٩) ، كتاب سيبويه ، ٨/١
- (٦٠) ، يُنظر (الحصائص) ، ٣٢١/٣
- (٦١) ، المصدر السابق ، ٢٥٧/٢ - ٤٥٨
- ٢ - البحث البلاغي في النحو
- (٦٢) ، يُنظر (المختصر في تاريخ البلاغه) ، ٥ - ٩
- (٦٣) ، يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ٩٤ - ٩٩
- (٦٤) ، المصدر السابق ٩٩ - ١٠٠
- (٦٥) ، نفسه ، ١٠١ - ١١٠
- (٦٦) ، يُنظر المختصر في تاريخ البلاغه ، ٩ - ١٠
- (٦٧) ، يُنظر (الاتجاه العقلي في التفسير) ، ١٠٠
- (٦٨) ، المقنضب ، ٤٤/٢
- (٦٩) ، يُنظر (الأصول ، لتمام حسان) ، ٣٥٢
- (٧٠) ، يُنظر (كتاب سيبويه) ، ٢٥٧/١ - ٢٥٨
- (٧١) ، المصدر السابق ، ٣١٢/١
- (٧٢) ، نفسه ، ١٧١/١
- (٧٣) ، نفسه ، ٣٢٤/١
- (٧٤) ، يُنظر (أسرار العربيه) ، ٢٤٣

- (٧٥) يُنظر (كتاب سيبويه) ١٦٢/١
- ٧٦ ، ينظر (معاني الحروف) ٢٩
- ٧٧ ، الخصائص ٤٥٩/٢
- (٧٨) ينظر (سر صدعه لأعراب) ٩٣، ١
- (٧٩) سزار مغربية ١٠٥
- (٨٠) المصدر السابق ٢٣٢
- (٨١) ينظر (كتاب سيبويه) ١٤٧/١
- ٨٢ ، المصدر السابق ٨/١
- ٨٣ ، نفسه ٣٨/١
- ٨٤ ، نفسه ٨/١
- ٨ ، المقصود ٣٦/٢
- ٩ ، المصدر السابق ٢٢٨/٢
- ، ينظر (الخصائص) ٢٧٥، ٢ ، ٢٨٧
- (٨٨) يُنظر (لمختصر في تاريخ البلاغة) ٥٧
- (٨٩) يُنظر (كتاب سيبويه) ٨ / ١ ١١٤
- ٩ ، المصدر السابق ٨٩/١
- (٩١) نفسه ١٠٨/١
- (٩٢) نفسه ١٢٥/٢
- (٩٣) ينظر (دلائل الإعجاز) ١٠٥
- (٩٤) أسرار البلاغة ٢٨٣
- (٩٥) كتاب سيبويه ١٠٩/١
- (٩٦) يُنظر (لمختصر في تاريخ البلاغة) ٥٨ - ٦١
- ٣ - الدلالة البلاغية لأعراب
- (٩٧) يُنظر (لايضاح في علل النحو) ٦٧ - ٦٩
- ٩٨ ، شرح المفصل ٧٥/١
- (٩٩) الخصائص ٣٨٤/٢
- (١٠٠) دلائل الإعجاز ١٣٨
- (١٠١) يُنظر المصدر السابق ١٣٧
- (١٠٢) يُنظر (المقصد في شرح الإيضاح) ٢١٠/١
- (١٠٣) كتاب سيبويه ٤١/١
- (١٠٤) يُنظر (تأويل مشكل لقرون) ١٦
- (١٠٥) يُنظر (الخصائص) ٢٨٤/٢ - ٢٨٩
- (١٠٦) يُنظر (دلائل الإعجاز) ١٣٧ ١٥٤ ١٦٦ ، ١٦

- ١٧١ ، يُنظر (كتاب سيبويه ، ٤١/١)
 (٨) ، المصدر السابق ، ١٥/١
 ١٠٩ ، يُنظر (دلائل الاعجاز) ١٣٨
 ١١٠ ، المصدر السابق ١٦٠ - ١٦٢
 (١١١) ، نفسه ، ١٦٢ - ١٦٣
 (١١٢) ، أسرار العربية ٣٩٦
 (١١٣) ، كتاب سيبويه ٦٤/١ - ٦٥
 ١١٤١ ، يُنظر (الحصائص) ، ٢٢٩/١ - ٢٢٦
 ١١٥١ ، يُنظر (كتاب سيبويه ، ٦١/١)
 (١١٦) ، المصدر السابق
 (١١٧) ، نفسه ٢٧/١
 (١١٨) ، نفسه ١١/١
 (١١٩) ، نفسه ٦٥/١
 (١٢) ، نفسه ٦١/١
 (١٢١) ، لمعصب ، ١١/٢
 (١٢٢) ، كتاب سيبويه ٦١/١
 (١٢٣) ، أسرار العربية ١٦٠ - ١٦١
 (١٢٤) ، لانصاف في مسائل الخلاف ، ٨٧/١ ، مسأله (١٣)
 (١٢٥) ، المصدر السابق ، ٩٣/١ مسأله (١٣)
 (١٢٦) ، المقصد في شرح الايضاح ، ٢١٢/١ - ٢١٤
 (١٢٧) ، يُنظر (شرح المفصل) ٨٤/١
 (١٢٨) ، يُنظر (أوضح المسالك الى ألعيه بن مالك) ، ١٨٤/١
 (١٢٩) ، يُنظر (كتاب سيبويه) ٣٩٤/١
 (١٣) ، المقصد في شرح الايضاح ، ٢١٥/١ .
 (١٣١) ، الاصول في النحو ، ٦٢/١ - ٦٣
 (١٣٢) ، شرح ابن عقيل على ألعيه ابن مالك ، ٤٥٨/١
 (١٣٣) ، يُنظر (لانصاف في مسائل الخلاف) ، ٤٦/١ ، المسأله (٥)
 (١٣٤) ، المصدر السابق ٤٤/١ - ٤٥ ، المسأله (٥)
 (١٣٥) ، شرح الكافية ، ٢٢/١ - ٢٣
 (١٣٦) ، شرح لمعصب ٨٥/١
 (١٣٧) ، شرح ابن عقيل ، ٤٥٨/١
 (١٣٨) ، دلائل الاعجاز ١٤٠ - ١٤١
 (١٣٩) ، المصدر السابق ، ١٥٢

- ١٤٠١ ، الايضاح في علل لمحو ، ١٣٦ - ١٣٧
 (١٤١) دلائل الاعجاز ، ١٣٧ - ١٣٨
 (١٤٢) المحاسب ، ٦٥/١
 (١٤٣) يُنظر (أسرار العربية) ، ٨٨
 (١٤٤) المصدر السابق ، ٨٩
 (١٤٥) يُنظر الخصائص ، ٤٦٨/٢
 (١٤٦) المصدر السابق ، ١٥٨/٢
 (١٤٧) نفسه ، ٢٤٣/١ - ٣٤٤
 (١٤٨) نفسه ، ٢٨٠/١ - ٢٨١
 (١٤٩) دلائل الاعجاز ، ١٥٦
 ١٥١ ، الخصائص ٥٦/١
 (١٥١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، ١٨
 (١٥٢) يُنظر (الاشباه والمظانير) ، ١٦٤/١
 (١٥٣) اعقصد في شرح الايضاح ، ٢١٠/١

النتائج . .

يعرض بحثنا آراء النحاة فيما يبصل بموضوع دلالة الإعراب . وكنا في هذا العرض نقف كمن يرى ويسمع ولا يقول . وكنا نود أن نقول شيئاً في تقويم هذا الجهد الذي امتد على هذا الرمن الطويل ، ماثرنا أن نتحدث في (وقفة أحيرة) نستعرض البحث بسرعة ، بما نقوله في تقويم هذا الجهد ، فتشيد بالرأي المصيب الذي أسهم في بناء نظرية النحو ، ونبيه الى التناقض والصعف ومحاسبة الصواب . وقد بسعين باراء غيرنا من النحاة وغيرهم في تقديم ملاحظاتنا ، لأنهم انتهوا أو شبهوا الى كل ذلك . وستكون ملاحظاتنا عامة تتعلق بالبحث كله أو خاصة تقف عند كل فصل من العصول لنقوم كل تفسير من تفسيراتهم لدلالة الإعراب على حدة . فنقف أولاً عند الفصل الأول

تكلمنا في الفصل الأول على دلالة الإعراب على معاني الكلام التي هي معاني النحو ، وبينا أن الإعراب قريبة من القرائن الدالة على معنى الكلام ، بعد أن ذكرنا القرائن الدالة على معنى الكلام .

وندرسنا في الفصل الثاني دلالة الإعراب على العامل ، الذي هو مدلول الأدلة التي يمثلها علامات الإعراب ، وقلنا أن الدعاة احتلعت نظرتهم إليه فهو مؤثر لفظي محض ، لا علاقة له بارتباط الإعراب بمعاني الكلام . وعرضنا أن كلام العرب يجرى على ما ذكره من ارتباط الإعراب بهذه المعاني . وقد اقتصر الاتجاه الى تفسير الكلام بدلالته مع الاتجاه الذي يعسره بالمؤثرات اللفظية المؤثرة فيه ، وعسروا هذا الخروج بما تقتضيه طبيعة الكلام والمؤثرات اللفظية فيه وموسيقاه العامة ، وهذا هو السبب نفسه الذي ذكرت الدراسات المعاصرة أنه السر فيما يقع فيه المتكلم أو القارئ من الخطأ الإعرابي ، فالحركات الإعرابية تنعارض في كثير من أحوالها مع قانون مهم من قوانين النطق هو ما نسميه « الميل الى انسجام الحركات المتحاورة وتأثر بعضها ببعض » . فهذه الحركات الإعرابية كما وضعوها نعارض في كثير من الأحيان اميل العام للناطقين ولذا أهملتها معظم الألسنة أو تغيرت فيها .

ومد أدرك النحاة بدراساتهم الصوتية والصرفية طبيعة القوانين الصوتية التي تحكم الكلام والتي تعود الى طبيعة الأصوات نفسها وطبيعة تكوين الحهار الصوتي

في الإنسان . وإذا كان الكلام ينصل بإرادة الإنسان في التعبير ، فإنه قد يخرج على هذه الإرادة ويحكم نفسه بنفسه عندما تتعارض طبيعته الخاصة مع إرادة المتكلم . إلا أنه من الخطأ النظر إلى هذه القوانين الصوتية على أنها حاكم الكلام المبرر . كما نسبوا إلى فطرب ، مع أن ما نسبوا إليه يستدعي دراسة حقيقة موقفه لأن له كلاماً مخالفاً لما ذكره عنه .

والعامل معنى يتعلق به معنى الكلمات في الجملة ، متبشاً عن هذا التعلق المعاني النحوية ، فالمعنى النحوي للكلمة يعبر عن تعلق معناها بمعنى العامل وقد التزم عبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) ببسط هذه الفكرة ، التي مهد بها لكثير من نتائج الدرس اللغوي المعاصر الذي لا ينظر إلى عناصر اللغة بمعزل عن غيرها ، بل إليها من خلال علاقاتها مع غيرها في إنتاج معنى الكلام . ولقد لاحظ النحاة في نسبة العمل للعامل ، معنى العامل ، فمعنى الفعل هو الذي يعمل . ولقد عرفنا منهم وهم يتكلمون على معنى الفعل ، أن الفعل يحتزن في معناه المعنى العام للجملة ، وأنه يدل على المعاني النحوية التي تقوم بين أجزاء الجملة ، بترايبها ، لذلك فإنهم عندما يعدون الفعل عاملاً أو أن معناه عامل فليس هو بمعنى أي لفظ معرر ، كلفظة (ريد) مثلاً التي تدل على ذات ، بل هو دلالة على حدث ، والحدث يدل على وجه العموم على القائم بالحدث وعلى زمانه ومكانه ، وكل المعاني الأخرى التي ذكرها . فمعنى الفعل هو مجموعة من المعاني النحوية ، كما قلنا .

ولقد عرفنا أيضاً أن المعنى العام للجملة يعتمد على معنى المفردة ، أي الدلالة المعجمية لها ، وأن لا سبيل لإقامة المعاني النحوية إلا ببيان أفعالها دلالتها المعجمية المفردة . وأن المعاني النحوية أو الوظيفية هي معاني ترايبية تعليلية تقوم على أساس اتصال المعنى منها بالآخر . فمعنى المفعولية مثلاً يرتبط بمعنى العاعلية ويشترطه . وأن العامل يقيم هذا الترابط المعنوي الذي يعقد بين الأفعال المعررة . وأبرز العوامل في الجملة لفظ العمل الذي نسبوا إليه العمل لا لكونه لفظ مفرد معرر ، إنما لأنه بمعناه يقيم هذا الترابط بين الأفعال . وإلى هذا الفهم تدعو الذين أساءوا فهم قصد النحاة في مسألة العامل . وما قيام ابن مضاء باسنيبدال كلمة (علقت) المأخوذة من فكرة التعليق بكلمة (أعلقت) المأخوذة من كلمة العامل ، إلا ظن بمجانبة للصواب ، بمعنى أنه النحاة في مهمهم للعامل . وإلى

حائب هذا ، فهناك تفسير آخر للعامل المعنوي ، فليس هو معنى يشتمل عليه لفظ العامل ، وإنما هو عامل مجرد لا يتمثل بالألفاظ .

وأخيراً فإن هناك من فسر العامل بالمتكلم بوصفه واضع الكلام ، وليس للإعراب دلالة على المتكلم إلا بوصفه واضعاً للكلام ، أي أنها دلالة عامة ، أما أن تدل على متكلم معين دون غيره ، فليس ذلك للإعراب ، وقد بين عبدالقاهر الجرجاني وغيره الفرق بين الاستعمال العام للغة والاستعمال الخاص للكلام العردي الذي تتجنى فيه اصابة المتكلم الى اللغة وانحرافه عن مستوى التعبير المؤلف الى التعبير البلاغي^{١٠٢} . وقد تكلموا في الدلالة الوضعية على اعتناطية الرمز اللغوي وأنه لا علاقة له بالمعنى المدلول عليه غير تواضع المجتمع على إقامة هذه العلاقة ، وهذا من المبادئ اللغوية لمؤسس علم اللغة الحديث دي سوسير الذي فرق كذلك بين اللغة والكلام فيما يعد من مبادئ علم اللغة الحديث

أما في الفصل الثالث (الدلالة الطبيعية) فقد درس النحاة ارتباط أصوات علامات الإعراب بالمعاني التي تعثر عنها فنكروا مثلاً أن علة رفع الفاعل واختيار الضمة للتعبير عنه هو قوة الضمة وثقلها ومناسبة صوتها لقوة معنى الفاعلية ولكننا قد نحدثهم وهم يعملون لهذا الارتباط يذهبون الى تفسيرات متكلفة فيذكرون سبباً لذلك المعادلة أو الموازنة في الكلام وأن المتكلمين يعادلون بين قلة الفاعل وثقل الضمة ، فكانهم أحصوا الكلام فوجدوا أن نسبة الفاعل الى المفعول أقل من نسبة المفعول الى الفاعل ثم أعربوا كلامهم ، ومع اننا نقر أن هذه النسبة صحيحة ، لكننا لا نقر هذا التفسير وهذا الربط الذي قادهم إليه أنهم جعلوا النحو صناعة عقلية تلتزم القواعد والقوانين التي يقرها العقل ، ولها طبيعة البراهين الرياضية ، فراحوا يفترضون عمليات عقلية ومقاييسات يجريها المتكلم في ذهنه ، وراحوا يخلطون في التفسير ، فهم أنفسهم الذين ذهبوا الى أنه يصدر عن طبيعته وحسبه في اختياره لأصوات علامات الإعراب للدلالة على المعاني التي تعثر عنها ، ويعملهم هذا فرضوا على الكلام تفسيراتهم وهي بعيدة عنه ، وعقدوا النحو وجعلوا تعلمه صعباً ، ولو اكتفوا بتفسيرهم الأول لاستطاع المتعلم تفهم علل الإعراب ولصدقها ، لأنها علل بحسبها ويدركها .

لقد فسر النحاة الإعراب بدلالته الطبيعية ، لكنهم عند تقرير قواعدهم قد يلتمسون عللاً عقلية ويهملون الدلالات الطبيعية للأصوات ، وهو الانحرار الذي سبقوا

به البحث اللغوي المعاصر بقرون . فكما لاحظ القدماء هذه العلاقة التي بين أصوات
الألغاط ومعانيها ، لاحظ الباحثون المعاصرون تلك في تجارب احفبار قاموا بها
ليعرفوا كيف ينعكس الإحساس بالأصوات لدى مجموعات من الناس ، وهذا ما فعله
- من الباحثين العرب - الدكتور ابراهيم أنيس وتحدث عنه في كتابه (دلالة
الألغاط) . وقد دلت التجارب على ان الكسرة ، مثلاً ، وما يتصل بها (ياء المد) ،
تكون عنصراً أساسياً في كل الألغاط الدالة على صعر الحجم ، وربطت بين صونها
ومعنى الضالة والصعر والإنكسار . أما حروف التنحيم فإنها توحى بعظمة الحجم
كما ان الأشكال توحى بمعانٍ معينة ، فالشكل المتعدد الأطراف أو الأحرار قد يوحي
بفكرة الجمع . ويثير ان استيحاء الدلالة غير مقصور على الحروف والأصوات ، بل قد
تدخل الصيغة أو بنية اللفظ في هذا الاستيحاء . فمجرد النطق باللفظ مرتبط به
يوحي الى الدهر انها أوصاف أو أسماء ، في حين ان صيغاً أخرى توحى الى الدهر
انها أفعال * . ولقد أشار الدكتور تمام احسان الى ما لاحظته الدكتور ابراهيم أنيس
وأكد ان بعض الدارسين قد فطن الى علاقة طبيعية بين صوت الكسرة أو ياء المد من
جهة ، والصالة من جهة أخرى . ثم بين الصمة أو واو المد من ناحية والعظمة
والنهويل من ناحية ثانية . ومثل ذلك ما نلصحه أيضاً من مارق إيحائي بين الترهيق
والتنحيم في حروف العربية ٤ .

ولقد أربط البحث في الدلالة لدى علمائنا العرب بنظرية المعرفة والإدراك
وقد نثر النحاة ان اللغة تعود في جانب منها الى كونها تعبيراً عن المعرفة العنصرية
للإنسان ، وعللوا اللغة بما يعود الى الطبع ، ويحتكم فيه الى الحس لا الى الفكر ،
فيكون علماءنا قد أسهموا قبل قرون طويلة بتأسيس الأصول النظرية لما يظهر من
أفكار ونظريات جديدة في علم اللغة الحديث . فما أسهموا به من أفكار وآراء في
المعرفة العنصرية والضرورية التي اللغة انعكاس عنها ، يعد الآن من النظريات اللغوية
المعاصرة التي أعلنت من شأن البرعة العنصرية ، والتي ترى ان اللغة فطرية أكثر مما
هي مكتسبة . ويقدم علماء اللغة ، وعلماء النفس اللغويون الحجج على ذلك منها
وجود بعض السمات الكونية للغة الإنسانية ، وهذا حجة في صالح الفرض القائل
بوجود بنية فطرية معدة حصيصاً لإصدار العبارات اللغوية وتداولها ويستندون
أيضاً الى فكرة ان الأطفال الذين تعلموا لغتهم الأم يصبحون بسرعة كبيرة قادرين
على توليد وفهم عدد لا محدود عملياً من العبارات ، ويعرق هؤلاء بين المعرفة

العامة أو الفطرية والمعرفة المكتسبة ، ويصرحون أن ما هو فطري لا حاجة به إلى أن يكتسب . وقد كانت هذه النظرية رد فعل على النظريات المتعلقة بإدراك اللغة التي أهملت إهمالاً تاماً أن تحسب حساباً للمظهر الإداعي في استعمال اللغة^(١٠) . ولعل في رد علمائنا معرفة الأصوات إلى المعرفة الفطرية ما يفسر لنا لماذا نجد هذا الإحساس بأصوات المد والتعصير بها عن المعاني التي عبّرت عنها العربية إلى الآن وحتى في اللغات الأخرى ٩ ، ذلك لأن المعرفة الحسية معرفة عامة لدى كل الناس ، وكل الناس يتساوون في استشعار هذه الأصوات ، وما ترتبط به من معاني . ولقد أكد باحثونا القدماء أثر العوامل الاجتماعية والمفسية والجغرافية في خصائص اللغة وتطورها . وهذا ما انتهت إليه الدراسات الحديثة التي أكدت كذلك أن اللغة تتأثر أيضاً بتأثر حضارة الأمة وتقاليدها وعقائدها ، ودرجة ثقافتها ، وكل تطور يحدث في هذه النواحي يتردد صده في أداة التعبير . ولذلك تعد اللغات أصدق سجل لتاريخ الشعوب . وما يحدث بين حضارة الأمة ولغتها من توافق وانسجام يحدث مثله بين لغتها ومظاهرها بيئتها الجغرافية ، فجميع خصائص الإقليم الطبيعية تنطبق في لغة سكانها . ومن أجل ذلك نشأت فروق كبيرة في مختلف مظاهر اللغة بين سكان المناطق الجبلية ، وسكان الصحراء والأودية . وبين سكان المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية . ومن أجل ذلك عززت في كل لغة المفردات التي تنور حول مظاهر بيئتها الجغرافية . بعد أكدت الدراسات التي تقوم بها المدرسة الاجتماعية لغرسية التي أنشأها (بوركايم) في أوائل القرن العشرين العلاقة الوثيقة بين الظواهر الاجتماعية واللغة ، وأصبحت بحوث هذه المدرسة أساساً للبحوث اللغوية في كثير من الأحيان إذ طبقت نظريات علم الاجتماع العام على اللغة^(١١) . أما في (الدلالة البلاغية) والذي نلاحظه على تفسيراتهم وأحكامهم ، أنها في الوقت الذي تنحى فيه إلى التفسير الدلالي إذ ربطوا بين المعراب وبين الدلالات التي تهتم بدراستها البلاغة ، فإنها تتراجع أمام سلطان القواعد نحوية ، فتتقوى منردة بين هذين الاتجاهين في التفسير . فإن جني يذكر أن العناية بظواهر بالمفعول به في جملة ١ عمرو صريه زيد) ، وكان من حق العناية أن تكون اسبب أو (العامل) في رفع المفعول به لأن الرفع مكانه متقدمة بالنسبة إلى حالات الإعراب ، وهو يناسب الاهتمام بالاسم وتقديره ، ولكن المحافظة نرد الوثبة الحرة التي تمنعها البلاغة يوم خرجت على النحو ، واتهمته بأنه لا يولي الدلالات المختلفة

التي يحتملها الكلام - بسبب اختلاف مقاماته - اهتماماً كبيراً . ويلجأ ابن حنّي إلى القاعدة النحوية التي ترجع الرفع إلى إشغال العمل بالضمير العائد على المفعول ، فكان المفعول المتقدم انحسر عنه التأثير اللفظي وبقي بلا مؤثر يؤثر فيه ، فتراجع التفسير الذي يستكنه المعنى ، إلى الذي يلتبس العلاقات اللفظية المجربة من المعنى وهما طريقان متناقضان . ويرد واقع اللغة على هذا الاتجاه غير الدلالي في التفسير ، فهناك صورتان للكلام تردان على القاعدة اللفظية التي ذكرها في تفسير رفع المفعول المتقدم على العمل ، الأولى هي تقدم المفعول به على العمل وارتفاعه مع عدم إشغال العمل بضميره ، وهي تتمثل بالجملة التي ذكرها ابن حنّي بعد هذه الجملة التي تناقش أمرها ، وهي (عمرو ضرب زيد) ، وقد التمسوا لها تفسيراً بأن ضمير المفعول به محذوف لكن المتكلم يدويه ، ولكننا نفهم من كلام بعض النحاة أن الإضمار والنية لا يكونان مع هذه الصورة من الكلام . « قال أبو العباس . لا أحيز زيد ضربت ، وأحيز أن زيداً ضربت ، لأنه لا تجد بدأ من الإضمار إذا نصبت زيداً بأن »^٧ . وننبه إلى أننا لا نعترض على تقدير الضمير رابطاً للكلام ، ولكن على وصف معمولاً مانعاً للمعمول المتقدم من التأثير بالعمل .

لقد رأى النحاة أن هذه الصورة من الكلام لا تتفق مع قواعدهم فصنعوها ، وهذا دأبهم في الكلام الذي يخرج على قواعدهم فهو ضعيف أو نادر أو شاذ لا يقاس عليه . ولقد ضعفها سيبويه ، وحكم عليها بأنها صورة لا تستحسن : « وإنما حسن أن يبنى العمل على الاسم حيث كان مُعملاً في المضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء »^(٨) مع أنه يذكر له صورة الواردة في الكلام : « فإن قلت زيد كم مرة رأيت ، فهو ضعيف إلا أن تدخل الهاء ، كما ضعف في قوله كله لم أصنع »^(٩) وهو يشير إلى البيت المعروف .

قد أصبحت أم الخيار تنعي

عليّ ننبأ كُله لم أصنع

وقد ذكر عبدالقاهر الجرجاني لرفضه تفسيراً يتصل بمعناه الذي يعترض أن الشاعر قصده^(١٠) . والصورة الأخرى التي ترد على قاعدة النحاة ، هي تقدم المفعول به على الفعل وانتصابه مع إشغال الفعل بضميره ، فلو قيل أن الفعل في جملة (عمرو ضربه زيد) قد انشغل عنه بضميره فارتفع ، فهو هنا منصوب ، وبدلاً من أن يقال أنه منصوب هنا لأنه مع تقدمه فإن العناية به أقل مما هي في عبارة (عمرو

ضربه زيد) ولقد مر معنا انهم ذكروا للعناية مراتب متعددة ، بدلاً من أن يقال هذا
احتتموا بإحدى قواعدهم البعيدة عن اللغة : « وإن شئت قلت زيداً صريته ، وإنه
نصبه على إصغار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت صريته زيداً صريته .. والاسم هاهنا
مبني على هذا المصمر . » ١٠٠ وتقدير اس حني في مثل هذا الكلام أنكر . يقول في
حذف المفعول به : « وقد حذف أحد مفعولي ظننت ، وذلك نحو قولهم : أريداً ظنسه
منطلقاً ، ألا ترى أن تقديره . أظننت زيداً مطلقاً ظننته منطلقاً ؟ ولما أصمرت الفعل
مشرته بقولك : ظننته ، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدّر اكتفاءً
بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر . وكذلك بقية أخوات ظننت . » ١٠١ ومثل هذه
التفسيرات كثير ، وهم أنفسهم يعترفون بأنها ليست من واقع اللغة ، بل هي معروضة
عليها « وإذا نصبت زيداً لقيت أحاه فكانه قال لا يست زيداً لقيت أحاه ، وهذا بمثابة
ولا يتكلم به . » ١٠٢ وهذا يؤكد أنها تفسيرات متكلفة مصنوعة ، وإلا فإذا كانوا يقدرون
الفعل المحذوف بمعنى الفعل المذكور بعده ، فلم لا يكون معنى الفعل المتأخر هو
العامل ؟ وهو يعمل في المتقدم إذا كان منصوباً ولم يشغل بصميره . وهذا ما ذهب
إليه الكوفيون ١٠٣ . ثم انهم يعملون معنى أفعال الظن في معمولها المتقدم فقالوا
إذا نويت الشك عمل الفعل وإن تأخر . وهذا وبحوه هو الذي دعا إلى أن ترتفع دعوات
الإستنكار والإصلاح قديماً وحديثاً ، وهي لا تنتكر لجهد النحاة الذين وضعوا صناعة
النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك الغاية التي
أما ، وانتهوا إلى المطلوب الذي انتقوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها
القدر الكافي فيما أراوه منها ، فتوعرت مسالكها ووهنت مبادئها وانحطت عن رتبه
الإقناع حجبها ، فدعت إلى أن تؤخذ المأخذ المبرأ من العصول ، المحرد عن
المحاكاة والتحليل ، وعددها تكون من أوصح العلوم برهاناً ، وأرحح المعارف عند
الامتحان ميراناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون ١٠٤

ولقد عرض الحرجاني لذكر هذه الدعوات وهو يدافع عن علم النحو وذكر
احتجاج هؤلاء الذين وصفهم بأنهم رهدوا في النحو واحتقروه ، لما فيه من أشياء
كثره بها النحاة ، وفضول قول تكلفوها ومسائل عويصة تحشموا الفكر فيها . ثم
يحصلوا منها على شيء أكثر من أن يغربوا على السامعين ١٠٥ . ونم أس سائر
الخداعي المنهج التعليلي الذي أخذ به النحاة في دراسة اللغة ، لأن النظر إذا سلط
على ما يعملون به لم يثبت معه منهم إلا الغد العرد بل ولا يثبت شيء البتة وقد

امتدح المنهج الوصفي في دراستها إذ لا يريد صاحبه على أن يقول هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك . وقد يعتذر لهم بأن عللهم إنما أوردوها لتصيير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدئ ، فأما أن تكون حارية على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك لا يذهب إليه أحد^{١٧} .

ومن الأمثلة التي تردوا فيها بين التفسير الدلالي ومرص القاعدة النحوية . إعراب ما سموه النائب عن الفاعل ، فمع ما ذكروه من أنه صورة من صور الاهتمام بالمفعول به أتت إلى تغيير إعرابه إلا أنهم ما لبثوا أن مزعوا إلى قواعدهم التي ترى فيه أنه مفعول به في الأصل لكنه أقيم مقام الفاعل بعد حذفه ، لأن مكان الفاعل لا يمكن أن يكون شاغراً لاحتياج الفعل إليه ، والفعل لا يستغني عن الفاعل ، وقد زعم بالصمة أو ما يقوم مقامها ، وهي علامة الفاعل ، لأنه باب منابه^{١٨} بالحركة ليست لها الدلالة التي ذكروها من زيادة العناية بالمفعول ، وإنما لها دلالة موقعية مكانية ، فهي تدل على المكان الذي كان يشغله الفاعل وتشير إلى مكان الحذف وذكرنا أن الصمة في أول الفعل المبني للمجهول دليل على هذا الفاعل المحذوف كذلك^{١٩} ، ودليل على إسناد الفعل إلى غير فاعله ، فليس يكفي في هذا الإسناد رفع المفعول به فقط : « عدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وإن المفعول قد ناب منابه . »^{٢٠} ولقد ذكرنا في تعليل كسر ثاني الفعل المبني للمجهول أنهم « لما حذفوا الفاعل الذي لا يحور حذفه ، أرابوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه بشيء من الأينية ، فبثوه على هذه الصيغة »^{٢١} . وهذا ونحوه افتراضات بعيدة عن ذهن المتكلم وعن إلماس معنى الكلام ودلالته ، وكان يكفيهم ما عللوا به من شأن العناية والاهتمام ، فلقد ذكرنا أن الفعل يبني للمجهول عندما يكثر اهتمامهم بالمفعول ، بل عندما تبلغ عنايتهم به مدى بعيداً ، كما يقرر ابن جنّي . ومع سعي النحاة إلى إلماس التفسير الذي يربط تراكيب الكلام المختلفة بدلالاتها ، إلا أنهم قصّروا في السعي ، حتى أحست البلاغة بذلك وتبنت هذه المهمة . ولقد أخذ عبدالقاهر الجرجاني على النحاة أنهم لم يتجهوا تماماً بالدراسة النحوية إلى ما تنجبه إليه الدراسة البلاغية في تفسير الكلام بدلالاته . ففي باب التقديم والتأخير مثلاً لم يعطوا التقديم والتأخير والعناية الداعية إلى التقديم ، القيمة التي تستحقها واكتفوا بذكرها فقط ولم يبينوا من أية جهة كانت العناية ، فلم يعضلوا في الحديث عنها ، وانتقد وقفه سيويوه العاجلة عند الموضوع . ويذكر أنهم

ظنوا انه يكفي أن يقال انه قدم للعناية ، ولا ذكره أهم ، من غير أن يذكروا من أين كانت تلك العناية ، ولم كان ذكره أهم . ولتخليهم تلك صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهؤنوا الخطب فيه حتى نرى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه صرياً من التكلف وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والوصل ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرهم فيما غيره أهم لهم ، بل فيما إن لم يعلموه لم يضرهم شيئاً . فذهب ذلك بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدوا أوجههم عن الجهة التي هي فيها ويقولون ان المداحل التي تدخل منها الامة على الناس في شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة ، ومنها انكار فائدة الدراسة البلاغية التي بها يُستطاع الوقوف على أسرار الإعجاز القرآني وان تركها خيانة للعقل والدين ودخولاً فيما يفضى من قدر نوي القدر^(٢٢) .

ولعل في طبيعة النحو الذي يُعنى بالدلالة الحقيقية الوصعية للكلام ، والتي غايتها الإخبار ، والتي تختلف عن الدلالة التي تبحث فيها البلاغة وهي الدلالة المضافة ، التي غايتها التأثير ، ما يجعله ينأى عن طبيعة الدراسة البلاغية التي تهتم بالدلالة التي يكتسبها الكلام ليناسب المقامات التي يقال فيها ، وهي معان ثانوية مضافة الى المعاني الأولية التي يدل عليها الكلام والتي يعنى النحو بدراستها . ولهذا نجدهم يلتصمون عللاً لفظية لا علاقة لها بالمعاني التي تراها البلاغة السبب وراء ما حدث من تغيير في الكلام . فقد لا يتطلع النحاة الى ما كشفت عنه العلوم الأخرى من نتائج في درس دلالات الكلام ، وإن وجدناهم يمدون بصرهم الى ما جانت به على نحو ما فعل البصريون من تفسيرهم دلالة إعراب المبتدأ بالعناية الزائدة باللفظ المبتدأ به . والعناية كما قلنا ، معنى آخر مضاف يستفيدة الكلام من مناسبته للمقام الذي قيل فيه ، وليس هو من المعاني النحوية التي حذبوها بأنها المعاني الأولية . ان اهتمام البلاغة بهذه المعاني التي تكسب الكلام حملاً وتجعله أقرب على التأثير ، جعل الدراسة البلاغية تنأى عن طبيعة الدراسة النحوية ، ذلك انها تشترط في الدارس ذوقاً وإحساساً مرهفاً يدرك مواطن التميز بين الأساليب ، وهذه فضلاً عن كونها معرفة عقلية ، فهي معرفة روحانية لا تلتمسها إلا عند من له ذوق وقريحة وطبع . يقول ابن الأثير : « ان مدار علم البيان على حاكم الذوق السليم وهو أنفع من ذوق التعليم »^(٢٣) الذي هو مدار علم النحو^(٢٤) . ولذلك

كانت صناعة النحو صناعة لفظية لا معنوية كما يقول ابن جني لأن النحو يميل إلى التعليم وما يقتضيه الصنط وتقييد القواعد . ولذلك تحدثهم وهم يعسرون رفع المفعول المتقدم على الفعل يفسدون ذلك إلى العامل وإلى إشغاله بضمير المفعول المتقدم ، ولا يفسدون ذلك إلى العناية لأنها ليست كالعامل يلتبس من خلال الكلام ، كأن يعبر عنها لفظ موحود في الكلام أو معنى يلتبس من المعنى العام للكلام ، بل هي معنى إصاهي ينسب إلى الكلام ولا تعبر عنه معردات الكلام ولا دلالاته الوصفية الأصلية ، فكانت بعيدة عن القواعد النحوية التي يريد النحاة أن يفهمها الجميع . ولهذا لم ينسبوا إلى العناية العمل مع أمها العارق بين التعابير الذي صاحبه تغير الإعراب وكان الأجدر بهم أن يلجأوا إليها ما دام ارتفاع المفعول لا يوجهه التقدم اللفظي فقط ، بدليل نصب المفعول به مع التقدم على الفعل وابتداء الكلام به . ولا يوجه المعنى الوظيفي للمتقدم ، فبقي أن تكون العناية التي انتبهوا إليها هي التي توجب الرفع . ولماذا توجب العناية الرفع ؟ هذا الذي أجاب عليه الفصل الثالث لاقتراح الرفع بالمعاني الحليلة المهيبة والعناية إجلال لما قدم . ولكن النحاة وإن كانوا قد قربوا بينهما ، إلا أنهم يلتجئون إلى ما هو قواعد مصنوعة قد لا تعبر عن واقع اللغة . وقد أثرت الفلسفة والمنطق في طبيعة الصناعة النحوية . وقد كان من النحاة من عمد إلى مزج النحو بهما ، ومن حاول أن يستخدم كل جوانب ثقافته التي منها الفلسفية والكلامية في النحو فيسلك فيه مسلك المناطق بناءً وتقسيمًا وتعليلًا ، وهذا لا يبدو أن يكون أثرًا من آثار سلطان المنطق الذي كان سائدًا في تلك العصور فقد ترجم نتائج الفكر الأعجمي إلى العربية منذ عصر مبكر ، وكان معروفًا لدى جمهرة المثقفين ، فليس غريبًا أن يتناوله المثقفون وأن يستخدموا ما وصل إليهم منه في كل ما يعالجونه من ضروب العلم . كما استخدموا المنطق بعمامة والقياس منه بخاصة فأعاد منه العقهاء في بناء أحكامهم ، والمتكلمون في براهينهم والنحويون في تقسيماتهم وتعليلاتهم . ولقد كان أولئك النحويون متفاوتين في استخدام المنطق والتأثر به ، كما كانوا مختلفين في طريقة استخدامهم لمناهجه وأساليبه ، وكان منهم من حاول أن تكون له في تلك طريقة خاصة ومذهب فريد^(٢٥) . ولقد تحول النحو على أيدي هؤلاء إلى صناعة عقلية ، وصدرت تعليقاتهم عن أحكام المنطق ومروضة حتى أثقلوا الضجج بذلك . ونذكر مثلًا على تعسف النحاة وفرضهم مروضًا عقلية على اللغة ما قالوه في علة إعراب الفعل المضارع مثلًا ، فهم يذكرون أوجه شبه له بالاسم

هي علة إعرابه^(٢٦) ، وهي أوجه لا يصح لمن يقرؤها أن يعقل أن المتكلم عقدها في ذهنه لينتهي فيما بعد إلى حمل الفعل المضارع على الاسم فيعبره مثله . أن كثيراً من علل النحاة مصنوعة بعيدة عن واقع اللغة وهم أنفسهم ينفسون على أن بعضاً مما يمثلون به لا يمكن أن يجري به كلام ، وقد يفتنون عليهم عندما يحدونها ضعيفة لأن واقع اللغة يلغنها . يقول ابن جني وهو يفتد أقوال بعض النحاة في المانع من الصرف : « وما يفسد قول من قال : إنَّ الاسم إذا منعه السببان الصرف ، فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب . أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يحتج به فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني »^(٢٧) .

لقد لاحظنا أن النحاة يتناقضون في أفكارهم وقد يتبنون موقفين متباينين ، فنجدهم يقولون بالدلالة الطبيعية في تعليل إرتباط المعنى النحوي بالصوت المعبر عنه . وقد يأتون بعلة أخرى بعيدة عن هذا التفسير . وقد تعتمد تفسيراتهم للظاهرة اللغوية بتعدد فوجد للمسألة الواحدة تفسيرات كثيرة ، ففي شرح الاشموسي لبيت ابن مالك :

ارفع مضارعاً إذا يحرد

من ناصب وجازم كتسعد

يقول : « يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور ، كما ذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المصارعة كما قال ثعلب ولا حروف المصارعة كما بسب للكسائي »^(٢٨) .

وأخيراً نريد أن نحكم على جهد النحاة من خلال بعض نتائج علم الدلالة الحديث ، فلقد وجدنا لنتائج حذوراً تمتد في بحثنا الدلالي القديم في اللغة ، إذ اقتربت نتائج القدماء كثيراً من نتائج البحث المعاصر فيما يتصل بالمعنى المدلول عليه ومقوماته ، وبسبته إلى العالم الخارجي وغير ذلك^(٢٩) . فبحثوا علاقة الكلام بالعالم الخارجي ، فهناك رأي حديث يربط بين الكلمات والأشياء مباشرة . وهناك رأي يربط بينهما عبر توسط مفاهيم العقل وذلك ما ذهب إليه أوجدن ورتشاردز اللذان يريان العلاقة مثلثاً بين الرمز أو العنصر اللغوي من الكلمة والجملة ، والشيء الذي في عالم الخبرة ، والفكرة أو المفهوم التي هي الرباط بين العالم واللغة ، إذ يمر الربط بينهما عبر الفكر^(٣٠) . وهذه الأفكار ذكرنا بعضها لعبدالقاهر الجرجاني وغيره .

وبدرس علم الدلالة الحديث العلاقة بين معنى الكلمات ومعنى الجمل . وميز بين أنواع الكلمات التي ذكر انها الوحدات الأساسية لمعنى الجملة . وذكر أيضاً ان بعض الألفاظ لا معنى لها في أنفسها ، فسموها الكلمات الشكلية أمثال : هي وان والى واو ، وميزوها من الكلمات التامة . وقالوا عن هذه انه يمكن أن نجد معناها في قاموس ، أما الكلمات الشكلية ، فهي تعود الى القواعد ، ولها معنى قواعدي فقط . ومثل هذا المعنى لا يمكن وصفه بمفرده ، بل ضمن علاقته بالكلمات الأخرى في الجملة^(٢١) . وهذا من نتائج البحث القديم بتمييزه بين معنى الحروف التي لا معنى لها إلا بارتباطها مع غيرها ، ومعنى الاسماء والأفعال التي لها معنى بنفسها . كما درس التركيب الصرفي والمعنى التي تؤديه الصيغ ، الى جانب المعنى المعجمي الذي تؤديه المادة اللغوية ، ودراسة الوظيفة النحوية والمعنى النحوي ، وهو من دراسات باحثينا القدماء . واهتم العلم الحديث بدراسة السياق ، وعلاقة الجملة به ، أو استقلالها عنه . ومن النظريات الحديثة ما أكدت ان وصف اللغة لا يمكن أن يكون كلياً دون الإشارة الى سياق الحالة التي تعمل ضمنها اللغة ، وانه بالسياق اللغوي للكلمات نميز بين معانيها^(٢٢) . وهذا الاهتمام والدراسة ذكرناها للبحث القديم . كذلك درس الاثنان وظيفة القرائن الصوتية كالتنبر والتنغيم في الدلالة على المعنى^(٢٣) . وقد اهتمت بعض حقول علم الدلالة الحديث بنظريات الإبراك والمعرفة ، وكيف يختلف الناس في إبراكهم للكلمات ، أو في تحديد ملامحها الدلالية ، وكيفية اكتساب اللغة وتعلمها ، ودراسة السبل التي بها يتم التواصل البشري . وما قاد ذلك إليه من دراسة العمليات العضوية المركبة في أعضاء النطق بالنسبة الى المتكلم^(٢٤) . وقد وقفنا على بعض نظريات المعرفة لدى علمائنا القدماء .

وتحدث علم اللغة الحديث عن مستويات معنى الجملة الواحدة . والبنية العميقة والسطحية للجملة . وانه قد يتحول المفعول به في الجملة الاولى الى نائب عن الفاعل في الجملة الثانية . ودرس حركة الفاعل والمفعول في الجملة . وقال عن الفاعل العميق انه الذي فعل الفعل ، والمفعول العميق ، انه الذي تحمّل الفعل . وانه ليس الفاعل هو دائماً من عمل شيئاً ، فهناك كثير من أفعال الثبات في الإنكليزية التي لا تعمل على التحرك مثل (أحب ، وأرى) وفي هذه الأفعال لا يقع تأثير فعل الفاعل في المفعول^(٢٥) . وقد وقفنا على مثل هذه الاستنتاجات لدى علمائنا القدماء

في أثناء البحث . وقد ميّزوا بين مستوى المعنى النحوي والمعنى البلاغي للجملة ،
وان المعنى البلاغي يحدث بالانتقال الى معنى المعنى ، الذي يكسب الكلام جمالاً
وقدرة على التأثير . وإذا كان علماءنا قد سبقوا البحث المعاصر في ما توصل إليه من
نتائج علمية ، فإننا لا نذكر انهم تفاعلوا مع منجزات حضارات الأمم القديمة وأخذوا
منها واستفادوا علماً ونظراً ، وأضافوا إليها من مبتكرات عقولهم ما دلّ عليهم .

* * *

لقد كان بحثنا في محاولة النحاة اكتشاف دلالة الإعراب . فهل استطاع النحاة
أن يوفقوا في اكتشاف هذه الدلالة ؟ نقول : انهم وفقوا تماماً ، وانهم قالوا بكل
ما يمكن أن يقال . ومع انهم قد يجانبون الصواب ، وتخفق قوياً آرائهم ، وقد تباعدت
ثقافتهم المتعددة عن طبيعة التعليل اللغوي ، إلا انهم ما غاب عنهم تفسير ،
وما غشي عليهم في سير أسرارها ، حتى ليقول قائلنا إن أراد أن يبدلي بدلوه في
المسألة : ما ترك الأول للأخر شيئاً .

○○○○○

هوامش النتائج

- (١) يُنظر : دلالة الالفاظ ، ٢٠٥ .
- (٢) يُنظر : (دلائل الاعجاز) ، ٣٦٧ .
- (٣) يُنظر : (دلالة الالفاظ) ، ٨٢ - ٨٥ .
- (٤) يُنظر : (الاصول) ، لتمام حسان ، ٣١٣ .
- (٥) يُنظر : (اكتساب اللغة) ، ١٦ - ١٨ .
- (٦) يُنظر : (اللغة والمجتمع) ، ٩ - ٢٤ ، ٦٢ - ٦٨ ، و (المدخل الى علم اللغة) ، للدكتور
رمضان عبدالنواب ، ١٢٦ - ١٢٨ ، ١٣٥ .
- (٧) الايضاح في علل النحو ، ١٢٧ .
- (٨) كتاب سيبويه ، ٤١/١ - ٤٢ .
- (٩) المصدر السابق ، ٦٤/١ .
- (١٠) يُنظر : (دلائل الاعجاز) ، ٢٧٤ .
- (١١) كتاب سيبويه ، ٤٢/١ .
- (١٢) الخصائص ، ٣٧٦/٢ .
- (١٣) كتاب سيبويه ، ٤٣/١ .
- (١٤) يُنظر : (شرح ابن عقيل) ، ٤٥٧/١ .

- (١٥) الرد على النحاة ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، ٦٤ .
- (١٦) يُنظر : (دلائل الاعجاز) ، ٧٥ .
- (١٧) يُنظر : (سر الفصاحة) ، ٢٨ .
- (١٨) يُنظر : (أسرار العربية) ، ٨٨ ، ٩٠ . و (سر صناعة الإعراب) ، ٢٨٦ .
- (١٩) يُنظر : (أسرار العربية) ، ٩١ .
- (٢٠) الايضاح في علل النحو ، ٦٩ .
- (٢١) أسرار العربية ، ٩١ .
- (٢٢) دلائل الاعجاز ، ١٣٨ - ١٤٠ .
- (٢٣) المثل السائر ، ٣٧/١ .
- (٢٤) يُنظر : (البيان والتبيين) ، ١٤٠/١ .
- (٢٥) يُنظر : (الرماني النحوي) ، ٢٤٥ .
- (٢٦) يُنظر : (كتاب سيبويه) ، ٣/١ . والمقتضب ، ١/٢ - ٢ .
- (٢٧) الخصائص ، ١٨١/١ .
- (٢٨) شرح الاشعولي ، ٥٤٧/٣ .
- (٢٩) يُنظر : (علم الدلالة) - ليالمر ، ٢٣ - ٢٥ .
- (٣٠) المصدر السابق ، ٣١ .
- (٣١) نفسه ، ٤٠ .
- (٣٢) نفسه ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٨٧ .
- (٣٣) نفسه ، ١٧٣ .
- (٣٤) يُنظر : (علم الدلالة) ، لأحمد مختار عمر ، ١٦ .
- (٣٥) يُنظر : (علم الدلالة) ، ليالمر ، ١٥٦ - ١٥٧ .

المحتوى

٧ مقدمة
١١ تمهيد : الدلالة والإعراب
١٢ ١ - الدلالة
٢٠ ٢ - الإعراب
٢٥ ٣ - دلالة الإعراب
٢٩ الفصل الأول : الدلالة النحوية
٤٠ ١ - معاني الكلام : المعاني النحوية
٤٤ ٢ - القرائن الدالة على معنى الكلام
٤٨ ٣ - الإعراب ومعنى الكلام
٦٧ الفصل الثاني : الدلالة على العامل
٦٨ تمهيد : العامل
٧٤ ١ - العامل اللفظي
٩٦ ٢ - العامل المعنوي
١١٨ ٣ - الواضع
١٤٢ الفصل الثالث : الدلالة الطبيعية
١٤٣ ١ - الدلالة الطبيعية لدى علمائنا القدماء
١٦٠ ٢ - معرفة الصوت
١٦٨ ٣ - الدلالة الطبيعية للإعراب
٢٠٥ الفصل الرابع : الدلالة البلاغية
٢٠٦ ١ - معاني الكلام : المعاني البلاغية
٢١٦ ٢ - البحث البلاغي في النحو
٢٢٤ ٣ - الدلالة البلاغية للإعراب
٢٤٤ النتائج
٢٥٨ المصادر والمراجع